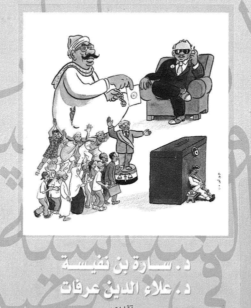
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
سلسلة قضايا الإصلاح

الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر

تجديد الوسطاء وعودة الناخب



د. سارة بن نفيسة
د. علاء الدين عرفات

تقديم:
السيد ياسين   نبيل عبد الفتاح

الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر
تجديد الوسطاء وعودة الناخب

د. سارة بن نفيسة
د. علاء الدين عرفات

تقديم:
السيد ياسين
نبيل عبد الفتاح

الكتاب: الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر
تجديد الوسطاء وعودة الناخب
سلسلة: قضايا الاصلاح
الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٩ ش رستم، جاردن سيتي، القاهرة
ت: ٧٩٥١١١٢(٢٠٢+) فاكس: ٧٩٢١٩١٣(٢٠٢+)
العنوان البريدي: ص.ب:١١٧ مجلس الشعب، القاهرة
البريد الالكتروني: info@cihrs.org
الموقع الالكتروني : www.cihrs.org
المراجعة اللغوية: سيد ضيف الله
غلاف واخراج: أيمن حسين

رقم الإيداع: ١٩٥٥٤ / ٢٠٠٥
الترقيم الدولي:

نشر هذا الكتاب بمساعدة من المفوضية الأوروبية والآراء الواردة فيه لا تعبر بالضرورة عن الرأي الرسمي للمفوضية أو رأي مركز القاهرة

فهرس



مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنســان هو هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي، ويلتزم المركز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانــات العالمية لحقوق الإنسان. يسعــى المركــز لتحقيق هذا الهدف عــن طريق الأنشطــة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية، بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية.

يتبنــى المركز لهذا الغرضــ برامج علمية وتعليميــة، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقــد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقــات الدراسية. ويقــدم خدماته للدارســين في مجال حقوق الإنسان.

لا ينخرط المركز في أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دوليــة تؤثر علــى نزاهة أنشطته، ويتعــاون مع الجميع من هذا المنطلق.

منسق البرامج	المستشار الأكاديمي
معتز الفجيري	محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهي الدين حسن

شكر

يود الباحثان شكر مؤسسة فورد، والسيدة/ بسمة قضماني درويش على دعمهم وتشجيعهم للدراسة، والأستاذ/ نبيل عبد الفتاح على مراجعاته للكتاب، ود. شريف يونس على الملاحظات التي أبداها على مخطوط الدراسة، والتي استفاد بها الباحثان في المراجعة النهائية للنص.

ويوجه الباحثان الشكر للأستاذة سامية رزق على الترجمة الدقيقة للنص الفرنسي الذي نشر بدار نشر Khartala و I.R.D بباريس في يونيو ٢٠٠٥.

وإلى الأستاذ بهي الدين حسن على تحمسه لنشر هذه الدراسة ضمن منشورات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وإلى فريق النشر المتميز الذي تعهدها بالرعاية والاهتمام. والشكر للآنسة رشا حنفي التي قامت بأعمال التصحيح على الآلة الناسخة.



تقديم

بقلم: السيد ياسين*

يتضمن هذا الكتاب الذي نقدم له اليوم دراسة علمية متكاملة غير مسبوقة عن الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر، عودة الناخب وتجديد الوسطاء. وهذا الكتاب عبارة عن تقرير بحثي شامل قامت به سارة بن نفيسة وهي باحثة علمية متميزة سبق أن نشرنا لها في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاشتراك مع أماني قنديل كتابا هاما عن المجتمع المدني في مصر. وقد شاركها في هذا البحث المتميز علاء الدين عرفات.

ما الذي يميز هذه الدراسة؟

أهم ما يميز هذه الدراسة أن المؤلفين قد وظفا بتوفيق كامل تراث العلم الاجتماعي المعاصر لكي يصوغا إطارا نظريا هاماً لرصد الظواهر المختلفة التي تتضمنها عملية الانتخابات. وهي ظواهر سياسية يعتني بها علم السياسة المقارن وعلم الاجتماع السياسي، وظواهر ثقافية تعتني بها أشد عناية الأنثربولوجيا السياسية.

بعبارة أخرى، طبق الباحثان بنجاح الخط المنهجي المترابط الذي يحشد تراث الطبيعة الاجتماعية المختلفة لكي يحصر بها الظاهرة بدقة أولا قبل أن يقوم بوصفها وتحليلها، سعيا وراء صياغة تفسير لها. ونحن نعلم أن التفسير العلمي بمعناه الدقيق هو أعلى مراحل البحث العلمي.

وقد ركز البحث على انتخابات عام ٢٠٠٠ التشريعية في مصر، وطرح بصددها سؤالا محوريا هو: هل هي بداية انتخابات ديمقراطية أم هو نهاية للسياسي؟

وقد طرحت الدراسة مجموعة من التساؤلات الهامة أبرزها:

ما السبب في كثرة عدد المرشحين لمجلس الشعب في مصر؟

---

* أستاذ علم الاجتماع السياسي –مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

هل يعني ارتفاع عدد الترشيحات المستقلة وجود منافسة حقيقية في الميدان الانتخابي؟

ما هي إذاً رهانات هذه المنافسة بالنسبة للمرشحين والناخبين على حد سواء؟ وهل هي حقا رهانات لا سياسية؟

وتتساءل الدراسة عن فرضية توصل إليها بعض الباحثين ومفادها "أن النواب المصريين لا يمثلون فقط طبقة أصحاب السلطة والمستفيدين منها، وهم الذين تم اختيارهم عن طريق هذه السلطة نفسها، وإنما يمثلون أيضا وبقدر أكبر بعض المجموعات التي تفرض نفسها كمجموعات سائدة في النظام الاجتماعي. وأن الذي يدعم هؤلاء النواب في كل مرة وفي كل دائرة من الدوائر، نوع من المصالح ومن المنطق".

والواقع أن هذه الدراسة المتميزة تقدم لنا أدلة ميدانية على الحكم الذي سبق أن صغته في كتابي "المعلوماتية وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية " (القاهرة – نهضة مصر، ٢٠٠٠). في هذا الكتاب دراسة متكاملة عنوانها " العرب على مشارف الألفية الثالثة "، حاولت فيها أن أقوم بنقد شامل للتجربة العربية في النصف قرن الماضي، وذلك في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي إحدى فقرات هذه الدراسة وهي بعنوان " اختبار الحداثة السياسية " خلصنا إلى نتيجة هامة حيث قررنا أننا كعرب فشلنا في اجتياز اختبار الحداثة السياسية. وقلنا في مقدمة الفقرة إنه " حين جابه الوطن العربي مشكلة التخلف، وخصوصا بعد ارتفاع الوعي الثقافي نتيجة الاحتكاك بالغرب، وسعى إلى التقدم، كان لابد من المرور أولا من بوابة الحداثة السياسية. ونعني بذلك الإدراك أن النظم السياسية العربية التقليدية لم تعد تصلح لمواجهة العالم الحديث."

وبناء على ذلك اقتبسنا عديدا من الأفكار والمؤسسات الغربية: أخذنا فكرة الدستور والنظم السياسية والحزبية ملكية كانت أو جمهورية، ونظرية الفصل بين السلطات واستقلال القضاء وسيادة القانون وكذلك فكرة التعددية السياسية والأحزاب السياسية والبرلمان المنتخب والصحافة الحرة المستقلة وغيرها من الأفكار والمؤسسات.

غير أنه بالتأمل حول حصاد التجربة السياسية العربية يتبين لنا أننا أخذنا الأشكال الغربية دون مضامينها الحقيقية!

وهكذا تحولت الانتخابات العربية سواء لانتخاب الرئيس أو المجالس التشريعية إلى انتخابات مزورة وتحوّل البرلمان إلى نادٍ مغلق للحديث عن عبقرية الملك أو الرئيس،

وتحولت الصحافة لتكون بواباً للسلطة يمجد في إنجازاتها الحقيقية أو المزعومة.

لماذا فشلنا في اختبار الحداثة ؟

يحاول الكتاب المتميز الذي نقدم له أن يقدم جوابا مستندا على تحليل نظري دقيق، ودراسات ميدانية متعمقة للرد على أحد جوانب الفشل البارزة، وهو عدم نجاحنا في إقامة انتخابات سياسية تتسم بالنزاهة، في سياق يتصف بالحرية والشفافية.

الكتاب يقدم نموذجا بارزا لأهمية تطبيق المنهج النقدي في الدراسات السياسية والاجتماعية والثقافية.

القاهرة في ٦ يوليو ٢٠٠٥



مقدمة

بقلم: نبيل عبد الفتاح*

الخطابات السياسية والحزبية حول النظام الانتخابى المصرى، اتسمت دائماً بالطابع النقدى حيناً، وبالنزعة السجالية فى أحيان أخرى، ولاسيما تلك التى تمثل وجهات نظر الأحزاب السياسية المعارضة، أو المستقلين، أو القوى السياسية المحجوب عنها الشرعية القانونية كالماركسية أو جماعة الإخوان المسلمين.

من أبرز محاور نقد النظام الانتخابى البرلمانى- ومجلس الشورى والمجالس المحلية- هيمنة القيود القانونية والإدارية والضغوط الأمنية المفروضة تشريعياً وواقعياً على العملية الانتخابية والتى تؤدى دائماً إلى إعاقة فرز وتمثيل لموازين القوى السياسية والحزبية الفاعلة فى الواقع الموضوعى داخل المجالس التمثيلية على اختلافها. ومن ثم يبدو التركيز النقدى من بعض الباحثين يدور غالباً على الإعاقات البنيوية داخل النظام والتى تؤدى إلى إعادة إنتاج الخلل فى التوازن بين القوى السياسية والحزبية لصالح النظام السياسى والصفوة السياسية المسيطرة، والحزب الوطنى الديمقراطى.

إن السجالات الحزبية والسياسية حول النظام الانتخابى المصرى، تركز على الطابع اللاديمقراطى وقيوده على إرادة المرشحين والناخبين، وعدم قدرته على إنتاج سوق انتخابى يتسم بالتنافسية والشفافية، فضلاً عن غياب الضمانات الرقابية التى تضبط أداء العملية الانتخابية بدءًا من ضبط الكشوف الرسمية لجماعة الناخبين فى كافة الدوائر ومطابقتها لصحيح الواقع، ومن ثم ضرورة تنقيتها من الأسماء غير الصحيحة، ورفع أسماء الموتى والمهاجرين خارج البلاد سواء هجرة دائمة أو مؤقتة -إلى حين الفصل فى مسألة حقهم فى التصويت-، ويتم التصويت بالنيابة عنهم فى

* مساعد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

إطـار ما يطلق عليه فى التعبير الشائـع "تقفيل الصناديق"، وقيام بعض ذوى النفوذ مـن مرشحى الحزب الحاكم أو مندوبيهم بالتصويـت الجماعى لصالحهم، وذلك بدعم من أجهزة الدولة.. الخ. أو قيام بعض المرشحين الذين ينتمون إلى المجموعات الأولية – أو ما يطلق عليهم العصبيات المحلية من أبناء القبائل والعشائر والعائلات الممتدة فى الريف – بذات الممارسات.

إن تاريخ الانتخابات البرلمانية، وغيرها يتسم بأنه تاريخ من الانحراف بالإرادة العامة لجماعة الناخبين سواء عبر آليات التزوير، وهى ظاهرة شكلت أحد أبرز ملامح التاريخ الانتخابى فى ظل المرحلة شبه الليبرالية، والاستثناءات تمثلت فى الانتخابات التى وصل فيها حزب الوفد إلى السلطة.

منذ تأسيس نظام يوليو ١٩٥٢، كان النظام السياسى التسلطى ولا يزال ينزع نحو التعبئة السياسية للجمهـور، وإلى هندسة بيروقراطية للمؤسسات السياسية – إذا جاز التعبيـر – من حيث طبيعة تشكيلهـا السياسى لأعضاء ينتمـون إلى التنظيم السياسى الوحيـد –أيـا كان– ويدينون بالولاء السياسى والأيديولوجـى للنظام وقادته وقيمه السياسية ومصالحه على اختلافها.

إن الطابـع الشمولى للنظام والمؤسسات السياسية فرضـ قيوداً وضوابط قانونية وأيديولوجيـة وأمنية على عمليات التجنيد والاختيار والتمثيل السياسى فى البرلمان أو التنظيم السياسى الوحيد، ومن ثم كان الترشيح للانتخابات آنذاك مشروطاً بعضوية الحـزب الواحد، ونظراً للثقافـة السياسية التسلطية السائدة، تحـول النظام الانتخابى وآلياتـه إلى عمليـة إنتاج وإعادة إنتـاج الصفوة السياسية الحاكمـة. كانت العمليات الانتخابية تجرى بين أشخاص ينتمون للحزب الواحد ولإيديولوجيا النظام وصفوته الحاكمـة، وهـو مـا أثر علـى الطابع التنافسى للانتخابـات، وعلى نحـو جعلها ذات طابـع لا تنافسى عموماً بين اتجاهات سياسيـة وأيديولوجية مختلفة، وتحول السوق الإنتخابـى إلى عرضـ وطلب لذات السلـع الإيديولوجية والاجتماعيـة والاقتصادية، فضلاً عن استمرارية بعض الظواهر السلبية كتسويد البطاقات الانتخابية، والتصويت الجماعى، وتقفيل صناديق الاقتراع، وتدخل الجهات الإدارية والأمنية فى التأثير على مسـار العمليـات الانتخابية كى يعاد إنتـاج النظام ومؤسساتـه واختياراته لأعضاء البرلمانات.

إن الظواهـر السلبية للعمليات الانتخابية لا تزال مستمرة مثل الكشوف الانتخابية الرسميـة المثقلة بالأخطاء الجسيمة والتى لا تعكس واقع الجماعة الناخبة ولا تعكس

حجـم التغير فى تركيبة المجتمع المصرى ديموجرافياً وجيلياً، ومن ثم بروز تناقض بـين حجم القاعـدة الانتخابية المقيدة بـالجـداول الرسمية واتسـاع قاعدة من وصلوا إلى سـن الرشـد السياسى؛ ومن ثـم يتعين قيدهم بـالجداول الانتخابيـة، وهى من أبرز تجليـات ظاهـرة العـزوف عـن المشاركـة السياسيـة عمومـاً والانتخابيـة على وجه الخصوص، نظـراً لشيوع إدراك سياسـى سلبى لدى غالبية المصريـين عموماً يتمثل فـى إن الانتخابـات وآلياتها لا فائدة من ورائها لإحداث التغيير السياسى، وذلك حتى بعد انتقال النظام إلى التعددية السياسية المقيدة فى أثناء حكم الرئيس الأسبق محمد أنـور السادات. ثم اتسعت فجـوة الصدقية والثقة بين المصريـين ونظامهم السياسى، وصفوتهم الحاكمة.

إن النظـم الانتخابيـة المصريـة اتسمـت بعـدم الاستقـرار خلال مـا يشـارف على الربـع قـرن، هى مدة حكم الرئيس حسنى مبارك قبل ولايتـه الخامسة. اتسمت النظم الانتخابيـة بـالتـردد بين نظامـى الانتخـاب الفردى، والتمثيـل النسبى عـبر القائمة النسبيـة المشروطـة، ومـن ثـم تعرض لانتقـادات عديدة، وطعـون بعـدم الدستورية، وصـدرت أحـكام مـن القضـاء الدستـورى قضـت بعـدم دستوريـة بعـض القوانـين الانتخابيـة. إن المبـادئ التـى انتهـى إليهـا قضاء المحكمـة الدستوريـة العليا تمثل نقطـة تحول فى الفقه، والثقافة الدستوريـة السائدة فى مصر، بل وأدت إلى بروز دور بعـض نشطاء الحياة السياسية فى تحريك الواقع السياسى والدستورى والقانونى فى البـلاد من خلال الدعـاوى القضائية التـى يرفعونها للطعن على بعض القوانين، ثم بعـدم دستوريتها عـن طريق نظام الدفع الفرعى الذى أخـذ بـه المشرع المصرى. ومن أبـرز عناصـر التغير فى الفضـاء السياسى المصـرى، عودة الـروح الدستورية مجدداً إلى الجـدل العـام بين المدارس الفكرية والسياسيـة المصرية علـى اختلافها، والدور المتعاظـم لقضـاء المحكمـة الدستورية العليـا، والقضـاء الإدارى - والقضـاء العادى - فـى مجـال حسم بعض المنازعات القضائية التى تتنـاول مشكلات سياسية بين السلطة الحاكمة، وبين الجماعات السياسية المصرية، وبعض المستقلين على اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية.

إن الخطاب الدستورى والقانونى الأكاديمى، والسياسى، ركز دائماً منذ بداية حكم الرئيس حسنى مبارك وحتى الآن، على نقد القوانين الانتخابية وما تنطوى عليه من عـوار دستـورى، أو تناقض بين بعض قواعدها القانونيـة، أو مدى ملاءمة اختيارات المشرع المصـرى للحاجـات الموضوعيـة لتطويـر النظـام الانتخابى ليكـون قـادراً

علـى تطوير النظـام السياسى نحو المزيد من الديمقراطيـة، وتوسيع هياكل المشاركة السياسيـة، وتحفيـز المواطنين فى سـن الانتخاب على القيد فى الجـداول الانتخابية، والمشاركـة فى الانتخابـات العامة ولاسيمـا البرلمانية، كمدخل مـن مداخل مقرطة النظام السياسى.

ثمـة فجـوات من عـدم الثقة بين النظـام وصفوتـه الحاكمة، وبين أجيـال وفئات اجتماعية واسعة تشكلت عبر تاريخ من اللامبالاة بتطلعات هذه القوى نحو المشاركة، والتطور الديمقراطى، فضلاً عن تراث من الممارسات الانتخابية السلبية التى أدت إلى تدنى نسب المشاركة فى الانتخابات البرلمانية والشورى والمجالس الشعبية المحلية، ومن بـاب أولى العزوف عن المشاركة فى الإدلاء بالأصوات فى الاستفتاءات الشعبية عندمـا كان يدعـى إليها الناخبون، وذلك بقطـع النظر عن النسـب العالية التى كانت تعلن عنها وزارة الداخلية، على نحو فاقم من ظاهرة عدم ثقة الجمهور بالانتخابات، والجهات التى نيط بها الإشراف عليها.

إن بـروز بعض الخطابات الدينية الإسلامية الراديكاليـة – كالجماعة الإسلامية، والجهـاد، وغيرهـا من الجماعات – ساهم فى التشكيـك فى مدى شرعية الانتخابات، والمؤسسـات التمثيليـة كمجلسـى الشعب والشـورى والمجالس الشعبيـة المحلية، من المنظـور الدينـى الإسلامـى، وفـق تـأويـل دينى لبعض منظـرى الإسـلام السياسى الراديـكالى، ولا شك أن هذا الاتجاه – الـذى ساد فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى – أثر على بعض الجمهور، وعلى كوادر الجماعات آنذاك، مع استثناء جماعـة الإخـوان المسلمين المحجوبـة عن الشرعيـة القانونية التـى اخترقت النظام السياسـى عـن طريق التحالفـات الانتخابية مع الأحـزاب السياسيـة الرسمية كالوفد ثـم العمل والأحـرار فى انتخابات عديدة لمجلس الشعـب، واستطاعت أن تدفع ببعض مرشحيهـا إلى عضويتـه، ومن ثم تحايلـت على ضغوط، وضوابـط النظام الانتخابى، وقيـوده، سـواء عبر تحالفـات انتخابية فى ظل نظـام القائمة النسبيـة المشروطة، أو النظام الفردى.

ويمكـن القـول إن استراتيجيـة الجماعـة فـى الالتفـاف علـى قيـود الحجـب عـن الشرعيـة القانونية، توافقت مع الدمـج الجزئى التى اتخذها النظام وصفوته الحاكمة للمعارضـة الإسلاميـة السياسية، والإخوان على وجـه الخصوص. ناحية أخرى، كان عـزوف الأقباط عن المشاركة السياسيـة واحداً من أبرز الظواهـر السوسيو– سياسية والدينيـة، وذلـك لأسباب عديـدة منها على سبيـل المثال لا الحصـر، عنف الجماعات

الإسلاميـة السياسية وبعض الخطابات السياسية الإسلامية عموماً والراديكالية على وجه الخصوص التى تطالب بأسلمة الدولة والنظام السياسى والقانونى، وهو ما أثار مخـاوف عديدة لـدى المصريين الأقبـاط، والمؤسسات الدينية القبطيـة الأرثوذكسية والإنجيليـة والكاثوليكية من تأثير ذلك على حقوق الأقبـاط كمواطنين وعلى مبادئ المواطنـة وثمـة إحساس عام لدى غالبيـة المصريين الأقباط بأن ثمـة حيفاً مستمراً يلحـق بهـم، ويتمثـل فـى استبعادهم السياسـى عن المشاركـة، ونقصاً فـى حقوقهم كمواطنين فى الترقى للمواقـع والمناصب القيادية العليا، كقيادات بعض المؤسسات المتصلة بالأمن القومى الداخلى والخارجى للبلاد، وفى تعيينات المحافظين ورؤساء الجامعـات، فضلاً عن القيـود الواردة على الحق فـى إنشاء أماكن العبـادة المسيحية وفـق الخـط الهمايونى، وشروط العزبى باشـا العشرة لإقامة الكنائـس، وفى تدنى نسب تمثيلهـم داخل مجلسـى الشعب والشـورى والمجالس المحليـة الشعبية، ووزارة الخارجيـة وهى شكاوى، ومطالب عديدة تذخر بهـا الخطابات القبطية على اختلافها – داخل البلاد أو من أقباط المهجر-، وتدفع عموم المصريين الأقباط إلى الصد عن المشاركـة، واللامبالاة بالانتخابات على اختلافها. إن بيئة المخاوف وعدم الثقة فى البيئـة السياسية والدينية فـى البلاد التى اتسمت بالتسلطية والعنف المادى والرمزى أدى إلى تفاقم ظاهرة عزوف الأقباط عن القيد فى الجداول الانتخابية الرسمية، وعن المشاركـة فى الانتخابـات العامة والمحلية إلا فيما ندر، وهـى ظاهرة بدت و لا تزال عامـة، وتعكس فجوة مصداقية بين غالبية المصريين عمومـاً وبين الصفوة والنظام الحاكم.

ويبـدو لى أن ظاهـرة تدنـى نسب المشاركـة فى الانتخابـات العامة فـى القاهرة والإسكندريـة التـى لم تتجاوز الـ ١٥٪ فى انتخابـات ١٩٩٥، و٢٠٠٠، وهو ما يشير إلى إعطـاء المدينـة ظهرها للنظام السياسـى، وهى ظاهرة تحتـاج إلى دراسة معمقة عـن المدينة والسياسة فى مصـر. إن الحداثة السياسية والمؤسسات السياسية الحزبية والتمثيليـة الحديثـة ارتبطت بعمليـات تأسيس الدولة القوميـة، والمدينـة الحديثة والمعاصـرة. ولا شـك أن المدينة هى فضـاء السياسة والحداثة، وإنتـاج القيم والقوى التـى ارتبطت بهما معـاً، ومن ثم قادت المدينة وقياداتها الحيـاة السياسية والفكرية والحزبيـة والنقابيـة، وذلـك بقطع النظر عـن أصولهـم المناطقيـة أو الانتخابية، لأن المدينـة هى فضاء المبادرات والمناورات وإنتـاج الخطابات السياسية، والمساومات، والمنافسات السياسية الرئيسة على اختلافها. من هنا تشكل ظاهرة لا مبالاة المدينة

بالسياسة والنظام والصفوة الحاكمة –القاهرة والإسكندرية تحديداً–، مسألة بالغة الأهمية فى دراسة أزمات النظام السياسى المصرى، خاصة أن ثمة تناقصاً فى مصادر شرعيتهما، وذلك على الرغم من بعض الانتقاد الرسمى لهذا العزوف عن المشاركة تأسيساً على أن القاهرة والإسكندرية تحصلان على نصيب كبير من الإنفاق الرسمى والخدمات... الخ!

ويبدو لى أن هذا النقد الرسمى للسلوك الانتخابى الامتناعى والسلبى والعازف للجماعة الناخبة بالقاهرة والإسكندرية يعنى إدراك الصفوة الحاكمة أزمة الشرعية السياسية وأحد أبرز المعضلات التى تواجه نظام الحكم وقادته. وعلى الرغم من خطورة عدم مشاركة ناخبى المدن، إلا أن أساليب التعامل معها كظاهرة صد عن الانتخابات العامة محدودة، ولا تزال اللامبالاة بالانتخابات مستمرة، لأن نسبة مشاركة الجماعة الناخبة فى المدن الكبرى لا تزال محدودة كما برز فى الانتخابات الرئاسية التى جرت فى ٧ سبتمبر ٢٠٠٥، حيث كانت نسبة المشاركة فى القاهرة ١٠,٧٪، والإسكندرية ١٣٪، والجيزة ١٩,٤٪ – وهى تنطوى على مناطق ريفية عديدة–، وهو ما يعكس حجم لامبالاة المدينة باللعبة السياسية الرسمية، وطقوسها ومناوراتها المحدودة.

إن تآكل بعض مظاهر الحداثة السياسية والدولة الحديثة أدى إلى بروز وهيمنة أبنية القوة التقليدية والجماعات الأولية فى صعيد مصر، وبعض دوائر الريف الأخرى، حيث وهنت الروابط القومية لصالح الانتماءات الأولية للعائلات الممتدة، والعشائر، والقبائل والأساطير الاندماجية المرتبطة بالجماعات الأولية ومواريثها وتضامناتها وتعاضداتها على اختلافها. إن الصفوة الحاكمة وجهاز الدولة البيروقراطى والأمنى ساهما فى دعم أبنية القوة التقليدية والأولية، ورموزها والتعامل معهم كوسطاء بين المجموعات الأولية، وبين النظام وأجهزته.

إن أبنية القوة الأولية فى الريف شكلت أوعية إنتاج النائب والناخب التقليدى، والوسطاء الذين لعبوا ولا يزالون أدواراً مؤثرة فى التعبئة الانتخابية وحشد الناخبين، وتنظيم الحملات والاتصالات المباشرة مع ذوى العزوة والمكانة داخل الأنساق القرابية والعصبيات المحلية.

إن تمثيل بعض مرشحى العائلات الممتدة – وغيرها .. الخ–، هو تعبير عن دفاعها عن بعض مصالحها، ورمزاً على ثقلها وحضورها المناطقى وتأثيرها، وعن الدور الوسيط لمرشحيها مع أجهزة الدولة والحكم المحلى المنوط بهم تقديم الخدمات

وإنجـاز بعض المشروعـات المحليـة، فضلاً عن التراخيص والموافقـات الإدارية التى تيسـر العلاقـات بـين الأشخـاص، وبين الأجهزة الإدارية وأشـكـال التعامل اليومى فى محـافظات الوجهين القبلى والبحرى، ولاسيما المناطق الريفية، والمدن المريفة.

إن عمليات تعبئة الناخبين التقليدية، ارتبطت بتقديم غـالب المرشحين لمجموعة من الخدمـات المحلية داخل الدوائر، وإنجاز مصـالح شخصيـة لبعض النـاخبين، ولاسيما المؤثريـن داخل القرى أو الأحياء فى الدوائر الانتـخابية. ولا شك أن محددات الترشيح – مـن حيـث المكانة والنفوذ والمـال والقاعدة الانتخابية الأولية فـى الدوائر التى تضـم خرائـط القوى الانتخابيـة التقليديـة–، ساهمت فى إعـاقة نمـو المرشحين الذين يقدمـون برامـج انتخابيـة سياسية واجتماعيـة واقتصادية تنطوى علـى رؤى أشمل مـن احتياجـات ومطالب الجماعة النـاخبة داخل كل دائرة، علـى أهميتها داخل دوائر تعانى من مشكلات عديدة اجتماعية واقتصادية، وإدارية وأمنية. إن المرشح، والنائب عـن الأمـة – وفق مبدأ سيادة الأمة– أو الشعب – تأسيساً على مبدأ سيادة الشعب–، لا يـزال محدوداً وقاصراً علـى بعض النواب من ذوى الانتمـاءات السياسية والفكرية التى تحمـل هذا الفهم للعلاقة الدستورية والسياسية بين النائب ودائرته والتعبير عن الإرادة العامة للأمة، أو الشعب أياً كان التأسيس والتكييف الدستورى لهذه العلاقة.

إن المرشح والنـاخب فى الدوائر وأطر القوة التقليدية، لا يزال يمـارس رهـانـات تدور حول المصـالح والرموز والولاءات التقليدية والوساطات. ثمة سطوة للولاءات التقليدية وآليـات الوساطة وتقـديم الخدمـات والمصالح علـى الانتمـاءات الحزبيـة والسياسية، وخاصـة فـى ظل حكم الرئيس محمـد حسنى مبارك الذى شارف علـى ربع قرن، وتم انتخابه لولاية خامسة.

إن الحزب الحاكم ومرشحيه لانتخابـات مجلس الشعب يعتمدون غـالباً على المزاوجة بـين عناصـر القـوة التقليدية، والـدور المؤثر لأجهـزة الدولة البيروقراطيـة والأمنية وقدراتهـا على التأثير فى البيئة الانتخابية، والعمليـة ذاتها عبر وسائل متعددة، من هنـا يمكن اعتبار البرامـج الانتخابية للحزب، ولمرشحيه محـض شعارات عامة ذات تأثـير محدود فى اتجاهـات التصويـت الجماعى فى بعض دوائر الأريـاف ذات القواعد الانتخابية للعصبيات المحلية، بل إن هذا التأثير لا يجاوز ذلك كثيراً فى دوائر المدن الكبرى التى تعرف ظواهر العزوف عن المشاركة إلا قليلاً كالقاهرة والإسكندرية.

ضعـف بنية وهيـاكل الأحزاب السياسيـة المعارضـة الأيديولوجيـة والتنظيمية، وضمور قـاعدة عضويتها، وهـامشية أنشطتها أدى ولا يزال إلى عدم قدرتها على تطوير

أوعيـة إنتاج النـائب والمرشح الذى يتجاوز أدواره التقليدية فى بعض الدوائر الريفية أو المـدن المريفـة، كجزء من رسوخ موازين القوى داخلهـا، وانحصـار المنافسات بين العائلات الكبـرى وبعض أبنـائها من ذوى النفوذ من "كبار ملاك الأراضى الزراعية" والمـال، ورجـال الأعمال، الذين عادوا إلى دوائرهم فى الأريـاف، كمركز للانطلاق إلى المقاعـد البرلمانيـة سواء عن طريـق عضوية الحزب الوطنى، أو بعضـ العائلات التى تنتمى إلى بعض الأحزاب التاريخية كحزب الوفد.

إن سياسـة الفراغ السياسـى التى قادها النظام، وصفوتـه الحاكمة أثناء مواجهة الإسلام السياسى الراديكالى وجماعاته فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن المـاضـى، أدت إلى وهن بنيوى للأحزاب السياسيـة المعارضة، والحزب الوطنى، ومن ثم إلى تفاقم ظاهرة كراهية السياسة والعمل السياسى والحزبى لدى غالبية الجمهور، واعتبـار أن السياسة صنوٌ للأذى، والألم من أجهزة الدولة الأمنية والبيروقراطية. من ناحية أخرى شكل تاريخ ظاهرة تزوير الانتخابات، فجوة بين غالبية المصريين وبين العمليات الانتخابية، وضاعف من آثار ظاهرة العزوف عن المشاركة الانتخابية، ومن أبرزهـا أن التصويت الانتخابى لا يؤدى إلى تغيير الأوضاع القائمة ولا يؤثر عليها.

هـذا الإرث السلبـى لتاريـخ الممارسـات الانتخابيـة أدى إلى فجوة بـين الجمهور وآليات المشاركة لازالت بعض آثاره مستمرة.

إن الجماعـات الاحتجاجيـة الجديدة التـى برزت على الساحـة السياسية المصرية منـذ نهايـة عـام ٢٠٠٤، ساهمـت فـى تحريـك ظواهـر الجمـود السياسـى والجيلى، وكشفت عن ديناميـة جديدة يقودها مفكـرو ونشطاء جيل السبعينيـات ومـا بعد من القرن الماضى، وتوق بعضهـم لتطوير النظامين الدستورى والسياسى نحو جمهورية برلمانية، وديمقراطية، كمدخل لتجديدات شاملة للدولة والنظام السياسى ومؤسساته والسياسات العامة والمجتمع المصرى، بعد مراحل من الجمود والركود السياسى.

إن نتائـج بعضـ مظاهـر الحراك السياسـى والجيلى قد تؤثر على مسـار العمليات الانتخابيـة التـى ستتم فى نوفمـبر ٢٠٠٥ لانتخاب مجلس الشعـب، إلا أن ثقل السّنة الانتخابيـة الرسميـة فى إعداد الجـداول الانتخابيـة، والممارسات الأمنيـة وأساليب توزيـع الموارد والمشروعات والخدمـات من قبل الحزب الوطنى علـى مرشحيه داخل الدوائـر لا يـزال مؤثراً ويمثل فجوة ثقة فـى العملية الانتخابيـة وتـأثيرها فى إحداث التغيير السياسى الإصلاحى المطلوب.

دراسـات عديدة أجريت على الانتخابـات العامة فى مصر، وتوزعت ما بين حقول

عديدة قانونية وسياسية. أولها: الدراسات القانونية الفنية ذات المنحى الشكلانى الذى يركز على النسق القانونى الانتخابى، والجوانب التى تركز على الشروح القانونية، للنصوص والإجراءات، أو التطبيقات القضائية والمبادئ التى انتهت إليها، خلال المراحل المختلفة لتطور النظام الانتخابى.

ثانيها: الدراسات السياسية توزعت على محاور عديدة من بينها تمثيلاً لا حصراً، البرامج الانتخابية للأحزاب –فى ظل نظام القائمة النسبية المشروطة–، والبيئة الانتخابية، والحملة الانتخابية وآلياتها والنتائج والدلالات، ونسب المشاركة التى تعتمد على الأرقام الرسمية، بكل ما تنطوى عليه من مثالب. بعض هذه الدراسات اعتمدت على دراسة بعض الدوائر الانتخابية فى بعض المحافظات المصرية. ويمكن القول أن هذه الدراسات اعتمدت على بعض الملاحظات الميدانية من الباحثين الذين قاموا بالمتابعة.

من الملاحظ أن ثمة احتياجا موضوعيا وأكاديميا للممارسة البحثية الأنثربولوجية، والسوسيولوجية السياسية للانتخابات، والدوائر الانتخابية الريفية والحضرية، ولاسيما فى حواف المدن المريفة، وثقافة الناخب والمرشح السياسية، وطبيعة التركيب الاجتماعى والثقافى والاقتصادى للدوائر، وأنماط تصويتها الانتخابى، ودلالاته، وعلاقاته بالبنية التقليدية للجماعات الأولية، وما يسمى بالعصبيات المحلية.

من هنا تكتسب دراسة التحول الانتخابى فى مصر: عودة الناخب وتجديد الوسطاء للزميلين د. سارة بن نفيسة، ود. علاء الدين عرفات، أهمية خاصة، بالنظر إلى موضوعها ومنهجها وأدواته التى تمثل نقلة فى البحث والدرس الأكاديمى حول الانتخابات البرلمانية فى مصر. لجأ الباحثان إلى دراسة انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية للإجابة عن عدة أسئلة حول بداية التوجه إلى انتخابات ديمقراطية أم نهاية السياسى؟ وإبراز أهم دلالاتها، وبحث الزبائنية الانتخابية فى مصر ووظائف النائب.

قام الباحثان بدراسة تطور مفهوم الزبائنية السياسية، انطلاقاً من الأدب السياسى النظرى الفرنسى والمقارن، ثم تطبيق هذا المفهوم على موضوع الدراسة، ثم تحليل لوظائف النائب حيث تدور حول أداء بعض المصالح الشخصية أو الجماعية، مع ملاحظة أن النائب يلعب دوراً فى إعادة إنتاج مصالحه الاجتماعية والاقتصادية، واستخدام نفوذه السياسى ومقعده البرلمانى والحصانة المرتبطة به فى حماية مصالحه وإنمائها، وخاصة من خلال تسيير أعماله، واستصدار القرارات والموافقات والتراخيص له، ولأسرته وعائلته، وبعض المؤثرين داخل الدائرة الانتخابية إلى آخر

ما يحفل به الإعلام المصرى من كتابات راصدة وناقدة لممارسات النواب.

الدراسة انقسمت إلى ثلاثة أبواب وفصول وأقسام، تناولت تاريخ التصويت فى مصر فى الحقب شبه الليبرالية – وليست الليبرالية كما ذهب الباحثان – والناصرية والساداتية، ثم دراسة وتحليل الزبائنية فى الانتخابات المصرية بين هيئة ناخبة أسيرة وتوسيع السوق الانتخابى، ودراسة الفاعلين فى عملية التصويت: المرشحين والناخبين الكبار غير الرسميين، ودراسة ظواهر التعبئة الانتخابية الانتقائية، والناخبون الكبار غير الرسميين، السياسة والهيمنة على الشبكات. ثم دراسة التصويت البديل، وظاهرة التزييف من الجهات العليا، ومن القاعدة، ومن الأهمية بمكان دراسة المفردات والرؤى الخاصة بالتزوير والقائمين بالتزوير من أسفل، وخصخصة المجال العام، والرقابة القضائية وأثرها على الناخب وانفتاح السوق الانتخابى.

إن أهمية هذا العمل العلمى المتميز تتمثل فى التأصيل النظرى المتمين، فضلاً عن الدراسة الميدانية فى قرية سنتريس بدائرة أشمون فى محافظة المنوفية، وهو ما يمثل نقلة نوعية فى مجال البحث فى الانتخابات البرلمانية فى مصر. ولا يقلل من أهمية الكتاب الخلاف فى بعض وجهات النظر مع مؤلفيه، ومن الجدير بالإشارة أن الكتاب صدر باللغة الفرنسية عن دار نشر كارتلا باللغة الفرنسية يونيو ٢٠٠٥.

إن هذا العمل العلمى الجاد، سوف يساهم فى إغناء المكتبة المصرية فى مجال العلوم السياسية من ناحية، ويساعد على فهم معمق لمداخل الإصلاح السياسى المنشود للنظام السياسى، وللنسق الانتخابى، وفهم أدق للعملية الانتخابية فى مصر.

القاهرة فى ٣ أكتوبر ٢٠٠٥

آلية التصويت فى مصر اليوم
اللعبة والرهانات

مقدمة :

شهدت مصر فى نوفمبر ٢٠٠٠ أول انتخابات تشريعية تخضع للإشراف القضائى، ممـا يعـد مسارا معاكسا لما اعتـادت عليه البلاد منذ أن أقـر التشريع الناصرى تولى موظفين من غير أعضاء الهيئات القضائية رئاسة لجان الانتخاب الفرعية، علما بأن الإشراف القضائى على هذه اللجان منصوص عليه فى أول قانـون انتخابى صدر فـى عـام ١٩٢٣. غـير أنه منـذ الانتخابات الأولى التـى أجريت عـام ١٩٢٤ لم تطبق هـذه القاعدة تطبيقـا صحيحا، فقلة عدد القضاة بالنسبـة لعدد لجان الانتخاب جعل هـؤلاء يستعينـون بموظفين آخرين فى وزارة العدل للقيـام بهذه المهمة، ثم بموظفين آخرين من خارج الوزارة. وجدير بالذكر أن التشريع الناصرى قد أعطى هذه الممارسة صفـة "الشرعيـة" بإباحة الإشراف على لجان الانتخاب لكافـة فئات موظفى الدولة. بالنسبة لانتخابات عام ٢٠٠٠ صدر حكم عن المحكمة الدستورية العليا فى ٨ يوليو مـن نفس العام ينص على إخضاع عمليـة التصويت لإشراف القضاء[1].. ولاتخاذ مثل هـذا الحكم دلالة على الدور السياسى المتنامى الذى تلعبه الهيئات القضائية، وكذلك على استقلاليتها تجاه السلطة التنفيذية ومجلس الشعب ذاته، وهو أكثر المعنيين بمثل هـذا الحكم. ولا شك فى أن الفضل فى فـوز غالبية نواب مجلس الشعب بمقاعدهم عام ١٩٩٥ إنمـا يرجـع إلى طريقـة التصويت القديمة. وعلـى عكس التكهنـات المتشائمة الصـادرة عـن كثير من المحللـين وارتياب كثير من فئـة المثقفين ورجـال السياسة، احترم النظام المصرى حكم المحكمة الدستورية[2]، بل ولعب القضاء بصفة عامة دوره علـى أكمل وجه فـكان للإشراف القضائى على لجان الانتخـاب آثاره الإيجابية على المشاركة فى التصويت ومصداقية التصويت.

جديـر بالذكـر أن ارتياب فئة المثقفين ورجال السياسة كان أساسه ما شهده العقد

الأخير من تراجع الحريات السياسية على يد النظام. ظلت مظاهر هذا التراجع قائمة حتى عشية الانتخابات: فرض الحراسة على النقابات المهنية، ومحاولة إعادة النظر في حرية الصحافة، وردع الإسلاميين المعتدلين، والاستمرار في وضع يد الإدارة على المنظمات غير الحكومية، وأخيرا منع صدور جريدة الشعب وتجميد نشاط حزب العمل، والقبض غير المتوقع على سعد الدين إبراهيم – وهو شخصية بارزة أثارت الجدل على الساحة الفكرية والسياسية في مصر.

وبذلك كانت الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٠ بمثابة مفاجأة للجميع من حيث سير عملية التصويت ونتائجها، كما أنها تعتبر حادثاً عارضاً في الساحة السياسية التي ما زالت تتسم بالتصدي الواضح لعملية الإصلاح السياسي التي بدأت في عهد السادات واستمرت خلال العقد الأول من حكم مبارك. إلا أن هذه الخطوة نحو الليبرالية السياسية توقفت منذ عام ٢٠٠٢ برفض السلطات مدّ الإشراف القضائي على الانتخابات المحلية. ومع ذلك أبرزت هذه الانتخابات أربع حقائق هامة : أولا أدى القضاء دوره فقلّ إلى حد كبير تزوير الانتخابات الذي ظلت مصر تشهده على مدى سنوات عديدة. ثانيا موقف النظام الذي احترم ليس فقط حكم المحكمة الدستورية العليا، وإنما احترم أيضا دور القضاء أثناء عملية التصويت. ثالثا أدّت نتائج الانتخابات إلى تجديد نسبة عالية من النخبة السياسية لأعضاء مجلس الشعب. رابعا لأول مرة أعطت نتائج الانتخابات صورة "واقعية" نسبيا للمسرح السياسي المصري، وهي الصورة التي كثيرا ما كانت مشوهة بسبب تزوير الانتخابات ولحالة علاقات القوى بين مختلف التوجهات : سقوط حزب الحكومة، أي الحزب الوطني الديمقراطي، الذي لم يتمكن من استعادة هيمنته على البرلمان إلا بضم معظم المرشحين "المستقلين" الفائزين بعد فوز الإخوان المسلمين، بكل دلالات ذلك على الساحة السياسية، وسقوط حزب الوفد (المعارضة الليبرالية) وما حصل عليه حزب التجمع (اليسار) والحزب الناصري من نتائج تستحق التقدير.

بيد أن هذه الانتخابات رفعت النقاب أيضا عن بعض الظواهر التي تبدو مبدئيا أقل إيجابية عن التقديرات الأولية. فقد كشفت عن حقيقة نسبة المشاركة في الانتخابات وهي متدنية للغاية حيث لم يشارك في انتخاب أعضاء مجلس الشعب في انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية سوى ٦ مليون ناخب، بينما بلغ عدد سكان مصر نحو ٦٥ مليون نسمة. ومن جهة أخرى أوضحت الانتخابات ضعف الأحزاب السياسية (بما فيها حزب الحكومة) بالفوز الساحق الذي حققه المرشحون "المستقلون" الذين أعلنوا عدم

انتمائهم لأى حزب من الأحزاب. وأخيراً أظهرت هـذه الانتخابات أهمية ثقل الروابط العائلية والاجتماعية فى لعبة الانتخابات[٣]. كما أنها أبرزت ظاهرة رئيسية ألا وهى انتخاب المرشح "مقدم الخدمات" (من تصاريح أو تراخيص أو رصف طريق أو توصيل الصرف الصحى أو بنـاء المساجد والمدارس والمستوصفات...الخ) فـى تجاهل تام لأفكاره وانتمائه السياسى أو الحزبى. من هذا المنطلق تطورت فى الدراسات السياسية أطروحة متشائمة مفادها أن هذه الانتخابات قد أظهرت جليا ضعف الوعى السياسى لـدى المصريين وأنهم غـير "مهيئين" لإقرار الديمقراطية السياسية الحقة فى بلادهم. ويؤكـد مؤيدو هذه الأطروحة بشكل مـا، مـا جاء فى الكتاب الجماعى الذى صدر تحت إشراف غسان سلامة – الذى يُعد مرجعا فى هذا الشأن – بعنوان Démocraties sans démocrates (ديمقراطيات بدون ديمقراطيين).

فـى كتابنـا هـذا نرمـى إلى إظهـار أهمية أخـذ الفـروق الدقيقة فـى الاعتبار عند الحديث عـن فرضيـة أو مقولة "نهايـة السياسى" فـى مصر. وفى هـذا الصدد يطرح الكتـاب الفرضية التالية : للتوصـل إلى استنتاجات حول مسألة "تسييس" المصريين استنـادا علـى مشاركتهـم فى عمليـة التصويت، من المهـم أولا أن نفهم هـذه العملية داخـل إطار المنطق والعقلية الموجودة فى المجتمـع والتى تقود إلى انتخاب نـائب مـا فـى مصـر، وأن نتساءل عن الـدلالات المجتمعيـة والسياسية لعمليـة التصويت، ومـا هـى العادات الاجتماعية المرتبطـة بعملية الانتخابات فى هـذا المجتمع. وعليه فإن دراسـة الانتخابات التشريعية المصرية "من القاعدة" تبنـى بـالتحديد على الفاعلين مـع الارتكاز فى التحليل علـى المستوى الميكرو، ويرتبط هذا الخيـار بصعوبة تنـاول الانتخابـات المصريـة عل أساس بيانـات كلية كما أبرز ذلك مصطفـى كامل السيد[٤]. وبنـاءً على بحث ميدانـى انثروبولوجى سياسى فـى دائرة من الدوائـر، يتم استنتاج المنطق الـذى يحكم التصويت، وكذلك التغيرات التى طرأت عليه (نتيجة وضع اللجان الانتخابية تحت الإشراف القضائى).

جديـر بـالذكـر أن فكرة تـأليـف هذا الكتاب لم تكـن فى بـادئ الأمـر مرتبطة بحكم المحكمـة الدستورية العليا الذى أوجب إشراف القضاة على الانتخابات وإن كان هذا الحكـم قد أعطـى هذا العمل بعدا جديدا بطبيعة الحال. ولـدت الفكرة بـادئ ذى بدء من مشاهـده الانتخابـات التشريعية التى أجريـت فى مصر عـام ١٩٩٥؛ إذ أظهرت هذه الانتخابـات التـى لم تتم تحـت الإشراف القضائى، وبـالتـالى سادهـا التزوير البيّن وشبه المعلوم للكافة، عدداً من الظواهر لا يمكن تفسيرها فى إطار انتخابات خاضعة

لإرادة وأوامـر السلطة وعلى وجه التحديد الإدارة المصريـة، ومنها المنافسة الشرسة بـين المرشحين وقد بلغ عددهم نحو ٤٠٠٠ مرشحا يتنافسون على ٤٤٤ مقعدا، ٨٠٪ منهـم من المستقلين. وقد أجريت الانتخابات في جو شديد العنف يشهد على ذلك عدد الجرحـى والقتلى الذي تسببت فيه. في مقال سابق عن الأحزاب السياسية في مصر[٥]، توصلنا – "بناءً على تلك الوقائع – إلى أن فقدان الثقة في الأحزاب السياسية لا يؤدى بالضـرورة إلى عـدم اهتمـام المصريين بصفة عامـة "بالشأن العـام"، وأن الأمر قد يتعلـق بظاهرتـين مختلفتين. كون النظام الحزبي لا يمثـل على ما يبدو (أو على الأقل ليس بالقدر الـكافي) وسيلة تسمح بالعضوية في مجلس الشعب، وهذا لا يتنافى مع وجـود إقبال أكيـد على الانضمام إلى هـذا المجلس وبصفة أعـم إلى النظام السياسى الرسمى.

مـن هذه الملاحظـات نشأت فكرة دراسـة انتخابـات ٢٠٠٠ التشريعية قبل ثلاثة أشهر من صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بضرورة الإشراف القضائى على لجان الانتخاب، لتطرح التساؤلات التالية : ما السبب في كثرة عدد المرشحين لمجلس الشعب فـى مصر ؟ هل يعنى ارتفاع عدد الترشيحات "المستقلـة" وجود منافسة حقيقية فى الميـدان الانتخابى؟ ما هى إذاً رهانات هـذه المنافسة بالنسبة للمرشحين والناخبين علـى حد سـواء؟ وهل هى حقـا رهانات لا سياسيـة ؟ كيف يمكن تفسـير انضمام (أو إعـادة انضمام) "المستقلين" الذين فازوا فـى الانتخابات – وعددهم ١١٠ مرشحا– إلى الحزب الوطنى الديمقراطى؟ ما هى الثوابت الأخرى التى يجب أخذها فى الاعتبار لضمـان الفـوز ؟ ما هـو دور الناخبين فى فوز أو سقـوط مرشح ما، أيـا كان انتماؤه السياسى، فى إطار انتخابات معروف عنها أنها مزيفة ومغشوشة ؟ يرتبط هذا السؤال الأخـير ارتباطا وثيقا بالنتائـج التى توصل إليها اثنان مـن الباحثين فى دراستهما لانتخابـات ١٩٩٥ التشريعيـة وهمـا جمـال عبـد الناصـر[٦]، وإليزابـت لونجنيـس[٧]. فالفرضيـة المثيرة المطروحة فى الدراستين هــى أن النواب المصريين لا يمثلون فقط طبقـة أصحـاب السلطـة والمستفيدين منها، وهـم الذين تم اختيارهـم عن طريق هذه السلطـة نفسها، وإنمـا يمثلون أيضا وبقدر أكبر بعض المجموعات التى تفرض نفسها كمجموعـات سائدة فى النظـام الاجتماعى، وأن الذى يدعم هؤلاء النواب فى كل مرة وفى كل دائرة من الدوائر نوع من المصالح ونهج من المنطق[٨].

أن يقرر الباحث فى العلوم السياسية دراسة انتخابات مشوبة بالتزوير والانحراف والعنـف أمـر غير هين عليه، خاصـة وأن الصور التى تروج عـن العمليات الانتخابية

فى البلاد النامية ولاسيما فى الدول العربية صور غير مشجعة. ولا يقتصر هذا الرأى على مراقبين أو باحثين غربيين تحركهم الافتراضات المسبقة، بل والدوافع العنصرية والثقافية العرقية، فالصور التى تبث حتى فى مصر، سواءً فى الإعلام أو فى السينما أو المسلسلات التليفزيونية بل وفى الكتابات العلمية والأكاديمية هى صور سلبية للنواب والانتخابات. فالنائب المصرى لا يتمتع بسمعة حسنة والصور الثلاث التى تُعطى عنه هى: النائب الأمى الذى ينام أثناء جلسات المجلس ويوافق على كل ما تقرره الحكومة، أو النائب اللص والمرتشى الذى يسعى لدخول مجلس الشعب للاستفادة من الحصانة البرلمانية، وأخيرا وبشكل متزايد، النائب رجل الأعمال الذى يسعى إلى الاستفادة من مقعده فى مجلس الشعب لتوسيع اتصالاته وعلاقاته داخل الجهاز الإدارى والسياسى فتنتعش أعماله بالتالى.

هذه الصور - "التى لم تولد من فراغ - "من شأنها أن تنمى نوعا من الاستخفاف سواءً بالنواب ومجلس الشعب عامة أو بالأساليب التى اتبعوها ليتم انتخابهم مثل رشوة الموظفين وشراء الأصوات والتلاعب فى الكشوف الانتخابية وشتى ألوان العنف وتوزيع الهدايا والمبالغة فى الوعود من جهة، ومن جهة أخرى خطاب يتسم بهشاشة المضمون السياسى والأيديولوجى وانعدام البرامج الانتخابية. وعلى الجانب الآخر نرى هيئة الناخبين الواقعة تحت تأثير التحايل لا رأى لها ولا منطق، تنساق وراء نزعاتها ومصالحها الخاصة ولكافة أشكال الضغوط، لاسيما من قبل سماسرة الانتخابات الذين يستأجرهم المرشحون.ورغم هذه الصور التى تؤكد الرؤى الخارجية عن الانتخابات فى الدول النامية حيث الاستبداد السياسى، إلا أننا رأينا تناول هذا الموضوع بجدية، دون استخفاف أو أحكام مسبقة لمحاولة فهم ما يحدث عند انتخاب النواب فى مصر وما يجرى أثناء الحدث أى "انتخاب النائب".

مما شجعنا على القيام بمثل هذا العمل وساعدنا على تحليل المادة التى جمعناها من البحث الميدانى هو صدور عدد من الأعمال العلمية الحديثة نسبيا التى ساهمت فى تخفيف آثار الأحكام المسبقة والمسلمات. ولنذكر فى هذا الصدد ثلاثة أعمال على قدر كبير من الأهمية وهى عدد من مجلة "Politique Africaine" تحت إشراف رينيه أوتايك[٩] يحمل عنوان "Des élections comme les autres" (انتخابات كغيرها)، وكتاب جماعى أشرف عليه جان لويس بريكي وفريديريك سافيكي[١٠] وعنوانه (الزبائنية السياسية فى المجتمعات المعاصرة)، "Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines" وأخيرا

كتـاب جماعى إعـداد كريستيـان جافريلـو[١١] وعنوانـه Démocraties d'ailleurs (ديمقراطيـات فى بلدان أخـرى). رغم تنوع التناول العلمـى واختلاف المكان موضع الدراسة تشترك كل هذه الأعمال فى عدد من الصفات الأساسية التى أفادتنا كثيرا فى إنجـاز هذا الكتاب. فهى تـدرك أهمية النظر إلى الانتخابات فـى بلدان الجنوب بجدية وترى أن هذه الانتخابات جديرة تماما بأن تشكل مادة متكاملة فى العلوم السياسية "الشرعية" مثلها مثل الانتخابات فى بلدان الشمال التى تعتبر من أهم موضوعات هـذا العلم. يكمن السبب الثانى لأهمية هـذه الأعمال فى أنها تسهم فـى تبنى منهج علمـى جديـد فى دراسة عـدد من الظواهر يفترض أنها من السمات المميـزة لسياسة بلـدان الجنـوب "على نحو آخـر" مثل الزبائنيـة clientélisme والروابـط العائلية والاجتماعيـة communautarisme والإجماعيـة unanimisme وغيرهـا مـن الظواهـر المرتبطـة ارتباطـا وثيقـا بمسألـة الانحـراف المصاحـب للانتخابات فـى تلك البلـدان : العنف والفساد وشراء أصوات الناخبيـن... الخ ومن أهـم الدروس المستفـادة من هذا التناول العلمـى الجديد، بالنسبة للباحث ودارس العلوم السياسية، هى أهمية فهـم المنطق وراء مواقف وسلوكيات الفاعلين المتسببين فى هذه الظواهر. وأخيرا تسهم هذه الأعمال التى تتناول الممارسات الانتخابية "الأخرى" وهذا التنوع العلمـى الجديد فى النظـر إلى الاختلاف بين التصويت الغربـىَ والتصويت فى البلدان الأخـرى بأنهـا مسائل نسبية لا يجـب اعتبارهـا عاملا أساسيا يحـول دون تأريخها، وأخيرا –وربمـا الأهم –أنهـا تثبـت أن هذه الظواهـر التى تبدو وكأنهـا سمة مميزة للسياسى فى بلدان الجنوب قد توجد بأشكال مختلفة حتى يومنا هذا فى بلدان الشمال رغـم عدم الاعتراف بها لأسباب شتى، بل إنهـا قد تسهم – على خلاف ما يبدو –فى بناء ما يسمى بالحداثة السياسية والانتخابية وفى الاندماج فيها أو تعلمها.

إن الأبحـاث التى أجريت حول تاريخ الممارسـات الانتخابية[١٢] فى الديمقراطيات الغربية، وتلك التى تبنت تناولا علميا جديدا فى دراسة الممارسات الانتخابية فى تلك الديمقراطيات[١٣] قد لعبت دورا أساسيا فى تبنى تناول علمي جديد لدراسة الانتخابات فى الدول النامية. من الناحية التاريخية تعدُ أعمال آلان جاريجو مرجعا أساسيا. فى كتابـه Le Vote et la Vertu. Comment les Francais sont devenus des électeurs يبـين المؤلف أن فئة الناخـب الفردى الذى يصوت حسب ضميره و وجهة نظـره الشخصية ليست فئة طبيعية ولدت تلقائيـا وبذاتها لدى إقامة الانتخاب العام فى فرنسا، وإنما هى نتيجة فترة إعداد طويلة وثمرة كفاح ونضال يتعلقان على وجه

التحديد بمعنى التصويت. ونجد نفس الكلام على لسان ميشيل أوفيرليه الذي يذكرنا بأن حصول "الشعب" على حق التصويت ليس أمرا مسلما به، كما أنه ليس من المسلم به أن يعير الشعب تلقائيا اهتماما كبيرا بهذه التقنية التي تتكرر بصفة دورية على فترات ثابتة لتحد وتهدئ من شدة التنافس بين النخب، وبهذه الأداة التي تضفي على الحكام صفة الشرعية وتضع فاصلا بين الحكام والمحكومين في إطار مؤسسي. غير أن أهم ما يجب أن نأخذه في الاعتبار في حديثنا هنا هو أن ديمقراطية الانتخابات قد ولدت في غياب أي معايير محددة خاصة بها، وأن المعايير قد تشكلت تدريجيا بناءاً على الممارسات وعلى عملية التصنيف ونزع الشرعية التي تعرضت لها، فلم يكن الشاغل الأول للمرشحين وأنصارهم احترام قوانين الانتخابات وإنما الفوز في الانتخابات، وعلى حدّ قول آلان جاريجو[١٤]: "إن الممارسات تسبق القواعد قبل أن تصبح محكومة جزئيا بها. فقد كان إلمام المرشحين وبالأحرى وكلائهم ونوابهم بقانون الانتخابات إلماما غير متساو، إذ ينص هذا القانون على المعايير بأسلوب عام بحيث يترك مجالا للتفسير، ومع ذلك كانت السوابق تحتم أكثر فأكثر الرجوع للقواعد... وليس فقط للالتزام بها. فالقواعد العملية كانت عبارة عن مجموعة سلوكيات الانتخاب لا تشمل المخالفات فحسب، وإنما أيضا كيفية تجنب مناورات الخصم أو الممارسات المعتادة التي كانت تعد غير نزيهة دون أن تستوجب العقاب. كان التنافس والهدف المنشود منه يأتيان في المقدمة، ثم بعد ذلك احترام القانون خاصة إذا كان هناك تهديد بالعقاب يجبر على ذلك. ولم تكن هذه المعايير القانونية ملزمة إلى حد كبير لكونها في طور التشكيل. ومن هنا يكون من الخطأ تقييم الممارسات بناءاً على معايير متفاوتة التشكيل وبعضها وضع فيما بعد".

انطلاقا من وجهة النظر هذه نرمي في هذا الكتاب إلى تحليل وفهم دلالات الانتخابات في مصر ليس فقط من الناحية المعيارية بالمعنى الواسع للكلمة، ولكن أيضا انحرافها عن تلك المعايير. قبل أن يمتد الإشراف القضائي على اللجان الفرعية كان تزوير الانتخابات أمرا واضحا. هل يعني ذلك أن يمتنع الباحث عن تحليلها؟ في كتابنا هذا يعدُ تحليل شكل التزوير الذي استطاع الإشراف القضائي القضاء عليه نقطةً محورية رئيسية في منهج دراسة عملية التصويت في مصر خلال السنوات الأخيرة. مَن كان يقوم بتزوير الانتخابات داخل لجان الانتخاب، وما هي المصالح التي دفعتهم لذلك ؟ ما هي الدلالات الاجتماعية والسياسية لهذا النوع من التزوير؟ في هذا الصدد يُعَدُّ أحد مقالات بيير كانتين[١٥] مرجعا أساسيا؛ إذ يذكرنا المؤلف أولا

بـأن التزوير يرتبط ارتباطـا وثيقا بـالمنافسة؛ إذ إن التصويـت فى غيـاب المنـافسة لا يدعـو إلى الانحـراف بـالنسبة لمعـايـير النزاهـة الانتخـابية، فهـو كالسبـاق بخيل واحد الذى لا يفسح أمـام المتراهنين مجـالا للغش. وهذا هو الفرق بين نموذج الحزب المهيمن ونمـوذج الحزب الواحد بحصـر المعنى الذى لا يسمح بتعـدد الترشيحـات. وبنـاءاً على هـذه الحقيقة الواضحة يطرح المؤلـف فكرة أن التزوير فى الانتخـابات لا يقتصر على كونه ممـارسة غير سوية، وإنمـا قد يمثل كذلك عنصرا مكونـا للسوق السيـاسى.

أول المعنيـين بهذا السوق هم المرشحـون وزبـائنهم أى أنصـارهم. ويمكن القول إذاً بـأن عملية التصويت فى مصر تعتبر، نظرا لمحدودية الهيئة النـاخبة، عملية انتخـابية مبنيــة علــى "الزبـائنيــة". ولكن كيف يمكـن تحليل الزبـائنيــة الانتخـابيــة؟ هل يجب استبعادهـا برمتهـا من الدراسة على أساس أنها لا تعبر إلا عن السياسى المنحرف عن المعـايير فى بلدان الجنـوب والدول النـامية؟ فى هذا الصدد يُلقـى الكتـاب الجمـاعى[١٦] الـذى صدر بـإشراف جـان لويس بريكيه و فريديريك سافيكـى نظرة جديدة على هذه الظاهرة ويفيد كثيرا فى تقييم الشكل الخاص الذى تتسم به الزبـائنية فى الانتخـابات المصريـة اليـوم، وكذلـك الظواهر المصـاحبـة لهـا مثـل تسويق الانتخـاب والسمسرة الانتخـابية وإعمـال الروابط العـائلية والاجتمـاعية... الخ.

ففـى فرنسا أثنـاء الجمهورية الثـالثـة(١٨٧١–١٩٤٠)، لاحـظ آلان جـاريجو[١٧] أن انتشار الزبـائنية السيـاسية وتحولهـا جـاء موازيـا لامتداد حق التصويت. فى الوقت الذى نـدد فيه الجمهوريون بعلاقـات الزبـائنية بين الأعيـان والنـاخبـين، قـاموا هم أنفسهم بتكويـن شبكـات زبـائنية خـاصــة بهم لمنـافسة الأعيـان معتمديـن أساسا على الموارد المتـاحة لهـم بفضل سيطرتهم على الدولة والبرلمـان. ومن نـاحية أخرى يتسـاءل جـان لويـس بريكيـه وفريديريك سافيكى عمـا إذا كـانت المنـافسـة الديمقراطية بمـا تفترضه من دأب ومثـابرة للحصول على التـأييد، ومـا تتطلبه من إنشـاء روابط مبنية على الوفـاء والإخلاص، لا تخضـع (هذه المنـافسة) لقواعد لا يمكن إرجـاعها ببسـاطة لتلك التى تحكم بطريقــة مثـالية عــالم البيرقراطية وعـالم المواطنة : رجل واحـد : صوت واحد. فمقـابل منطـق أساســه العطـاء والإغـراء يحمل على "شخصنــة" العلاقــة السيـاسيــة أى ربطهـا بشخـص المرشـح، هنـاك منطق آخر مفـاده انتفـاء العلاقــات الشخصية بين الطرفين.

مـن هـذا المنطلق يرى هـؤلاء أنــه ليس هنـاك مـا يدعو مسبقـا إلى اعتبـار الزبـائنية من رواسـب المـاضـى أو أنهـا خلل فــى الديمقراطية. نفس هذه الفكـرة يطرحهـا بصورة مـا ريشـار بـانيجـاس Richard Banégas [١٨] حينمـا يتسـاءل، بعـد دراسته لانتخـابات

١٩٩٠ فـي جمهوريـة بنـين الديمقراطية، إذا مـا كان تعزيز الديمقراطيـة يتم – على عكـس مـا يبـدو – فى بوتقة صور من منطق الزبائنية ومن خـلال مـا يسميه "سياسة ملء البطون".

هـذا السـؤال ضمن الأسئلـة التى حـاول الكتـاب الرد عليها. مـا هو شـكل الزبـائنية الانتخـابيــة فــى مصر حـاليـا ومـا هى التغيرات التى طـرأت عليها مـع انتقـال مصر إلى الإصـلاح الاقتصـادى وظهور صورة جديدة للمرشـح "رجل الأعمـال" ؟ كيف يستطيع الفـاعلــون "مــن القـاعــدة" الاستفــادة من انتشـار الممارسـات المرتبطـة بـالزبـائنية، ولاسيمـا من تزايـد عدد المرشحين حتـى دون الذهـاب لصناديـق الانتخـاب كمـا كان يحدث قبل انتخـابـات ٢٠٠٠ التشريعية ؟ مـا هى الأدوار التى لعبها عديد من الوسطاء بـين المرشحـين والنـاخبين ؟ مــا هى التغيرات التــى أحدثها الإشـراف القضـائى على ثقـل هؤلاء الوسطاء وتـأثيرهم على عملية التصويت وطبيعة الزبـائنية الانتخـابية فى مصر ؟ وإذا كانت الزبـائنية الانتخـابية ترتكز على تعريف التصويت بهدف المقـايضة، أي نـوع من المقـايضة بـين النـائب "المعلم" الذى يعطى، والنـاخبين أتبـاعه أى زبـائنه الذيـن يشكرونه بـالتصويت لصالحه، فهـل يعنى ذلك بـالضرورة أن "الرأي" السيـاسى غـائـب تمـامــا عن هــذا النوع مــن التصويت ؟ وهـل يكـون التصويت لصـالـح المرشح "المستقل" فى مصر غير مبنى حقيقة على رأى سياسى ؟

يقــع هذا العمل مبـاشرة فى إطار تجديـد التنـاول العلمى السيـاسى الفرنسى لمسألة الانتخابـات فى بلدان الجنوب. ومع ذلك فـالملاحظ هو أن هذا التجديد، فيمـا عدا بعض الاستثنــاءات، لم يطبـق فيمـا يخص البلدان العربيــة، والمقصود هنـا بدول الجنوب هو دول تنتمــى لإفريقيــا السوداء وأمريـكا اللاتينية وآسيا ومنهـا الكـامــيرون والسنغـال وبنــين والهند والمكسيـك وشيلى والبرازيل وبـاكستـان... الخ، أمــا المنطقة العربية فلا وجــود لهـا تقريبـا فى هذه الكتب، والدراســات القليلة التى تنـاولت المسألة الانتخـابية فى البلدان العربية جرى البحث فيهـا بطريقـة مختلفة كمـا لو أن هنـاك استثنـاءً "عربيـا"، وأن إشكاليـة الانتخابـات عند العرب لا يمكن دراستهـا فى إطار إشكـالية عـامة تشترك فيهـا دول أخرى. لا يقصد بهذه الملاحظة أن الأعمـال القليلة التى تنـاولت دول المنطقة ليسـت على المستـوى، ولا يمكن إنكار مـا أسهمت به كتب مثل كتـاب آنييس فـافييه[١٩] عـن الانتخـابــات اللبنـانيــة والكتـاب الجمـاعـى بـإشـراف سـاندرين جـامبــلان[٢٠] عن انتخـابــات ١٩٩٥ التشريعيــة فى مصر، وغيرهـا من الكتـب، فى موضوع الانتخـابات فــى البلــدان العربية. ولكن الجدير بـالذكـر هو أن هذه الأعمـال وضعـت بدون وضعها

فى إطار مقارنة مع تجارب الدول الأخرى، كما لو أن التساؤلات السياسية المطروحة حول هذه البلدان لا يمكن دراستها إلا بهذه الطريقة المختلفة. ومع ذلك فإن قراءة ما كتب عن كيفية إجراء الانتخابات فى السنغال أو البرازيل أو فى فرنسا القرن التاسع عشر تشير إلى وجود ظواهر مماثلة تماما لما نشاهده فى مصر وبالتأكيد فى دول أخرى بالمنطقة.

الواقع أن اختلاف الدراسات السياسية حول البلدان العربية يرجع لأسباب عديدة ومعقدة تتعلق بنفس القدر بالقيود التى تصطدم بها الجماعات الأكاديمية المهتمة بالدول العربية، وتعثر العملية الديمقراطية فى تلك البلدان. ورغم تحولها إلى حد ما نحو الليبرالية الاقتصادية واقتصاديات السوق، إلا أنه يوجد تباين واضح بين نظام وآخر فى عملية التحول إلى الليبرالية السياسية التى تتسم فى كل الأحوال بالبطء الشديد[21]. فبالنسبة لكل دول المنطقة العربية يقتصر تجديد النخبة السياسية سلميا عن طريق الانتخاب على أعضاء البرلمان ومجلس الشورى والمحليات، ولا يحدث هذا النوع من التغيير فى المستويات السياسية العليا، والحكام لا يتغيرون إلا عن طريق العنف الداخلى (انقلاب أو اغتيال) أو العنف الخارجى (مثل ما يحدث فى العراق حاليا)، بل إن بعضهم يميل أكثر فأكثر لتحويل فترة رئاسة الجمهورية إلى رئاسة وراثية أى إلى توريث الرئاسة[22]. فليس من المبالغ فيه إذاً القول بأنه من الصعب دراسة النظم السياسية العربية المعاصرة من خلال أدوات التحليل المستخدمة فى العلوم السياسية سواءً من قبل الباحثين العرب أو الفرنسيين أو الانجلو-ساكسون. وتزداد صعوبة التحليل بسبب مطالبة الباحثين بتوفير الإجابات السريعة للأحداث العديدة المتلاحقة والأزمات التى أصبحت من السمات المميزة لهذه المنطقة الجيو-سياسية: "مأساة الجزائر"، و"التيار الإسلامى" فى صوره المختلفة، و"الصراع الفلسطينى-الإسرائيلى"، و"حرب الخليج"، و"أزمة السودان"، و"أزمة العراق"، وحاليا موضوع الإرهاب.

طرح الباحثون فرضيات عديدة[23] لتفسير "العجز الديمقراطى" فى البلدان العربية، غير أن هذه الفرضيات، التى تفتح دون شك المجال لدراسة موضوعات هامة، عادة ما تسعى إلى التفسير من زاوية تحليلية واحدة، وهذه الزاوية لا تقتصر على البعد "السياسى" بمعناه الضيق، وإنما يدخل فيه أيضا البعد "الاقتصادي" و"الثقافى" و"الديمغرافي" و"الأنثروبولوجى"... الخ وكأن المقصود هو تذليل صعوبة تقييم السياسى فى هذه الدول بتوسيع "موضوع البحث" إلى أبعد حد. ينطبق هذا الكلام

على الأعمال العديدة التى صدرت حول مسألة "منظمات المجتمع المدنى" فى البلدان العربيــة. حتـى وإن كان إدماج هــذه المنظمات فى استراتيجيــات الحكام يسهم، كما يؤكـده جان نويل فرييه[٢٤] فى تعديـل أداء الأنظمة السلطوية، فإن مثل هذه الملاحظة لا تتعارض مع كون التحول الديمقراطى يمـرّ أولا بالمواضع التقليدية للسياسى مثل الانتخابـات والأحـزاب. ويرمى هذا الكتـاب إلى حث الأبحـاث السياسية التى تتناول البلـدان العربية على العودة إلى الموضوعات الرئيسيــة للعلوم السياسية ومنها، فيما يعنينـا هنـا، مسألة الانتخابــات وكيف يتم بنـاء الفاصل بين الحكام والمحكومين فى هذه الدول وكيف يكتسب هذا الفاصل طابعا مؤسسياً من خلال عملية التصويت على وجه الخصوص. فإذا صح أن التصويت فى هذه الدول لا يمس – أو لا يمس إلّا قليلا – المنطقـة المحرمة المتمثلة فى كبار القــادة السياسيين، إلا أنه قد يخص دوائر أخرى، ويلاحـظ هنا وهناك أن الأوضاع السياسية التى شهدتها تلك الدول مؤخرا أتت بتقدم إيجابى كما حدث فى الجزائر ولبنان والأردن وحاليا فى المغرب ومصر بالنسبة لعام ٢٠٠٠. غير أن الانطباع الذى يخـرج به الباحث من دراسة تطور الأوضاع السياسية هـو أن أسلـوب أداء النخب الحاكمة فى هذه البلاد وما أقامـوه من مؤسسات سياسية لا تعلـو لمستوى مجتمعاتهم. هذا هو على الأقل الانطباع الذى خرجنا به من الدراسة الميدانيــة التـى أجريناها كمــا ذكرنا ليس فى العاصمة أو فـى أحد المراكز الحضرية الكـبرى، وإنمــا فى قرية بمحافظة المنوفية. من هذا البحـث الميدانى الذى علق أهمية كبـيرة على خطــاب مختلف الفاعلـين الذين كان لهـم دور فى عمليــة التصويت على مستـوى قريتهـم، يتضح مدى نضج ممارساتهم السياسيــة ومنطقيتها فى ظل القيود التـى فرضهــا النظــام السياســى الرسمى ســواءً على وظيفــة النائب أو علـى الأحزاب السياسية أو تنظيم عملية التصويت.

وجديـر بالذكـر أن ملاحظتنا عن قلــة الأبحاث العلمية حول عمليــة التصويت فى البلـدان العربيــة لا تنطبق فقط على الدراسات الأكاديميــة الغربية، وإنما تسرى أيضا علـى الجماعــات الأكاديمية العربية. صحيــح أنه باستثناء بعض الـدول العربية ذات التاريـخ الأكاديمى الغنى والتى تتمتع بقدر من حريــة التعبير والنشر، تكاد الأبحاث فـى العلوم السياسية الصادرة عن بعض الدول العربية تكون منعدمة، بل فى طريقها للانقراض فى بلدان أخرى. ولحسن الحظ تُعَدُّ مصر – إلى جانب لبنان والأردن – من الـدول ذات التاريـخ السياسى، بل وتحظـى دراسة العلوم السياسيــة فى مصر بمكانة مرموقة.

إن الانتخابات التشريعية فى مصر كانت دائما موضع النقد والتعليق فى الصحف كما تناولتها مراكز الأبحاث والجامعات بالتحليل. ولا يعد اهتمام الباحثين فى مجال العلوم السياسية بالانتخابات أمرا عارضا. فمصر من الدول الرائدة فى مجال الانتخابات وتأخذ بمبدأ الانتخاب العام منذ ١٩٢٤. ودرج مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام على إصدار كتاب عن كل انتخابات تشريعية تجرى فى مصر. وهو ليس المركز الوحيد الذى يقوم بمثل هذه المبادرة، فعلينا أن نذكر أيضا كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠ صدرت عدة كتب أهمها كتاب أصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بإشراف د. هالة مصطفى، والآخر أصدرته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية تحت إشراف د.مصطفى علوى[٢٥]. كما قام أيضا مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بعمل هام بإصدار "دليل النخبة البرلمانية ٢٠٠٠" الذى يشمل أسماء أعضاء مجلس الشعب الحاليين وبيانات عن الشخص وصفاته ومشوار حياته العملية والسياسية، وهو أول دليل من هذا النوع منذ ثورة ١٩٥٢.

ومن ناحية أخرى قامت مراكز الأبحاث الخاصة التى تضاعف عددها خلال السنوات الماضية بنشر أعمالها عن الموضوع. وإذا كانت بعض إصدارات هذه المراكز لها مرام سياسية ونضالية، فالهدف الرئيسى للبعض الآخر هدف علمى. خير مثال على ذلك كتاب د. أحمد عبد الله عن انتخابات ١٩٨٧[٢٦]. هذه الكتب، على أهميتها، نادرا ما تقرأ فى الخارج لكونها باللغة العربية، وبالتالى تفتقر إلى الاعتراف الدولى بها، وهى تستمد أهميتها من عدة عناصر أولها مصداقية المعلومات الواردة فيها والمادة العلمية موضع التحليل ويرجع ذلك بوجه خاص لسهولة الوصول إلى المصادر وإلى الميدان الانتخابى على حد سواء. أما التحليلات التى تتضمنها، لاسيما على المستوى الوطنى الكلى، فتتسم بالجدية وبملاءمتها للموضوع وإن كان يشوبها شئ من النمط الكلاسيكى بسبب صعوبة وصول بعض الباحثين، لأسباب عديدة، للتناولات الجديدة المطبقة فى العلوم السياسية سواءً على بلدان الشمال أو على بلدان الجنوب، هذا التنوع العلمى الذى تحدثنا عنه آنفا.

لذا نرى أن كتاباً مثل كتاب آلان جاريجو قد يعود بفائدة كبرى على الجماعة الأكاديمية المصرية فى حالة ترجمته إلى اللغة العربية (أو حتى الإنجليزية) ويمكنه من إلقاء نظرة جديدة على تاريخه الطويل فى مجال الانتخابات وعلى الممارسات الانتخابية الحالية. من أوجه النقص فى أبحاث العلوم السياسية فى مصر، والاجتماعية

بصفـة عامة، عـدم اهتمامها بالقدر الكافى بفاعلى الظواهـر موضع الدراسة وتحديد هوية هؤلاء الفاعلين وخطاباتهم وممارساتهم. هذا لا يعنى إطلاقا عدم وجود أبحاث ميدانيـة على المستوى الميكرو للدائرة، ولكن المشكلـة تكمن فى طريقة إجراء البحث. فبالنسبـة للانتخابـات التشريعية درجـت دراسات الحالـة على أن تضيـف للتحليل الكلى على المستوى القومى دراسات ميدانية لبعض الدوائر الانتخابية. وبصفة عامة تسعـى تلك الدراسات إلى إظهـار خصائص الانتخابات فى دوائر مختلفة من الناحية الجغرافيـة والسكانيـة والاجتماعية والاقتصادية، فنجد دراسـات ميدانية على دوائر حضريـة أو قرويـة، فـى الدلتا أو فى الصعيد، فـى سيناء الخ... وتبـدأ الدراسة بتوفير البيانـات الاجتماعية-الاقتصادية للدائرة، ثم تمد القـارئ ببيانات موثوق فيها عن توزيـع الأصـوات فى الدائـرة وعن أماكن تمركـز الأصوات والخصائـص الاجتماعية والسياسيـة والاقتصاديـة للمرشحـين واستراتيجياتهـم وتحالفاتهـم ... الخ وتنتهى الدراسة بتحليل النتائج.

رغم أهميته الكبيرة، يتسم هذا النوع من الدراسات الميدانية على المستوى الميكرو[٢٧] بمـا يلى : فهـى عبارة عن صورة مصغرة للتحليل الذى يجـرى على المستوى الوطنى الكلى، ومن جهة أخرى يكون هذا التحليل بمثابة صورة خاطفة للحدث "الانتخابات" لحظة وقوعه فى دائرة بعينها دون أن يدخل فيها عنصر زمنى أكثر امتداداً، فى حين تبـين من البحث الميدانى الذى أجريناه أن هذا العنصر أساسى. وأخيرا، وربما هذا هو الأهـم، أن هذه الدراسـات لا توفر للقارئ معلومات – أو القليـل منها – عن الفاعلين وكأن الفئتـين المعنيتـين وهمـا المرشحون و"هيئـة الناخبين" غـير واضحة المعالم والتـى لا يذكـر شيئاً عنها. ربما يكون ذلك مجرد خطأ. فهل يوجد فى مصر بالفعل ما يسمى فى الديمقراطيات الغربية "هيئة الناخبين" ؟

أمـا هدف الدراسة الميدانية التـى قمنا بها فمختلف تماما. كما أوضحنا فى بداية هـذه المقدمـة، ما يعنينـا هنا هو فهم الانتخابـات التشريعية التـى أجريت فى مصر مؤخـرا ولاسيما انتخابـات ٢٠٠٠، وذلك من خلال فهم المنطق الـذى ينتخب النائب علـى أساسـه، أو بتعبير آخـر معايير انتخـاب المواطنين لنوابهم فـى البرلمان والتى "تحكم" بطريقة ما منطق عملية التصويت. ما هى مهام النائب المصرى اليوم على مستـوى دائرتـه ؟ ما هـى الرهانات المحليـة وراء انتخاب النائب؟ من هـم الفاعلون الرئيسيون فى عملية الانتخابات التشريعية وما هى المصالح التى تدعوهم للتحرك ؟ مـن الذى كان يقوم بتزوير الانتخابات قبـل انتخابات ٢٠٠٠؟ ما هى التغيرات التى

أدخلها الإشراف القضائى على المنطق القديم للعمل الانتخابى؟ هل تمثل انتخابات ٢٠٠٠ مرحلة هامة على طريق الانتخابات الديمقراطية فى هذا البلد ؟ للإجابة على كل هذه التساؤلات أجرى المؤلفون دراسة ميدانية فى قرية تقع فى دائرة من دوائر محافظة المنوفية. وكان أول أهداف هذه الدراسة هو تحديد الشخصيات التى لعبت دورا بارزا فى كافة العمليات الانتخابية التى تخص قريتهم، لاسيما فى انتخاب نواب الدائرة التى تقع فيها قريتهم سواء كان تدخلهم مباشرا أو غير مباشر. واختار المؤلفون توجيه أسئلة شبه موجهة عن مسألة الانتخابات فى قريتهم ودائرتهم لهؤلاء الأشخاص أساسا (لكن دون الاقتصار عليهم). ورغم الطابع الميكروسياسى الذى اتسمت به الدراسة الميدانية فتحليلها لا يسعى إلى إظهار ما تنفرد به عملية التصويت فى هذه القرية بقدر ما يحاول فى الواقع – بناء على هذه الحالة – إبراز منطق انتخابى قد يكون قاسما مشتركا لكل الدوائر وفى كافة أنحاء مصر اليوم.

ولكن متى نشأ بالتحديد هذا المنطق الانتخابى الذى يحكم انتخاب النواب فى مصر؟ يرى أنصار النظرة التشاؤمية فى التحليل السياسى لانتخابات ٢٠٠٠ أن غياب "الاختيار السياسى" عن انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية، إنما ينسب إلى محدودية الدمقرطة الحالية وإلى بقايا الميراث الناصرى. بالنسبة لهؤلاء لا ترقى التجربة الحالية بشأن التوجه الديمقراطى للانتخابات للمستوى الذى بلغته ما تسمى بالحقبة الليبرالية فى حياة السياسة المصرية؛ حيث كان الناخبون لا يترددون فى التصويت على أسس سياسية لصالح الوفد متحدّين بذلك الملك والإنجليز. وفى هذه الفترة غالبا ما كان صوت الناخبين يحترم، ففوز الوفديين بالأغلبية فى مجلس النواب كان يتبعه عموما، ولو لفترة قصيرة، حكومة وفدية. الواقع أن أهمية مثل هذه الحجة تحتم التحقق منها. فإذا كانت انتخابات ٢٠٠٠ تختلف عن الانتخابات الأخرى التى شهدتها فترة ما بعد ١٩٥٢ فلا بدّ أن نذكر أن مصر من الدول التى شهدت نشأة مبكرة للديمقراطية[٢٨]. بدأت الانتخابات فى مصر فى بعض أشكالها منذ عصر الخديوى إسماعيل باشا إلا أن الانتخاب العام بدأ تحديدا منذ عام ١٩٢٤ أى منذ حوالى ثلاثة أرباع القرن أجرى خلالها عشرة انتخابات تشريعية ما بين ١٩٢٤ و ١٩٥٢. كيف يمكن تقييم وتقدير هذه التجربة القديمة فى مجال التصويت تقديرا سليما، وما الذى بقى منها على مستوى الممارسات، وكذلك على مستوى النصوص المنظمة لها ؟ فرغم الطابع السلطوى ونظام الحزب الواحد الذى اتسمت به السياسة المصرية فى الفترة الناصرية إلا أنه لم يتم القضاء نهائيا على العملية الانتخابية، بل تمسك النظام

الناصري بوجود هيئة من "ممثلي الشعب" يتم انتخابها عن طريق الانتخاب العام، وبوجود "سلطة تشريعية". ونتساءل هنا أيضا عما بقى بالفعل من عملية التصويت فى العهد الناصري، وذلك بعيدا عن أى جدل سياسى وأيديولوجى مطروح حاليا على الساحة المصرية.

كان لابدّ أن نبدأ بهذه النبذة المختصرة لتاريخ عملية التصويت فى مصر، إذ أن الشكل الذى تتخذه المعايير الانتخابية اليوم فى الدول التى تمارس الديمقراطية منذ زمن، كفرنسا على سبيل المثال، هو نتيجة عملية بناء طويلة الأمد بدأت فى القرن التاسع عشر، وأن طرق التصويت فى هذا الوقت كانت بعيدة كل البعد عمّا يحدث اليوم، أو ما تبدو عليه عملية التصويت اليوم. والآن توصلت عملية البناء هذه إلى تعريف التصويت بأنه "تعبير عن رأى سياسى شخصى". الحقيقة أنه –"كما يقول جاريجو[٢٩] "لا يمكن الاعتراض على مبدأ الرأى السياسى الشخصى والعام (أى المكفول للجميع)" دون إثارة النفوس. قد يدور الجدل حول مستوى الكفاءة وقيمة الآراء، بل حتى حول وجودها بشأن بعض النقاط المحددة، ولكن لا يمكن أن ننكر على الناخب أهلية الرأى دون حرمانه من شيء من الإنسانية. إذا ما كان لديه رأي سياسي يريد التعبير عنه، فمن المنطقى أن يعبر عنه بالتصويت...".

ما هو الوضع فى مصر فى هذا الشأن ؟ وإذا كان الرأى السياسى الشخصى متوفر فعلا فى هذا البلد فلماذا لا يعَبّرَ عنه إلا نادرا فى لجان الانتخاب، بينما يعبر عنه فى مجالات أخرى؟ هذه هى أهم التساؤلات التى سنحاول الإجابة عليها فى هذا الكتاب.

يتناول الجزء الأول الدلالات الرئيسية لانتخابات ٢٠٠٠ على المستوى القومى من حيث نتائج الانتخابات، وكذلك الظواهر التى كشفت عنها. ويعتمد التناول العلمى الذى تبنيناه على ملاحظات المؤلفين بمتابعتهم للانتخابات وعلى المقالات الصحفية التى غطت الحدث تغطية واسعة علاوة على الكتب التى سبق نشرها فى هذا الموضوع، مع محاولة وضع تحليل هذه الانتخابات فى إطار تحليل أوسع يتناول النظام الحاكم خلال العقد الأخير، ثم الربط بين دلالات الانتخاب فى ظل سمات النظام السياسى – الإدارى المصرى الحالى وتداعياته على وظائف النائب. فهذا الأخير يلعب دور "العمدة البديل" فى الدائرة ونتيجة لضعف ثقل مجلس الشعب فى تنظيم السلطات وتوزيعها، يزداد طابعه المحلي localisme ووظيفته.

ونوضح فى الجزء الثانى كيف أن الانتخاب الزبائنى لا بد من فهمه فى إطار ما

اختصت به الحياة الانتخابية والسياسية المصرية التى لم تشهد عملية "بناء" القواعد والمعايير الانتخابية، متبعين فى ذلك تناولا من النوع التاريخى الذى يستخدم إلى جانب الكتب الرئيسية عن تاريخ مصر السياسى شهادة بعض الشخصيات التى شاركت بصفة أو بأخرى فى مختلف الانتخابات التى شهدتها مصر منذ عام ١٩٢٤. وحيث إن المؤرخين لم يقوموا بعد بكتابة تاريخ الممارسات الانتخابية المصرية، استخدمنا شهادة من أجرينا معهم اللقاءات لمجرد طرح بعض الفرضيات المتعلقة بالموضوع، ولكن هذه الفرضيات تحتاج بطبيعة الحال إلى دراسة من قبل مؤرخين متخصصين للتحقق منها وتأكيدها، بناءًا على أسس علم التاريخ.

أما الجزء الثالث فقد خصص لدراسة المنطق الذى يحكم عملية التصويت حاليا فى مصر وينتهى بعرض لأهم التغيرات التى طرأت عليها، مع الاعتماد أساسا على اللقاءات التى تمت فى إطار الدراسة الميدانية، والاهتمام إلى حد كبير بخطاب الفاعلين عن ممارساتهم الانتخابية الشخصية وتجاربهم ومدى وعيهم بها.

الباب الأول

انتخابات عام ٢٠٠٠ التشريعية :
بداية التوجه إلى انتخابات ديمقراطية
أم "نهاية" السياسى" ؟



مقدمة :

انتخابات ٢٠٠٠ وعرقلة المسيرة الديمقراطية

إن فهم انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية وما مثلته من مفاجأة سارة للجميع، يتطلب وضع هذه الانتخابات فى الإطار السياسى العام الذى أجريت فيه، وفى ظل التغيرات التى طرأت على النظام السياسى المصرى فى السنوات العشر الماضية. فالساحة السياسية تتسم بالكآبة، ومن الواضح أن هناك ما يعرقل عملية إطلاق الحريات السياسية التى شهدتها مصر خلال العقود الأخيرة. وجدير بالذكر أن مصر، التى كانت أول دولة عربية تبدأ عملية المقرطة السياسية من أعلى فى السبعينيات عندما بادر الرئيس السادات بالتخلى عن نظام الحزب الواحد الذى عرفته البلاد فى الحقبة الناصرية والعودة إلى التعددية الحزبية المقيدة، لم تعد تمثل اليوم استثناءً فى هذا الشأن إذا ما قورنت بغيرها من النظم السياسية فى العالم العربى. إن مثل هذه الملاحظة قد تثير شيئا من التعجب. فالنظام السياسى فى مصر لديه كافة المقومات المؤسسية التى تسمح بإدارة البلاد بطريقة ديمقراطية ويجعلها تتمتع من الناحية الدستورية بما يسمى اليوم "الحكم الرشيد". توجد إلى جانب المؤسسة الرئاسية، ورغم ثقل وهيمنة هذه المؤسسة فى توازن السلطات - ٦٥٪ من الصلاحيات الدستورية للرئيس-، هيئة تمثيلية شعبية وهى مجلس الشعب الذى تتجدد نخبته عن طريق الانتخاب وعلى فترات منتظمة إلى حد ما. ولدى مصر أيضا سلطة قضائية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية كما يشهد بذلك حكم المحكمة الدستورية العليا بخصوص الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٠. من الناحية السياسية يوجد فى مصر الآن أكثر من ١٨ حزبا سياسيا، ولهذه الأحزاب وجود شرعى والعديد من الصحف المتنوعة من صحافة سياسية وصحافة الرأى، وهى تتمتع بقدر كبير من حرية التعبير. إلى جانب ذلك يوجد عدد كبير من النقابات المهنية و"منظمات المجتمع المدنى" التى تمارس نشاطها فى مجالات مختلفة بداية بالمساعدات الاجتماعية وحتى الدفاع عن حقوق الإنسان. وأخيرا من أهم المزايا التى تتمتع بها مصر وجود نخبة سياسية وصفوة كبيرة ومتنوعة من المفكرين والمثقفين. ومع ذلك ورغم كل هذه المقومات

التـى من شأنها أن تضمن نجاح التجربة الديمقراطيـة، يعانى النظام السياسى اليوم مـن عجـز واضح فى الديمقراطية. ومـن المفارقة أن هذا العجز يبـدو مرتبطا بإقصاء التيـار الإسلامـى من كافـة الساحـات السياسية والنقابيـة والجمعيـات الأهلية بعد أن كان هـذا التيـار قـد تمكن منها على مـدى أكثر من ثلاثة عقـود. وبالفعل ليس من قبيـل المبالغـة القول بأن التيار الإسلامى المصرى هو أكـثر من استفاد من الانفتاح السياسـى. فـكان من شأن الحريـة النسبية التى منحهـا له النظام الحاكـم ابتداءً من عصـر السادات أن تنشط أهم مؤسسات الحياة السياسية والاجتماعية فى مصر وذلك بعـدة طرق. من الناحيـة السياسية والحزبيـة أدى تحالف جماعـة الإخوان المسلمين المحجوبـة عـن الشرعيـة مع الوفد ثـم مع حزب العمـل إلى نتيجتـين إيجابيتين على الصعيد الديمقراطى : السماح بوجود تمثيل مكثـف نسبيا للمعارضة السياسية داخل مجلس الشعب فى ١٩٨٤ و ١٩٨٧، وكذلك إضفاء قدر من الشرعية على النظام الحزبى الرسمى الذى أظهر بذلك قدرته على تحقيق – ولو جزئيا – مطلب سياسي من مطالب المجتمـع المصـرى[٣٠]. وعلـى المستـوى النقابـى كان لتفـوق الإخـوان المسلمين فى الأجهزة التمثيلية – مجالس إدارات– لنقابات الأطباء والمحامين والمهندسين ... الخ آثـار إيجابية منهـا استقلالية تلك المنظمات المهنية تجاه السلطة السياسية المصرية والإدارة، وتمكنـت هذه الفئات المهنية المختلفة من الدفـاع عن مصالحها بالإضافة إلى الدور الذى لعبته كمنبر سياسى بديل فى غياب برلمان يجمع بالفعل بين مختلف التيـارات السياسيـة[٣١]. بالنسبة للجمعيـات الأهلية فمن غير المبالـغ فيه القول بأن استثمارات الإخوان المسلمين فى الجمعيات الخيرية قد ساهم فى استعادة الاستقلال المـالى والتنظيمـى الذى يجـب أن تتمتع به هـذه المنظمات لتستطيـع أن تلبى الطلب على الخدمات الاجتماعيـة والتعليمية والطبية فى محيطها الاجتماعـى[٣٢] وأخيرا، من الناحية الدينية الصرفة، أدت قوة التيار الإسلامى إلى حصول أهم مؤسسات الإسلام الرسمـى فى مصر وهـى المؤسسة الأزهرية الجليلة[٣٣] على قـدر من الاستقلالية تجاه السلطة السياسية[٣٤].

تبلـور التحول السياسـى الذى انتهجه النظام الحاكم تجـاه الإسلاميين و"المسألة الإسلاميـة" – الذى بـدأ فى التسعينيـات واشتد مع أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ – فـى اتخاذ عـدد من الإجـراءات الراميـة إلى استبعاد الإسلاميـين من كافة الساحـات التى كانوا قد اخترقوهـا من قبل. ومع ذلك لم يؤد هذا التحول السياسى إلى طـرح أو إنتـاج أو تطويـر بدائل سياسية تحل محل البديل الإسلامى، بل على عكس من

ذلك أدى هذا التحول إلى ترك الساحة السياسية والاجتماعية منهكة فى حالة خمول تام رغم حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى تشهدها البلاد. وهكذا أصبحت الأحزاب السياسية الرسمية العديدة تمر بأزمة يمكن وصفها بأنها تهدد كيانها بسبب ضعف ثقلها السياسى والاجتماعى وهشاشتها الداخلية وغموض أيديولوجيتها وصورتها المهزوزة لدى الرأى العام. أما النقابات[٣٥] فهى تعيش أزمة حادة خاصةً بعد إصدار القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديله بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥ الذى ينص على ضرورة تشكيل هيئة قضائية للإشراف على الانتخابات النقابية وتشترط حضور نصف أعضاء الجمعية العمومية على الأقل حتى تكون الانتخابات شرعية. هذه الأزمة لها طابع قانوني أساسا. فالمحكمة الإدارية لم تبت فى دعوى عدم دستورية هذا القانون وحولتها إلى المحكمة الدستورية العليا التى لم تحسم القضية حتى يومنا هذا. ومن جهة أخرى، منذ ١٩٩٣، لم تقم أى نقابة من نقابات الأطباء والمهندسين والصيادلة والعلميين والأطباء البيطريين بإجراء انتخابات لتجديد هيئاتها القيادية. باستثناء نقابة المحامين التى توصلت إلى تسوية مرضية بين مختلف التوجهات السياسية الفاعلة لتجديد أعضاء مجلس إدارتها. أما النقابات التى تمكنت من تنظيم انتخابات وفقا للشروط التى يفرضها القانون رقم ١٠٠ فهى نقابات لا تعرف الصراعات السياسية بين أعضائها مثل نقابة الصحفيين ونقابة المعلمين ونقابة الممثلين.

بالنسبة للجمعيات الأهلية وغيرها من منظمات المجتمع المدنى يتعلق الصراع بين بعضها وبين النظام الحاكم بمسألة قانون الجمعيات التى لم تحسم بعد. أولُ المعنيين بهذا الصراع هم الجمعيات الدفاعية والحقوقية advocacy كمنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وبصفة عامة المنظمات التى لا يقتصر نشاطها على تقديم الخدمات الاجتماعية والطبية، وإنما تسعى إلى تعبئة المواطنين حول قضايا وموضوعات شتى وتريد فرض نفسها كفاعل فى التنمية. وقد أسفرت تعبئة هذه الجمعيات فى التسعينيات ضد تدخل الأجهزة التنفيذية فى شئونها عن نتائج مؤسفة إلى حد ما. فإذا كان النظام قد قبل فى البداية إعادة النظر فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى تهاجمه الجمعيات فإنه (أى النظام) استبدله فى عام ١٩٩٩ بقانون آخر لم يأخذ فى الاعتبار مقترحات الجمعيات، مما دعا هذه الأخيرة إلى اللجوء للقضاء. غير أن إلغاء هذا القانون بحكم من المحكمة الدستورية العليا لم يأت بالنتائج المرتقبة، إذ حل محله قانون جديد فى عام ٢٠٠٢ يفرض نفس القدر من القيود على هذا النوع

مـن الجمعيـات. وبذلك ظلت أنشطـة هذه المنظمات خاضعة لرقابـة شديدة كما يشهد علـى ذلك القبض على سعد الدين إبراهيم وكذلك الحملات التى شنتها الصحافة حول مسألـة التمويل الأجنبـى. ولم تتمكن المنظمة المصرية لحقـوق الإنسان من الحصول علـى التصريـح بـالعـودة إلى مزاولة نشاطهـا إلا مؤخـرا بفضل الضغـوط الأمريكية ولاسيما بعد الهجوم على العراق. الواقع أن مطالبة هذه المنظمات بتغييرات مشروعة تتعلـق بموضوعات مختلفة تمس الطفولة والمرأة والبيئة ... الخ دفعت الحكومة خلال العقـد الأخـير إلى تشكيل مجالس استشاريـة عليا تضم الأجهـزة الإدارية المعنية إلى جانب شخصيات من النخب التى تنشط منظمات المجتمع المدنى.

وأخـيرا، بينمـا كان يبـدو أن حريـة الصحافـة والتعبير هـى من أرسـخ الحريات المكتسبـة فى مصر، جاء قرار لجنة الأحـزاب السياسية بمجلس الشورى بوقف إصدار جريدة الشعب المتحدثة بـاسم حزب العمل الاشتراكى من نـاحية، وكذلك محـاولة فرض الرقابـة على العمـل الصحفى التى بـاءت بـالفشل بسبب القـانـون رقم ٩٣ سنة ١٩٩٥ لتسهم فى تعديل هذا التقدير. ومع ذلك أدى انتشار القنوات الفضائية المصرية لاسيما بسبب المنافسة التى يفرضها ظهور قنوات فضائية عربية، مثل قناة "الجزيرة" وقناة "العربية" على وجه الخصوص، إلى إفساح مجال نسبى لحرية التعبير أمـام الإعلام المرئى فى مصر.

وعليه كان من شأن كل هذه الأحداث أن اتضحت حقيقة الأمور أمام فئة المثقفين المصريـين، وليس من الغريب أن يكونوا قد فوجئوا إلى حد مـا بـالحدث السياسى الذى تمثلـه انتخابـات ٢٠٠٠ التشريعية. ومما لـه دلالته أن هذا الحـدث لم ينجم عن قرار سياسـى اتخذته القيـادات المصرية، بل إنه نابع من حكم هيئة قضائية هى المحكمة الدستورية العليا. فبالفعل بينما يرجع الفضل فى خصائص النظام السياسى المصرى الحالى إلى حد كبير للتحولات السياسية والمؤسسية التى أدخلها الرئيس أنور السادات، فإن التغيرات الملحوظة فى عهد الرئيس حسنى مبارك ليست ناجمة عن إرادة سياسية مركزيـة بقـدر مـا هـى نـاتجة عن وجـود بعض المؤسسـات أو عن تداعيـات التغيرات الاجتماعيـة والاقتصادية والسياسيـة، الداخلية والخارجية على حـد سواء، على تلك المؤسسات.

الفصل الأول

أهم دلالات انتخابات ٢٠٠٠

كشفت الانتخابات عن عدة دلالات سياسية غاية في الأهمية تتعلق في آن واحد بموقف الحكومة المصرية إزاء الإشراف القضائي على الانتخابات وكيفية تطبيق حكم المحكمة الدستورية العليا والنتائج السياسية لهذه الانتخابات والظواهر التي أبرزتها.

إرادة سياسية صريحة باحترام حكم المحكمة الدستورية العليا

قبل انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية دار الجدل بين النخبة السياسية والمثقفين حول كيفية تطبيق حكم المحكمة الدستورية العليا: هل ينصرف الإشراف القضائي إلى إشراف القضاة الجالسين أي قضاة الحكم الذين يفصلون في المنازعات القضائية فقط أم يمتد إلى إشراف الهيئات القضائية؟ وهل يكفي عدد القضاة لتغطية كافة لجان الانتخاب؟ وما هو بالتحديد دور هؤلاء القضاة وما مدى صلاحيتهم؟ وبطبيعة الحال كانت هناك أسئلة أخرى أقل ارتباطا بالناحية "الفنية" تجول في الأذهان: هل ستحترم بالفعل الأجهزة الإدارية، ولاسيما الشرطة دور القضاة وكيف سيتصرف القضاة أمام الضغوط المختلفة والتي لا مفر من تعرضهم لها؟

علينا أن نشير هنا إلى الجدية التي سعت بها السلطة السياسية المصرية قبل بدء عملية الانتخابات إلى تطبيق حكم المحكمة الدستورية العليا. لقد خصصت وزارة العدل ١٢٠ مليون جنيه مصري من ميزانيتها لتلبية متطلبات الإشراف القضائي، وتم الإعداد لـ ٥٠ دورة تدريبية لتدريب القضاة لإتقان العملية وتحديد طبيعتها والصلاحيات المخولة لهم والحالات التي يسمح للقاضي فيها بإلغاء الانتخابات في اللجنة التي يشرف عليها[٣٦]. وعلاوة على تنظيم الدورات التدريبية اتخذت الحكومة عدة قرارات لاعتبارات تتعلق بقلة عدد القضاة (الذي لا يتجاوز تسعة آلاف) بالنسبة

لعدد اللجان التي تجاوز عددها أربعين ألفا في عام ١٩٩٥، فتقرر إشراك أعضاء الهيئات القضائية الأخرى في الإشراف على عملية الانتخابات. ورغبة في عدم تعطيل أعمال القضاء خلال فترة الانتخابات لم تسند هذه العملية إلا إلى ستة آلاف قاض، كما أخذ بأسلوب المراحل الثلاث التي تستمر ١٥ يوما، بما في ذلك الجولتان الأولى والثانية، ولم يطبق هذا الأسلوب إلا في عدد محدود من المحافظات، كما تقرر أيضا دمج اللجان ليتوافق عددها مع عدد القضاة (انظر جدول ١).

ضعف الهيئة الناخبة وحدود مهمة القضاء

رغم الجدية التي أبدتها السلطة السياسية المصرية في محاولة تطبيق حكم المحكمة الدستورية إلا أنه سرعان ما اتضح أن الإشراف القضائي وحده لا يكفي لإحداث زيادة مشاركة الناخبين بطريقة ملموسة من جهة، ولضمان انتخابات حرة ونزيهة من جهة أخرى. كما بيّنا في المقدمة، انخفضت نسبة المشاركة الفعلية في الانتخابات إلى نحو نصف ما كانت عليه في انتخابات ١٩٩٥. وهذا وضع يرثى له خاصة وأنه يعكس الواقع وليس مشوها بسبب التزوير كما كان الحال في الانتخابات السابقة. وفقا لمختلف التقديرات يبلغ عدد المقيدين في كشوف الانتخاب في مصر حوالي ٢٧ مليون شخص، ولكن بينما كانت الأرقام الرسمية تشير دائما في الانتخابات السابقة إلى أن نسبة المشاركة الفعلية تبلغ ما بين ٤٠ ٪ و ٥٠ ٪ من المقيدين في الكشوف الانتخابية، تبين الأرقام الخاصة بانتخابات ٢٠٠٠، وهي أرقام يمكن الاعتماد عليها، أن نسبة المشاركة الحقيقية لا تتعدى ٢٥ ٪ من المقيدين أي أن الهيئة الناخبة الفعلية تشمل نحو ٦ مليون مواطن. ترجع هذه الظاهرة لأسباب عديدة بعضها "هيكلي"، والبعض الآخر يتعلق بالظروف التي أجريت فيها انتخابات ٢٠٠٠ (انظر جدول رقم ٢).

ترتبط الأسباب "الهيكلية" أولا بمسألة أساسية ألا وهي كيفية التسجيل في الجداول الانتخابية وتوزيع بطاقات الانتخاب. فالقانون الذي يشترط التسجيل في الجداول الانتخابية لمباشرة حق التصويت يكلف وزارة الداخلية بإعداد هذه الجداول، فيتم ذلك على وجه التحديد في أقسام الشرطة في المدن ومن خلال العمدة وأعوانه في القرى. أما القانون الخاص بالتسجيل التلقائي للمواطنين متى بلغوا سن الثمانية عشر وذلك منذ عام ١٩٧٩ فلم يدخل حيز التطبيق إلا في عام ١٩٨٣ أي قبل انتخابات ١٩٨٤ التشريعية ولم ينفذ بالكفاءة المطلوبة[٣٧] إذ لم يسجل تلقائيا في الجداول الانتخابية سوى الأشخاص الذين بلغوا الثامنة عشر في ١٩٨٣، أي مواليد ١٩٦٥ فما بعد.

أمـا الذيـن ولدوا قبل هذا التاريـخ ولم يتم تسجيلهم، فعليهم طلـب ذلك. ونتيجة لذلك هنـاك نسبة كبـيرة ممَن لهم حق التصويت غـير مسجلين فى جـداول الانتـخاب لعدم اتخاذهم الإجراءات المطلوبـة. بعد فترة الإعداد تخضع الجداول الانتخابية للمراجعة فى شهر ديسمبر من كل عام لتنقية الكشوف من أسماء الموتى وسائر الشوائب وإجراء الإضافـات اللازمة، وتصحيح البيانات، ثم يتم تعليقهـا فى مكان واضح حتى تتاح الفرصة للاعتراضات المحتملة. أما بطاقات الانتخاب فهى تعدّ أثناء عملية التسجيل ولكنهـا – وهـذا عنصر هــام –"لا ترسل على محـل إقامة الناخب، وإنمـا يتحتم على الناخب نفسه أن يتوجه إلى قسم الشرطة لاستلامها قبل ٨ أيام من موعد الانتخاب.

الواقع أن مسألة القيد فى جداول الانتخابات ليست مسألة "شكلية" ولا هى مسألة "فنية" فقط ففى الديمقراطيات الغربية تعتبر هذه المسألة أحد العناصر الأساسية التى سمحت لوكلاء المرشحين بالقيام بدور "المحولات السياسية" transformateurs politiques بين الجماهير غير المنظمة والحياة السياسية والنيابية[٣٨]. خير مثال على ذلك ما حدث فى انجلترا. فمع اتساع الهيئة الناخبة أصبح الدور الرئيسى للأحزاب السياسيـة هو العمل على تسجيل الناخبيـن والإشراف على السجلات الانتخابية التى أصبحـت تشـكل رهـانـا حـاسما، وكانت هذه هى الوسيلة التـى دخلت بها الأحزاب فى معظـم الدوائـر الانتخابية. ويتمثل الـدور الثانى الذى لعبته الأحـزاب السياسية تحت التأسيس فى تشكيل لجان انتخابية محلية تقـوم بتوجيه النـاخبين. وإذا كان الحزب الوطنـى الديمقراطى بصفته حـزب الحكومة والقائم علـى الإدارة قد امتنـع لأسباب واضحـة عن القيام بهذا الـدور، فأحزاب المعارضة واجهت قدراً من العقبات الإدارية، بـل والأمنيـة، جعلتها تتخلى عن هذا الدور. وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه عند تنظيـم أول انتخـابـات تجرى فـى مصر عـام ١٩٧٦ بعـد عودتها إلى نظـام التعددية الحزبيـة المقيـدة أنشئـت آنذاك لجـان "لتوعية" المواطنـين بعمليـة التصويت، وكان مـن أهـم مـا تحرص عليه هذه اللجان هو قيد المواطنـين فى الجداول الانتخابية. لكن سرعـان مـا توقفت المبادرة دون الوصول إلى نتائـج. وهنـا يجب التساؤل عن أسباب ضعـف الأحزاب السياسية فى مصر قبل أن ننتقد قلـة تـأثيرهـا على المجتمع والهيئة الناخبة.

لا شـك فـى أن احتكار وزارة الداخليـة وممثليها لعملية إعداد الجـداول الانتخابية وتوزيـع بطاقـات الانتخاب[٣٩] تعد من أخطـر المشاكل التى تضـر بمشاركة النـاخبين فـى مختلف الانتخابات وتفسـح المجال للفساد "وملء صناديـق الانتخاب" بتسويد أصـوات الغائبيـن وتزويـر الانتخابـات. ولا يمكـن أن يحـدث ذلـك إلا بـالتواطـؤ مع

الجهاز الإدارى أو أجهزة الأمن. فنظرا لعدم اهتمام المصريين عامة بالتصويت من النادر أن يتوجه المواطن المصرى مباشرة ومن "تلقاء نفسه" إلى قسم الشرطة لسحب بطاقته الانتخابية. فمن يتولى هذه المهمة عادة هم وكلاء المرشحين ومندوبيهم سعيا وراء فوز مرشحيهم. وقد يقوم بهذه المهمة أيضا محامو أو مندوبو الأحزاب المعترف بها بموجب تفويض صادر عن أنصار المرشحين يطالبون فيه قيدهم فى جدول الانتخابات أو استلام بطاقاتهم الانتخابية. وقد توافق الإدارة على ذلك أو تعرقله حسب "صفة" المندوب، وعادة لا يقوم المندوب (ويكون فى أغلب الأحيان ممثلا للمرشح) بتسليم بطاقات الانتخاب للناخبين إلا عند التصويت. وهذا التسجيل "الجماعى" الذى يشير إليه بحق الباحث جمال عبد الناصر[٤٠] إنما يعكس عملية التصويت "الجماعي" حيث يتولى "رئيس" كل مجموعة من أنصار المرشح إحضار السيارات التى تقل الناخبين إلى صناديق الانتخاب، وذلك من مكان عملهم أو من أى نقطة تجمع أخرى، وأخيرا أهم ما يعتمد عليه تزوير نتائج الانتخابات لصالح مرشح أو آخر هو استخدام البطاقات التى لم يتسلمها أصحابها.

تفسر مجموعة هذه الظواهر أن عدد المقيدين بالجداول الانتخابية فى عام ٢٠٠٠ وفقا للأرقام الرسمية بلغ ٢٤ مليون و ٦٠٠ ألف ناخب وناخبة وأن ٢٥ ٪ فقط – وفق البيان الرسمي– من المسجلين استطاع الإدلاء بصوته فعلا. ويرجع ضعف المشاركة الفعلية فى الانتخابات لأسباب تميزت بها انتخابات ٢٠٠٠. فبشكل عام حرص القضاة على تحرى الدقة فى التأكد من شخصية الناخب، غير أن سوء حالة الجداول الانتخابية التى سلمت لهم صعبت مهمتهم[٤١]، وتسبب بطء عملية التحقق من شخصية الناخب وكذلك قلة عدد اللجان[٤٢] وما ترتب على دمجها من كثرة أعداد الناخبين فى كل لجنة فى عدم استطاعة الناخبين دخول اللجنة والإدلاء بأصواتهم. وعلاوة على هذه الثغرات "الفنية" ظهرت بعض الحيل والأساليب المبتكرة من أجل التزوير. ونظرا لاستحالة التزوير داخل اللجان كان التلاعب يجرى خارجها بطرق مختلفة منها منع الناخبين من الدخول إلى اللجان أو استخدام أساليب التخويف والعنف، كما ذكرنا سابقا، بالامتناع عن تسليم وكلاء المرشحين صوراً من الجداول الانتخابية لتسهيل عملية التصويت على مؤيديهم. وتنسب مظاهر العنف على حد سواء لقوات الشرطة ولأعمال البلطجة التى قام بها بعض المرشحين ضد مرشحين آخرين. وقد برزت هذه الظواهر بصورة أوضح فى المرحلة الثانية من الانتخابات بعد أن زال أثر الصدمة التى أحدثتها جدية أداء القضاء والنتائج السياسية للمرحلة الأولى. وقد أثارت هذه الظواهر جدلا واسع النطاق فى الصحافة ووسائل الإعلام، ووسط الحماس

العـام الذى ساد هذه الانتخابات طالب عـدد من كبار الكتاب – ليسوا بـالضرورة من المعارضـة – بمد الإشراف القضائى إلى عملية إعداد الجـداول الانتخـابية. كما طلبوا مـد فترة القيد فى هذه الجداول وأن يتطابق رقم البطاقة الانتخابية مع الرقم القومى وذلك لتجنب مسألة تكرار الأسماء... الخ.

تؤكد الأرقـام "الحقيقية" الخاصة بمستـوى المشاركة فـى الانتخـابات المصرية كذلـك ارتفاع نسبة المشاركة فى الريف عنها فى الحضر. يرتبط هذا الوضع التقليدى بالأهميـة الكـبرى التى يحظى بها النـائب فـى الدوائر الريفية بـاعتبـاره الوسيط بين الأطراف والعاصمة أو بـالأصح الأجهزة المركزية للدولة والوزارات والهيئات الخدمية الكبرى، بينما يختلف الأمر فى المدن الكبرى حيث توجد وسائل أخرى عديدة ومتنوعة للوصول إلى مراكز اتخاذ القرارات والمصالح. فى هذا الشأن يشير أحد البـاحثين[42] إلى أن نسبـة المشاركة فى معظم الدوائر الانتخابية فـى المرحلة الأولى للانتخابات (أى ١٣٦ دائـرة) تـتراوح بـين ٢٠ ٪ و٣٥٪، وبالمقابل شهـدت ١٦ دائرة نسبـة مشاركة مرتفعة جدا (بين ٣٥ ٪ و ٥٠ ٪) وتقع كلها فى مناطق ريفية. ومن جهة أخرى شهدت ١٧ دائـرة نسبـة مشاركـة منخفضة جدا (أقل مـن ١٠٪) وتقع غالبيتهـا العظمى فى القاهـرة وفـى الإسكندرية على وجه خاص، إذ كان متوسط نسبـة المشاركة فى كل مـن المحافظتـين على التـوالى ١٢,٤٪ و٧,٦٪. ومن هنا تتضـح الاختلافات الكبيرة فـى المعركة الانتخابية بين المدن والقرى. فبينما لا يحتاج المرشح الواحد فى المدن الكبرى إلا لـ ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ صوتا للفوز أو لضمان الدخول فى جولة ثانية، يحتاج مرشح الدوائر الريفية إلى نحو ١٠٠٠٠ أو ١٥٠٠٠ صوتـا.

لوحـظ كذلك ارتفاع عدد الناخبين فى الجولة الثانية للانتخابات مقارنـة بالجولة الأولى: إذ بلغ متوسط نسبة المشاركة فى الجولة الأولى ٢٢,٤٦ ٪ مقابل ٢٧,٣ ٪ فى الجولة الثانية و٢٤,٥٨ ٪ فى الجولة الثالثة والأخيرة. ولهذه المؤشرات دلالاتها. فأمام سير عملية التصويت فى المرحلة الأولى ونتائجها زادت ثقة الناخبين المحتملين مما شجعهم على الإدلاء بأصواتهم فى المرحلـة التالية. وعلى عكس ذلك شهدت المرحلة الثالثة تراجعا نسبيا فى المشاركة بسبب ظهور أساليب جديدة للتزوير خلال المرحلة الثانيـة علاوة على أعمال العنف التى أسرعـت الصحافة ولاسيما صحف المعارضة، فى الكشف عنها.

الترشيح : التصويت وضعف الانتماء الحزبي

فـي نوفمبـر ٢٠٠٠ كان عـدد المرشحـين لمجلس الشعب ٣٩٥٧ مرشحـا لشغل ٤٤٤ مقعـدا؛ أى بنسبـة مـا يقرب من ٩ مرشحـين للمقعد الواحد. ومع ذلك لا يمثل هذا الإقبـال الشديد ظاهرة خاصة بانتخابات ٢٠٠٠. فهـى ظاهـرة ثابتة منذ العودة إلى التعدديـة السياسيـة عـام ١٩٧٦ وإن كانت قـد تزايدت منذ الثمانينيات. وإن دلت هذه الظاهـرة علـى شيء فهى تدل على مـا يمثله مقعد النـائـب فى مجلس الشعب من جذب لبعضـ الطبقات الاجتمـاعيـة، حتى وإن لم يكن لهذا الجذب طبيعـة "سياسية" أكيدة. ثمة دليل واضح على عدم ارتباط الانجذاب لمقعد فى مجلس الشعب والانجذاب للشأن السيـاسـي، وهـو ارتفـاع عدد المرشحـين المستقلين بـالنسبة لترشيحـات الأحزاب. من ١٩٣٧ مرشحـا فى انتخـابـات ١٩٨٧ ارتفع عدد المرشحين المستقلين إلى ٢١٦٣ عام ١٩٩٠، وإلى ٣١٥٠ عـام ١٩٩٥، وأخـيرا ٣١٠٤ مرشحـا مستلا فى انتخـابـات ٢٠٠٠ وهـو مـا يمثل فـي المتوسط ٧٨,٤ ٪ مـن إجمالي الترشيحات (انظر جـدول ٥). ترجع مسألـة "تسييس" الترشيحات لمجلس الشعب مـن النـاحيتين القـانونيـة والسياسية لنظام الانتخاب المأخوذ بـه، كما أنها ترتبط أيضا بظاهرة ضعف الانتماء الحزبى فى مصـر. بـالنسبة لانتخـابـات ٢٠٠٠ التشريعية طبـق نظام الانتخـاب الفردى بـالأغلبية علـى دورين، الذى بموجبـه يقوم النـاخب بـاختيار اثنين مـن المرشحين[٤٤] عن الدائرة وليس بنظام الانتخـاب بـالقائمة. كذلـك كان للأفراد حرية ترشيح أنفسهم كمستقلين دون أهميـة لأى انتمـاءات حزبية معلنة، ويعد ذلك من الثوابت فى تـاريخ الانتخابات والبرلمـان المصرى فيما عدا انتخـابـات ١٩٨٤ و ١٩٨٧. منذ انتخابات ١٩٩٠ بدأت ظـاهـرة ترشيحـات المستقلـين تثير اهتمـام البـاحثين فـي العلوم السيـاسيـة، واعتقد بعضهـم فـي بـادئ الأمـر أن تلك الظـاهـرة سببهـا مقـاطعة جزء كبير مـن المعارضة السياسية للعملية الانتخابية، غير أن قصور مثل هذا التفسير بدا واضحـا فى انتخـابـات ١٩٩٥ حيث بلـغ عـدد ترشيحات الأحـزاب ٧٩٥ مرشحـا، بـالإضافـة إلى نحو ١٠٠ آخريـن ينتمـون إلى التيارات الإسلاميـة رشحوا أنفسهم "كمستقلـين" لعدم انتمائهم لحـزب معـترف بـه. الواقـع أن معظم المرشحـين المستقلين يشكلون مـا يمكن تسميته "بزبـائـن" الحـزب الوطنـى الديمقراطـى أى الموالين لـه. دفعتنا المنـافسـة الشرسة بـين المستقلـين ومرشحى الحزب الوطنـى الديمقراطي – وهى من أهـم الظواهر التى اتسمت بهـا انتخـابـات ١٩٩٥– إلى طـرح فرضية مولد نخبة اجتمـاعيـة واقتصادية جديدة فى مصر على أثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بـالانفتاح على مـدى عدة عقود. وتسعى هذه النخبة الجديـدة إلى الانضمـام للنظام السياسى دون أن

يتمكن النظام الحزبي الرسمي، ولاسيما الحزب الوطني الديمقراطي، من توجيهها في اتجاه محدد وتنظيمها؛ وذلك بسبب ما يعتريه من جمود وتحجر وسوء أداء[١].

تؤكد انتخابات ٢٠٠٠ هذه الفرضية. فبينما بلغ عدد المرشحين المستقلين ٣١٠٤ مرشحا كان إجمالي ترشيحات الأحزاب ٨٥٨ مرشحا. وإذا كان الحزب الوطني الديمقراطي قد تقدم بمرشحين في جميع الدوائر، فإن حزب الوفد تقدم في ٢٢٤ دائرة وجاءت ترشيحات الأحزاب الأخرى على النحو التالي : حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ٥٧ مرشحا، الحزب العربي الديمقراطي الناصري ٣٣ مرشحا، حزب الأحرار ٣٧ مرشحا، حزب العمل الاشتراكي ٢٩ مرشحا، حزب الخضر ٧ مرشحين، حزب مصر الفتاة ٧ مرشحين، حزب الوفاق ٦ مرشحين، حزب التضامن ٤ مرشحين، حزب العدالة الاجتماعية ٣ مرشحين، حزب الأمة مرشح واحد، حزب الشعب مرشح واحد، حزب الديمقراطية مرشح واحد.

يبدو أن إعلان الإشراف القضائي على اللجان الفرعية لم يؤثر في موقف الأحزاب السياسية سواء المعارضة أو الحزب الوطني الديمقراطي، إذ تقدمت كل أحزاب المعارضة تقريبا بمرشحيها، بل زاد عدد مرشحي أهم أحزاب المعارضة المعترف بها[٤٥] مقارنة بالانتخابات السابقة. ومن ناحية أخرى حاول الحزب الوطني الديمقراطي اختيار مرشحيه بين أعضائه المؤهلين للفوز وفقا لعدد من المعايير مستبعدا الآخرين، حيث إن الإشراف القضائي كان ينذر بأن مرشحي الحزب الوطني لن يستطيعوا الاستفادة من تواطؤ الأجهزة الإدارية المحلية، التي كانت تمكنهم من الفوز في الانتخابات.

أن يقال أن الحزب الوطني هو الوحيد الذي تمكن من التقدم بمرشحين في كافة الدوائر فهذا صحيح. بل الأكثر من ذلك أن الذي حدث في الواقع هو إقبال كبير شبيه "بالهجوم" للترشيح على قائمته. وجدير بالذكر أن الحزب تأخر في إعلان ترشيحاته إلى ما قبل فتح باب الترشيح بأيام قليلة، ولا يرتبط هذا التأخير بعدد المتقدمين للترشيح فقط، وإنما أيضا بالصراعات التي وقعت في قيادته العليا بين "الحرس القديم" la vieille garde ودعاة التغيير، وداخل الأمانة العامة للحزب وأمانة الحزب في الأقاليم لتحديد القائمة النهائية. وبالفعل اتسمت قائمة الحزب الوطني النهائية بتغييرات شملت نحو ٤٥ ٪ بالنسبة لنواب ١٩٩٥. تم اختيار المرشحين الجدد على أساس معايير تركز على الشباب والوضع الاجتماعي والمهني أكثر من تركيزها على مدى اندماج المرشحين في الدائرة التي يسعون إلى الفوز فيها أو على خبرتهم في مجال الانتخابات. فضمت قائمة ترشيحات الحزب ما لا يقل عن مئة مرشح "شاب"

تـتراوح أعمارهم بـين ٣٠ و ٤٠ عامـا، و ٣٥ أستاذا جامعيا، و ٤٥ محاميا، و ٧٥ من القيادات النقابية، و ٩٠ من قيادات الجمعيات الأهلية[٤٦].

بـالإضافة إلى قائمـة الترشيحات الرسمية للحزب الوطنى الديمقراطى، كان هناك عدد كبير من المرشحين المستقلين الذين أعلنوا صراحةً انتماؤهم للحزب ولم يرشحهم الحـزب، وأنهم "مستقلون على أساس مبـادئ الحزب الوطنى الديمقراطى". معنى ذلك أن هؤلاء المستقلين، رشحوا أنفسهم رغم استبعادهم من قوائم ترشيحات الحزب ورغم التعليمـات الصارمة الصادرة عن أمانة الحـزب بـألا يتقدم أعضاؤه كمستقلين؛ خوفا مـن تشتيت الأصوات على حسـاب المرشحين الرسميين. ووفقـا للبيانـات الواردة فى كتاب أصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـالأهرام[٤٧] وجد أن ١٦٨٠ من إجمـالى ٣١٠٤ مرشحا مستقلا كانوا مـن المنتمين للحزب الوطنى الديمقراطى، وهى ظاهرة جديرة بـالاهتمـام لأنها تبين من جهة أن ضعف الانتماء الحزبى سمة لا تقتصر علـى أحزاب المعارضة كمـا يدعى بعض المراقبـين، بل تمتد -"ربمـا أكثر -"للحزب السياسـى الرئيسى فى مصر أى الحـزب الوطنى الديمقراطى، وهو حزب الحكومة أكثر مـن كونـه الحزب الحـاكـم. بـالفعل يختلـف الحزب الوطنـى الديمقراطى عـن الأحزاب الأخـرى؛ إذ أنـه بمثابـة "إعادة صياغـة" للنظام الناصرى الذى جـاء بنظام سياسى مصرى لم يكن موجودا فى الفترة شبه الليبرالية ألا وهو الحزب / الدولة. فبعد أن كان هناك تنظيم سياسى وحيد أيام عبد الناصر، أصبح فى مصر اليوم حزب واحد يهيمن على الحياة السياسية رغم وجود أحزاب سياسية عديدة. وليس هنـاك أوجه تشابه بين هيمنـة الحزب الوطنـى الديمقراطى وهيمنة حزب الوفد فى التجربة الحزبية قبل ثورة ١٩٥٢، وذلـك لارتبـاط هيمنة الحـزب الوطنى بصفته "حزب الرئيس" وبتداخله مع أجهزة الدولة والإدارة. فإذا كان السبب فى نجاح حزب الوفد هو تمتعه بقاعدة شعبية واسعة، فإن تفوق الحزب الوطنى الديمقراطى يعتمد على قاعدته الدولتية والإدارية.

ليس مـن الجديـد أن يتقـدم مثل هـذا العـدد الكبير مـن المقربين للحـزب الوطنى الديمقراطى بترشيح أنفسهم كمستقلين رغم التعليمات الصارمة الصادرة عن الأمانة العامـة للحزب، ورغم التجديد الذى عملت هذه الأخيرة على إدخاله فى قائمة الحزب الرسميـة. كانـت هـذه الظاهرة موجـودة فـى الانتخابـات السابقة غـير أن الأبحاث السياسيـة لم تهتم بإبرازهـا. فـالترشيح علـى القائمة الرسمية للحزب الوطنى لا يعنى إطلاقـا الفـوز فى الانتخابـات؛ إذ أن هناك على ما يبدو قـوة "المحلى" التى تستطيع الإطاحـة بـالقرارات السياسية المركزية وتحـول دون تطبيقها. هذا هو سبب اهتمامنا

فـي الجـزء الثالث من الكتـاب بتحليل قوة المحلـي وسماتها والوسائـل التي تتبعها. وبـالفعـل يعاني غالبيـة التحليل السياسي علـى الطريقة المصرية، حتـى يومنا هذا، شيئا من الانحياز والآراء المسبقة فيما يتعلق خاصة بارتباط المصريين وانصياعهم التقليدي، بل "التاريخي" لدولة مركزيـة متسلطة. ولكن إذا كان المصريون مرتبطين بـالفعل بدولتهم، إلا أنهم لا يرون فى هذا الارتباط ما يتناقض مع الحاجة للديمقراطية أو علـى الأقـل للمشاركة السياسيـة المحلية. ورغم كل القيود، سـواء كانت قانونية أو سياسيـة، التى تضـر بهذا المطلب فقد نجح المصريون فـي تخطيها وتمكنوا بذلك من التعبيـر إلى حـد ما عن إرادتهم. ويعد هذا الأمر من أهم النتائج التى توصلنا إليها من خلال البحث الميداني حول مسألة الانتخابات.

دارت المعركـة الحقيقيـة فى الميـدان الانتخابى بين المرشحـين الرسميين للحزب الوطني الديمقراطي والمستقلين على مبادئ الحزب الوطني. وفى هذا الصدد ذهب أحد الباحثـين[48] إلى أن الذين احترمـوا بـالفعل تعليمات الأمانة العامـة للحزب وطبقوها لا يشكلـون إلا أقليـة صغـيرة. فـإلى جانـب "المستقلين علـى مبادئ الحـزب الوطنى الديمقراطي"، ضمت فئات المستقلين الأخرى نحو ٨٠ مرشحا من التيارات الإسلامية علـى اختلاف توجهاتها[49] عـلاوة على بعض المرشحين المقربيـن للأحزاب الرسمية الأخـرى الذين تقدموا كمستقلين بسبب الصراعات الداخلية للأحزاب، ولاسيما الحزب العربـي الناصـري. وبذلك يمثل المستقلون "الحقيقيـون" ٤٣٪ وإن كنا نعتقد أن هذه النسبـة أكـبر بقليل من الواقـع حتى إذا أخذنا فـي الاعتبار أن الإعـلان عن الإشراف القضائـي على صناديق الانتخاب كان من شأنه تشجيع بعض الشخصيات المستقلة فعلا سياسيا وحزبيا على ترشيح نفسها.

لعـلّ سلوك المستقلين الفائزيـن يمثل فى الواقع مؤشرا أكـثر مصداقية، ولكنه من المهـم، قبل تحليل هذه الظاهرة، إبراز ما لهـذه الانتخابات من دلالات سياسية هـامة وعديـدة. أول مـا أظهرتـه هـذه الانتخابات هو شدة المنافسة بـين المرشحين؛ والدليل على ذلك أن الجولة الأولى من الانتخابات لم تحسم الموقف وتحدد الفائزين إلا فى ٢١ دائرة من إجمالى ٢٢٢ دائرة انتخابية، وبـالتالى لم يتم انتخاب النائب إلا فى الجولة الثانية فى ٩٠,٥ ٪ من الدوائر[50].

رغبة واضحة فى التغيير

ثانيــة النتائج الهامة التى أسفرت هذه الانتخابات عنها تتعلق بمسألة التجديد أو تغيـير نسبة كبيرة من أعضاء البرلمان. ففـى انتخابات ٢٠٠٠ بلغ عدد النواب الذين دخلوا مجلس الشعب للمرة الأولى ٣١٠ نائبا أى بنسبة تغيير ٧٠ ٪، بينما فى ١٩٩٥ لم تتعد هـذه النسبة ٤٢ ٪ بدخول ١٧٩ نائبا لم يشملهـم مجلس الشعب لعام ١٩٩٠. بالنسبـة لعـام ٢٠٠٠ حتـى إذا طرحنا من إجمـالى الفائزين نسبة الـ٣٩ ٪[٥٠] الذين سبـق أن فـازوا بمقاعد قبـل ١٩٩٥ تكون نسبة التجديد ٦٠ ٪. تعـبر مثل هذه النسبة عـن عدم رضا الهيئة الناخبة بصفة عامة عـن أداء النواب ورغبتها فى تغيير أعضاء البرلمـان ومحاولة لاستقطاب الوجوه الجديدة والنواب الجدد. وحيث إن معظم النواب الخـارجين من المجلس ينتمون للحزب الوطنى الديمقراطى فإن اختيار الهيئة الناخبة كان بمثابة تصويت عقابى ورفض للحزب الوطنى.

فشل الحزب الوطنى الديمقراطى والنظام الحاكم

ثالثـة الدلالات الهامة لانتخابات ٢٠٠٠ تتمثـل فى الفشل الذى تكبده المرشحون علـى القائمة الرسمية للحزب الوطنى الديمقراطـى مما أدى إلى "زلزال سياسي" أثرت نتائجـه على الانتخابات المحلية التى أجريت عـام ٢٠٠٢ وعلى عملية الإصلاح التى يشهدهـا الحـزب الوطنى منذ ذلك الحـين. لم يحصل المرشحون علـى القائمة الرسمية للحـزب الوطنـى إلا علـى ١٧٢ مقعـدا أى ٣٨,٩ ٪ من إجمالى مقاعـد مجلس الشعب، بينمـا كانـوا قد حصلوا فى الانتخابـات السابقة ولاسيما فـى انتخابات ١٩٩٥ على ٣٠٧ مقعدا، مما يمثل انخفاضا أقل من النصف بقليل. وقد أثقل سقوط كبار شخصيات الحزب والحكومة من وطأة هذه النتائج السلبية[٥١]. وهنا تجدر الإشارة أيضا إلى أن أكثر مـن لحقت بهم الخسائر هم المرشحون الجـدد على قائمة الحزب الوطنى، ويرجع ذلك إلى سببين : أولا، أن هؤلاء المرشحين هم عموما أشخاص ليس لديهم قاعدة شعبية فى دوائرهـم الانتخابية ولا خبرة عملية بـالعمل السياسـى والانتخابى. ومن جهة أخرى أبرزت تلك الانتخابات تفضيلا مطلقا لكل مرشح غير منتم للحزب الوطنى وعلى وجه الخصوص المرشحين "المستقلين على مبادئ الحزب الوطنّى الديمقراطى" كما لو كان رفض ترشيح هؤلاء على القائمة الرسمية للحزب قد جعل الناخبين يتعاطفون معهم. أدى الفشـل الذريع الـذي لحق بالمرشحين علـى القائمة الرسمية للحـزب الوطنى إلى هزة سياسية؛ إذ يتعلق الأمر بمسألة أساسية ترتبط ببقاء النظام الرئاسى المصرى[٥٢] كمـا سنوضح لاحقا، ويتأكد ذلك من الأسلوب الذى انضم به "المستقلون على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطي" إلى حزب الحكومة أو عاودوا إلى الانضمام إليه.

التصويت لصالح المستقلين : تصويت سياسي عقابي "حذر"

حتى يتسنى للحزب الوطني استعادة الأغلبية في مجلس الشعب أسرعت قياداته في ضم المستقلين الذين فازوا في الانتخابات، سواء كانوا من الذين استبعدهم الحزب من قائمة ترشيحاته (١٧١ مرشحا) أو ممن لم يسبق لهم العضوية بالحزب الوطني (٣٥ مرشحا). وتجدر الإشارة هنا إلى الأسلوب الذي اتبعه الحزب الوطني وسعيه في بعض الأحيان لاستجداء المستقلين[٥] وللمرة الأولى أثارت هذه الظاهرة احتجاجات عديدة وجدلا واسعا في الصحف المصرية، ولم تتردد بعض القيادات السياسية وبعض المفكرين في وصف ما حدث "بالتزوير" في الانتخابات وخيانة لإرادة الناخبين، رغم أن هذه الظاهرة ليست جديدة، وأنها كانت ضمن سمات الانتخابات السابقة لاسيما انتخابات ١٩٩٥ التي شهدت انضمام ١١٠ من المستقلين الفائزين إلى الحزب الوطني الديمقراطي. أما الجديد في الأمر وما يفسر هذه الصدمة العامة فهو رأى المراقبين المصريين في انتخابات ٢٠٠٠ واعتقادهم أن الناخبين استطاعوا في هذه الانتخابات، نظرا للقضاء على التزوير، أن يعبروا بوضوح عن اختيارهم والتصويت لصالح المرشحين المستقلين ضد مرشحي الحزب الوطني، ويعد ذلك تصويتا سياسيا عقابيا لابد من احترامه. تجدر الإشارة هنا إلى الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الدستورية العليا في هذا الشأن ولم يصدر حكم المحكمة بعد، ولكن في حالة حكمها بعدم دستورية تغيير المرشح لصفته في أعقاب اختياره – أي الانتقال من وضع المستقل إلى الحزب الوطني – فسوف يتطلب ذلك بالتأكيد استراتيجية جديدة من قبل قيادات حزب الأغلبية وبالتالي من قبل نظام الحكم نفسه.

أوضحت انتخابات عام ٢٠٠٠ إلى حد كبير معاني ودلالات ظاهرة التصويت لصالح المرشح "المستقل"، إذ تبين أن هذا التصويت ليس تصويتا "لا سياسيا" كما اعتقد البعض في لحظة ما. أثناء إجراء الانتخابات في مختلف الدوائر كان الناخبون يدركون تماما الفرق بين المرشح المستقل الذي هو في الواقع مرشح التيار الإسلامي أو الناصري، ولكنه على خلاف مع قيادة –أو أمانة– حزبه، والمرشح المستقل الذي سينضم في حالة فوزه إلى الحزب الوطني الديمقراطي، حيث أن هؤلاء أعلنوا صراحة –كما ذكرنا عاليا– "أنهم "مستقلون على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي". وبالتالي كان الناخب على دراية تامة باتجاه اختياره حين اقترع لصالح النائب المستقل. ولفهم منطق مثل هذا الاختيار علينا طرح تساؤلين : ما سبب عدم التصويت لصالح المرشح على قائمة الحزب الوطني الرسمية والذي يحظى بتقدير قيادات الحزب ؟ وما سبب عدم التصويت لصالح المرشح المستقل المعارض أو

حتى لصالح المرشحين على قوائم الأحزاب السياسية المعارضة ؟

الواقع أننا بصدد تصويت سياسي عقابي ضد المرشح الرسمي للحزب الوطني، ولكنه تصويت حذر لا يستطيع أو لا يريد الذهاب إلى حد التصويت لصالح "مرشح المعارضة"؛ لأن الناخبين المصريين يعلمون جيدا أن العدد القليل من نواب المعارضة، فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية، لن يكونوا ذوي فائدة تذكر في مساعدتهم على حل مشاكل الدائرة سواء الشخصية أو الجماعية؛ لأن "أبواب" الأجهزة الإدارية والحكومية ستظل موصدة أمامهم. هذا هو منطق التصويت المرتبط ارتباطا وثيقا بمسألة جوهرية ألا وهي وظيفة النائب في مصر وخصائص الحزب الوطني الديمقراطي. فالنائب هو أولا وسيط إضافي بين أهالي الدائرة والأجهزة السياسية والإدارية على المستوى المركزي والإقليمي، وهو كذلك الذي يقدم الخدمات الفردية والجماعية. وعليه، يُعَدُّ الحزب الوطني الديمقراطي باعتباره حزب الإدارة والحكومة أسهل الطرق للوصول إلى أبواب الأجهزة الإدارية والوزارات. وبناءً عليه، يختار الناخبون المصريون المرشح المستقل للإفصاح عن استيائهم وعدم رضاهم سياسيا كرسالة موجهة للحزب الوطني (ولاسيما لمن رشح نفسه كمستقل وأصبح من نواب الحزب الوطني في الانتخابات السابقة)، وفي الوقت ذاته لا "يخاطرون" بانتخاب مرشح المعارضة؛ لأنهم أدركوا عدم جدوى المخاطرة في إطار ما يتسم به النظام السياسي المصري ووضع مجلس الشعب في ظل هذا النظام. وكذلك أدرك المواطن المصري، على ضوء ما استخلصه من نحو ٢٥ عاما من الانتخابات في ظل التعددية الحزبية، حدود العرض السياسي الشكلي المطروح. وبذلك يكون التصويت لصالح المستقلين تصويتا سياسيا يتسم بالمنطق لوعيه التام بخصائص اللعبة السياسية المصرية وبالدور المحدود المتاح للنائب في هذه اللعبة.

وهذا هو حال دائرة أشمون التي تقع فيها القرية محل الدراسة الميدانية التي قمنا بها، وهي دائرة معروفة بأنها من الدوائر الصعبة حيث إنه على مدى أكثر من عقد لم يتمكن المرشحون على قائمة الحزب الرسمية من الفوز على المستقلين الذين ينضمون بعد فوزهم إلى الحزب الوطني الديمقراطي. والغريب في الأمر أن الفائزين في انتخابات ٢٠٠٠ هما المرشحان الرسميان للحزب الوطني. يكمن تفسير هذه المفارقة في الظروف الخاصة التي صاحبت انتخابات عام ٢٠٠٠ في هذه الدائرة والتي على علاقة وثيقة بترشيح أحد الإخوان المسلمين يتمتع بشعبية أكيدة وباستراتيجية الإخوان المسلمين الشاملة في هذه الانتخابات.

إن تحليل ظاهرة التصويت لصالح المستقلين على هذا النحو قد ينطبق تماما على الانتخابات التشريعية السابقة لانتخابات ٢٠٠٠ ولاسيما تلك التى أجريت فى عقد التسعينيات من القرن العشرين؛ حيث انضم كل المستقلين الفائزين تقريبا للحزب الوطنى. وقد استفاد النظام السياسى المصرى بطريقة ما من هذا "التصويت" لصالح المستقلين ولصالح الحزب الوطنى فى ذات الوقت، لأن هذا التصويت سمح بالتعبير عن عدم الرضا والكشف عن الصراعات المحلية. كما أن ضم المستقلين الفائزين قد مكنه من تجديد كوادر الحزب الوطنى الديمقراطى المحلية التى تمثل قاعدته الرئيسية وإعادة بناء شرعيته محليا دون تدخل الأمانة العامة للحزب. هذا هو ما حدث فى عام ١٩٩٥. أما بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠ فقد اختلفت الأوضاع للأسباب التالية: من جهة ازداد عدد المستقلين الفائزين بصورة واضحة مما كشف للمحللين الجانب السياسى لهذا التصويت. ومن جهة أخرى أصبح حصول الحزب الوطنى على "ثلثي مقاعد البرلمان" أمرا غير مضمون، وتبين فشل الأمانة العامة للحزب فى اختيار أصلح المرشحين وبالتالى فى مخاطبة جماهيره والاحتفاظ بثقتهم. وأخيرا كان من شأن انضمام هذا العدد الهائل من النواب الذين تقدموا وفازوا "كمستقلين" لهم قاعدتهم الشعبية المحلية وتم انتخابهم وفقا للقانون أن أثار ومازال يثير الجدل والقلق الكبير داخل الحزب الوطنى الديمقراطى.

قوة التصويت لصالح الإسلاميين

شارك التيار الإسلامى فى الانتخابات فى سياق أقل ما يقال أنه غير موات، ورغم ذلك يشكل النواب الإسلاميون المجموعة الرئيسية فى صفوف المعارضة بفوزهم بـ ١٧ مقعدا داخل البرلمان وهم رسميا من "المستقلين". وعلى الصعيد الداخلى شهدت جماعة الإخوان المسلمين صراعات خطيرة أهمها محاولة بعض شباب الإخوان المسلمين تأسيس حزب سياسي وهو حزب الوسط. وقد قوبلت هذه المبادرة بمعارضة شديدة من قبل القيادات التاريخية للجماعة انتهت باستبعاد بعض الكوادر الشابة، وبرفض لجنة شئون الأحزاب[٥٥] وكذلك المحاكم التصريح بتأسيس الحزب. وترتبط الصراعات الداخلية باختلاف الآراء ووجهات النظر بقدر ما ترتبط بصراع الأجيال والصراع على القيادة. ومما لا شك فيه أن الموقف الجديد الذى تبناه النظام قد ساعد كثيرا على حدوث هذه الصدامات. فمنذ أوائل التسعينيات اتخذ النظام المصرى مجموعة من الإجراءات الهدف منها إقصاء الإخوان المسلمين ليس فقط من الفضاء

السياسي الرسمي، وإنما أيضا من كل الساحات الأخرى التى استطاعوا الهيمنة عليها مثل النقابات والجمعيات الخيرية، والتى كانت تشكل بالنسبة لهم نقطة الارتكاز والانتشار فى جسم المجتمع. الخاصية الثانية التى اتسم بها موقف النظام هى عدم التفرقة، كما كان يحدث في الثمانينيات، بين التيار الإسلامي المعتدل (الإخوان المسلمين) والتيار الإسلامي المتطرف (الجماعات الإسلامية)، وتبنت الحكومة تجاه كل الإسلاميين موقفا مماثلا يتسم بالقمع والرفض.

فعلى المستوى الانتخابي والسياسي اتسم هذا الموقف برغبة صريحة وواضحة فى منع الإسلاميين من دخول المعركة الانتخابية ومنعهم بالتالى بطبيعة الحال من الدخول فى المجلس الجديد. هذا الموقف ليس بجديد، فقد بدا واضحا فى انتخابات ١٩٩٠ التشريعية[٥٦]. من قبل، كان دخول الإخوان المسلمين فى مجلس الشعب يتم على أساس تحالفات – تبدو للوهلة الأولى "ضد الطبيعة" – بين الإخوان المسلمين والأحزاب السياسية الرسمية. وكان لتحالف الإخوان المسلمين فى عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧ [٥٧] مع حزب الوفد الجديد، ثم مع حزب العمل الاشتراكى أثره الإيجابي؛ إذ أمكن لواحدة من أهم القوى السياسية فى مصر، أى التيار الإسلامي، دخول المسرح السياسي الرسمي. ولولا هذه التحالفات لما استطاعت المعارضة الحزبية الحصول على النتائج التى حصلت عليها فى عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧ فى مجلس الشعب (انظر جدول رقم ٣). أما فى عام ١٩٩٥ فقد اختلف الوضع حيث أجريت الانتخابات فى إطار حلّ التحالف الإسلامي الذى يرجع أساسا لمجموعة من الإجراءات القمعية[٥٨] ضد الإخوان المسلمين، وللأزمة العامة التى تعرضت لها العلاقات بين السلطة والإخوان المسلمين[٥٩].

وبالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠، تنبهت الحكومة لكون الإشراف القضائى على لجان الانتخاب سيؤدى بالتأكيد إلى تمثيل ذى ثقل للإخوان المسلمين فضاعفت من إجراءات التضييق لمنعهم من دخول الانتخابات. وقبل الانتخابات ببضعة أشهر وقع حدثان سياسيان ساعدا إلى حد كبير فى تطبيق هذه الاستراتيجية: أولهما تجميد أنشطة حزب العمل من قبل لجنة الأحزاب السياسية، والثانى تعليق ووقف إصدار جريدة الشعب[٦٠] وهى لسان حال حزب العمل. وبالتالى فقد الإخوان المسلمون واحدا من أهم الطرق للوصول إلى الساحة السياسية الرسمية. فالإسلامي الذى يرشح نفسه على قائمة حزب العمل تتاح له نفس الفضاءات، للدعاية والتعبير وعقد الاجتماعات والمؤتمرات، المتاحة لمرشحى الأحزاب السياسية الأخرى وإن كانت هذه المساحة

بطبيعة الحال أقل من تلك التى يتمتع بها مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى. كذلك شكل وقف أنشطة جريدة الشعب ضربة شديدة لإحدى أهم وسائل التعبير والإعلام عن الحملة الانتخابية المتاحة أمام إسلاميى حزب العمل. وعلاوة على هذين الإجراءين قامت الحكومة[11] بحملة اعتقالات واسعة[12] واتخذت العديد من إجراءات التخويف والرقابة سواء قبل بدء الحملة الانتخابية لمنع الإسلاميين من ترشيح أنفسهم أو أثناء المعركة الانتخابية للحيلولة دون قيام أنصارهم ومؤيديهم المحليين بعملية التعبئة.

ولاشك فى أن مخاوف النظام المصرى من أن يؤدى الإشراف القضائى على اللجان الانتخابية العامة والفرعية إلى اكتساح الإخوان المسلمين كان لها ما يبررها. فلديهم، دون غيرهم من مرشحى المعارضة السياسية، قواعد اجتماعية محلية فى دوائر عديدة، وهم وحدهم القادرون على منافسة المرشحين المقربين من النظام الحاكم. وهذه القواعد الاجتماعية هى نتاج ما بذله واستثمره الإسلاميون منذ أمد طويل فى مجالات الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة. ولمثل هذا الاستثمار الاجتماعى أثره السياسى وبالتحديد الانتخابى كما يشهد بذلك النجاح الكبير الذى أحرزوه فى الانتخابات السابقة[13]. الواقع أن تحليل أثر تمتع الإخوان المسلمين بقاعدة جماهيرية محلية على الانتخابات لا يجب أن يتم على ضوء النتائج التى أحرزوها فى الانتخابات التى شاركوا فيها فحسب، بل يجب أيضا أن تؤخذ فى الاعتبار الاتفاقيات التى أبرموها فى مختلف الانتخابات سواء كان تواجدهم عن طريق الترشيح فى دائرة ما أو لم يظهروا ضمن المرشحين. وهذه الاتفاقيات التى تهدف إلى حمل مؤيديهم وأنصارهم والمقربين لهم على "التصويت لصالح" مرشح بعينه تبرم عادة لصالح المرشح "المستقل" الذى سينضم لاحقا للحزب الوطنى الديمقراطى. المنطق وراء هذا التصويت هو، بالنسبة لأنصار التيار الإسلامى المحليين، أن يكون هناك نائب "مدين" لهم بالفوز، وبالتالى يخدم مصالحهم لدى الهيئات والأجهزة التى يعمل بها، إما فى المجالس الشعبية المحلية، وإما فى الأجهزة الإدارية الإقليمية أو المركزية أو حتى على المستوى الوزارى. كم من النواب "المستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى" فازوا فى الانتخابات بفضل قوة التصويت لصالح الإسلاميين؟ من الصعب الإجابة على هذا السؤال، ولكن من المؤكد أن مثل هذه المعلومة التى قليلا ما تناولتها التحليلات السياسية لم يغفل عنها النظام المصرى، وهذا ما يفسر تخوفه من أن يحقق الإسلاميون نصرا صارخا فى ظل انتخابات نزيهة ليس فيها

مجالا للتزوير[٦٤].

أمام هذا الموقف من قبل النظام الحاكم استخدم الإخوان المسلمون استراتيجية جديدة أثبتت نجاحها النسبي. وتضمنت هذه الاستراتيجية عدة عناصر : أولا الإعلان عن عدم الاشتراك فى الانتخابات بهدف عدم تصعيد الصراع مع السلطة ووقف أية إجراءات قمعية ضد الناشطين الإسلاميين، ثم صرح مأمون الهضيبى أن الجماعة تدرس التقدم بترشيح نحو ٥٠ عضوا، بينما كانت قد رشحت ١٥٠ عضوا فى انتخابات ١٩٩٥. العنصر الثانى هو إعداد قائمة علنية وأخرى سرية للترشيحات لتفادى العراقيل الإدارية فى تسجيل هؤلاء المرشحين، وقد قدمت الترشيحات فى اللحظة الأخيرة لتجنب الملاحقات الأمنية، خاصة وأن المرشحين على القائمة الحقيقية هم أعضاء من الصف الثانى غير معروفين لدى قوات الأمن. وكان هذا هو الحال بالنسبة للمرشح الإسلامى فى الدائرة التى تقع فيها القرية موضع البحث الميدانى الذى قمنا به. تجنبا لرفض ترشيحه ادعى هذا المرشح أنه لا ينوى التقدم للانتخابات وتأكيدا لذلك قيل إنه قد ذهب قبل إغلاق باب التسجيل ببضعة أيام إلى الصعيد بعد أن حرص على توكيل محام من أصدقائه بتسجيله كمرشح[٦٥].

وتضمنت القائمة العلنية للمستقلين الإسلاميين ٧٣ مرشحا، بينما ظل عدد المرشحين على قائمتهم السرية مجهولا (ويتراوح غالبا فى بعض التقديرات بين ١٠٠ و ١٥٠ مرشحا) إضافة إلى تسلل بعضهم إلى قوائم ترشيحات بعض الأحزاب الأخرى. ومن ضمن الأساليب التى استخدمها الإسلاميون أيضا أثناء الحملة الانتخابية نفسها هو أن يقوم المرشح المستقل "ذو التوجه الإسلامى المعلن" بجذب المشاكل والعراقيل بشتى أنواعها نحوه بينما يقوم مرشحهم الحقيقى غير المعروف كإسلامى أو كمقرب للإخوان المسلمين بتعبئة الناخبين عن طريق اللقاءات والاتفاقيات والتحالفات السرية، وهى التى تشكل فى الواقع أهم عناصر الحملة الانتخابية المصرية أكثر بكثير من ضجيج الاجتماعات والمواكب. وأخيرا اتسمت حملة الإسلاميين الانتخابية بظاهرتين جديدتين : ترشيح بعض السيدات، ودعم بعض المرشحين الأقباط.

ومن المؤكد أيضا أن الإخوان المسلمين استطاعوا، بفضل معرفتهم للأرض ولأساليب وقواعد عملية التصويت، اختيار المرشحين الذين يتمتعون بقاعدة جماهيرية محلية لكثرة الخدمات التى قدموها علاوة على اتصالاتهم داخل الأجهزة الإدارية والسياسية المحلية، لاسيما فى المجالس الشعبية المحلية. وإذا كان الإخوان المسلمون معروفين منذ أمد طويل بقدرتهم التنظيمية وبقدرتهم على التعبئة، فالجديد

فى انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية هو أن الوسائل التى استخدموها تضمنت عناصر جديدة أذهلت الجميع ومنها استخدام أحدث التقنيات فى مجال الاتصالات مثل إنشاء موقع خاص بهم على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) واستخدام البريد الالكترونى أثناء الانتخابات، علاوة على الاستراتيجيات التى تبنوها للاتصال بوكالات الأنباء العالمية.

فشل مرشحى أحزاب المعارضة

إذا كانت انتخابات ٢٠٠٠ قد أثبتت وجود تصويت لصالح الإسلاميين فى مصر، فالوضع يختلف تماما بالنسبة لأحزاب المعارضة السياسية الأخرى التى لم تحرز مجتمعة سوى ٢١ مقعدا فى البرلمان. ومع ذلك استطاع بعض المرشحين الفوز فى دوائرهم إما بفضل سجل إنجازاتهم السابقة على المستوى القومى أو بسبب جذورهم المحلية وقاعدتهم الشعبية التى تكونت بفعل أنشطتهم وما قدموه لدائرتهم من خدمات. وهكذا، ورغم تقدم حزب الوفد الجديد بـ ٢٢٤ مرشحا إلا أنه يعتبر أكبر الخاسرين فى هذه الانتخابات حيث أنه لم يحصل إلا على ٧ مقاعد. ويرجع هذا الفشل لعدة أسباب منها تعرض الحزب لمشاكل داخلية كثيرة، لاسيما بسبب الجدل الذى أثاره موضوع خلافة فؤاد سراج الدين فى زعامة الحزب والذى انتهى بفوز الدكتور نعمان جمعة، والانشقاقات الداخلية التى أشعلت هذا الصراع على الخلافة، وكذلك صراع الأجيال. ولدى التصريح غير الحذر الذى أعلن فيه الدكتور نعمان جمعة أن حزب الوفد سوف يحرز مئة مقعد فى انتخابات ٢٠٠٠، وحتى يتمكن الحزب من ترشيح العدد الكافى من المرشحين فى كافة أنحاء الجمهورية، تم على وجه السرعة ضم عناصر جديدة من غير الوفديين الذين لا ينتمون فكريا ولا سياسيا لحزب الوفد. ولكن الأهم من هذه الأسباب المرتبطة بظروف اللحظة فإن السبب الرئيسى فى فشل حزب الوفد الجديد هو ضعف ارتباط الحزب بالمجتمع، لاسيما فى المحافظات وضعف القاعدة الشعبية لمرشحيه فى مختلف الدوائر. وهذا الكلام ينطبق أيضا على حزب التجمع التقدمى الوحدوى الذى تقدم بقائمة تضم ٥٧ مرشحا ولم يفز منهم إلا الذين كانوا يتمتعون بقاعدة اجتماعية حقيقية فى الدائرة التى تم ترشيحهم فيها أو من كان لديه خبرة عملية طويلة فى مجال الانتخابات مثل البدرى فرغلى.

وفى تحليل سياسى[٦٦] "متشائم" لهذه الانتخابات ذهب بعض الباحثين إلى دراسة النتائج التى أحرزتها أحزاب المعارضة السياسية وخصائص التصويت لصالح

الإسلاميين ولصالح "المستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى"، اعتبر الكاتب أن السلوك الانتخابى فى مصر لا يرتبط فى الواقع إلا قليلا بالسياسى بصفة عامة. فالأمر لا يتعلق باختيار سياسى وإنما باختيار مبنى على اعتبارات أخرى، وتنقسم هذه الاعتبارات إلى نوعين: اعتبارات ترتبط بالعصبية بمعنى أن الناخب يفضل دائما أقرب المرشحين له ويحمل اختياره طابع المحاباة لأبناء العائلة أو القرية أو الحى، واعتبارات مبنية على المصلحة بمعنى أن الناخب يصوت لصالح المرشح القوى القادر على تقديم الخدمات العامة والفردية. ثمة مؤشرات عديدة تؤكد هذه الفرضية وهى مؤشرات تتعلق بسمات التحالفات الانتخابية وخصائص البرامج الانتخابية للمرشحين والدور الرئيسى الذى يلعبه التمويل وظاهرة توزيع الهدايا والتبرعات للفوز فى انتخابات الدائرة.

التحالفات الانتخابية غير السياسية

إن السلوك غير السياسى لا يخص الناخب المصرى فقط، وإنما يمتد إلى "السوق الانتخابى" بأكمله، ولاسيما سلوك المرشحين المتنافسين. فكما أشرنا من قبل لم يتم انتخاب النائب فى الغالبية العظمى من الدوائر إلا فى الجولة الثانية، مما يعنى أن معظم نواب مجلس الشعب الحاليين فازوا بمقاعدهم نتيجة التربيطات والتحالفات التى أبرموها للحصول على أصوات الناخبين. وقد تعقد مثل هذه التحالفات فى الجولة الأولى كذلك، ولكنها ترتبط فى هذه الحالة ارتباطا وثيقا بالقاعدة المعروفة بقاعدة الخمسين بالمائة – من المقاعد البرلمانية المخصصة للعمال والفلاحين – التى أشير إليها سابقا. ففى الحالات التى لا يتنافس فيها المرشحون على نفس النوع من المقاعد، نجدهم يعقدون التحالفات ليستفيد كل مرشح بمجموعة أصوات مؤيدى المرشح الآخر الذى لا ينافسه على نفس المقعد. ويبدو أن هذا النوع من التحالفات هو الأكثر شيوعا لأنه من الواضح أن نسبة المشاركة فى انتخابات الجولة الثانية انخفضت بطريقة ملحوظة، الأمر الذى يدل على أن الخاسرين بصفة عامة وجدوا صعوبة فى تعبئة أنصارهم وجعلهم يصوتون لصالح شخص لا تربطه بهم علاقة وطيدة. إلا أنه من الملاحظ فى مصر أن هذين النوعين من التحالفات إنما يتمان بطريقة شخصية بين المرشحين مباشرة وفقا لمصالحهم الفورية وهذه المصالح لا تمت إطلاقا إلى السياسة. ففى مصر كل أنواع التحالفات والتربيطات ممكنة. قد يتحالف مرشح "مستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى" مع الإخوان المسلمين

ضد المرشح الرسمي للحزب الوطني، كما قد يساعد الحزب الوطني الديمقراطي أحد مرشحي حزب التجمع التقدمي الوحدوي ضد مرشح إسلامي الخ.... ومع ذلك لم تشهد انتخابات ٢٠٠٠ أي نوع من التحالفات السياسية على المستوى الوطني، وحتى إذا ما قررت قيادات الأحزاب عقد مثل هذه التحالفات فهي تظل دون فائدة تذكر على المستوى المحلي؛ لأن ثمة أولويات ومعايير واعتبارات أخرى تتحكم في فوز المرشح محليا.

التصويت : القاعدة الشعبية وتقديم الخدمات

تشير النتائج التي توصلت إليها إحدى التحليلات المعنية بالسمات الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية لنواب مجلس الشعب المنتخب في عام ٢٠٠٠ إلى مؤشر يؤكد فرضية التصويت على أساس الروابط العائلية والاجتماعية على المستوى الوطني الكلي، إذ تبين أن ٣٩٩ نائبا من إجمالي ٤٤٤ نائبا من مواليد الدائرة التي تم انتخابهم فيها والباقين يقيمون أو يعملون في الدائرة[٦٧]. إضافة إلى ذلك لاحظ المراقبون ثبات بعض الظواهر المعتادة على المستوى الميكرو وأهمها اعتماد المرشحين أساسا على العصبيات أي على روابط أساسية مثل رابطة الدم أو الروابط العائلية والعشائرية والقبلية والرابطة بين المرشح وأهل قريته أو حيّه. وفي مختلف الدوائر كانت التعبئة الانتخابية على أشدها في القرى والأحياء التي ينتمي إليها المرشحون، وبدت هذه الظاهرة أكثر صلابة وأهمية في المناطق الريفية، ولاسيما في صعيد مصر، وبدرجة أقل في الدلتا. ويرى وحيد عبد المجيد[٦٨] أن سبب خسارة الحزب الوطني الديمقراطي في دوائر كثيرة هو أن الحزب لم يأخذ في الاعتبار هذه الظواهر وعلاقات القوة والصراعات بين العشائر والجماعات بالقدر الكافي.

إلى جانب أهمية التصويت على أساس الروابط العائلية، كشفت انتخابات ٢٠٠٠ عن نوع آخر من التصويت وهو التصويت لصالح المرشح القادر على تقديم الخدمات العامة والشخصية، الأمر الذي يميز بطبيعة الحال المرشحين الأقوياء، خاصة من الناحية الاقتصادية. فبينما ينص القانون على ألا تتجاوز المبالغ التي تنفق على الحملة الانتخابية عشرة آلاف جنيه، يتبين أن المبالغ التي أنفقها المرشحون تفوق في الواقع هذا الحد بكثير. وعلاوة على ما أنفق على الحملة الانتخابية ذاتها كطبع المنشورات واللافتات، وأجور الوكلاء والمندوبين...الخ، قام المرشحون بتخصيص مبالغ ضخمة "لإقناع" الناخبين، وذلك في شكل تبرعات مالية لتمويل المرافق

العامة أو بعض المشروعات ذات النفع العام. وفى بعض الحالات قام المرشحون أيضا بتوزيع مبالغ نقدية أو هدايا على الناخبين مثل التليفونات المحمولة وغيرها. وقد برزت هذه الظاهرة الأخيرة على وجه الخصوص فى دوائر المدن الكبرى مثل القاهرة. وبما أن فوز المرشح يتوقف على فروق ضئيلة فى عدد الأصوات فشراء الأصوات على هذا النحو أمر له ما يبرره.

ورغم أهمية الروابط العائلية وقدرة المرشح على توزيع المال والهدايا، إلا أن هذه العوامل قد لا تكفى وحدها لضمان الفوز. من تحليل سمات النواب المنتخبين فى عام ٢٠٠٠ تبين أن ٨٠٪ منهم لهم خبرة فى مجال العمل السياسى، لاسيما كأعضاء منتخبين فى المجالس الشعبية أو فى مجلس الشورى أو من أعضاء مجلس الشعب السابقين. كما أبرزت انتخابات ٢٠٠٠ بوجه خاص فوز عدد كبير من أعضاء المجالس الشعبية المحلية بمقعد فى المجلس الجديد؛ إذ بلغ عددهم ١٦٩ نائبا[69]. وخلافا للصور المتداولة التى التصقت بنواب مجلس الشعب الأميين والجهلة لا يضم المجلس الجديد سوى ٥٦ نائبا لا يحملون أى شهادة، بينما يضم ١٣٥ عضوا من حملة الشهادات المتوسطة و٢٦١ عضوا من حملة الشهادات العليا. وهذه النتائج مماثلة إلى حد ما لنتائج مجلس ١٩٩٥ [70] وأخيرا من الملامح الأخرى التى اتسم بها المجلس الجديد زيادة نسبة الشباب بين أعضائه بارتفاع تمثيلية الفئة العمرية ٣٠ – ٤٠ سنة من ٥,٩٥ ٪ إلى ٩ ٪، وإن كان معظم النواب تتراوح أعمارهم بين ٤٠ و٦٠ سنة[71].

الفصل الثانى

الزبائنية الانتخابية فى مصر ووظائف النائب

الانطباع العام الذى يمكن استخلاصه من انتخابات ٢٠٠٠ ومن سلوكيات الناخبين المصريين هو انطباع مبهم، فإذا كان من الممكن بالفعل اعتبار هذه الانتخابات بداية للتوجه الديمقراطى لما أظهرته من احترام لإرادة الناخبين عامةً، فإن المشكلة التى يواجهها الباحثون هى بالتحديد توضيح رغبات الناخبين. فإذا كان من الصعب النظر إلى إرادة الناخبين المصريين على أنها تعبير عن آرائهم السياسية، فإن لا أحد من المراقبين أو المحللين يستطيع إنكار أن المصريين مواطنون مسيّسون لهم آراء سياسية وأيديولوجية عديدة ومتنوعة. ومع ذلك فهم لا يعبرون كثيرا عن رأيهم السياسى من خلال صناديق الانتخاب كما لو أن انتخاب النائب أمر والتعبير عن الرأى -لاسيما الرأى السياسى- أمر آخر، فالتعبير عن الرأى يتم فى ساحات أخرى غير الساحات السياسية الرسمية.

الواقع أن السلوك الانتخابى المصرى لا يختلف عما يمكن مشاهدته فى بلدان أخرى سواء كانت فى أمريكا اللاتينية أو فى إفريقيا السوداء أو فى آسيا. ففى البرازيل على سبيل المثال[٧٢]، لاحظت إحدى الباحثات أن العودة إلى الديمقراطية وإقامة نظام حزبى وانتخابى أساسه التعددية قد أثار خيبة أمل عميقة، ويرجع ذلك جزئيا بالممارسات المبنية على الزبائنية وعدم رسوخ الرهانات الأيديولوجية فى الطبقات الشعبية بالقدر الكافى. فبالنسبة لغالبية الناخبين الفقراء فى ريو دى جانيرو الحافز الوحيد للتصويت هو "الفعل". فلا يقبل الشخص التصويت إلا لصالح المرشح الذى "يفعل شيئا" قبل الانتخابات أو أثناء الحملة الانتخابية مثل إنجاز أعمال صغيرة تسهم فى تحسين حالة المرافق العامة فى الحى الذى يقطنه ناخبوه أو تقديم المساعدات الشخصية لهؤلاء كالعمل على تسجيل أبنائهم فى مدرسة الحى... وبناءً على هذا المنطق لا يعطى الناخب صوته للمرشح الذى "يتعاطف" معه، ولكنه يعطيه

لمـن يستحق انتخابه لالتزامه "بفعل شيء[٧٣]" . وبذلك يكون الدافع الأول للتصويت هو المقايضة وليس التمثيل.

هـذا التحليـل ينطبق تمامـا على مـا يحدث فى مصر حيـث يعطى النـاخب المصرى صوتــه، كما بيّنا، للمرشح الذى يقدم الخدمات العامــة والشخصية، ويكشف بذلك عن طبيعة التعاملات الانتخابية التى تتسم بـالزبائنية؛ ونتيجة لذلك يكون من الصعب أن يـؤدى مثل هذا التصويت إلى بديل سياسى فـى مجلس الشعب كما يتضح من النتائج النهائية لانتخـابـات ٢٠٠٠ وعودة أو انضمـام كل المستقلين الفائزين تقريبا إلى الحزب الوطنى الديمقراطى. وبـالنسبة لحـالة مصر فإن الفرضية التى نطرحهـا هـى أن السلوك الانتخابـى لا يرتبط بـالمشـاكل الاجتماعية والاقتصادية فحسـب، وإنمـا يرتبط أيضـا ارتباطـا وثيقـا أيضا بوظيفة النـائب فى النظـام السياسـى – الإدارى المصرى، علاوة على العوامـل الأخرى التى تعوق التوجه الديمقراطـى. فالقيود المفروضة على نشاط ووجـود الأحـزاب السياسية وعلى حق تكويـن الجمعيات وحق الاجتمـاع إنمـا تهدف إلى منـع اتصال أحزاب المعارضة بـالجماهير بصفة عامـة. وأكثر مـا يـأخذه المثقفون، والنخبـة السياسيــة المصرية على غالبية النواب المصريـين هو تصورهـم أن مهمتهم الرئيسية هى "تقديم الخدمـات" لأهـالى الدائرة وعدم قدرتهم على تكوين رؤية سيـاسية شاملــة عـن إدارة شئون البلد أو على نقد سياســة الحكومـة ودفعهـا قدمـا إلى الأمـام، أو النهوض بحمـايــة دورهـم التشريعى عبر مشاريع القوانين أو ممـارسة دورهـم الرقـابى بفاعلية. وهذا الانتقـاد أو اللوم الذى يبين كيف أن المرشحين والنـاخبين يتعـاملون فى الواقـع وفقـا لنفس المعـايير، إنمـا لـه أسـاس من الصحـة.

نـواب المعارضـة الذيـن يتميـزون بـأيديولوجيـات وخيـارات وتوجهـات سياسية محـددة، والقـادرون على معـارضة الحكومة، إنمـا هم مضطرون أيضـا لتقديم الخدمات لأهـالى الدائرة للاحتفاظ بمقـاعدهم. وكذلك تعتمد قوة وشعبية المرشحين الإسلاميين المحليـة علـى الخدمـات التـى يقدمونها لأهــالى الدائـرة. وبـاستثنـاء دوائـر المهتمين بـالحيــاة السياسيــة المحلية وهم العنـاصر الفـاعلة فى الحيــاة السياسية والانتخابية، بـاستثنــاء هــؤلاء غـالبـا مـا يجهل النـاخبون الجـانب أو الوجه السياسى لنـائبهم أو إنهم لا يكترثـون بذلـك. ومـن المفيـد فى هذا الصـدد أن نقـوم بتحليل نـوع الشرعية التى يحظـى بهـا على المستوى المحلى نـائب من حزب التجمـع التقدمى الوحدوى أو نـائب من حزب الوفد الجديد ومقـارنتها بشرعية نـائب من الحزب الوطنى الديمقراطى أو من المستقلـين. والاحتمـال الغـالب هو أن النتـائج التى سنحصل عليهـا سوف تكون مماثلة

تمامـا؛ إذ أن الأمر لا يتوقـف على "المستوى الفكرى أو السياسـى للنائب" كما يدعى بعض الصحفيين الذين يخلطون بين الأسباب والنتائج، فينشرون بين الجماهير صورة النائب الجاهل الأمي والذى ينام أثناء جلسات المجلس ويوافق على كل القوانين التى تتقـدم بهـا الحكومة. ترتبط هـذه المسألة فى الواقع "بوظيفـة أو توظيف" النائب فى النظـام السياسـى- الإدارى المصرى على النحو الذى تريـده الحكومة والذى لا يخلو بطبيعـة الحـال من مقاصد سياسية خفية. فالنائب المصـرى هو قبل كل شيء وسيط أو حلقـة وصل بين الجماهير والأجهزة الإدارية المركزية كما أن عليه تقديم الخدمات الشخصيـة والجماعيـة. والأهم من ذلك هو أن الفاعلين على المستوى المحلى قد قبلوا هذا الوضع كأمر طبيعى وترسخ هذا التصور لدور النائب المصرى، وانعكس ذلك على الصور التى تتداولها الجماهير عن نوابهم.

ر.ش (٤٥ عاما) :

"... نعـم أى شخـص فـى القرية كان رشح نفسه كان سيفيـد البلد. لكن أن يكون النائب مثقفا فهذه مسألة أخرى. فى مجلس الشعب كلّهم أمّيون. ما هى وظيفة النائب ؟ يقـدم لك خدمة، يمكنه تغيير محل عمل ابنتك، يجـد وظيفة لأحد، إدخال الكهرباء فى مـكان ما، ويخدم نفسه. ولكن عندمـا يكون النائب من أهالى القرية فهو يخدم القرية وهذا شيء طبيعى..."

ط.ع. (٦٥ سنة) :

"...صحيح أن الريف مسيس أكثر من الحضر لأن الناس يشعرون أكثر بالسياسة مـن خـلال الخدمات العامـة (الصحـة والمدارس... الـخ) والشخصية. فـى المدينة كل شـيء يأتى بطريقة طبيعية. لكن فى الأرياف يكون دور النائب أساسياً؛ لأنه بالنسبة للقـرى النائـب "كالبوسطجى" أو موظـف البريد ينقل الطلبـات إلى المسئولين ويعود بالموافقات والتصاريح..."

ع.س (٧١ سنة) :

"... أنا لا أفهم شيئا فى الأيديولوجيات. برنامجى هو مواصلة المشروعات التى توقفت منذ زمن طويل والتـى كنت قد بدأتها عندما كنت عضـوا بمجلس ١٩٩٠ مثل مشروع الصرف الصحى. أملى هو أن أكمل هذا المشروع وأن تستفيد منه مدينتى وكل قـرى المركز. ولدى أيضا فكرة متعلقة بالتعليم وله الأولوية فى برنامجى الانتخابى. هنا الأبنية التعليمية مؤجرة من الأفراد وليست ملكا للدولة. كلها منازل قديمة سوف تنهـار قريبـا. كذلك ليس لديهم استاد رياضى ولا قاعـات مناسبـات لمزاولة الأنشطة المختلفـة. هذا الوضع ليس على مستوى مهمة تحديـث المدرسة. أملى هو أن تشتريها

الدولـة لتقوم بهدمها ثـم تبنى مكانها مدارس جديدة تضمـن لأبنائها مستوى تعليم أفضـل. وكمشروعات أخرى يجب بناء الطرق لبعض القرى فى الدائرة وتوفير فرص العمل للشباب وإدخال الغاز الطبيعي كما في بعض مدن المحافظة..."

س.ع. (٦٨ سنة، من أعيان القرية).

"... كان[٧٤] شخص جيد وشريف وابن عائلة. كان يملك عزبـة كبيرة وكان نسيب عبد الناصر، رجل طيب وباشا بصحيح... أنا ساعدته فى الانتخابات، ولكن حتى قبل الانتخابات كان قد قدم للقرية وللقرى المجاورة خدمات كثيرة، مثلا كوبرى قرية العمل الميدانى، وعواميد الكهرباء لإنارة الشوارع... الخ."

ترتبط وظيفـة النائب المصرى هـذه الأيـام ارتباطا وثيقـا أولا بسمـات النظام السياسى – الإدارى المصرى، لاسيما مركزيته المفرطة وعدم إصغائها بالقدر الكافى لتطلعات واحتياجات الجماهير والعمل على تلبيتها، كما ترتبط من جهة أخرى بضعف الثقـل السياسـى لمجلس الشعب فى إطار تنظيم أو توزيـع السلطات مما يؤدى بطبيعة الحال إلى اختلال ميزان القوة لصالح السلطة التنفيذية وبخاصة رئيس الدولة.

النائب المصرى "عمدة بديل" فى دائرته

يلعب غالبية النـواب المصريين – من دوائر الريف المصـري والصعيد – اليوم ما يمكن أن نطلق عليه دور "العمدة البديل" فى دوائرهم، إذ ينقص فى الهيكل التنظيمى السياسى الإدارى المصـرى حلقـة من حلقاته وهـى الحكم المحلـى. ولم يكن الوضع كذلك على الدوام، فقد بدأت فى عهد السادات عملية إصلاح السلطة المحلية التى تركت أثرهـا فى الذاكرة السياسـة دون أن تحظى مع الأسف باهتمـام غالبية الباحثين فى العلـوم السياسيـة. بصفة عامة انشغل هؤلاء بجوانب أخـرى فى سياسة السادات مثل الانفتـاح الاقتصـادى، "والحل الوسـط التاريخى" فى موقفه من الإخـوان المسلمين، وعـودة التعددية السياسيـة، وحرب أكتوبر ١٩٧٣، واتفاقيـات كامب ديفيد فى حين لم يهتـم إلا قليـل منهم بهـذا الإصلاح الهيكلـى للنظام السياسـى-الإدارى المصرى. والجديـر بالذكـر أن هذا الإصـلاح، الذى بدا غـير ذى قيمة ظاهريـا، كان لـه أثر كبير على المستـوى المحلى، ولم تبرزه الصحـافة ولا الأبحاث بالقدر الكافى. جرى إصلاح أجهـزة الحكم المحلـى بالقانون رقم ٥٢ لسنـة ١٩٧٥ أى بعد حـرب ١٩٧٣ بعامين. مـن الناحيـة السياسيـة كان الهـدف الرئيسـى للسادات مـن إجراء هـذا الإصلاح هو "التخلص" مـن النخب المحلية أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى وذلك بعد القضاء علـى "مراكز القـوة" المتمثلة فى الشخصيات السياسيـة المعارضة له، سعيا إلى خلق

الظروف المواتية لنشأة مجموعة جديدة من السياسيين المحليين حتى يكوّن لشخصه من خلالهم شرعية محلية؛ لكي يشكل هؤلاء القاعدة السياسية المحلية الجديدة التي يستند عليها النظام.

كان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر في عهد عبد الناصر قد ألغى نظام البلديات المعمول به قبل ثورة ١٩٥٢ وأنشأ المجالس المحلية التابعة للاتحاد القومي ومن بعده الاتحاد الاشتراكي العربي. وتكونت هذه المجالس من أعضاء يعينون بحكم القانون أي بحكم وضعهم ومركزهم في الأجهزة الإدارية، ومن أعضاء منتخبين أو معينين بشرط عضويتهم في الاتحاد الاشتراكي العربي. ثم صدر قانون ١٩٧٥ فقلب أوضاع النظام الناصري فيما يتعلق بتنظيم السلطة المحلية وذلك من عدة جوانب، فأصبح أعضاء المجالس المحلية ينتخبون عن طريق الانتخاب الفردي المباشر. وبالنسبة لتنظيم السلطات قضى قانون ١٩٧٥ على أحادية التنظيم المحلي بنصه على تأسيس نوعين من المجالس في مختلف التقسيمات الإدارية وهي المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى. لكل من هذه التقسيمات مجلس مكون من أعضاء منتخبين ومجلس آخر مكون من الموظفين المحليين؛ أي من المديرين المحليين التابعين لمختلف الوزارات : الصحة والتعليم والشئون الاجتماعية والإسكان والعمل والثقافة... الخ. كانت مهمة هؤلاء إعداد وتنفيذ مختلف المشروعات الخاصة بالمرافق والخدمات. أما المجالس المنتخبة فمهمتها الإشراف على حسن سير وتنفيذ المشروعات. وحتى يتمكنوا من أداء دورهم خولهم قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ سلطات واسعة لاسيما حق طلب الإحاطة وحق الاستجواب وحق طرح الموضوعات للمناقشة، وكذلك حق رفع دعوى ضد موظفي الحكومة أعضاء المجالس التنفيذية وأخيرا حق سحب الثقة منهم[٧٥]. على المستوى المحلي تركت هذه التجربة ذكرى إيجابية على قدر كبير من الأهمية يتحسر عليها حتى يومنا هذا كل من شارك فيها من الشخصيات السياسية، ويرى هؤلاء أنها كانت حقا عملية سياسية قام بها الرئيس السادات للتخلص من "مراكز القوة" على المستويين القومي والمحلي.

ثمة رأي واسع الانتشار مفاده أن المصريين بصفة عامة اعتادوا الخضوع لدولتهم المركزية المستبدة[٧٦] بل أنهم متمسكون بها. غير أن نتائج أبحاثنا الميدانية تشير إلى أن المصريين يرون في تعلقهم بدولتهم ضمانا للحفاظ على وطنيتهم تجاه الخارج بوجه خاص، وأن ذلك لا يتعارض مع إرادتهم المشاركة في الشأن العام المحلي. ويبدو، على عكس ذلك، أن المواطنين يعانون من القيود على الديمقراطية، بل

أن هناك فعلا مطالبة ملحة بمزيد من الديمقراطية؛ حيث يتوقف الحصول على بعض الخدمات الأساسية، سواءً كانت جماعية أو شخصية، (المياه والكهرباء والغاز... الخ) على وجود عدد من الوسطاء بين الجماهير والأجهزة الإدارية والحكومية[٧٧]. ومن أهم آثار الإصلاح الذى بدأه السادات – رغم محدودية هذا الإصلاح – هو أنه منح المجالس المحلية المنتخبة سلطات واسعة مما أدى إلى تعدد الفاعلين الوسطاء النشطين بين الجماهير والأجهزة الإدارية؛ إذ أصبح لكل قرية ولكل حي مجلسا شعبيا محليا.

وبذلك تغيرت مهمة النائب البرلمانى حيث إن الجماهير لم تعد بحاجة إلى وساطته لدى الأجهزة الإدارية بنفس القدر. ومن ضمن العوامل التى يمكن ربطها بهذا الإصلاح أن انتخابات ١٩٧٦ التشريعية أسفرت عن فوز نواب يتميزون بحرية الفكر وتعدد الرؤى السياسية، وهؤلاء هم الذين شكلوا مشكلة للسادات فى مجلس الشعب فى الوقت الذى بدأت تتآكل مصداقيته وشعبيته بعد سفره المفاجئ إلى القدس لمقابلة القيادات الإسرائيلية. ولم تدم تجربة الحكم المحلى التى شهدتها مصر إلا لفترة قصيرة. فمن جهة كان نواب المجالس المحلية يمارسون بحق السلطات التى خولها لهم القانون مما صعب الأمور على الإدارة وواصل عدد من النواب معارضة قوية داخل مجلس الشعب وقد ملأتهم الثقة فى أنفسهم لأن انتخابهم جاء عبر انتخابات ١٩٧٦ التشريعية التى اتسمت بقدر كبير من الحرية والنزاهة. وفى عام ١٩٧٩ تم حل برلمان ١٩٧٦، وأجريت انتخابات جديدة فى عام ١٩٧٩ سبقتها عملية "إصلاح مضاد" للحكم المحلى ألغيت بمقتضاه سلطات أعضاء المجالس المحلية المنتخبين تجاه الأجهزة الإدارية. كان لهذا الإصلاح المضاد أهداف سياسية واضحة، والمقصود منه شغل النواب وإغراقهم فى المشاكل المحلية لدوائرهم. هذا الإصلاح المؤسسى هو الذى يحدد حتى يومنا هذا "وضع النائب محليا" ويجعل منه "عمدة بديل" فى دائرته. ويفسر هذا الإصلاح كذلك قلة الاهتمام بالانتخابات المحلية[٧٨] فى مصر إذ أدرك المواطنون أن نواب المجالس الشعبية المحلية لا يتمتعون بسلطات حقيقية على عكس التنفيذيين[٧٩] أى موظفى الحكومة التابعين للإدارات اللامركزية والذين يعملون تحت إشراف المحافظ، علما أن المحافظ يعينه رئيس الدولة على درجة وزير، وينوب عنه رئيس الحي أو القرية أو المدينة أو المركز علاوة على سكرتير عام المحافظة[٨٠].

يتسم النظام بأوجه عجز واضحة من أهمها تعدد الرئاسات وتقسيمها وفقا لمصدر شرعيتها. فالمجالس الشعبية المحلية تستمد شرعيتها من الشعب، بينما تستمد مجالس التنفيذيين شرعيتها من انتمائها للجهاز الإدارى، أما المحافظ

فيتمتع بشرعية سياسية. ونظراً لغزارة النصوص القانونية المسهبة والمتناقضة فإن العلاقـات بين الجهات المختلفـة وحدود مسئولية كل منها غـير واضحة. ومن عيوب النظـام الأخـرى علينا أن نذكر المركزية الشديدة في اتخـاذ القرارات الهامة وهى من اختصاص المحافـظ ومجلس الـوزراء. أضف إلى ذلـك أن العمل بـالإدارة المحلية لا يجـذب إلا الموظفين الأقل مهارة وتدريبا في مختلف الوزارات وعددهم نحو ٣ مليون موظـف. تـؤدى أوجه العجـز هذه إلى تعـويم المسئوليات بين الجهـات المختلفة لعدم تحديـد مسئولية كل منهـا وعدم فعالية النظـام المتناهية وانتشار الفسـاد والتبذير، بـل ونهب أموال الدولة من خلال الخدمات التـى يفترض أن توفرهـا الأجهزة الإدارية للمواطنـين. وتظهر أكثر المشاكل بطبيعة الحال في الإدارات التى تتعامل مباشرة مع المواطنـين، وخاصـة إدارة الإسـكان التى يقع فـى دائرة اختصاصهـا منح تصاريح البناء وتوصيل المرافق من ماء وكهرباء وصرف صحى.

غـير أن أكثر مـا يعيب النظـام هو أن الإدارة المحلية لم تعد تخضع لرقابة سياسية من قبـل المجالس المحلية المنتخبة المعنية بـالخدمـات المحلية (من مدارس ونوادى وخدمـات صحيـة واجتماعية وبنية تحتية... الـخ) رغم أن أعضاء هـذه المجالس هم القـادرون علـى التحقق من تنفيذ القـرارات التى تتخذ على المستـوى المركزى ومدى تحقيقهـا لنتائـج ملموسـة. فـالمجالس الشعبية المحليـة لم تعد تلعب اليـوم إلا دورا استشاريا وليس لديها أية صلاحيات حقيقية ومؤثرة للضغط على "التنفيذيين". وفى مثـل هذا السياق ليس من العجب أن تصبـح الصراعات بين أعضاء المجالس الشعبية المحلية ومجالس التنفيذيين من المعطيات الثابتة والمزمنة للحياة السياسية المحلية في مصر، وذلك لأن العلاقـات التى تربط بينهم تفتقر إلى الثقة وروح التعاون. وعادة مـا ترجع الصراعات لعدم حضـور التنفيذيين اجتماعات المجالس الشعبية المحلية وعـدم اهتمامهـم بـالرد علـى استفسـارات النواب وعـدم اكتراثهم بـالآراء والقرارات الصـادرة عن أعضاء المجلس، بل واللامبالاة بهم بصفة عامة. وجدير بـالذكر أن هذه الصراعـات لا تقتصـر على المحليـات التى تضم عناصر من المعارضـة، بل تشهدهـا أيضـا المحليات التـى يهيمن عليها نواب الحزب الوطنـى الديمقراطى بنسبة تزيد عن ٩٠ ٪.

ومـن هنا يمكن القـول بـأن إحدى السمات التى ينفرد بها النظام السياسى الإدارى المصرى هى كون الفاعلين الذين يقومون بدور المنتَخبين المحليين ويمثلون الأهـالى لـدى الإدارة هـم فـى الواقـع نائبان عـن كل دائرة وعليهمـا حل المشـاكل الجماعية

والشخصيـة المحلية عن طريق اتصالاتهما وعلاقاتهما مع من هم فى "المركز" سواء كان المحافظ[٨١] أو الوزراء الذين يلتقون بهم فى مكاتب مجلس الشعب، وأيضا مديرى الجهاز الإدارى المركزى أثناء إقامتهم فى القاهرة. ومن جهة أخرى تكرس النصوص القانونيـة هـذا الـدور بمنحهـا نـواب مجلسـى الشعب والشـورى حق حضـور جلسات المجالس الشعبيـة المحلية فـى دائرتهـم، وإن كان ليس لهم حـق التصويت فى هذه المجالس. ويجب الإشارة إلى سمة أخرى من سمات النظام الإدارى والسياسى المحلى وهـى علاقـة التبعية بين نـواب مجلس الشعـب وأعضاء المجلس الشعبى المحلى فى الدائـرة، والسبـب فى ذلك هـو أن النواب هم من بـين أعضاء اللجـان الفرعية للحزب الوطنى الديمقراطى وأن هذه اللجان مكلفة بإعداد كشف المرشحين على قائمة الحزب فـى الانتخابات المحلية التى تجرى عادة بعد الانتخابات التشريعية. وبطبيعة الحال يسعى نواب مجلس الشعب إلى ترشيح الأشخاص الذين ساعدوهم على الفوز بمقاعدهم، والذيـن قـد يساعدونهم على الفوز فـى الانتخابات المقبلة. وعلى هـذا الأساس يمكن فهم سمـات العاملين فى المجال السياسى الخمسين ألف الذين تتكون منهم المجالس الشعبية المحلية بعد الإصلاح المضاد الذى شهدته السلطة المحلية عام ١٩٧٩.

ويبـدو أن إعادة النظر فى صلاحيـات المجالس الشعبية المحلية قد قوبل باستياء شديـد علـى المستـوى المحلـى؛ لأنها حرمـت الأهالى من كثـير من حلقـات الاتصال بالدوائر العليا، وأصبحت هذه الحلقات نادرة أو اختفت تماما بمعنى أن نواب مجلسي الشعب والشورى أصبحوا يلعبون دور المجالس الشعبية المحلية. ولا شك فى أن اتصال الأهـالى بنـواب الدائرة ووصولهم إليهم أصعب من اتصالهم بأعضاء المجلس المحلى المنتخب فى القرية أو الحي. كما أن هذا الإصلاح قد أثار حالة من الاستياء العام بين النخب السياسية المحلية التى حُرمت من اختصاصاتها وممارسة مهاراتها السياسية، وفقدت بالتالى وضعها وهيبتها فى قراها. حتى يتسنى فهم أثر هذا الإصلاح المضاد علـى النخبـة السياسية المحلية يكفى الاستماع إلى ما يقولـه اليوم بعض الأشخاص المنتمـين إلى هذه النخبة عن تجربة الحكـم المحلى فى عهد السادات وقد اعتبروا هذه الحقبة بمثابة العصر الذهبي للحكم المحلي.

العصر الذهبي للمحليات

ز.ع (مرشح الوفد فى انتخابات ٢٠٠٠) :

"... تقدمـت لأكـون عضـوا فى المجلس الشعبـى المحلى للقريـة وذلك عن طريق الانتخـاب المباشـر والحـر، وليس كمـا يحـدث اليـوم، كلام فـارغ! صدقنـى كانت

الانتخابات حرة بالفعل، وكان الذى يفوز أو يخسر هو السبب فى فوزه أو خسارته.
كانت تجربة ١٩٧٥ ذات أهمية كبيرة لأنها تمت عن طريق الانتخاب ونحن ندرس مشاكل كل قرية بعد انتخاب المجلس. وإذا لم نفعل ذلك لن ينتخبنا الناس بعد ذلك.
كان المجلس يقوم حقا بدوره فى الرقابة بناءً على الاستجوابات وطلبات الإحاطة المقدمة لرئيسى المجلس التنفيذيين ولمديرى ورؤساء الإدارات بالقرية. وهذا هو ما جعل الناس يحترموننا والحكومة تخشانا... لأننا كنا نستطيع سحب الثقة من أى مسئول، وظل الأمر كذلك حتى انتخابات ١٩٧٩ والقانون الذى ألغى إمكانية سحب الثقة من التنفيذيين، إذ لم يكن القانون يتضمن ما يسمح بمحاسبة المسئولين. منذ ذلك الحين أعطيت سلطات المجالس الشعبية المحلية لأعضاء مجلسى الشعب والشورى فأصبحت انتخابات المحليات تجرى بالقائمة، والقائمة تعد أساسا بناءً على أوامر النواب وأعضاء مجلس الشورى، الأمر الذى تسبب فى نزاعات بين النواب وأعضاء مجلس الشورى من جهة وأعضاء المجالس الشعبية المحلية من جهة أخرى؛ لأن الأولين أصبحوا يقومون بدور الأخيرين. نواب مجلسى الشعب والشورى هم الذين طلبوا من الحكومة القيام بدور أعضاء المجالس الشعبية، والحكومة وافقت على ذلك. لأن أعضاء المجالس الشعبية، بحكم قربهم من الأهالى الذين انتخبوهم، كانوا يعملون جديا على رقابة الإدارة وخدمة بلدهم، ولا ينطبق ذلك على الآخرين. أما اليوم، فمن المفترض أن يكون هناك تنسيق بينهم، ولكن فى الواقع لم يعد أعضاء المجالس الشعبية المحلية يحضرون الاجتماعات كما لا يحضرها نواب وأعضاء مجلس الشورى عن الدائرة المعنية مع أن المنتخبين المحليين من بين زبائنهم. الواقع أنهم لا يحضرون لأنه فى حالة حضورهم، فإن الخدمات التى يقدمونها سوف تنسب إلى المجالس الشعبية المحلية وإلى المنتخبين المحليين، وليس إلى النواب وأعضاء مجلس الشورى شخصيا. الواقع أن أعضاء المجالس الشعبية المحلية يتبعون ويخضعون للنواب ولأعضاء مجلس الشورى. فإذا ما قاموا بفعل يضر النائب، لن يدرج اسمهم فى المرة التالية فى كشف أسماء المرشحين للانتخابات المحلية...".

م.ز.ز. (منتخب عن الحزب الوطنى الديمقراطى بالمجلس الشعبى المحلى بمحافظة المنوفية ورئيس لجنة التجارة الداخلية والتموين بالمجلس الشعبى، طبيب) :

"... فى الحقيقة أنا بدأت العمل فى المحليات فى عام ١٩٧٥ أى عندما كانت هذه محليات بالفعل. كنا قد انتهينا من حرب أكتوبر للتو، وقد بقيت فى الجيش حتى عام ١٩٧٤. قام السادات بإعادة تنظيم المحليات وأعطاها سلطات وصلاحيات

لم تكن موجودة في هذا الوقت. بناءً على التشجيع الذي حصلت عليه اشتركت في الانتخابات وفزت. كانت تجربة ١٩٧٥ بداية ونهاية الحكم المحلي في مصر لأن المجالس الشعبية المحلية كانت شبيهة بالمجالس البرلمانية ويتم انتخاب أعضائها عن طريق الانتخاب الحر المباشر. وكان لهم سلطات كبيرة تجاه أي موظف في الإدارة المحلية أياً كان مركزه. وكان بإمكان المجلس الشعبي المحلي سحب الثقة من مجلس التنفيذيين، غير أن تغيير القانون كان لعنة بالنسبة للمحليات. سحبت كل الصلاحيات وكل ما يستطيع عمله العضو المنتخب النشط الذي يتمتع بكفاءة عالية هو أن يحرر التوصيات. لم تعد للمحليات أية فاعلية. يجب العودة إلى السلطات التي كانت تتمتع بها قديماً. فأنا، على سبيل المثال، رئيس لجنة التموين بالمحافظة ومع ذلك ما الذي استطعت فعله أثناء أزمة السكر ؟ تقدمت بطلب إحاطة للمجلس التنفيذي بالمحافظة مفاده أن السكر المطروح في الأسواق غير كاف، وطلبت التوصية بطرح الكميات الكافية بسعر معقول بالنسبة للشعب، وهذا كل ما استطعت فعله، حتى بدأ تجار السكر يطرحونه مرة أخرى في الأسواق. ليس لدينا أي دور أو أي ثقل...".

يتضح من كل هذه السمات التي تتسم بها الإدارة المصرية المحلية أن صورة النائب الذي يقتصر نشاطه على توفير الخدمات –"وهي صورة غالبا واقعية –"لا ترتبط فقط بالثقافة السياسية أو بتدني المستوى الفكري للنواب، وإنما ترتبط أيضاً، ببساطة شديدة، بمسألة أبي النظام في مصر التعامل معها أو عجز عن حلها[٨٢] ألا وهي مسألة سوء أداء الجهاز الإداري للدولة ومركزيته المفرطة وعدم مراعاته لرغبات وتطلعات المواطنين وتلبيتها من خلال من يمثلهم فعلا في المجالس المحلية والبلدية المنتخبة.

لذلك تكون وظيفة النائب المصري بهذه الصورة من الأمور الأساسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم الرهانات المحلية في الانتخابات التشريعية المصرية، وبالتالي أهمية الروابط المحلية للنائب كما تبين من دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لنواب البرلمان المصري. ومن جهة أخرى يفسر هذا الدور جزئيا الإقبال الشديد على الترشيح لمجلس الشعب، الأمر الذي يتضح من كثرة عدد المرشحين. كما اتضح أن عددا كبيرا من النواب الفائزين في انتخابات ٢٠٠٠ هم من أعضاء المجالس الشعبية المحلية وهم يرون في ذلك ما يؤهلهم تماما لأداء دورهم الجديد كنواب في البرلمان. العامل المؤسسي الآخر الذي يفسر السلوك الانتخابي "اللا سياسي" الذي يتسم به المصريون مرتبط بطبيعة النظام السياسي المصري وموقفه من مجلس الشعب الذي لا ينال الثقل المناسب في تنظيم وتوزيع السلطات والذي يقع تحت هيمنة السلطة التنفيذية والمؤسسة الرئاسية.

مجلس الشعب المقيد[83]

ليس هنـاك أدنـى شك فـى أن المؤسسة المهيمنـة على تنظيم السلطـات فى مصر هـى المؤسسة الرئاسية. ومـع ذلك فمن الصعب من الناحيـة القانونية وصف النظام المصرى بأنه نظام رئاسي؛ حيث إنه من قواعد النظام الرئاسى "الخالص" -"مقارنة بالنظـام البرلمانـى أو النيابـى "الخالص" -"أن تكـون كل من السلطتـين (التنفيذية والتشريعيـة) مستقلـة عن الأخـرى. فالأصل فى النظـام الرئاسى الصـرف أن يكون انتخـاب الرئيس دون أى تدخل من النواب وأن يكون رئيس الدولة هو رئيس الحكومة أى أن السلطـة التنفيذية بيـد رئيس الجمهورية. إلا أن الوضع يختلف فى حالة النظام السياسـى المصـرى. كما رأينا من قبل، فـإن النص الدستورى الـذى بموجبه يتوقف اختيار رئيس الجمهورية على ضمـان أغلبية الثلثين[84] داخل البرلمان، إنما يفسر حرص السلطة التنفيذية على توفـير "الضمـانات" اللازمة عند إجراء الانتخـابات التشريعية. ومـن جهة أخرى من الصعب علـى المعارضة نفسهـا، حتى عندما يكون لها وجود فى مجلـس الشعب، أن تتقـاعس عـن أداء هذا "الواجب الشرعي". ففـى عـام ١٩٨٧ عندمـا بلـغ تمثيـل المعارضة فى مجلس الشعب أقصى ما وصل إليه، صـوت نواب التحـالف الإسلامي والوفد الجديد مع نواب الحزب الوطنى الديمقراطى من أجل تجديد مدة رئاسة حسنـى مبـارك. إن الاحتيـاطيات والضمـانات التـى تحرص عليها السلطـة التنفيذية عنـد تجديـد أعضاء مجلس الشعب إنمـا تدور حول ضرورة ألا تتعـدى المعارضة ثلث أعضاء المجلس، ممـا يفسر سرعة تحرك الحزب الوطنى لضم "المستقلين الفائزين" فى انتخـابات ٢٠٠٠ التشريعية. كذلك يوجد فى مصر مؤسسة حكومية غير مكتب رئيس الجمهوريـة وهـى مجلـس الوزراء، وكل أعضـاء هذا المجلس بمـا فيهـم رئيسه يعينهم رئيس الجمهورية وكلهم مسئولون أمامه.

أمـا فيمـا يخص علاقة رئيس الجمهوريـة بـالسلطة التشريعية فدستور ١٩٧١ المعدل فى ١٩٨٠ و٢٠٠٥ يخول رئيس الجمهورية حق التقدم بمشروعات قوانين[85] كمـا يخول له حق الاعتراض - مـع التقيد ببعض الشروط الشكلية -"على قوانين أقرهـا البرلمـان، وحـق طـرح بعـض الموضوعـات التـى يراهـا علـى قدر كبير مـن الأهميـة للاستفتاء الشعبي، واقتراح تعديل بعض النصوص الدستورية[86] كمـا يحق له تعيين عشرة نواب فى البرلمان[87]. ورئيس الجمهورية هو الذى يحدد تاريخ بدء الدورة البرلمـانية الجديدة ويفتتحهـا بخطـاب حول السياسـة العـامة. وأهم سلطـات الرئيس تجـاه مجلس الشعب هـى حق رئيـس الدولة فى حل البرلمان عند الضرورة بعد إجـراء استفتـاء شعبي. وقد استخـدم الرؤسـاء هذا الحق عدة مـرات. فقد لجأ إليه السادات عـام ١٩٧٩ عندمـا حل

المجلس المنتخب عام ١٩٧٦ وذلك لضمان تأييد نواب مجلس الشعب لسياسته الخارجية. وفعل مبارك نفس الشيء بالنسبة لبرلماني ١٩٨٤ و ١٩٨٧ بسبب حكم بعدم دستورية بعض أحكام الانتخاب في قانون مباشرة الحقوق السياسية التى تم انتخاب المجلسين على أساسها. ووفقا للدستور يتولى مجلس الشعب مهمة التشريع بالتعاون مع مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية، كما يقوم باعتماد السياسة العامة للحكومة والميزانية العامة سنويا. كما يوكل للمجلس مهمة مراقبة السلطة التنفيذية لاسيما حق استجواب الحكومة، الأمر الذى قد ينتهى، فى حالة توفر شروط معينة[٨٨]، بسحب الثقة من أعضاء مجلس الوزراء. ويمكن طرح الموضوعات للمناقشة العامة بناءً على الطلبات المقدمة من عشرين نائبا على الأقل.

من المؤكد أن كل هذه السمات التى يتصف بها النظام السياسى المصرى لا تكفى لتفسير الدور السياسى المحدود الذى يلعبه مجلس الشعب، وخاصة كون النواب لا يمارسون إلا نادرا السلطة التى يخولها لهم الدستور[٨٩]. ويرجع ذلك أساسا لمشكلة هيمنة حزب الحكومة على مجلس الشعب منذ عودة مصر إلى نوع من التعددية السياسية وارتباط هذه الهيمنة بالعقبات الكثيرة التى يصطدم بها التوجه الديمقراطى الحقيقى للحياة السياسية. ومن أهم هذه العقبات قانون الأحزاب السياسية الذى ترتب عليه منع أقوى تيار سياسى معارض من تكوين حزب خاص به، والجدير بالذكر أن غالبية الأحزاب السبعة عشر الموجودة حاليا تأسست بعد أن حكمت المحاكم فى صالحها وكانت قد طعنت فى قرارات لجنة الأحزاب السياسية برفض طلباتها، وهى اللجنة التى تشكلت بموجب هذا القانون. وعلاوة على القيود التى يفرضها هذا القانون تصطدم أنشطة الأحزاب بعدة عقبات، لاسيما الأنشطة التى تجعلهما على اتصال بالجماهير وتمكنهما من ثم من القيام بتعبئة الأهالى. لذلك تخضع الاجتماعات العامة والتظاهرات والتجمعات لقواعد تعسفية وأمنية ولمراقبة صارمة من قبل وزارة الداخلية. ولا شك فى أن مثل هذه العراقيل لها آثار مباشرة على التعبئة السياسية والانتخابية، ولا يكون مستغربا ألا تنجح معظم أحزاب المعارضة حتى اليوم فى تقديم مرشحيها فى كافة الدوائر. وإلى جانب هذه المسائل التى تتعلق مباشرة بأنشطة التنظيمات السياسية هناك عدد من وسائل الكبح التى تعوق مباشرة حرية التعبير وممارسة الحريات العامة بصفة عامة كحق ممارسة الأنشطة النقابية وحق تكوين الجمعيات، وأخيرا توجد فى القانون الجنائى وقانون المحاكم العسكرية نصوص تمس حقوق الإنسان. ومما يزيد من خطورة هذه الوسائل هو تجديد العمل

بقانون الطوارئ بصفة دورية.

بالإضافة إلى ترسانة النصوص القانونية التي يرجع جزء كبير منها لثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى قبلها يجب الإشارة إلى "الميراث الناصري" المتمثل في إعادة إنتاج نوع من "الحزب / الدولة" الذي كان من قبل الحزب الوحيد ثم أصبح الآن مهيمنا رغم وجود أحزاب أخرى، هذا الوضع هو أصل اختلال التوازن الصارخ لصالح وريث الاتحاد الاشتراكي العربي الذي أطلق عليه في البداية "منبر الوسط"، ثم حزب مصر العربي الاشتراكي وأخيرا الحزب الوطني الديمقراطي، وذلك على حساب الأحزاب الأخرى. هذا ولا يمكن مقارنة الفوز الساحق الذي يحرزه الحزب الوطني الديمقراطي في جميع الانتخابات التشريعية بتفوق حزب الوفد في التجربة الجزبية قبل ثورة ١٩٥٢. فبينما كان السبب في تفوق الوفد هو مكانته الشعبية نجد أن السبب في نجاح الحزب الوطني هو قاعدته الدولتية باعتباره حزب الحكومة، واندماجه بأجهزة الدولة والأجهزة الإدارية. ولذلك لا يواجه الحزب الوطني الديمقراطي الصعوبات التي تواجهها الأحزاب الأخرى[٢٠].

الواقع أن اقتصار وظيفة النائب المصري – ومع استثناءات لبعضهم – على دوره "المحلي" أي في دائرته وخضوعه لسطوة السلطة التنفيذية أمر استوعبه تماما المرشحون والناخبون على حد سواء وهم في ذلك يستخدمون نفس اللغة ونفس القواعد الانتخابية. و"يتحكم" هذا الوضع بطريقة ما في السمات العامة التي تتميز بها عملية التصويت والانتخابات في مصر. فالتصويت لصالح أحد المعارضين لن يغير شيئا يذكر في ثقل مجلس الشعب داخل تنظيم السلطات، وفي حالة فوزه فمن الأرجح أنه لن يستطيع مساعدة أهالي دائرته؛ إذ أن كل أبواب الأجهزة الإدارية ستظل موصدة أمامه. هذا الأمر يفسر ما سبق أن ذكرناه بخصوص التصويت "الحذر سياسيا" لصالح المرشح المستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي وكذلك التصويت لصالح المرشح الإسلامي؛ الذي يقدم الخدمات للأهالي دون الاعتماد على الأموال العامة أو على مهارته في التعامل مع الوزارات معتمدا في ذلك على أمواله خاصة.

ولنسمع إلى ما يقوله ف.أ. (٥٢ سنة، دون أي انتماء سياسي واضح) في شأن إحدى صور تزوير الانتخابات وتسمى التسديد، والتي سوف نتطرق لها في الجزء الأخير من هذا الكتاب :

"... التسديد قد يكون لصالح أحد المستقلين، وهناك احتمال كبير أن تعترض القرية أو الدائرة على التسديد لصالح مرشح الحزب الوطني الديمقراطي؛ لأن هذا

الحـزب مكـروه عندنــا بصفة عامــة، ولذلك فإن البلـد تتصدى عمومــا لمرشح الحزب الوطنـى وتقـف إلى جانب الوجوه الجديـدة لاسيما إذا كانوا مــن المستقلين. وكل ذلك ضد الحزب الوطنى، لأن النـاس يشعرون بـأن مرشح الحزب الوطنى هو شخص مفروض عليهـم. ومع ذلك فـالأهـالى يدركون جيـدا أن المرشح المستقل سوف ينضم إلى الحزب الوطنى؛ لأن هذه هـى الوسيلة التى ستمكنه من تحقيق مـا يقدمه للأهـالى من خدمـات، على عكس المعارض الذى لا يستطيع أن يفعل شيئا !..".

[هوامش]

١- أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكما بعدم دستورية الفقرة ٨ من المادة ٢٤ بقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بممارسة الحقوق السياسية والتى تجيز إسناد رئاسة لجان الانتخاب الفرعية لغير أعضاء الهيئات القضائية.

٢ تم تعديل بعض مواد القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بممارسة الحقوق السياسية وبعض مواد القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فى شئون مجلس الشعب والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شئون مجلس الشورى.

٣- نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان، الصراعات وضرورات الإصلاح. ص ٥٧٣ إلى ص ٥٨٣. للاطلاع على أبنية القوة التقليدية والروابط العائلية والعشائرية والقبلية في الانتخابات البرلمانية. انظر في ذلك.

4- Mustafa Kamil Al-Sayyid. « Comment analyser les élections législatives en Égypte'?". dans Sandrine Gamblin (éd.) Contours et Détours du Politique en Égypte. Les élections de 1995. Paris. l'Harmattan /Cedej. 1997. p. 7-17.

5- Sara Ben Néfissa. « Les partis politiques égyptiens entre les contraintes du système politique et le renouvellement des élites". Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée. 1998. (81-82). p p. 55-87.

6- Gamal Abdel Nasser". « Les élections de 1995 dans le gouvernorat du Caire". in Sandrine Gamblin (ed) Contours et détours du politique en Égypte. Les élections de 1995. Paris. L'Harmattan /Cedej. 1997. p. 198-228.

7- Élizabeth Longuenesse. « Logiques d'appartenances et dynamique électorale dans une banlieue ouvrière": le cas de la circonscription 23 à Helwân". in Sandrine Gamblin (ed) Contours et détours du politique en Égypte. Les élections de 1995. Paris. L'Harmattan /Cedej.. 1997 p. 229-266.

8- Élizabeth Longuenesse. ibid.

9- René Otayek (éd). Des élections comme les autres. Politique africaine. 1998. (69): 175 pages.

10- Jean Louis Briquet et Frédéric Sawicki (éds): Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. 1998. PUF Coll. « Politique d'aujourd'hui". 1998. 324 pages.

11- Christian Jaffrelot (ed). Démocraties d'ailleurs. Paris. Karthala. 2000. 638 pages.

12- Alain Garrigou. « Le vote et la vertu. Comment les Français sont-ils devenus électeurs'?". Paris. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1992. 288 pages. Michel Offerlé. Un homme. une voix? Histoire du suffrage universel. . Découvertes Gallimard histoire. 1993. 160 pages"; « La politique en campagne". Politix. n°15. 1991. etc.

13- Daniel Gaxie (éd). Explication du vote. Un bilan des études électorales en France. 1989. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1989. 450 pages. Jean Louis Briquet et Frédéric Sawicki. Le clientélisme dans les sociétés contemporaines. Paris. PUF. coll. Politique d'aujourd'hui 1998. 324 pages. « Domaines d'élections". Politix. n°5. 1989. ; « L'institution des rôles politiques". Politix. n°38. 1997. ; « Liaisons politiques". Politix. n°45. 1999. Marc Abélès. Jours tranquilles en 89. Ethnomogie d'un département français. Paris. Odile Jacob. 1989. 345 pages.

14- Alain Garrigou. op. cit. p.136.

15- Pierre Quantin. Pour une analyse comparative des élections africaines. Politique Africaine. 1998. n°6 p.12-28.

16- Jean Louis Briquet et Frédéric Sawicki. op. cit.

17- Alain Garrigou. Clientélisme et vote sous la IIIe République": le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. Paris. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1992. p"39-78.

18- Richard Banégas. « Bouffer l'argent". Politique du ventre. démocratie et clientélisme au Bénin". Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. Paris. PUF. 1998. p. 75-110.

19- Agnès Favier (dir). « Municipalités et pouvoirs locaux au Liban". Beyrouth. Les Cahiers du CERMOC. n°"24. 2001. p. 434.

20- Sandrine Gamblin (éd). Contours et détours du politique en Égypte. Les élections de 1995. Paris. L'Harmattan /Cedej. 1997. 345 pages.

21- بالنسبة لمثال تونس فى هذا الشأن انظر مقالة Michel Cameau. « D'une République à une autre. Refondation politique et aléas de la transition". Paris. Documentation Française. Maghreb-Machrek. n°"157. juillet-septembre 1997. p. 3-16.

٢٢- حدث تغير في الحالة المصرية بعد تعديل المادة ٧٦ من دستور ١٩٧١، إلا أن تلك فجر جدلا دستوريا سياسيا واسعا حول جدواه ومدى فعاليته في تطوير الحياة السياسية والنظام التسلطي في مصر.

٢٣- يمكن تلخيص بعض هذه الفرضيات فيما يلى : الإستعمار الذى أوقف عملية التوجه الليبرالى السياسى الذى كان قد بدأ فى بعض البلدان منذ بداية القرن العشرين ؛ اقتصاد الريع وعدم وجود نظام ضريبى عادى دفع المواطنين إلى عدم الشعور بالحاجة إلى محاسبة حكامهم أو مساءلتهم: الحروب والصراعات المسلحة التى "تفرط فى قيمة" ثقل العسكريين ؛ القيم والعادات العربية تجعل الفرد يفضل العائلة التى ينتمى إليها على المجتمع السياسى ؛ عدم وجود استقلالية الفرد وسيادة روح العصبيات esprit de clan والنموذج الأبوى للسلطة الذى يستمد منه القائد شرعيته، عدم وجود مفهوم الأمة (الوطن) Nation الذى يحل محله بسبب الأمة الإسلامية أو الأمة العربية: عدم استقلالية "المجتمع المدني" والبرجوازية: تبعية الطبقات الوسطى للدولة: الضغوط الديمغرافية: خيانة النخب وافتقارها إلى الديمقراطية: وأخيرا وربما الأكثر أهمية كون الدين الإسلامى لا يفصل بين الدين والسياسة وعدم احترام التيارات الإسلامية لقواعد اللعبة الديمقراطية الخ... انظر فى هذا الشأن كتاب Démocraties sans démocrates. Paris. Fayard. 1994. 452 pages الذى أشرف عليه Ghassan Salame.

24- Jean-Noël Ferrié. « La démocratisation limitée en Afrique du Nord. De la « société civile", à la participation politique. Études et Documents. n°"7. Le Caire. Cedej. 2002.

٢٥- هالة مصطفى، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١، ٣٠٥ صفحة. مصطفى علوى، انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ٦٩٩ صفحة.

٢٦- مركز الدراسات العربية، الانتخابات التشريعية فى مصر. دروس انتخابات ١٩٨٧، القاهرة، سيناء للنشر، ١٩٩٠، ٣٧٢ صفحة.

٢٧- قدم Patrick Haenni فى رسالة الدكتوراه التى ناقشها فى عام ٢٠٠١ تحت إشراف Jean Leca والتى مازالت تحت النشر تحليلا على المستوى الميكرو : « Banlieues indociles Sur la politisation des quartiers périurbains du Caire ». يعرض فى الجزء الأخير من رسالته تحليلا شيقا للمقايضة الانتخابية الزبائنية فى حى امبابة.

٢٨- اقرأ فى هذا الشأن الجزء الأول من كتاب Démocraties d'ailleurs. Paris. Karthala. 2000، إعداد Christian Jaffrelot، وعنوانه "النشأة المبكرة (للديمقراطيات)"

29- Alain Garrigou. op. cit.. p"10-11.

30- Ben Néfissa S.. « Les partis politiques égyptiens entre les contraintes du système politique et le renouvellement des élites"». Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée. 1998. (81-82). p p. 55-87.

31- Kandil Amani. « L'évaluation du rôle des islamistes dans les syndicats professionnels égyptiens"». dans B. Dupret (éd.). Le phénomène de la violence politique. Perspectives comparatistes et paradigme égyptien. Dossiers du CEDEJ. Le Caire. 1994. p. 281-293.

32- Ben Néfissa S.. "Citoyenneté morale en Égypte. Une association entre État et Frères musulmans". dans Ben Néfissa en collaboration avec Hanafi S. (éds.). Pouvoir et associations dans le monde arabe. Aix en Provence. Éditions du CNRS. coll. De l'Annuaire d'Afrique du Nord. 2002. p. 147-179.

33- Zghal M.. Gardiens de l'islam. Les Oulémas d'al-Azhar dans l'Égypte contemporaine. Paris. Presses de Sciences Po. 1996.

٣٤- انظر في تحولات دور الأزهر، نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان، المرجع السابق من ص ٣٧٣ إلى ٣٧٨ والمراجع المشار إليها هناك.

٣٥- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، القاهرة، ص ٤٣٩ - ٤٤٨.

٣٦- تم تحديد مهمة القضاء على النحو التالي: التأكد من شخصية الناخب ومن وجود اسمه فى كشف الناخبين، ومعاينة الصندوق قبل بدء عملية التصويت والتأكد من خلوه، ثم عد أوراق التصويت قبل بدء الانتخابات وعد الأوراق الباقية بعد انتهائه وإثبات ذلك فى المحضر، إقفال الصندوق بالشمع وختمه ونقله إلى اللجنة العامة فى صحبة مندوبين عن المرشحين حيث تبدأ عملية الفرز ويثبت ذلك فى المحضر. وخلال الدورات التدريبية تحددت مهمة القاضى على أن تتضمن ثلاث مراحل. فى اليوم السابق على إجراء الانتخابات يتم لقاء بين جميع أعضاء الهيئة القضائية الكائنة بالمحافظة المعنية برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية؛ وذلك بمقر هذه المحكمة الكائنة بالمحافظة وبحضور مندوب عن مديرية الأمن لتحديد اللجنة التى يتولون الإشراف عليها وتسلم للقاضى بطاقات الانتخابات وكشوف الناخبين ومحاضر افتتاح وانتهاء العملية. فى يوم الانتخابات وقبل بدء العملية يقوم القاضى بمعاينة مقر اللجنة ومراجعة التجهيزات والسواتر ويقوم بتعليق نسخ من كشوف الناخبين فى مكان واضح، الخ...

37- Murielle Paradelle. « Le politique appréhendé dans son fonctionnement juridique. Analyse du cadre légal des élections du Majlis al-shacb"». dans Gamblin (éd.). op. cit. p. 29-61.

38- Jacques Ellul. Histoire des institutions. Le xixe siècle. Paris. PUF. 1982. p. 336-343.

٣٩ يذكر أن بطاقة الانتخاب ليست أساسية للتصويت، وأن النص القانونى يجيز الانتخاب على أساس البطاقة الشخصية وحدها. غير أن حيازة البطاقة الانتخابية تسهل على الناخب عملية الانتخاب لما تحمله من بيانات عن اللجنة التى يتبعها ورقم قيده فى كشف الناخبين. ولتسهيل عملية التصويت على مؤيديهم يقوم بعض المرشحين بطبع بطاقات غير رسمية وتوزيعها على أنصارهم، وعادة ما تحمل هذه البطاقات صورة المرشح الذى قام بطبعها ورمزه وشعاراته أو مبادئه السياسية.

Gamal Abdel Nasser": « Les élections de 1995 dans le gouvernorat du Caire", op. 40 .cit., p. 202-203

٤١ الأخطاء الأكثر شيوعا هي أخطاء في الاسم أو في رقم الناخب على جداول الانتخاب.

٤٢ بلغ العدد الإجمالي للجان الانتخاب ١٥٢٨٠ لجنة

٤٣ عمرو هاشم ربيع، دليل النخبة البرلمانية ٢٠٠٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٦٨.

٤٤ تنص المادة ٨٧ من الدستور على ضرورة ألا يقل عدد أعضاء البرلمان الممثلين للعمال والفلاحين عن نصف الأعضاء، والنصف الآخر من الفئات وهم يمثلون الطبقات الاجتماعية الأخرى. ومن ثم، فعلى المرشح عند تقديم طلب الترشيح أن يحدد صفته الانتخابية وأن يقدم المستندات التي تثبت صحة البيانات التي يدلون بها ومطابقتها لنص القانون في شأن تعريف تلك الطبقات. وكان الهدف من هذه القاعدة الموروثة عن عهد النظام الناصري هو ضمان تمثيل الطبقات الاجتماعية الأضعف في البرلمان. وكان على الناخبين أن يختاروا من بين المرشحين على الأقل واحدا من ممثلي العمال والفلاحين. وفي عام ١٩٩٥ قرر وزير الداخلية حق الناخبين في عدم التقيد بهذه القاعدة وفي انتخاب اثنين من المرشحين عن الفئات أو أي مرشح آخر، وبذلك أصبحت قاعدة الـ ٥٠ ٪ لا تطبق إلا عند فرز وعد الأصوات، وفي حالة عدم تحقيقها بصورة طبيعية في النتائج تطبق مجموعة من القواعد المعقدة يحددها المشرع. فليس من العجيب إذاً أن يضم برلمان ٢٠٠٠ عدداً أكبر من ممثلي الفئات مقارنة بعدد ممثلي العمال والفلاحين.

Ben Néfissa S., « Les partis politiques égyptiens entre les contraintes du système poli- .tique et le renouvellement des élites", op. cit

٤٥ – في انتخابات ١٩٩٥ لم يتقدم من حزبي الوفد والتجمع، وهما حزبان من أحزاب المعارضة الرسمية، سوى ١٨٠ و٤٠ مرشحا على التوالي.

٤٦ – مصطفى علوي، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠، ص ١٠٩.

٤٧ – هالة مصطفى، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١، ٣٠٥ صفحة، ص ١٩١.

٤٨ – محمد سعد أبو عامود، "التعاملات بين الأحزاب والقوى السياسية" في هالة مصطفى، مرجع سابق، ص ٦٢.

٤٩ – لا يمكن تحديد عدد المرشحين الإسلاميين بدقة. فنظرا لما بينه النظام الحاكم من إرادة واضحة بمنعهم من الاشتراك في الانتخابات، وبالتالي من دخول مجلس الشعب، تبنى الإسلاميون الاستراتيجية التالية: الإعلان عن عدم الاشتراك في الانتخابات، وتقديم الترشيحات في اللحظة الأخيرة لتجنب العراقيل الإدارية وقصر ترشيحاتهم على الأعضاء غير المعروفين أو الذين لا تعرف صلتهم بالإسلاميين، وأخيرا قائمة علنية وأخرى سرية للترشيحات.

٥٠ – عمرو هاشم ربيع، "المشاركة السياسية. مؤشرات نوعية وكمية". في هالة مصطفى، مرجع سابق، ص ١٧٤.

٥١ – عمرو هاشم ربيع، دليل النخبة البرلمانية ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٦٣.

٥٢ – على سبيل المثال أسفرت انتخابات ٢٠٠٠ عن سقوط كل رؤساء اللجان أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي ببرلمان ١٩٩٥

٥٣ – اتصل المحافظون أنفسهم تليفونيا بالمستقلين الفائزين في الدوائر التابعة لهم ليطالبوا منهم الانضمام إلى الحزب الوطني أو العودة إليه على وجه السرعة.

٥٤ – ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاستفتاء العام لمدة ٦ سنوات قابلة للتجديد. غير أنه يشترط أن يتم الترشيح عن طريق ثلث أعضاء البرلمان وأن يوافق على هذا الترشيح ثلثي الأعضاء على الأقل. وذلك قبل تعديل المادة ٧٦ من الدستور على نظام الانتخاب المقيد.

٥٥ – هذه اللجنة التي يرأسها رئيس مجلس الشورى تتكون من وزراء العدل والداخلية وشئون مجلس الشعب ومن ثلاثة رؤساء محاكم (أو ممثليهم أو معاونيهم) يعينهم رئيس الجمهورية. والمهمة الرئيسية لهذه اللجنة هي التصريح بتأسيس الأحزاب السياسية أو رفض الطلب المقدم بهذا الغرض، وذلك على أساس عدد من المعايير حددها القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل في ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١. ومن ضمن هذه المعايير منع تشكيل أي حزب سياسي على أساس طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي: وبناءً عليه لم يتمكن الإخوان المسلمون من الحصول على تصريح بتأسيس حزب كما فشلت محاولة تأسيس حزب الوسط انظر في مشروع حزب الوسط، نبيل عبد الفتاح (رئيس التحرير) وآخرون، تقرير

الحالة الدينية في مصر لعام ١٩٩٦، من ص ٢١٧ إلى ص ٢٣٤، الناشر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٧.

٥٦ - يعتبر هذا تحولا هاما في السياسة الداخلية المصرية تجاه الإخوان المسلمين، فقد استمر الرئيس مبارك في موقفه من الإخوان المسلمين في التزام نوع من "الحل الوسط" الذي كان السادات قد بدأه في السبعينيات. على المستوى الاجتماعي تبلور هذا الحل الوسط في إتاحة هامش من حرية التعبير للإخوان المسلمين في إطار النقابات والجمعيات الأهلية. وعلى المستوى السياسي، رغم تمسك النخبة الحاكمة برفضها الاعتراف بحركة الإخوان المسلمين كحزب سياسي، إلا أنها لم تمنعهم من إصدار الصحف الخاصة بهم، بل ومن دخول مجلس الشعب عن طريق التحالفات التي عقدها الإسلاميون مع الأحزاب الرسمية.

٥٧ بعد ثلاث سنوات تم حل المجلس الجديد وأجريت انتخابات أخرى في عام ١٩٩٠ وسط أزمة حرب الخليج. وقد قاطع هذه الانتخابات كل من حزب الوفد وحزب العمل بالتحالف مع الإخوان المسلمين وكذلك حزب الأحرار.

٥٨ قبل بداية الحملة الانتخابية بقليل اعتقلت السلطات معظم القيادات الإسلامية المحتمل ترشيحها وانتخابها في مجلس الشعب. وليس من الغريب في مثل هذه الظروف ألا يضم المجلس إلا نائبا واحدا من الإخوان المسلمين.

٥٩- ترجع هذه الأزمة لعدة عوامل، ولكن العامل الذي فجرها هو محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا وما أثارته من شكوك بالنظام الحاكم في السودان الذي تربطه علاقة وثيقة بالإخوان المسلمين. هذه العوامل مجتمعة وثقل الإخوان المسلمين المتزايد على مستوى النقابات والجمعيات الأهلية وعلى المستوى الاجتماعي والسياسي كذلك دفع السلطات إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات القمعية ضدهم وإلى التحول تحولا شاملا في موقفها من المسألة الإسلامية. ثم كان من شأن اغتيالات الأقصر في عام ١٩٩٧ التي لقي فيها عدد كبير من السائحين مصرعهم وتسببت في الأزمة الخطيرة التي واجهتها السياحة، أن تتشبث السلطات المصرية بموقفها هذا. وغني عن القول أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان لها نفس الأثر.

٦٠ - ارتبطت هذه القرارات بالحملة التي شنتها جريدة الشعب ضد قيام إحدى المؤسسات التابعة لوزارة الثقافة بنشر قصة للكاتب السوري حيدر حيدر وقدمت الجريدة الكتاب على أنه يسيء للدين. وردا على النداء الذي نشرته الجريدة تظاهر المئات من طلاب جامعة الأزهر، مما أدى إلى تدخل قوات الأمن. وقبل ذلك كان قد صدر حكم ضد مجدي حسين رئيس تحرير جريدة الشعب في قضية قذف وزير الزراعة يوسف والي.

٦١ - كان وزير الداخلية قد أعلن أن أي مرشح يتقدم تحت مظلة الإخوان المسلمين سوف يتم القبض عليه فورا.

٦٢ - في يوم ١٩ نوفمبر ٢٠٠٠ حكمت المحكمة العسكرية على ١٥ مسئولا نقابيا من الإسلاميين بالسجن خمس سنوات. صدر هذا الحكم بعد الانتخابات حتى لا يستغله الإخوان في الحملة الانتخابية.

٦٣ - استطاع الإخوان المسلمون بناء قواعد اجتماعية وسياسية وانتخابية من خلال جمعية خيرية إسلامية كبرى لها أكثر من ٤٥٠ فرع ومكتب و٦٠٠٠ مسجد منتشرة في أنحاء الجمهورية. انظر في هذا الشأن :

Sarah Ben Néfissa « Citoyenneté morale en Egypte : al-Gamia Charia pour l'entraide des serviteurs de la Sunna Mohemmedia entre l'Etat égyptien et les Frères musulmans", dans Ben Néfissa Sarah en collaboration avec Hanafi S. (éds), Associations et pouvoirs dans le monde arabe, op. cit.

٦٤ - انظر في تحليل موقف جماعة الإخوان المسلمين في انتخابات ٢٠٠٠، نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان، المرجع السابق ذكره، ص ٢٢٧ إلى ص ٢٤٥.

٦٥ - تُعَدّ الدائرة التي تقع فيها القرية موضع البحث الميداني خير مثال على الاستراتيجية التي تبناها الإخوان المسلمون في انتخابات ٢٠٠٠ (انظر الملحق).

٦٦ - وحيد عبد المجيد، جريدة الحياة ٢٠٠٠/١٢/١

٦٧ - عمرو هاشم ربيع، دليل النخبة البرلمانية ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٦٢.

٦٨ - نفس المرجع السابق ذكره.

٦٩ - عمرو هاشم ربيع، دليل النخبة البرلمانية ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٦٣.

٧٠ - نفس المرجع ص ٦٠.

٧١ - نفس المرجع ص ٦١.

72- Camille Goirand, " Clientélisme et politisation populaire à Rio de Janeiro", dans

Jean-Louis Briquet et Frédéric Sawicki (éds). Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. paris. PUF. coo. „ Politique d'aujourdhui",. 1998. P.111-144.

٧٣ – المرجع السابق، ص ١١٢.

٧٤ – يتحدث هنا عن نائب ترك ذكرى طيبة لدى الأهالى لما قدمه من خدمات جماعية وما أنجزه على مستوى المرافق.

٧٥ – لم يؤسس قانون ١٩٧٥ سلطة محلية حقيقية بمعنى أنه لم ينص على أن تكون للمجالس الشعبية المنتخبة شخصية قانونية مستقلة وخاصةً ميزانية مستقلة وموارد محلية تمكنها من تأدية مهمتها فى مجال الخدمات. فالميزانية فى مصر هى ميزانية الدولة، وبالتالى يديرها محليا على مستوى المحافظات والتقسيمات الإدارية الأصغر، كالأحياء، أعضاء المجالس التنفيذية وليس المجالس الشعبية المنتخبة.

٧٦ –انظر في ذلك، نبيل عبد الفتاح، الحرية والمراوغة: مساهمة في الاصلاح ونقد الدولة والسلطة، ص ٢٥ إلى ص ٣٤، الناشر ميريت – القاهرة ٢٠٠٥

٧٧ – توجد بالتأكيد وساطات غير رسمية وغير مؤسسية حيث أن عدم وضوح النظام الإدارى المصرى يفرز مجموعة غامضة من الوسطاء والسماسرة مهمتهم هى التوسط بين الجهاز البيرقراطى والأهالى. ويفضل العلاقات التى كونوها داخل الإدارة يتحكم هؤلاء فى الحصول على الأموال والخدمات التى توفرها الإدارة (تصاريح البناء، تصاريح مزاولة النشاط التجارى، الضرائب...) ويقومون بدور الوسطاء. وبالمقابل يتسلم بعض هؤلاء مبالغ من المال يتقاسمونها مع الموظف المعنى. أما بالنسبة للأعيان فهى مسألة مكانة ونفوذ قد تفتح أحيانا المجال للعمل بالسياسة كعضو بالمجالس الشعبية المحلية.

٧٨ –فى انتخابات ١٩٩٧ انتخب نحو ٤٩ ٪ من أعضاء المجالس المحلية بالتزكية لعدم وجود مرشح ينافس مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى.

٧٩ –أطلق عليهم "التنفيذيين" لكونهم من موظفى السلطة التنفيذية والوزارات.

٨٠ – تخصص هذه المناصب الهامة عادة لقدامى ضباط الشرطة والقوات المسلحة.

٨١ –يعد المحافظ محور الإدارة المحلية المصرية.

٨٢ – بطريقة ما يتفق غياب الديمقراطية فى المحليات ورفض اللامركزية مع القيود السياسية والاقتصادية. فالأخذ بنظام سياسى–إدارى محلى لا يستجيب لتطلعات من انتخبهم الشعب ولا يقبل إشرافهم يتيح توزيع موارد الدولة الضئيلة على أسس انتقائية تلعب فيها المحسوبية دورها نظرا لعدم إمكانية خدمة جميع الأهالى أو تلبية مطالبهم الجماعية والفئوية.

٨٣ – ثمة تحليل دقيق للعلاقات القائمة بين مجلس الشعب والسلطة التنفيذية فى : "دور البرلمان فى عملية التحول الديمقراطى" فى كتاب وحيد عبد المجيد، التطور الديمقراطى فى مصر، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣، ص٧٩–١٢٤.

٨٤ – ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب العام لمدة ٦سنوات قابلة للتجديد. غير أنه يشترط أن يتم الترشيح عن طريق ثلث أعضاء البرلمان وأن يوافق على هذا الترشيح ثلثا الأعضاء على الأقل (تغير ذلك في التعديل الدستوري الأخير للمادة ٧٦).

٨٥ – المشروعات بالقوانين التى تتقدم بها السلطة التنفيذية بناءً على توجيهات الرئيس تطرح للمناقشة مباشرة بعد عرضها على اللجنة المختصة أو لجنة خاصة، بينما اقتراحات نواب البرلمان لابد من عرضها أولا على لجنة الاقتراحات والشكاوى قبل اللجنة المختصة علما بأن أى مشروع بقانون صادر عن النواب ورفضه المجلس لا يجوز اقتراحه مرة ثانية.

٨٦ يتمتع النواب أيضا بهذا الحق، ولكن يشترط أن يأتي الاقتراح من ثلث أعضاء المجلس على الأقل

٨٧ فى الأصل كان المقصود بذلك أنه يجوز لرئيس الجمهورية تعيين بعض الشخصيات العامة القادرة على إثراء المجلس بما لديها من خبرات أو بحكم مهنها. وكان معظم هؤلاء من المحامين والضباط المتقاعدين أو أساتذة الجامعات. ثم استخدم الرئيس هذا الحق بعد ذلك فى تعيين بعض قيادات أحزاب المعارضة وبعض المواطنين من الفئات الاجتماعية غير الممثلة بالقدر الكافى فى مجلس الشعب لاسيما المرأة والأقباط. كان هدف هذه الصلاحية الدستورية التي منحت لرئيس الجمهورية هو معالجة مشكلة التمثيل البرلماني للأقباط، بعد فشل نظام الدوائر المغلقة لمرشحين أقباط، انظر في ذلك نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان المرجع السابق ذكره، ص ٢٨١–٢٨٢، وانظر أيضاً لنفس المؤلف، النص

والرصاص، الإسلام السياسي والأقباط وأزمات الدولة الحديثة في مصر، الناشر دار النهار- بيروت ١٩٩٨.

٨٨ - يشترط أن يصدر الطلب من ١٠ نواب على الأقل وأن يحصل على موافقة الأغلبية.

٨٩ - المرات القليلة التى مارس فيها مجلس الشعب هذه الحقوق بطريقة مستقلة عن السلطة التنفيذية حدثت عندما كان للمعارضة السياسية تمثيل قوي فى البرلمان. وهذا هو الحال بالنسبة لمجلس الشعب المنتخب عام ٢٠٠٠ والذى شهد فى أولى دوراته ٦٦ اقتراح بمشروع قانون و ٢٣ طلب إحاطة و١٧ طلب عرض موضوع للمناقشة فى الجلسات العامة كما جاء فى التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠١ (ص ٤١٩-٤٢٣) الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. وتسرى نفس الملاحظات على الدورة البرلمانية الثانية. انظر فى هذا الشأن التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (ص ٤٠٦-٤١٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

٩٠ - على سبيل المثال عادة ما يكون عمدة القرية هو المسئول المحلى للحزب الوطني الديمقراطي.



الباب الثاني

تاريخ التصويت فى مصر
ممارسة انتخابية عشوائية ومعايير مهملة



وفقا للجدل العلمي – والسياسي كذلك – الذى دار إثر انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية فإن طبيعة التصويت المصرى اللاسياسية" ترتبط ارتباطا وثيقا بالتجربة الناصرية وتأثيرها على النظام السياسى الحالى. من قبل، وخاصةً فى الفترة الليبرالية، كان انتخاب النائب يعنى أساسا التعبير عن اختيار سياسى. أما تفريغ عملية الانتخاب من محتواها السياسى والحد من سلطات المجلس الذى يمثل الشعب فيرتبطان بما اتسمت به التجربة الناصرية من نزعة تسلطية وهيمنة الحزب الواحد وتحول النظام فى عهد عبد الناصر– من ناحية الممارسة الواقعية للسلطة– إلى نظام رئاسى علاوة على ثقل دور المؤسسة العسكرية فى ذلك الحين. ومع الانتقال إلى التعددية الحزبية والسياسية لم تتغير فى الواقع طبيعة النظام السياسى بالقدر الكافى حتى يمكنه تغيير دلالات الانتخاب.

يجب التحقق من هذا التحليل لسببين على الأقل، أولهما محاولة الخروج من دائرة الجدل حول الفترة الليبرالية (١٩٢٤–١٩٥٢) وحول الفترة الناصرية (١٩٥٢–١٩٧٠) والساداتية (١٩٧٠–١٩٨١) على حد سواء، وثانيهما والأهم التساؤل عن ما الذى تبقى من هذه التجربة القديمة الثرية، أى تجربة الانتخابات التى بدأت عام ١٩٢٤ واستمرت ولو كإجراء شكلى فى ظل نظام الضباط الأحرار، ثم استردت حيويتها أيام السادات وبالتحديد اعتبارا من ١٩٧٦ وهو تاريخ أول انتخابات تشريعية فى ظل التعددية السياسية. وهذا سؤال جوهرى بالفعل. فإذا كان التصويت فى الديمقراطيات الغربية وفقا للقواعد المعمول بها اليوم هو نتيجة لعملية بطيئة وطويلة، فإن مصر لها هى الأخرى تاريخ حافل فى هذا المجال. لقد شهدت عشرة انتخابات تشريعية فى الفترة الليبرالية، وثلاثة فى الفترة الناصرية[٩١]، وثلاثة فى عهد السادات، وخمسة منذ تولى حسنى مبارك الرئاسة. فما الذى تبقى من هذه التجربة الطويلة سواء على مستوى الممارسات الانتخابية أو على مستوى النصوص التى تحدد معايير وقواعد عملية التصويت وما "تستوجبه" من دلالات.

يذكر آلان جاريجو[٩٢] أنه فى عام ١٨٤٨ عند البدء فى تطبيق نظام الانتخاب العام كان التصويت فى فرنسا عبارة عن نوع من التصويت الجماعى، العلنى وليس السرى،

على أساس الروابط العائلية والاجتماعية والمبنى كذلك على الإجماعية. وهو تصويت يعبر عن ثقل التبعيات العديدة التى كان يخضع لها الفرد ومنها التبعية للكنيسة ولأعيان هذه الفترة من الطبقة الأرستقراطية وملاك الأراضى، كما كان يعبر أيضا عن أهمية وتعدد صور الولاء للأسرة والقرية وشبكات النفوذ بأنواعها المختلفة. فى البداية كان التصويت يتبع رأى من لهم الحق فى التعبير عن الصالح العام مثل رب الأسرة والعمدة والقساوسة الذين كانوا يقومون بدور المرشد والمحفز "لحمل الناس على التصويت" وقد أوضحت نتائج أول انتخابات تجرى فى فرنسا بنظام الانتخاب العام أن ثلاثة أرباع المنتخبين توافرت فيهم الشروط المالية للترشيح التى كان يفرضها النظام الملكى (الملكية المخلوعة). وقد استلزم الأمر فى الواقع صراعات سياسية حادة بين الجمهوريين وخصومهم، والعديد من الإصلاحات المستمرة فى النواحى الفنية وفى الممارسة الانتخابية من أجل تصحيح الظواهر التى أسفرت عنها مختلف الانتخابات بطريقة تلقائية، والتى "نظر إليها فيما بعد" كظواهر غير سوية أو منحرفة مثل تبرعات المرشحين والتلاعب فى الأصوات الانتخابية ... الخ يتبين من هذه النتائج أن الانتخابات كانت فى البداية ولعدة عقود مؤسسة ليس بها ما يميزها، وأنها كانت تتم فى ظل العلاقات الاجتماعية السائدة فى ذلك الحين، حيث كان التصويت فى البداية فعلا اجتماعيا يكيف وفقا لتصورات موجودة مسبقا. وكانت الإصلاحات ترمى إلى "تهذيب" الناخب وتحريره من ضغوط عديدة، وتوصلت فى النهاية إلى صنع هذه الصورة الأسطورية والمثالية للناخب الفردى، الذى يضع بنفسه بطاقة الانتخاب داخل ظرف مغلق قبل وضعها فى صندوق الانتخاب الموجود خلف ساتر احتراما لسرية التصويت. هذه الصورة معناها أنه لابد من إبعاد عملية التصويت عن أى علاقات اجتماعية سابقة الوجود مثل التواطؤ والتربيطات التقليدية وعلاقات الهيمنة. وقد تم هذا التحول من التصويت الجماعى إلى التصويت الفردى على يد من يسميهم آلان جاريجو "المقاولين السياسيين" مقابل الأعيان التقليديين، أو على يد "محترفى السياسة" مقابل من كان نشاطهم وسيادتهم السياسية نابعة من سيادتهم الاجتماعية والاقتصادية. فمن أجل منافسة "المهيمنين" "les dominants" اتخذ هؤلاء موضعا مختلفا عن الذى يمنحه اللقب أو الثروة لافتقارهم إلى ذلك، معتمدين على "الرأى" السياسى، فاستطاعوا هكذا تعويض العائق الاجتماعى عن طريق العمل السياسى المتخصص والذى تعد فترة الانتخابات أهم فترة فيه : تنظيم الانتخابات وتشكيل اللجان المحلية وإعداد الزيارات والخطب و اللقاءات...الخ وبذلك استطاعوا

التغلب على الاحتكارات السياسية المحلية، وبناء علاقة "مثالية" جديدة بين المرشح والناخب حيث يقوم المرشح بعرض البرامج والمشروعات، ثم يصوت الناخب لصالح من يريد حسب رأيه الشخصي.

بناءً على ما سبق فإن تعريف التصويت بكونه التعبير عن اختيار سياسى فردى – وهو تعريف يبدو عادياً وطبيعياً اليوم– لم يأتِ إلا نتيجة لما قام به بعض الفاعلين معروفى الهوية تماماً والمستفيدين من عملية التصويت فى حد ذاتها ومن نوع المعايير التى يجب أن تتوفر فيها. وهؤلاء الفاعلون هم أساساً النواب والمرشحون ووكلاؤهم فى الانتخابات.

يستشهد ميشيل أوفيرليه بما يقوله ج.موسكا في هذا الشأن : "عندما نقول إن الناخبين ينتخبون نائبهم فهذا يعد تعبيرا غير دقيق على الإطلاق. الحقيقة أن النائب يجعل ناخبيه ينتخبونه"[93]. ويقول آلان لانسلو[94] إن المشاركة ليست عملية كبرى أتت من أعماق الأمة تلقائيا ولا هى نوع من التدفق الجارف. إنها بالأصح استجابة لنداء التعبئة. بل يمكن مقارنتها بحشد فرقة بناءً على طلب قائدها. هذا هو ما اكتشفه النواب المصريون المنتخبون فى عام ١٩٢٤ عند مناقشتهم مشروع الوفد بإعادة صياغة قانون الانتخابات الذى تم انتخابهم فى ظله. فيقول أحد النواب : "يفترض أن المرشحين ترشحهم جماعات من الناخبين... إن المرشح هو الذى يرشح نفسه بمساعدة الحزب الذى ينتمى إليه..."[95] .

وبذلك يرجع الفضل فى تعريف التصويت بأنه تعبير عن اختيار سياسى شخصى للنخب السياسية الجديدة فى فرنسا فى القرن التاسع عشر، تلك الفئات التى، لدى دخولها مجلس النواب وتكوينها الأغلبية فى البرلمان، اهتمت بشروط إعادة إنتاجها بمعنى إعادة انتخابها وذلك بوضع نصوص قانونية خاصة بالمعيارية الانتخابية على أساس الممارسات الانتخابية القائمة من أجل تغيير هذه الممارسات. وقد أثارت هذه النصوص جدلا واسعا وصراعات سياسية عديدة وتم تعديلها عدة مرات، وهى تتناول أدق التفاصيل من أجل "تهذيب الممارسة" و"تهذيب الناخب" فى آن واحد. يدفعنا هذا التطور التاريخى والقانونى والسياسى إلى طرح السؤال التالى : ماذا عن مصر فى هذا الشأن؟ هل "تحركت" الممارسات بفعل النصوص ؟ هل "تحركت" النصوص بفعل الممارسات ؟ وهل يجوز الحديث عن أغلبية برلمانية اهتمت أو على الأقل استطاعت وتوفر لها الوقت اللازم والمساحة اللازمة للاهتمام بشروط إعادة إنتاجها ؟ لم يحدث ذلك فى أى فترة من الفترات سواء الليبرالية أو الناصرية أو المعاصرة وذلك لأسباب

مختلفة تماما. فالتاريخ الانتخابى المصرى يختلف عن التاريخ الانتخابى الفرنسى ولم يشهد، رغم عمقه التاريخى، ما يطلق عليه آلان جاريجو "الدائرة المثالية لفك ارتباط المجال السياسى والانتخابى بالتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والمقصود بها الجهود الرامية إلى الحيلولة دون تأثير الهيمنة الاجتماعية على الانتخاب وقد ساهمت تلك الجهود فى تكوين السياسى كعالم له استقلاليته"[٩٦].

الفرضية التى نطرحها هنا هى أن مثل هذه الظاهرة تتوقف على عاملين أساسيين : طبيعة النظام السياسى من جهة والظروف السياسية التى تجرى فى ظلها الانتخابات من جهة أخرى، والعنصر المشترك فى هذه الفترات الثلاث هو عدم وجود أغلبية برلمانية تنافسية تهتم فى مجلس النواب بشروط إعادة إنتاجها، وتسعى بالتالى إلى مناقشة المعايير الانتخابية والحدود بين المباح والمحرم، وتعمل أيضا على أن يصدق المجلس ويقر الشروط والمعايير التى تخدم مصلحة كل منها. تؤكد هذه الظاهرة بطريقة ما "وبالتضاد" الفرضية التى يدافع عنها غسان سلامة بخصوص التجارب الديمقراطية فى لبنان والكويت. فأهم عوامل الجذب فى المسار الديمقراطى لهاتين الدولتين هو أنه الوحيد الذى يمكِّن من تنظيم عملية تقسيم السلطة سلميا فى مجتمع لا تستطيع مجموعة مهيمنة فيه أن تنفرد بالنفوذ أو على الأقل أن يكون لها هيمنة واضحة. وعليه تستمد الآلية الديمقراطية شرعيتها فى هذه الحالة مما لها من فوائد أكثر من كونها تستمدها من القيم التى يفترض أن تجسدها[٩٧]. وعلى هذا الأساس اخترنا كعنوان لهذا الباب من الدراسة : "ممارسة انتخابية عشوائية وقواعد انتخابية مهمَلة". ليس من المستغرب إذاً، على سبيل المثال، ألا يكون فى مصر حتى يومنا هذا نصوص تهتم على وجه الدقة بما "يجب أن تكون عليه" الحملة الانتخابية باستثناء بعض النصوص التى تتحدث عن الموضوع بصفة عامة ويمكن تأويلها وتفسيرها بطرق مختلفة. ولا ينفرد بذلك نواب العهد الناصرى الذين كانوا "جميعا" نوابا للنظام، فنواب العهد الساداتى وكذلك النواب الحاليون يعتمدون فى الواقع على السلطة التنفيذية لضمان إعادة انتخابهم ويكتفون بصفة عامة "بالتصديق" على ما تعده السلطة التنفيذية من تعديلات فى قانون الانتخابات وفقا لحالة علاقات القوة بينها وبين المعارضة. ومن جهة أخرى نجد أن المعارضة، نظرا لقلة ثقلها فى مجلس الشعب، تقوم بطرح المشكلات المتعلقة بالمعيارية الانتخابية خارج المجلس فى الصحافة، ولكن أيضا –وربما أكثر– أمام السلطة القضائية وعلى وجه الخصوص المحكمة الدستورية العليا. ولم يكن الوضع مختلفا فى الفترة الليبرالية، رغم أن الملكية

النيابية تساعد على مثل هذه الظاهرة. فإن الأغلبيات الوفدية، باستثناء واحدة منها، لم يكن لديها الوقت، بل ولم تحتاج إلى ذلك ونادرا ما كانت المناقشات والاعتراضات على القواعد الانتخابية تحدث داخل المجلس، ولكنها كثيرا ما كانت تثار خارجه فى الساحات الاجتماعية والعامة.

بالتالى لم يطرأ على الممارسة الانتخابية المصرية ودلالات التصويت بالنسبة للنائب فى هذا البلد أى تغيرات جوهرية. فالمهمة الرئيسية للنائب المصرى كانت دائما وما زالت قيامه بدور الوساطة بين الجماهير والجهاز الإدارى والسياسى للدولة، كما أنه على مدى الأحقاب التى مر بها النظام السياسى المصرى ظل النائب يعتبر بمثابة "المعلم" "patron" الذى يقدم الخدمات الشخصية والجماعية. فالذى تتميز به كل فترة من هذه الفترات الثلاث فيما يتعلق بوظائف النواب هو كالآتى : فى الفترة الليبرالية كان النائب يعتبر أيضا وكيل الأمة المعبر عن الإرادة الوطنية الشعبية، وهو الدور الذى كان يقوم به النموذج المثالى للنائب الوفدى. وإذا كانت الفترة الناصرية قد أفرغت عملية انتخاب نواب المجلس من هذا البعد السياسى الهام بسبب طبيعة نظام الحكم الجديد نفسه (مجموعة من الضباط الأحرار ونظام تسلطي)؛ حيث المهمة السياسية الأسمى متمثلة فى طرد الإنجليز على يد الضباط الأحرار، فإنها قد دعمت بصورة أكثر فاعلية وظيفة الوساطة التى يقوم بها النائب. من جهة كان نواب هذه الفترة "نوابا للنظام"، ومن جهة أخرى لم تعد الدولة تقوم بالوظائف السيادية فقط كما فى الفترة الليبرالية، بل أصبحت على عكس ذلك تأخذ وضع الدولة الراعية État-providence، أو على الأقل الدولة التوزيعية Etat distributeur التى يصبح من بين أدوارها إعادة توزيع الثروة على المواطنين ومن هنا أصبحت وظيفة النائب محدودة وانحصرت فى كونه شخصية عامة "محلية"، وهى الصورة التى تلازم النائب حتى الآن، وقد فقد صورة الشخصية السياسية الوطنية التى كان يتسم بها فى الفترة الليبرالية. أما فى الفترة الساداتية فلم يحدث تغير جوهري فى وظيفة النائب المحلية، ولكن شهدت هذه الفترة إضافة وهى صورة النائب رجل الأعمال الذى يقدم الخدمات العامة والشخصية ليس من الأموال العامة، وإنما من ماله الخاص. هذه هى سمات التحالف "السياسى" الجديد بين النظام الحالى الذى انسحب إلى حد ما من الدور الاجتماعى، وبعض القطاع الخاص "المسيس" الذى لعب دورا كبيرا فيما قد نسميه خصخصة الساحة العامة المصرية.

أما فيما يتعلق بسمات الممارسة الاجتماعية للتصويت فهى لم تتغير كثيرا طوال

هـذه الفترة. وتشير الشهـادات التى جمعناها عن الانتخابات خـلال الفترة الليبرالية والفـترة الناصرية وكذلك الدراسـة الميدانية التى أجريناهـا إلى وجود نفس الظواهر الانتخابية: التوسط المفرط بين المرشح والأهالى عن طريق "الناخبين الكبار غير الرسميين"، وشبه غياب الناخب الفردى الذى يدلى بصوته فى سرية تامة وبالتالى تتم عملية التصويت علنيا، والاتفاقـات أو الترتيبات بين المرشحين والأعيان المحليين، وأهميـة الروابط المحلية للنائب وثقل الروابط العائلية والاجتماعيـة، وأخيرا وربما الأهـم ثقل الهيمنة الاجتماعيـة والاقتصادية. عموما، مع بعض الاستثناءات أي كان لبعض مرشحي حـزب الوفد يحققون نجاحا في بعض الدوائـر التي كان يرشح فيها الوفـد بعض الأفندية، في مواجهة بعض الباشوات وينتصرون عليهم في إطار عملية التصويت. كما يلاحظ أيضا طوال هذه الفترة ثقل الإدارة فى صوره المتعددة فى عملية التصويت، وإن كان هذا الثقل قد ازداد بطريقة ملموسة فى الفترة الناصرية ويميل إلى الانكماش الآن بفعل "خصخصة" الفضاء العام مما أدى إلى استقلالية جزء كبير من الوظائف العامة المحلية[٩٨]. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أنه، على خلاف الفرضيات المسبقة حـول خضوع الجماهير المصريـة "لرؤسائها الطبيعيين" وللتعليمات التى تتلقاها من "أعلى" ظهرت فى وقت مبكر قوة أخرى، وهى قوة مجتمع محلى يسعى إلى الاستفادة – على طريقته الخاصة – من هذه المؤسسة المتمثلة فى انتخاب نائب ما، وذلك علـى عكس الصور التى التصقت بالجماهير وأظهرتها كأسيرة اتفاقيات أبرمت بين "معلميها" "própres patrons" والمرشحين. وبالعودة إلى "التعددية" وإن كانـت مقيدة ازدادت هذه الظاهرة حـدَّةً. وإذا كانت كثرة عدد المرشحين تبين بالفعل أن الانتخابـات التشريعية المصريـة الحالية لا تتحدد نتائجها مسبقـا، إلا أنها تبين أيضـا أن "الهيئـة الناخبة" – على حـد تعبير ريشار بانيجاس – بإمكانها أن تلعب على التنافس بين المرشحين للحصول على أكبر المكاسب.

الفصل الأول

الحقبة الليبرالية: التصويت بالأغلبية الساحقة لوكيل الأمة وإعادة النظر فيه

ارتبطت السمات الاجتماعية لعملية التصويت المصرى فى الفترة الليبرالية بالشعبية الكبيرة التى كان يتمتع بها الوفد بقدر ما ارتبطت بشتى أساليب العنف التى استخدمها الملك والإنجليز على حد سواء فى محاربة هذا الحزب. ما هى أشكال عدم احترام السيادة الشعبية فى هذه الفترة ؟ كيف يمكن وصف التصويت لصالح الوفد ؟ ما هو تعريف التصويت من منظور النخب السياسية فى هذه الفترة وبماذا اتسمت ممارساتهم الانتخابية فى الواقع.

نظرا لأهمية الرهانات: ما هى الأشكال والأساليب التى اتخذتها الصراعات الانتخابية سواء بالنسبة للوفد أو لخصومه؟ وهل ساهمت هذه الأشكال بالفعل فى وضع حد للهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية وثقل الروابط العائلية على عملية التصويت وجعله يعبر حقيقة عن الاقتناع السياسى الشخصى للناخب ؟ وأخيرا سوف نطرح السؤال التالى : إلى جانب المعايير الانتخابية الرسمية التى تحددها النخب، فما هى المعيارية الاجتماعية للتصويت فى تصور الناخبين فى هذه الفترة ؟.

عدم احترام التصويت الشعبى

فى مقال نشرته جريدة الوفد أثناء انتخابات ٢٠٠٠ يرى المؤرخ عبد العظيم رمضان أنه من الأصح التحدث عن تاريخ تزوير الانتخابات فى مصر وليس عن تاريخ الانتخابات. ويبدو أن استخدام تعبير "تزوير الانتخابات" ما هو إلا نوعا من الكناية مقارنة بما حدث بالفعل خلال الحقبة الليبرالية. كان هناك تزوير بالفعل، بل و تكرر أكثر من مرة كما تشهد بذلك الكتابات التاريخية. فيبدو كذلك أن عدم احترام السيادة الشعبية من قبل الملك والإنجليز على حد سواء لم يحدث بشكل مباشر وعنيف،

وإنمـا اتخـذ صورا أخـرى : تشكيل الحكومات علـى نحو لا يعكس التركيبـة السياسية لمجلس النواب، وعدم احترام سلطات البرلمان، وحل المجالس النيابية بحيث لم يكمل أى مـن المجالـس مدتـه القانونية. ويذكر أيضا فـى هذا الشأن تأجيـل ميعاد دورات البرلمـان أو تعليـق الحياة البرلمانية، وانتهاك الدستور انتهـاكا بينا، وإصدار دستور جديد دون الالتزام بالشروط التى يجب توافرها لإجراء أى تعديل دستوري... الخ.

بـين عامي ١٩٢٤ و١٩٥٢ شهدت مصر ما لا يقـل عن عشرة انتخابات تشريعية. غـير أن ذلك لا يعنى رسوخ الممارسة الانتخابية فى هذا البلد، وإنما ما يمكن قوله إن التجربة قد ساهمت فى تفريغ الممارسة الانتخابية من معناها ودلالتها. فحزب الوفد رغـم فوزه فى كافة الانتخابات التشريعية غير المـزورة والتي دخلها تقريبا لم يتول السلطـة بمفـرده إلا ثلاث مرات ولمدة تقل فى مجملها عـن عامين. والواقع أن اندماج الجماهـير فى المؤسسة الانتخابية يتوقف أولا على تحقق هدفها الرئيسى من ذلك ألا وهـو اختيار الحكام وتـداول السلطة. غير أن ما حدث فى التجربة السياسية الليبرالية كان علـى عكس ذلك، إذ بينت هذه التجربة أن التغيرات السياسية الكبرى لا تأتى عن طريق صناديق الانتخاب.

ترجع حالة عـدم الاستقرار هذه لأسباب معروفة. فنتيجة للاستقلال الشكلى الذى أعطاه الإنجليز للمصريين بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أصبحت المسألة الوطنية تمثل الرهـان الأكبر فى الحياة السياسية التى شهدت الصراع بين ثلاثة أقطاب رئيسية : الملـك الذى خوله الدستور سلطات واسعة، والوفـد الذى كان يستمد قوته من شرعيته الشعبيـة المرتبطة بنضالـه الوطنى وبتحالفه مع البرجوازيـة المصرية الجديدة التى تضم مزيجا من التجار وملاك الأراضى الزراعية والمهن الحرة الخ... والتى تكونت فى فترة ما بين الحربين، وأخيرا الإنجليز ممثلين فى المندوب السامى البريطانى– السفير بعـد تصريـح ٢٨ فبلراير–. وقد توالت الأزمات السياسية (٦ أزمات) طوال هذه الفترة ورغـم اختـلاف الظروف السياسية التـى أحاطت بكل منها إلا أنهـا كانت فى كل مرة تسلـك نفس السيناريو الذى لخصه بعض الباحثـين على النحو التالى : "وصول الوفد صاحـب الشعبيـة الساحقة إلى الحكم فـى أعقاب انتخابات حـرة. وسرعـان ما تدخل وزارة الوفـد فـى صدام مع القصر أو الإنجليز أو كليهما، وهو مـا يؤدى إلى إقالة الملك لـوزارة الأغلبيـة الوفدية من الحكم وتكليف أحد أحـزاب الأقلية بتشكيل وزارة. وتقوم الـوزارة الجديـدة بتأجيل انعقاد البرلمان الـذى يتمتع فيه الوفـد بـالأغلبية ثم يصدر مرسـوم – بنـاء على طلبها – بحلـه وإجراء انتخابات جديدة تحـت إشرافها تستخدم

فيها من الوسائل ما يضمن نجاح أنصارها على حساب حرية الانتخابات ونزاهتها، من بينها التزوير والضغط الإداري"[٩٩]

ومن المفارقات فى هذه التجربة السياسية الليبرالية على حد قول غسان سلامة، أنه إذا كان الوفد نفسه، لم يظهر الحزم الكافى لجعل الملك والبريطانيين يحترمون تمثيليته الشعبية مما يعد تفريطا فى استخدام حقوقه السياسية، فإن الملك والإنجليز لم يحاولوا، أو بالأصح لم يستطيعوا، وقف التجربة السياسية الليبرالية بصفة نهائية. واستمرت هذه التجربة بما تشمله من تعددية سياسية وتنظيم الانتخابات ووجود تنظيمات نيابية، حتى توقفت ولو جزئيا على يد قيادات ثورة ١٩٥٢. كيف يمكن تفسير ألا يعاد النظر فى مبدأ الانتخابات حتى وإن كانت النتائج السياسية التى ترتبت عليه هى التى تعرضت للرفض والتحوير ؟ يتبين من ذلك أولا مدى اهتمام النخب السياسية والفكرية فى هذا العصر بالفكرة الرئيسية التى تقوم على أساسها الليبرالية السياسية ألا وهى السيادة الشعبية وقدرة المواطنين على انتخاب من يريدون. ومنذ البداية كان الإصلاح السياسى على أسس ليبرالية ودستورية يشغل بال الزعماء الوطنيين، ليس فى مصر وحدها، وإنما فى البلدان العربية بصفة عامة.

غير أن هذا التفسير ليس كافيا. ثمة سبب آخر لتوخى الملك والإنجليز الحذر، وهو مرتبط بمسألة سياسية غاية الأهمية فى هذه الفترة ألا وهى المسألة الوطنية التى رآها الشعب مجسدة فى حزب الوفد. ولا شك فى أن قوة الوفد وشعبيته التى كانت سببا وذريعة لعدم استقرار الأمور وانحرافها عن مجراها السياسى الطبيعى كانت فى نفس الوقت أداة الكبح التى تصدت لأية محاولة لإرساء الحكم السياسى المطلق فى هذا البلد طوال هذه الفترة، ناهيك عن كون الوفدي الناشئ أصلاً عن حزب الأمة كان عداؤه الاساسي للسراي، ويسانده كبار ومتوسطو الملاك الذين كان لهم موقف معاد لتبعة السراي، ويمكن إرجاع هذا الموقف إلى عهد الثورة العرابية. ولفهم الظواهر الانتخابية فى العصر الليبرالى لا بد من وضعها فى هذا الإطار. ما هو المعنى الجوهرى للانتخاب آنذاك بالنسبة للمجتمع المصرى ؟ نظرا لأهمية الرهانات المطروحة ما هى الأشكال التى اتخذتها المعارك الانتخابية، وما هى الأساليب التى استخدمت فيها سواء من قبل الوفد أو خصومه ؟ وهل يمكن القول بأن هذه الأشكال قد ساهمت بالفعل فى تحرير عملية التصويت فى مصر من الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية ومن ثقل التضامنات الأولية لتجعله يعبر عن الاقتناع السياسى الشخصى للناخب ؟

التصويت بالأغلبية الساحقة لوكيل الأمة

إذا كان قيام النائب المصرى بدور الوساطة وتقديم الخدمات من الثوابت المؤكدة، فيبدو أنه كان يقوم أيضا آنذاك بدور آخر لم يعد من مهامه اليوم وذلك لأسباب واضحة. لقد كان يؤتمن فى هذه الفترة على الإرادة الوطنية الشعبية ومكلفاً بالتعبير عنها أمام الملك والإنجليز، وهو ما يعتبر أمرا جوهريا يفسر بطريقة ما سر انتصار الوفد فى الانتخابات التشريعية وسر قوته وشعبيته.

ثمة مؤشرات عديدة تؤكد هذه الفرضية. أولا كانت التعددية السياسية أو على الأصح التعددية الحزبية أكثر وضوحا فى هذه الفترة، وكانت الخلافات بين مختلف التنظيمات السياسية ترتبط بأسلوب النضال الوطنى ضد الإنجليز أكثر من ارتباطها بخلافات أيديولوجية أو اختلافات فى برامجها. ويدل ذلك على أن هذه المسألة كانت تمثل المسألة السياسية المحورية آنذاك. أما التنظيمات السياسية ذات المحتوى الأيديولوجى المتميز والبرامج السياسية المتعلقة بمشاكل المجتمع المصرى الداخلية فلم تظهر إلا فى فترة متأخرة نسبيا. يتّضح هذا التطور فى كون جماعة الإخوان المسلمين والحركات الاشتراكية والشيوعية لم تظهر كتنظيمات سياسية فاعلة إلا فى الأربعينيات كنوع من رد الفعل لعجز الأحزاب السياسية التقليدية –"بما فيها الوفد –"عن معالجة المسألة الوطنية وكذلك المسائل ذات الطابع الاجتماعى والاقتصادى. هذه الملاحظة لا تعنى أن الأحزاب السياسية التقليدية، ولاسيما الوفد، لم يكن لديها برامج سياسية تستهدف الأوضاع الداخلية. ومما يذكر لحزب الوفد أنه اتخذ فى السنوات القليلة التى تولى فيها الحكم عددا من الإجراءات والتشريعات الهامة والإيجابية المرتبطة بالإصلاح الاجتماعى، غير أن أكثر ما أظهره الوفد هو تشدده تجاه الوجود البريطانى وهيمنة الملك، وهذه هى الصورة التى رآها فيه الشعب والتى أراد هو نفسه أن يراه فيها الشعب. السبب الثانى الذى يبين أن التعددية الحزبية كانت سطحية إلى حد ما، هو أننا إذا تركنا جانبا الأحزاب التى أنشأها القصر الملكى، ليس لحساب الإنجليز بل لحسابه الخاص، بهدف محاربة الوفد، سوف نجد أن التنظيمات السياسية الأخرى هى إما موروثة عن الفترة الأولى للحركة الوطنية المصرية التى نشأت منذ قبل الحرب العالمية الأولى وامتدت حتى ثورة ١٩١٩ مثل الحزب الوطنى، وإما أحزاب منشقة عن الوفد وترجع نشأتها لما قبل عام ١٩٢٣ مثل حزب الأحرار الدستوريين، أو نشأت بعد هذا التاريخ مثل السعديين أو الكتلة الوفدية.

طوال هذه الفترة لم تكن شعبية الوفد مرتبطة بهيكله التنظيمى أو بأسلوب أدائه بقدر ما كانت مرتبطة بقدرة قادته ولاسيما الشخصيتين الكارزيميتين سعد

زغلـول والنحـاس باشا على تجسيد رغبة المصريـين الشديدة فى التخلص نهائيا من البريطانيـين. تبين دراسـة وحيد عبد المجيد[100] عن الأحـزاب المصرية من الداخل أن معظم الأحزاب السياسية قبل ثورة ١٩٥٢ كان لها سمات مشتركة : المركزية الشديدة فى إداره شئونها وانغلاقها على نفسها وهيمنة قياداتها على التنظيم واتخاذ القرارات، والنـزوع إلى الشللية، كما اتسمت بصفة عامة بانعدام الديمقراطية فى تسيير شئونها الداخليـة. ويشـير وحيد عبد المجيد أيضا إلى عدم وجود هيـاكل تنظيمية حقيقية فى هـذه الأحـزاب. ولكن مـا يثـير الدهشة هو أن حـزب الوفد، الذى كان الحـزب الرئيسى فـى تلك الفترة، لم يحيد عن هذه السمـات. لقد كان فى واقع الأمر تجمعاً شعبياً كبيراً دون أن يتـم تسجيـل المنتمين إليه، وكانت قدرته على التعبئـة تظهر أساسا فى فترة الانتخابـات التشريعية[101]. ومن وجه المفارقة، كما يقـول وحيد عبد المجيد إن الوفد كان أقـل الأحـزاب ديمقراطية فى ذلك الوقـت، فهو لم يعقد أى مؤتمـرات ولم تتضمن لائحتـه الداخليـة أى ذكر فى مـا يخص مؤتمر الحزب وميعـاد انعقاده. ولثقته فى أنه يمثل الأمة المصرية كلها كان الوفد يؤثر الاتصال المباشر بين قيادته والرأى العام، بينمـا لم يكن علـى أنصاره على المستوى القاعدى، وفقا للائحـة الحزب الداخلية، إلا "تطبيـق تعليمات القيادة بشرط أن تكون فى خدمة الشعب"[102]. وهذا هو مدلول مـا كان يردده سعد زغلول من أن الوفد ليس حزبا سياسيا حقيقيا.

هنا يكمن كل الفرق بين الوفد والتنظيمات السياسية الأخرى فى هذه الفترة وخاصة الأحـرار الدستوريين والحـزب الوطنى ... الخ، بينما تشابهت قيـادات الأحزاب إلى حد كبـير مـن حيث تكوينها الاجتماعى، كان الفرق الأساسى بينها وبين الوفد هو أن هذا الأخـير كان يتمتع بتعاطف وولاء أغلب فئات الشعب، سواء الطبقات الغنية والوسطى أو الأعيـان فـى الأقـاليم والطلبة والعمـال وأصحاب المهن الحرة. وهـذا التواصل مع أغلب فئات الشعب هو الذى مكنه من حشد الجماهير وتعبئتها أثناء الانتخابات وعند تنظيم المظاهرات والإضرابات الاحتجاجية. غير أن هذه الشعبية كانت تزداد وتصبح أكـثر وضوحـاً أثناء الانتخـابـات وذلك بطبيعة الحال على حساب خصومه ومنافسيه. والتعليقات على كون حزب الوفد قـادراً على جعل الناخبين "ينتخبون معزة أو حجر" – أي ليس على أساس زبوني– خير دليل على ذلك. ثمة شهادات أخرى تعبر عن هذا الانتماء الشعبى لحزب الوفد ومنها ما ورد على لسان المؤرخ عبد الرحمن الرافعى[103] الـذى رشح نفسه فـى انتخابات ١٩٢٤ فى دائـرة المنصورة ضد مرشـح الوفد وكان مـن أعيـان الدائرة، ولكنه على عكس عبد الرحمن الرافعى، لم يكن يلعب دورا سياسيا:

"رشحت نفسى فى دائرة المنصورة معتمدا على مبادئى وشخصيتى وتاريخى وماضى فى النضال الوطنى ورشح الوفد أحد أعيان المنصورة..."

"... فقد رشحت نفسى فى دائرة مركز المنصورة، معتمدا على الله ومستندا إلى مبادئى وشخصيتى وماضى فى الحركة الوطنية، وكان الوفد رشح ضدى على بك عبد الرازق من أعيان المنصورة، فكان موقفى حرجا، إذ كان المندوبون والناخبون عامةً مع تقديرهم لى مترددين بين انتخابى وانتخاب من رشحه الوفد، وكانوا يسألوننى : لماذا لم يرشحك الوفد ؟ أو لم يترك لك الدائرة ؟ فكنت أقول لهم إن الوفد قد ترك لكم حرية الانتخاب، فعليكم أن توازنوا بين المرشحين فتنتخبوا من هو أفضل وأرسخ قدما فى الجهاد والإخلاص...وتألفت لجنة وطنية لتأييد ترشيحى أخذت تجوب الدائرة وتوزع المنشورات على المندوبين والناخبين للدعوة إلى انتخابى، وفى الحق أنهم عانوا متاعب كثيرة فى الطواف فى الدائرة والمرور على كل مندوب أو ذى مكانة فى بلده، وإقناعهم بانتخابى. وكنت أمر أنا أيضا معهم مجتمعين أو منفردين وألقى أحيانا ترحيبا، وأحيانا إعراضا، ولم يحصل لى أذى بفضل الله، فإن مخالفى فى الرأى كانوا الجملة يحترموننى شخصيا، وقد وزعت على جميع مندوبى الدائرة وذوى الرأى والمكانة فيها مؤلفاتى التى ظهرت فى ذلك الحين، فكان لها أثر كبير فى تزكيتى وتقدير المندوبين والناخبين لى. وكان لطلبة الدقهلية لجنة ساهمت فى المعركة الانتخابية، وكان أعضاؤها يزكون مرشحى الوفد فى دوائر المديرية. ولكنهم استثنوا دائرة مركز المنصورة، فمع أنهم كانوا فى الغالب وفديين آثرونى على مرشح الوفد...".

ويعد ستة وعشرين عاما من تلك الواقعة يذكر ضياء الدين داود[١٠٤] نفس الظاهرة بالنسبة لانتخابات ١٩٥٠ أى آخر انتخابات قبل ثورة ١٩٥٢.

"ووجدت نفسى متورطا فى معركة انتخابية أساعد فيها زميلا من المحامين المرشحين فى دائرة فارسكور حيث تقع بلدتى الروضة. وكان الزميل المرشح منتمياً للحزب السعدى، وكان التيار الشعبى جارفاً وشديد الحماس للوفد ولمصطفى النحاس باشا. وبالتالى لمرشحى حزب الوفد. وقاسيت محنة شديدة وتجربة قاسية بالوقوف ضد هذا التيار الجارف الشعبى بحيث كان يصعب علىّ إقناع أقرب الناس وكأننى أدعوه لتغيير دينه. وفى تلك الانتخابات احتككت عن قرب بأساليب الانتخابات قبل الثورة حيث كانت تستعمل الأموال بكثرة لرشوة الناخبين، وكان هذا أمراً مألوفاً ومقدوراً عليه بحكم انتماء المرشحين إلى الطبقات الثرية والمالكة، ولكن كل تلك

الأساليب لم تفلح فى التصدى للتيار الجارف لصالح مرشحى حزب الوفد".

هذا التأييد شبه العاطفى للوفد هو الذى يفسر الهجوم الذى تعرض له من قبل خصومه واتهامهم إياه بالغوغائية أو الدماجوجية والشعبوية وباستغلال عواطف شعب يتسم بالأمية والجهل وانعدام المنطق. وهو أيضا الذى أدى إلى ألا يتحدث الباحثون عن تصويت مكثف لصالح الوفد بقدر ما يتحدثون عن استفتاء شعبى لصالحه، وذلك لأن حزب الوفد ظل لفترة طويلة دون خصم على نفس المستوى قادر على منافسته فى الاستحواذ على قلوب المصريين وعقولهم. خير دليل على ذلك النتائج التى أحرزها الوفد فى كافة الانتخابات، باستثناء تلك التى أجريت فى ظل التدخل السافر من قبل الإدارة، والتى تتراوح بين ٧٠٪ و٩٣٪ من مقاعد مجلس النواب. تؤكد هذه الظاهرة بصورة ما، وبالتضاد، أطروحة دانكفارت روستوف[١٠] ومفادها أن الصراعات التى تنشأ بين نخب تترأس مجموعات تتساوى فى أهميتها، إنما تشكل أحد العوامل المساهمة فى التحول الديمقراطى، إذ إن عدم توصل أى منها إلى التفوق يدفع هذه النخب إلى الاتفاق على قواعد اللعبة التى يجب الالتزام بها وانتهاج إجراءات ديمقراطية ذات طابع مؤسسى.

ولذلك يقسم بعض المؤرخين المصريين بشيء من التسرع الانتخابات التشريعية العشرة التى أجريت فى العهد الليبرالى إلى نوعين : انتخابات اتسمت بالحرية وأخرى اتسمت بالتزوير، وربط هؤلاء المؤشر الرئيسى على نزاهة الانتخابات بالنتائج التى أحرزها حزب الوفد فيها. فعندما لا يفوز الوفد بالأغلبية العظمى يكون معنى ذلك أن الانتخابات قد زورت، والمصدر الوحيد لهذا التزوير هو الإدارة والإرادة السياسية البينة المتمثلة فى المحاباة لأنصار القصر وإسقاط أنصار الوفد. هل يمكن الموافقة كليا على هذا التحليل ؟ للإجابة على هذا السؤال علينا أن نفهم أولا ما هى مقاييس القواعد الانتخابية التى كانت سائدة وقتذاك حتى يمكن فهم مقاييس انحرافها.

القواعد الانتخابية للنخب

كانت القواعد الانتخابية الرسمية وقتذاك من صنع النخب السياسية. أجريت كل الانتخابات فى الفترة الليبرالية فى ظل دستور ١٩٢٣ والقوانين الملحقة به باستثناء انتخابات ١٩٣١ التى نظمت وفقا للشروط الجديدة التى وضعها دستور ١٩٣٠ والقوانين الملحقة. وقد كانت هذه النصوص القانونية المختلفة موضع صراعات سياسية حادة بين الوفد – ولكن ليس الوفد وحده – من جانب والقصر والإنجليز

عموما مع الوضع في الاعتبار موقف الإنجليز المتضرر من جانب آخر. كان كل طرف يسعى إلى فرض القواعد القانونية التى تتفق أكثر مع مصالحه وتضمن لأنصاره الفوز فـي الانتخابات. ولكن مـا يجب ذكره هو أن – على عكس ما حـدث فى فرنسا بصفة خاصــة – لم تكن النصوص القانونية تناقش بطريقـة سلمية داخل مجلس النواب إلا نـادرا، بينمـا تناقش خارجـه وذلك بسبب تعطيل الحيـاة النيابية وعـدم استقرارهـا. وبصفـة عامـة كان الوفـد – وحـده أو بالتحالف مع غيره مـن الأحـزاب – يستشهد بالشعب ويطرح المشكلة السياسية أو القانونية فى ساحات أخرى بعيدا عن المجلس: فـي المؤتمـرات والاجتماعـات والصحـف... الخ. ونتيجـة لهذه الصراعـات بين الوفد والقصـر، مـا كان يحدث عادة هو تراجـع القصر إما بتنظيم انتخابـات جديدة، وإما بإلغاء قانون الانتخابات أو الدستور محل الرفض كما حدث فى عام ١٩٢٥ بخصوص قانون الانتخابات الذى فرضه زيور باشا، أو فى عام ١٩٣٦ بخصوص دستور ١٩٣٠. وبالتالى لم يحدث فى مصر ما حدث فى فرنسا من تراكم النصوص القانونية بحيث يبـين تطورهـا كيـف أن النص يحـاول "التقاط" ممارسـة سبقتـه، وتعديلها، ووضع الحدود بين المباح والمحظور، وذلك بأدق تفاصيل عملية التصويت.

وبذلـك فإن الصراعـات المتعلقة بقانـون الانتخابات فى هذه الفـترة تكاد تكون مقصورة على نقطتين جوهريتين : تحديد نظام الانتخاب[١٠٦] وتعريف الهيئة الناخبة. وسرعان ما اختار الوفديون نظام الانتخاب المباشر على درجة واحدة معتمدين على قاعدتهـم الشعبيـة الواسعة، كما أنهـم كانوا يسعون دائما إلى توسيـع الهيئة الناخبة المصرية بمنح حق الانتخاب لأكبر عدد ممكن من الأشخاص. وعلى عكس ذلك حاول القصـر أكثر من مـرة الحيلولة دون إمكانية فوز الوفد فـي الانتخابات، ففرض نظام الانتخـاب غـير المباشر علـى درجتين والحـد من هيئـة النـاخبين وفرض مزيدا من الشروط الصارمة لمباشرة حق الانتخاب.

تتسم مختلـف النصوص القانونيـة فى هذه الفترة بـروح سياسيـة وأيديولوجية واحـدة، لاسيما الإشارة إلى النماذج السياسية والقانونية الغربية والإعجاب بها. كما أن هنـاك قاسمـا مشتركا بين هـذه النصوص وهو الإيمان بقيمـة التعليم والإصلاح الاجتماعـي، وهو ما يعكس فى الواقع إيمـان النخبة السياسية والاجتماعية بمهمتها التحديثيـة ويدورهـا فى إرشاد جماهـير الشعب وتهذيبها. ولكن رغـم هذه المرجعية العامـة المشتركة كان هناك فرق جوهري بين الوفـد وخصومه فيما يتعلق بـالتحديد بتعريف "التصويت". فالوفد، نظرا لشعبيته الواسعة، أبدى ثقة أكبر فى جماهير الشعب

والناخبين، وكان في نفس الوقت يسعى إلى جعل التصويت عملية اقتناع شخصي وسياسي وإلى تحرير التصويت من ثقل وتأثير النفوذ الإداري والنفوذ الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء. وبالمقابل كان خصومه – علاوة على عدم ثقتهم عامة في الناخبين – "يعتقدون، على غرار المحافظين الفرنسيين في القرن التاسع عشر، أن الهيمنة الانتخابية والسياسية ليست إلا نتيجة للهيمنة الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الإدارية.

بالنسبة لحق الانتخاب لم ينص دستور ١٩٢٣ إلا على أربعة مبادئ: يكوّن مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالانتخاب العام؛ ضرورة أن ينتخب نائب لكل ٦٠٠٠٠ نسمة؛ يعتبر التقسيم الإداري الذي له حق انتخاب نائب عنه بمثابة دائرة انتخابية؛ ألا يقل سن النائب عن ٣٠ سنة. أما قانون الانتخاب الصادر في عام ١٩٢٣ [١٠٧] فكان بطبيعة الحال أكثر تفصيلا. فيما يتعلق بالهيئة الناخبة كفل القانون حق التصويت لكل مصري من الرجال بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة، ومقيد في أحد الكشوف الانتخابية الدائمة، ويكون التصويت على درجتين. يتم الانتخاب بواسطة مندوبين ويكون هناك مندوب عن كل ثلاثين ناخبا، ويشترط في المندوب أن يبلغ من العمر خمس وعشرين سنة على الأقل، ويكون انتخابه بالأغلبية البسيطة/ النسبية، ثم تقوم الهيئة المشكلة من المندوبين بانتخاب النائب. أما المرشح للمجلس فيشترط أن يكون مقيدا على الكشوف الانتخابية للدائرة التي يرشح نفسه فيها وأن يحصل ترشيحه على تأييد ما لا يقل عن ٣٠ مندوبا من دائرته. وإذا كان القانون يفتقر إلى الدقة فيما يتعلق بطريقة انتخاب المندوبين، فأسلوب انتخاب النائب عن طريق المندوبين روعيت الدقة في صياغته. يجري الانتخاب في مقر الدائرة، ويقوم مديرو المديرية بإخطار الناخبين المندوبين قبل ثمانية أيام من موعد الانتخابات. يلحق بالإخطار كشف بأسماء المرشحين في صورة بطاقة انتخاب أعدت وفقا لقرار وزارة الداخلية. وفي كل دائرة من الدوائر تتولى إدارة الانتخابات لجنة انتخابية برئاسة قاض أو أحد أعضاء الهيئة القضائية يعينه وزير العدل، ومندوب عن وزارة الداخلية، وثلاثة ناخبين مندوبين من بين غير المرشحين ينتخبهم نظراؤهم بالأغلبية البسيطة/ النسبية. يتسلم الناخب بطاقة الانتخاب غير مطوية من رئيس اللجنة ويتوجه إلى المكان المخصص للتصويت في ذات الحجرة، وبعد ملء البطاقة يسلمها مطوية لرئيس اللجنة ويضعها هذا الأخير في صندوق الانتخاب. وينص القانون على أن يكون الانتخاب سريا. ولكن يجوز لمن لا يستطيع ملء بطاقته بنفسه أن يدلي بصوته

شفاهــة بحيـث لا يسمعه إلا أعضاء اللجنة. ثم يقوم معــاون اللجنة بتسجيل ذلك على بطاقــة انتخـاب يؤشر عليهــا الرئيس. ويتم فرز الأصوات بصــورة جماعية عن طريق اللجــان الانتخابيــة على أن يكون أعضــاء تلك اللجان المنتخبـين معارين من أقسام أخـرى. وتكون المداولة سرية. ويكون الانتخاب بـالأغلبية المطلقة، وإن لم تتحقق يتم تنظيـم جولــة ثانية بين المرشحَـين اللذين فازا بـأكبر عدد من الأصــوات فى الجولة الأولى.

كان لمجلس النواب الصلاحية المطلقة فى الفصل فى صحة أو عدم صحة عضوية أعضائـه. وأخـيرا كان القانــون يعاقب مخالفــة القواعد الانتخابية، وقـد تمثلت هذه المخالفــات أساسا فى التعدى على حرية النـاخب فى التصويت لصالح الشخص الذى يختــاره؛ وذلـك عن طريق التهديد أو الإكراه أو الضغط أو غيرهـا من الوسائل مثل منح الناخب أو وعده بمزايا أيا كانت. كما كان القانون يعاقب النـاخب الذى يقبل مثل هذه التعامــلات. وينص القانــون كذلك على أن الموظف العام الــذى يرتكب إحدى الجرائم الانتخابيــة يستحــق الفصل مــن وظيفتــه. وأخيرا كل من يــروج الإشاعــات أو يسيء بـأقواله لأحد المرشحين ويشهر به، وكل من يكشف عن المرشح الذى انتخبه نـاخب مـا يكون قد خالف قـانون الانتخـاب.

تم تنظيـم أول انتخابــات عـامة فى عـام ١٩٢٤ وفقـا للقواعـد التى لخصناهـا للتو، وأسفـرت عــن فوز ساحق للوفد. ومع ذلك سرعـان مـا سعى النواب الوفديون، معتمدين على هيمنتهم على المجلس، إلى تعديل هذا القانون وإقرار القانون رقم ٤ لعام ١٩٢٤، والتحــول بذلك إلى نظــام الانتخـاب المباشر على درجة واحــدة. وطوال هذه الفترة لم يتراجــع النواب الوفديون عن إرادتهم فى فرض هذا النوع من التصويت، وبـالفعل ظل هذا النظام مطبقـا فى كافة انتخابات العهد الليبرالى بـاستثناء مرة أو مرتين.

القواعد الانتخابية الوفدية : التصويت كتعبير عن اختيار سياسى

وبذلـك يكون قـانون سنة ١٩٢٤ هو القانــون الأول والوحيد الذى خضع للمناقشة العامة داخل مجلس النواب. ومن خلال الجدل[١٠٨] الذى دار حول هذا القـانون نرى كيف أن قـانــون الانتخـابـات الذى تم وضعه بطريقة مجردة بعيدا عن الواقع، لكونـه مستمدا مــن تشريعــات أوروبية مختلفة، أعيـدت صياغته بنـاءً على التجربــة الأولى ليتناسب مــع الظروف المعيشية فى مصر فى هذه الفــترة ومع خصائص النـاخبين المصريين. غـير أنه بـالنسبــة للأغلبية الوفديــة، أو بـالأصح بـالنسبة للحكومــة وقيادات الأغلبية

الوفديـة، كان المقصود بذلك هو عدم تعرض الناخبـين لكافة أنواع الضغوط لاسيما الإداريـة وعـدم تأثر تصويتهم بذلك. ومن ثم تغير نظـام الانتخاب ليكون بـالانتخاب المباشر، وحاولت الأغلبيـة إدخال عنصر جديد ألا وهو التمييـز بين الناخب المتعلم والناخـب الأمي، كما ألزم المرشح بإيداع مبلغ مـن المال كتأمين، كما ألغى شرط أن يكون المرشح مقيدا فى الكشوف الانتخابية للدائرة التى يرشح نفسه فيها.

فيمـا يتعلق بنظام الانتخاب استنـدت مذكرة الحكومة إلى حجتين لتبرير القانون. جـاء فـى هذه المذكرة أن نظام الانتخاب القديم يحـرم فى الواقع معظم الناخبين من حقهـم فـى التصويت ويجعـل التصويت فـى أيدى حفنة مـن الأشخـاص (نحو ٥٠٠ شخـص). كمـا أنه يطيل مدة الانتخابات ويعقد عمليـة التصويت أكثر مما ينبغى. فى واقـع الأمر كان هدف الوفد مـن ذلك هو التخلص من مجموعـة الناخبين المندوبين؛ حيـث لاشك أنهم يمثلـون مرتعا خصبـا لشتى أساليـب الضغط وممارسـة النفوذ من قبـل الإدارة على وجه الخصوص. فعدد المندوبين محـدود وهويتهم معروفة، خاصـة مـن خـلال شهادة تذاكر الاعتماد التـى يصدرهـا لهم مدير المديريـة، ذلك علاوة على كـون القانـون ليس على قدر كبـير من الدقة فيمـا يخص أساليب انتخـاب الناخبين المندوبيـن. كان هدف الوفد إذاً ضمان حرية انتخابية حقيقية، وهذه الحرية تفترض بطبيعة الحال سرية التصويت وعدم علنيته.

هـذه الإرادة الوفديـة فى ضمـان حرية الناخب تتضح كذلك فى أمر آخر. ففى نفس الوقت الذى أدى فيه الإصلاح إلى زيادة هائلة فى عدد الناخبين، اقترح الوفد التمييز بـين الناخب الأمي والناخـب المتعلم برفع السـن الأدنى للتصويـت بـالنسبة للناخب الأمي[١٠٩]. وتوضيحـا لهذا الاقتراح تقول مذكرة الحكومة الوفدية : حيث إنه من الصعب علـى الناخب الأمي فهـم الصالح العام[١١٠]، وبرامج الأحـزاب السياسية وتقييم كفاءة الأشخـاص وأسبـاب الصراعـات السياسية، فمن المهم أن يكون الحد الأدنى لسن الناخب الـذى لا يقـرأ ولا يكتـب أعلى من الحـد الأدنى لسـن الناخب الملم بـالقـراءة والكتابـة، فالأمـي قد يخـدع أو يغبن عندما يلجـأ لأشخـاص متعلمين لمساعدتـه فى الاختيار. وبـالمقابـل يعطى ارتفـاع السن بصفة عـامة قـدرة أكبر على التمييز، ومزيدا من الحذر والخبرة بـالنـاس والحياة الاجتماعية، بـالإضافة إلى أن الشخص البـالغ يمثل المصـالح الأسرية والاقتصادية والاجتماعية أكثر من غيره.

يرتبـط هـذا الاقتراح –الـذى لم يتـم إقـراره فـى نهايـة الأمـر– بنسبـة الأمية فى مصـر فى ذلك الوقـت وبـاعتمـاد الوفد للفوز فـى الانتخابـات علـى الطبقات المتعلمة

والمسيسة وعلى الطبقات الاجتماعية الجديدة التى ظهرت مع التقدم الذى أنجز فى مجال التعليم[111]. بينما الناخبون الأميون يمكن التأثير عليهم بسهولة سواء من قبل المهيمنين اقتصاديا dominants économiques أو من قبل رجال الإدارة، وهو نفس المنطق الذى كان سائدا فى فرنسا على سبيل المثال والذى على أساسه حرم المهيمن عليهم اجتماعيا dominés sociaux لمدة طويلة – وهم على سبيل المثال النساء والخدم من حق التصويت. ولم يقتصر اهتمام الوفديين على شأن الناخبين فقط، ولكنهم اهتموا كذلك بالمرشحين. ففيما يتعلق بمنع موظفى الحكومة من الترشيح فى الدائرة التى يعملون بها أيّد القانون الجديد هذا الحظر، بل اتسعت فئات الموظفين المعنيين بهذا الحظر؛ إذ تقول المذكرة أن "هؤلاء الموظفين يتقاضون أجورهم من الحكومة وبالتالى فهم خاضعون لإداراتهم وليسوا أحرارا فى آرائهم". إلا أن هذا القانون الجديد يستثنى من ذلك العمد على سبيل المثال "لأن لا العمد ولا مشايخ القرى يتقاضون أجرا من الدولة"[112].

كان الهدف من إلزام المرشح بإيداع مبلغ من المال على سبيل التأمين، وهو شرط من شروط قانون ١٩٢٤، هو إثبات جدية الترشيح وتفادى الظواهر التى شهدتها انتخابات عام ١٩٢٤ من قبل بعض الأشخاص الذين يرشحون أنفسهم "للمساومة بعدد الأصوات التى يتحكمون فيها" أو "للحصول على مبلغ من المال من منافسيهم مقابل تنازلهم". ومن جهة أخرى رأى النواب الوفديون أن اشتراط أن يكون المرشح مقيدا بإحدى القوائم الانتخابية للدائرة التى يرشح نفسه فيها قد أدى فى الانتخابات السابقة إلى استبعاد عدد كبير من المرشحين المحتملين عن المنافسة، وإلى محاباة المرشحين ذوى العصبيات المحلية. ورغم أن مثل هذا التغيير تم تبريره بأن "النائب يمثل الأمة بأكملها" إلا أن من الممكن ربطه أيضا بقاعدة الوفد أى أنصاره من الطبقة الوسطى المتعلمة وحاملى الشهادات الذين كانوا يرشحون أنفسهم فى الأقاليم اعتمادا على حظوة وضعهم الاجتماعى، ولكنها ليست حظوة زبونية. وهذا الأمر يتعلق كذلك، بطريقة ما، بالصراع بين السلطة الجديدة التى يمنحها "العلم" savoir والسلطة التقليدية القائمة على الروابط المحلية وثقل كبرى عائلات الأعيان. وجدير بالذكر أن بعض النواب قد انتقدوا هذا الاقتراح على أساس أنه "لا يمكن لشخص من الإسكندرية أن يعرف مشاكل دائرة قنا، وبالتالى لا يمكنه الدفاع عن مصالحها". المسألة المطروحة هنا هى مسألة الروابط المحلية وتعريف وظائف النائب. ثمة تعديل آخر أدخله النواب الوفديون على قواعد الانتخاب وهو يتعلق بمسألة الإشراف

علـى لجـان الانتخاب. فنظرا لتزايد عدد اللجان التـى تربو عن ٢٠٠ دائرة حتى يمكن لـكل لجنة استقبال ما بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ ناخب، فقد كرس القانون الجديد الممارسة التـى اتبعـت فى انتخابـات ١٩٢٤؛ ألا وهى تعيين عدد من موظفـى وزارة العدل لسد العجز فى عدد القضاة وأعضاء الهيئات القضائية.

أمـا التعديـلات الأخـرى الواردة فـى قانون ١٩٢٤ فهـى تتجه كلها نحـو التوسع فـى حـق الانتخاب سواء بـالنسبـة للناخبين أو للمرشحين، إذ تحد مـن حالات إسقاط حـق الانتخـاب ومن حالات تعليق حق الانتخاب. ومن المفارقات التى ظهرت فى هذا التعديل أن القانون أصبح أقل تشدداً فى تعريف الجرائم الانتخابية وكذلك فى عقوبة مثل هذه الجرائم، فحذفت من قانون ١٩٢٣ النصوص التى لم يرد فيها تعريف دقيق للجريمة الانتخابية مثل الفقرة ٤ من المادة ٧٧ التى تتحدث عن "من حاول عن طريق الغش أو الخداع الحصول على صـوت أو تسبب فى الامتناع عـن التصويت"، وكذلك المـادة ٨٧ التـى تقضى بمعاقبـة "من تسبب فى ضـرر غير مشروع لأحـد الناخبين بسبب تصويته أو امتناعه عن التصويت". وبذلك فإن الأمر كله متعلق بمسألة شرعية الأساليب المستخدمة للفوز بالأصوات. وربما كان الوفد يخشى، وهو التنظيم السياسى الوحيـد القادر على تقديم مرشحيه "لخوض المعركة الانتخابية، أن يستغل منافسوه عدم وضوح" تلك المواد للتشكيك فى أشكال حملاته الانتخابية.

وقـد عزز القانون الجديد حق الناخبين تجـاه الإدارة لاسيما فيما يتعلق بالطعون الخاصـة بالقيد فـى القوائم الانتخابية، وذلك بزيادة عدد أعضـاء الهيئات القضائية فـى اللجنة المختصة بالنظـر فى هذه الطعون وبزيادة البيانـات التى يجب إظهارهـا فـى البطاقة الانتخابية لتحديد هوية الناخب المقيد. كما نص القانون على أن تنشر أسمـاء المرشحـين ليس فقط فـى مركز الدائرة، وإنمـا أيضا فى الأقسـام التابعة لها. وينص القانون أيضا على أن توجه دعوة الناخبين للتصويت على نطاق واسع بحيث تمتـد حتى القرى، مـع إظهار أسماء المرشحـين على هذه الدعوة، ويمتـد أيضا الوقت المخصص للتصويت بحيث لا يقتصر على مواعيد محددة. وأخيرا عزز القانون حقوق المرشحين تجاه الإدارة بأن فرض على هذه الأخيرة إعطاءهم إيصالا يفيد بترشيحهم والحق فى اختيار خمسة مرشحين ينضمون للجنة الانتخابية.

القواعد الانتخابية للقصر : التصويت كتعبير عن الهيمنة الاجتماعية

إذا كان قانون ١٩٢٤ يعكس إرادة الوفد ومصالحه، فإن مرسوم ١٩٢٥ الذى استصدره أحمد زيور، خاصة دستور ١٩٣٠ وقانون الانتخاب الذى صدر معه إنما يعكس أن إرادة ورغبات القصر ومصالحه ومصالح الأحزاب الموالية للقصر والبريطانيين في بعض الأحيان. فمع صدور دستور ١٩٣٠ وقانون الانتخاب[١١٣] المترتب عليه خضع حق الانتخاب فى مصر لتغيرات جوهرية. صدر هذا الدستور بناءً على اقتراح من إسماعيل صدقى باشا، رئيس الوزراء وقتذاك، الذى كان يسعى إلى اتخاذ إجراءات جذرية للتصدى للوفد، والحد من سلطات مجلس النواب، وإرساء سلطات الملك والسلطة التنفيذية على أسس راسخة و"دستورية". فعلاوة على إعادة صياغة المواد الخاصة بسلطات الملك وتلك التى تحكم العلاقات بين مجلس النواب والحكومة، كان أول ما تطرق إليه الدستور الجديد هو ما مكّن الوفد من الفوز بالأغلبية البرلمانية أى النظام الانتخابى. كان قد تبين من تجربة الانتخابات الأربعة السابقة أن تغيير نظام الانتخاب لا يكفى للحيلولة دون فوز الوفد بأغلبية مقاعد مجلس النواب، وأن الأمر يتطلب اتخاذ عدد من الإجراءات الصارمة، وبالفعل تغيرت الفلسفة العامة لعملية التصويت التى أقرها دستور ١٩٢٣.

بالإضافة إلى العودة لنظام الانتخاب غير المباشر على درجتين، حدد القانون الجديد عدد أعضاء المجلس بدلا من الربط بين عدد الأعضاء وعدد السكان، فأصبح المجلس يتكون من ١٥٠ نائبا، بينما كان عدد أعضاء مجلس ١٩٢٩ قد بلغ ٢٣٢ نائبا، كما رفع الحد الأدنى لسن الناخب فجعلها خمسا وعشرين سنة، أما بالنسبة للناخبين المندوبين فقد قيد القانون الجديد انتخابهم بشروط مادية أو مالية أو حصولهم على شهادة الابتدائية، ولم يعد المندوب الواحد يمثل ٣٠ ناخبا كما فى قانون ١٩٢٣، وإنما ٥٠ ناخبا. وبالنسبة للمرشحين يشترط أن يكونوا مقيدين فى القوائم الانتخابية للدائرة التى يتقدمون للترشيح فيها منذ ما لا يقل عن سنتين، وأخيرا وفقا لقانون ١٩٣٠ لا يجوز ترشيح من يمارس مهنة حرة فى مدينة غير مدينة القاهرة. كان الهدف المباشر الذى سعى إليه إصلاح صدقى باشا[١١٤] من خلال هذين الشرطين هو النيل من القواعد الشعبية للوفد لاسيما فى الأقاليم، وهو ما يؤكد أن هذه القواعد كانت تتكون خاصة من طبقة جديدة هى الطبقة الوسطى المتعلمة التى استمدت مركزها الاجتماعى من التعليم. وقد أشارت المذكرة إلى أن مجلس النواب السابق، أى مجلس ١٩٢٩، ذا الأغلبية الوفدية الساحقة، كان يضم نحو ٦٠ محاميا و١٠ أطباء يقطن أكثر من ثلثيهم خارج القاهرة.

إن مذكـرة الحكومـة التى وقع عليهـا إسماعيل صدقى باشـا[١١٥] والتى يفسر فيها دواعي هذه التعديلات له دلالة كبيرة ليس فقط على نية محررى المذكرة، وإنما أيضا وبوجـه خاص على أنماط تواجد الوفد وقوته فـى الانتخابات وكذلك وبصورة أشمل على الممارسات الانتخابية فى هذه الفترة. إن ما يتضح على مدى قراءه هذه المذكرة هو احتقار الناخبين المصريين بوجه عام واعتبارهم غير قادرين على الاختيار بسبب سذاجتهم وسهولة التأثير عليهم وعدم نضجهم وافتقارهم إلى التدريب السياسى وهم فـى الواقـع غـير جديرين بدستور ١٩٢٣ الـذى يناسب أكثر حالـة التقـدم التى وصلت إليها المجتمعات الأوروبية الصناعية على حد ما جاء فى المذكرة. كما تشير المذكرة إلى أنـه من الخطأ الاعتقاد بأن التصويت حق طبيعى يتمتع به الجميع، فهو وظيفة لا تحـق ممارستها إلا لبعض الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط المالية أو التعليمية اللازمـة والقادرين بذلك على الارتقاء فوق الجماهـير وتوجيهها. وبذلك أصبح الوفد متهما بأنه أفرز صورة جديدة من الأوتوقراطية النيابية أفسدت المؤسسات، واستبدت بالشعب وخدعتـه وسيطرت عليه وذلك بأن أحيت بطريقة ديماجوجية ذكرى ماضيه فـى الكفـاح الوطنى. وتقتبس المذكرة الكثـير مـن الأيديولوجيا الفرنسيـة المضادة للحيـاة النيابيـة الخاصة بهذه الفـترة والتى تستند علـى الفرضيات الأوليـة الآتية : البرلمـان مصـدر لعرقلة الحيـاة السياسية لأنـه يحول دون قيـام السلطـة التنفيذية بـأداء مهمتها؛ أدى الأخذ بنظام الانتخاب العام إلى اقتحام الحياة السياسية من قبل "محترفـى السياسـة" أى أولئك الذين يحترفون العمـل السياسى لتحقيق مصالحهم الشخصية، ونتج عن ذلك انخفاض المستوى العام للعمل السياسى وحرمان الأشخاص ذوي المستـوى الرفيـع مـن ممارستـه. هذا هـو الفرق بـين "الأعيان" – الذيـن يمثل العمل السياسـى بالنسبة لهم نوعاً من الاستمرارية والتكريس لوظيفتهم أو لسيادتهم الاجتماعيـة والاقتصاديـة – و"محترف السياسـة" أو "المقاول السياسـى" من أصل متواضع والذى يسعى إلى تعويض النقص الاجتماعى الذى يشعر به بالعمل السياسى المتخصص الذى يبلغ أقصاه أثناء الانتخابات[١١٦].

كذلـك تتهـم المذكرة الموقعة مـن إسماعيل صدقـى باشا، الوفد بأنـه كون لنفسه مجموعـة من الزبائن بين النخبة السياسية داخـل البرلمان والمجالس الإقليمية، وأن هـؤلاء يخضعـون له تماما وغير قادرين علـى معارضته. كما اتهـم الوفد كذلك بأنه أدخـل فى السلـوك الانتخابى ممارسات غـير شريفة تستوجب العقـاب مثل "الاتجار بالتنازلات الانتخابية" وتهديد القلة من المرشحين غير الوفديين الفائزين لإرغامهم

على الانضمام للوفد واتباع تعليماته فى مجلس النواب. وهكذا بموجب القانون الجديد انتزع من مجلس النواب حقه المطلق الفصل فى صحة العضوية.

يتضح من هذا العرض السريع لقانونى الانتخاب أنهما يدلان على رؤيتين مختلفتين للتصويت ترتبط بالنخب السياسية التى وضعتهما. غير أنه على مستوى الممارسات الانتخابية ونظرا للرهانات ولخطورة الممارسات "الانتخابية" لمنافسى الوفد، يبدو أن هذا الأخير قد استخدم كافة موارده للفوز وخاصة الموارد والاختصاصات التى توفرها الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكذلك اتجه الوفد، فى الفترات التى فقد فيها شعبيته، إلى استخدام نفس الأساليب الملتوية وغير النزيهة التى استخدمها منافسوه.

الممارسة الانتخابية للنخب : الهيمنة الاجتماعية والانحرافات الإدارية
الهيمنة الاجتماعية

من بين الاتهامات الموجهة للوفد فى مذكرة الحكومة الموقعة من إسماعيل صدقى باشا أنه أنشأ "طبقة محترفى السياسة". غير أنه من الصعب قبول مثل هذه الادعاءات لعدة أسباب. يتضح من تحليل وحيد عبد المجيد[١١٧] لطبيعة العلاقات بين قيادات الوفد وقاعدته أن الوفد لم يكن لديه أعضاء بالمعنى المعروف فى التنظيمات الحزبية، يكرسون الجزء الأكبر من وقتهم للنشاط السياسى والانتخابى. وكانت الهياكل التنظيمية للوفد فضفاضة إلى حد كبير، وكانت لجانه المختلفة، مثل لجان الطلبة والشباب، تتشكل عند وقوع أحداث سياسية هامة كتنظيم المظاهرات والتجمعات أو تنظيم الحملات الانتخابية لدعم المرشحين الوفديين ومساعدتهم على الفوز، وهو ما أشار إليه عبد الرحمن الرافعى فى شهادته التى أوردناها سابقا. وكذلك على المستوى القاعدى ارتبط الوفد بكافة الطبقات الاجتماعية بما فيها أكثرها شعبية، كما كان يحظى بدعم الطبقات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر ثراءً سواء فى المدن أو فى الريف. وكما يتضح من نتائج آخر انتخابات قبل ثورة ١٩٥٢، فإن شعبية الوفد قد بلغت حدا يدعو إلى افتراض أنه لم يكن بحاجة إلى البحث عن مرشحين يخوضون المعارك الانتخابية باسمه بقدر ما كان المرشحون يسعون إلى حمل اسم الوفد: إذ أن "شعار الوفد" ظل – على الأقل لفترة ما – مفتاحا للنصر. وكانت قيادة الوفد تكتفى باختيار أكثر العناصر قدرة على الفوز إما بسبب روابطها المحلية وشبكة اتصالاتها الشخصية فى الدائرة، وإما بسبب ما تتمتع به من إمكانيات مالية ومادية، أو بسبب

ثقلهـا داخل الهيـاكل الإدارية المحلية والقومية. يرجع ذلك لكـون الأحزاب السياسية بصفـة عـامة، بما فيهـا الوفـد، لم يكن لديها ميزانية للإنفاق على الحملات الانتخابية لمرشحيهـا، علما بـأن هذه الحملات كانت، منذ ذلك الحين، باهظـة التكاليف، ويشهد علـى ذلـك المنـاقشات التى دارت فى مجلس النواب عندما اقترح الوفد فى عام ١٩٢٤ أن يقوم كل مرشح للانتخابات بإيداع مبلغ من المال فى خزينة الحزب.

وبـالنسبـة لممارسـات الوفد فـى الانتخابات، يقـول صبرى أبو المجـد[١١٨] فى هذا الشـأن وإن كان علينـا توخى الحذر الشديد إزاء تلك الأقـوال : "الواقـع أن الوفد لم يكن يختـار مرشحيـه علـى أساس كفاءتهم، وإنمـا على أساس قدرتهم علـى الفوز. كان يدرس الدائـرة من النـاحيـة التاريخيـة والجغرافية ولا يـتردد فى ترشيـح شخصين أو ثلاثـة أشخاص من العائلة الواحـدة فى دوائر مختلفة حتـى وإن كانوا لا يقيمون فيهـا ولا أحـد يعرفهم. أى علـى أساس سياسـي..." ويبدو أن هذا السلـوك كان متبعا فـى كل الأحزاب السياسية وقتذاك، وهو ما يؤكده سيد مرعى حين لاحظ أن النقراشى باشـا زعيـم السعديين اختار فى انتخابات ١٩٤٤ أن يرشح أكبر عدد من الأعيان، لأن الأعيـان ملتصقون بدوائرهم وذلك حتى لا يتحمل حزبه النفقات[١١٩]. ويتبين من ذلك كيـف أن الهـدف الرئيسـى للوفد من هذه الممارسـات كان ضمـان فـوز مرشحيه وأن الوسـائـل التـى استخدمهـا لتحقيق هذا الهـدف عديدة ولا تختلف كثـيرا عن تلك التى استخدمهـا خصومه، وهى فى هذه الحالة ثقل العائلات الكبيرة ونفوذها الاجتماعى والاقتصـادى على النـاخبين. ويتنـاول صبرى أبـو المجد فى كتابه عن غضب الشبـاب الوفديـين فـى محافظة الدقهليـة عندما لم ترشـح أمانة الحزب الدكتـور محمد حلمى الجيار رغم شعبيته الكبيرة بين الشباب.

كمـا سبـق أن ذكرنـا، كان مـن بين الاتهامات التى وجههـا اسماعيل صدقى باشا للوفـد أنـه كـون لنفسه مجموعـة مـن الزبـائن/الأنصـار السياسيين داخـل البرلمان والمجالس الإقليميـة وأن هـؤلاء يخضعون لـه تماما وغير قادرين علـى معارضته، وأنـه أدخل فى السلـوك الانتخابى عملية الاتجار بـالتنـازلات وتخويف المرشحين غير الوفديين الفـائزين فى الانتخـابات.

الواقـع أن تلـك الممارسات تظهـر كذلك قوة وشعبيـة الوفد بالقدر الـذى تظهر به عـدم تردده فـى استخدام شتى الوسـائـل التى تمكنه من الفوز. حـدث ذلك بـالفعل فى انتخابـات ١٩٢٩ حيـث فـاز الوفد بـ ٩٣،١ ٪ مـن المقاعـد وكـان ١١٣ من مرشحيه قـد فـازوا بـالتزكية لعـدم وجود منافس لهم. وتكررت هـذه الظاهرة فـى انتخابات

١٩٤٢ التـى حصل فيها الوفد على ٨٧,٩٪ مـن المقاعد وكان ١١٤ مرشحا قد فازوا بـالتزكيـة[١٢]. وكذلك يظهر القانون الجديد الـذى فرضه إسماعيل صدقى والذى يحرم مجلس النواب من حقه فى الفصل فى صحة العضوية استعداد الوفد لعمل أى شيء فى سبيـل الهيمنة على المجلس. فبسبـب الضغوط الشديدة التى تعرض لها من قبل الملك والإنجليز، وبسبب "مهمته الوطنية المقدسـة"، كانت قيادات الوفـد تسعى إلى الفوز فـى الانتخابـات مهما كلفها الأمـر، ولم تنشغل كثـيرا بـالمسائل الشكليـة والأساليب المستخدمة فى الانتخابات إلا إذا كان فى ذلك خطر على فوز الوفد.

الانحرافات الإدارية

اتخـذ تزوير الانتخابــات فى هذه الفترة أشـكالا عديدة ومتنوعــة وكان غالبا من صنع الإدارة، بعضها يقع قبل الانتخابات مثل تقسيم الدوائر الانتخابية بحيث تأتى النتائـج فـى صالح بعض المرشحـين دون غيرهم، وبعضها الآخـر أثناء الانتخابات بمساعدة رجـال الإدارة كمديرى المديرية والموظفين وضبــاط الشرطة، وكذلك العمد والشيـوخ بطبيعـة الحال لما لهـم من تأثير علـى الأهالى، لاسيما فـى الريف. وتفسر هـذه الظواهر مـا اتخذتـه قيادة الوفد من قرارات بمقاطعة الانتخابات كلما أدركت أن الملـك، بسبب توتر العلاقات بينه وبينهـا، سيستخدم كافة الوسائل الإدارية للحيلولة دون فـوز الوفـد. كما تفسر هذه الظواهـر أيضا السبب الذى جعل قيـادة الوفد تطالب بعد كل أزمة من هذه الأزمـات بتشكيل حكومة محايدة أو ائتلافية تترأس الانتخابات التاليـة وتشرف على عملية تقسيم الدوائـر لحساسية هذه العملية. كان تقسيم الدوائر الانتخابية قبل إجراء الانتخابات يتم عن طريق لجنة فى وزارة الداخلية، وكان الهدف الرئيسـى مـن هذه العملية هو ضمـان أكبر عدد ممكن مـن الأصوات لبعض المرشحين بتجميـع القـرى والكفور التى توجـد بها أهم "الشبـكات الموالية لهـؤلاء المرشحين" (أهــالى وأقـارب المرشح وكل مَن على أملاكه الزراعية أو الصناعية أى بتعبير آخر كل "تابعيـه" كالفلاحين والمزارعين والعمد... الخ) فى دائرة واحدة. حدث ذلك فى عدة انتخابات وخاصة فى انتخابات ١٩٢٥ حيث تم تعديل ١٠٦ دائرة من إجمالى ٢١٤ دائـرة وانتهـت بفوز الوفد وإن لم يكن فوزا ساحقا كما فى ١٩٢٤. وتكرر نفس الشيء أيضــا فى انتخابــات ١٩٣٨ فـامتنع الوفد عـن تقديم مرشحين بـاسمــه فى ٩٨ دائرة بعـد إعــادة رسم خريطة الدوائر كليا بحجة تزايد عدد الناخبين الذى أظهره آخر تعداد للسكان. وبذلك ارتفع عدد الدوائر من ٢٣٢ دائرة إلى ٢٦٥ دائرة. ووفقا لشهادة محمد

حسـين هيكل[١٢١] الـذى كان وزيرا آنذاك وأحـد رموز حزب الأحـرار الدستوريين، كان المرشحـون المقربـون للحكومة والقصر يذهبـون إلى اللجنة التابعة لـوزارة الداخلية ويطلبـون إضافـة مدينـة ما أو حذف قريـة ما من دائرتهـم !! ويمكن القـول أن رؤية الوفـد تختلف عن غيره من الأحزاب الأخرى، وذلك نظرا لاختلاف وضعه وظروفه عن الآخريـن، وهـو ما يبرز في أن الوفـد كان يطالب بوزارة محايـدة لتشكيل الدوائر، أما أحزاب السراي، فكانت تقسم الدوائر بنفسها لاعتبارات انتخابية محضة.

إن الذين استفادوا من مثل هذه الميزات هم أكثر المرشحين تقريبا للدوائر الحاكمة. وفى هذا الشأن يروى سيد مرعى[١٢٢] تجربته فى أول انتخابات يرشح نفسه فيها، وهى تجربـة تستحق الذكر. تقدم سيـد مرعى للانتخابات كمرشح سعـدي وكانت الحكومة آنذاك حكومة سعدية، ومع ذلك، ففى الدائرة التى رشح نفسه فيها، دعمت حكومة أحمد ماهـر باشـا منافسه فكرى أباظة من الحزب الوطنى، علما بـأن هذه الدائرة هى التى كان يمثلهـا والده فى عام ١٩٢٤ كنائب وفدى. وقـد فوجئ سيد مرعى بأن الحكومة كانت قد حذفت إحدى القرى من هذه الدائرة وضمتها إلى دائرة أخرى.

"...وكانـت هنـاك بلدة مجـاورة للعزيزية لها أهمية، وأصواتهـا لها تـأثيرها فى الدائـرة – واسمهـا كفر فرج جرجـس – وذهبت إليها فى جولتى وخـلال مرورى بها لاحظت فتور الاستقبال مـن الأهـالى، وأحسسـت أن هنـاك شيئا غير عـادى وتكشفت الموقـف عندمـا سألونى : أنت جاى ليـه ؟ ودهشت فى بـادىء الأمـر ولكننى عذرتهم بعـد مـا عرفت أن الحكومة قد ضمت بلدتهم إلى دائـرة "منيا القمح" – وكان المرشح فيهـا فكرى أباظة عن الحزب الوطنى – وكان الموقف كله بمثابة الصدمة الأولى ولم تحتمل كبريائى أكثر من ذلك، وغادرت البلدة على الفور وأنا أغلى من الغضب والغيظ مـن الحكومة السعدية، كيف يحدث هذا التصرف بالنسبة لمرشح من السعديين وكيف يضعنـى النقراشى فـى هذا المـأزق ؟ وتوجهت مباشرة إلى القاهـرة لمقابلة النقراشى "باشا" فى وزارة الخارجية وكنت ثائرا وقلت له : لماذا إذا طلبتم منى ترشيح نفسى فـى الانتخابـات ؟ ولمـاذا كان الإصرار على نـزولى المعركة فى دائـرة العزيزية عن السعديين ثم تفتتون أصوات الدائرة من وراء ظهرى؟"

وبخـلاف تقسيم الدوائر الانتخابية فـى مرحلة ما قبل الانتخابـات كان التزوير يتـم بواسطـة رجـال الإدارة ولاسيما العمد والشيوخ كمـا يذكر د. سيد صبرى[١٢٣]. "لقد أصبـح من المعلوم أن أية وزارة فى الحكم تستطيع الحصول على أصوات أغلبية هيئة الناخبيـن إذا توفر لديها أمـران : الأول تـأييد رجـال الإدارة وبـالأخص العمد الذين فى

قبضتهم أصوات الناخبين فى القرى، الثانى العدد الكافى من اللوريات لنقل الناخبين إلى اللجان للإدلاء بالاسم الملقن لهم. ولقد أثبتت التجارب سهولة كلا الأمرين".

وللتصدى لهذه التحركات كان الوفد يعتمد، وهو فى قمة شعبيته، على أنصاره داخل الجهاز الإدارى. ويكفى فى هذا الصدد الإشارة إلى الإضراب الشهير الذى قام به العمد والشيوخ فى عدة مديريات فى عهد حكومة زيور باشا، ويمكن القول أن الحركات داخل الجهاز الإداري كانت جزءا من حركة مقاومة عامة يقودها الوفد. بدأت حركة الاحتجاج هذه بإرسال خطاب إلى وزير الداخلية تعبيرا عن اعتراضهم على قانون الانتخابات الجديد وعزمهم مقاطعة الانتخابات، فأقيلوا من مناصبهم وقدموا للمحاكمة إلا أن المحكمة برأتهم. كانت هذه المقاومة الإدارية من بين الأسباب التى أدت إلى تراجع الحكومة وإلغاء قانون زيور باشا. وتكررت نفس الظاهرة عند وقوع أزمة ١٩٣٠ حينما استقال نحو ٤٠٠ عمدة احتجاجا على قانون انتخابات ١٩٣٠ وذلك رغم أساليب القمع والغرامات الباهظة التى فرضت عليهم. إلا أن البرلمان الذى كان يتمتع فيه الوفد بالأغلبية قد ألغى كل هذه القرارات. وبالإضافة إلى الغرامات والفصل استخدمت إجراءات أخرى ضد الموظفين المتمردين من بينها النقل أو الإحالة على المعاش المبكر.

ينطبق هذا الكلام على رجال الشرطة أيضا. فمن بين أشكال تزوير الانتخابات فى ذلك الحين أن كان وزير الداخلية يرسل العساكر لتطويق القرى فى بعض الدوائر أو إيداع شيوخها فى السجون أو منع الناخبين من دخول لجان الانتخاب[١٢٤]. ولابد أن نذكر هنا أيضا عدم التجانس السياسى بين رجال الإدارة. وفيما عدا بعض الاستثناءات الناتجة عن مقاطعة الوفد للانتخابات، فإن نتائج الانتخابات لم تكن مضمونة وكانت تنتهى عادة بفوز الوفد، مما كان يدفع الموظفين إلى توخى الحذر الشديد تجنبا للعقاب الذى كان ينزله الوفد بمجرد توليه الحكم على الموظفين الذين لم يحترموا إرادة الناخبين أو تدخلوا ضد مرشحيه. وما ذكره صلاح الشاهد[١٢٥] فى هذا الصدد عن انتخابات ١٩٥٠ يثبت ذلك. فهو يروى حقيقة الصراع بين فؤاد سراج الدين الذى كان يعلم أنه سيتولى وزارة الداخلية بعد انتهاء الانتخابات ووزير داخلية حكومة سرى باشا بخصوص موقف الشرطة والإدارة أثناء الإعداد للانتخابات. قام وزير الداخلية بطمأنة فؤاد سراج الدين على حياد الانتخابات، ولكنه طلب منه بالنسبة لمرشح معين أن "يتركه يفوز" وذلك لأسباب لم يذكرها صلاح الشاهد. غير أن فؤاد سراج الدين رفض هذا الطلب بمنتهى الثقة، وظل طوال الحملة الانتخابية

يؤكد فى خطبه على كل الإجراءات التى اتخذتها الحكومات الوفدية لصالح الشرطة وفى المقابل تنوى الشرطة الاستغناء عن الوفد بتزوير الانتخابات. كما ذكر أيضا فى هذه الخطب أن عددا كبيرا من رجال الشرطة اتصلوا به ليؤكدوا حيادهم. وأخيرا يذكر صلاح الشاهد كيف أن فؤاد سراج الدين قد أرسل سرا أحد الأشخاص إلى الضابط المسئول عن دائرة مرشح وزير الداخلية ليطلب منه عدم تزوير الانتخابات لصالحه، وبالفعل لم يفز هذا المرشح.

كل هذه التصريحات بالغة الدلالة على الممارسات الانتخابية فى أواخر الحقبة الليبرالية وعلى قوة الوفد كحزب "حاكم" وعلى التواطؤ والتحالفات بين النخب السياسية، سواء كانت اجتماعية أو أسرية أو اقتصادية، بغض النظر عن اختلاف مواقفهم السياسية. تزايد هذا التواطؤ مع الزمن فى الوقت الذى اتسعت فيه الهوة بين "الناس اللى فوق" و "الناس اللى تحت". وقد مهد هذا الوضع لاستيلاء الضباط الأحرار على السلطة فى عام ١٩٥٢ وانتهاء عهد التعددية الحزبية والتعددية السياسية الذى شهدته مصر فى الحقبة الليبرالية.

ومن المفارقات أن عدم التوازن المفرط لصالح الوفد وشعبيته التى فاقت كل الحدود لارتباطها بمهمته "الوطنية" هو الذى أدى إلى ابتعاد الوفد عن تعريف التصويت فى الإطار الاجتماعى الذى أرادته النخب الوفدية ذاتها فى بادئ الأمر، أى أن يكون التصويت تعبيرا عن اختيار حقيقى أو رأى سياسى. الواقع أنه نظرا لأهمية الرهانات والعنف الذى استخدمه القصر لتزوير إرادة الناخبين لجأت النخب الوفدية إلى كافة الوسائل لتأكيد تفوقها فى الانتخابات، فحشدت موارد المرشحين من الطبقات المهيمنة اجتماعيا واقتصاديا وكذلك الإمكانيات التى توفرها الهيمنة السياسية والحكومية. وتجدر الإشارة هنا إلى البنية الاجتماعية لآخر مجلس نواب عام ١٩٥٠ والذى كان للوفد فيه الأغلبية الساحقة[١٣٦]: ٣٥٪ كبار ملاك زراعيين، ٢٧٪ متوسطى ملاك زراعيين، ١٤٪ رأسماليون صناعيون، ٥,٩٦٪ رأسماليون تجاريون، ٢٠,٦٩٪ مهنيون ومعظمهم من المحامين والأطباء، ٥٪ موظفون حكوميون. وتقول عزة وهبى أن ارتفاع نسبة تمثيل الطبقات المهيمنة اقتصاديا واجتماعيا يعد سمة ثابتة فى البرلمانات التى تشكلت منذ عام ١٩٢٤. هذه النتائج هى حصيلة دراسات عديدة تناولت هذا الموضوع مع اختلاف المعايير التى استخدمها الباحثون بطبيعة الحال فى تعريف مختلف الفئات المذكورة. يفسر مجموع هذه الظواهر كيف أن وراء القواعد الانتخابية الرسمية للنخب السياسية، ووراء الرهانات السياسية الكبرى المتمثلة فى

الانتخابات، تختبئ في الواقع ممارسات ومعيارية انتخابية شعبية تكاد تكون باقية على حالتها ولا تزال سماتها الرئيسية موجودة حتى الآن.

المعايير والممارسات الانتخابية الشعبية

الواقع أن الممارسة الشعبية للتصويت خلال الفترة الليبرالية غير مفصح عنها ويصعب اكتشافها. معظم الذين كتبوا أو أدلوا بشهادتهم عن ماضيهم السياسي وتجاربهم الانتخابية كانوا من كبار الشخصيات السياسية آنذاك وكانوا يشغلون المناصب الهامة كمنصب وزير أو رئيس وزراء أو من كبار المسئولين في الأحزاب السياسية أو من كبار الصحفيين... الخ. وبالتالي نكون بصدد وجهة نظر متأثرة بموضعهم الاجتماعي والسياسي وموقفهم الأيديولوجي. من جهة أخرى غالبا ما تكون شهادتهم انتقائية وبها ثغرات، وهذه الثغرات إما أن تكون حتمية لعدم احتفاظ الذاكرة بكل البيانات، وإما أن يكون سببها ببساطة شديدة أن بعض المعلومات الأساسية بالنسبة لدارس الانثروبولوجيا السياسية لا يراها غيره ذات أهمية، وبالتالي لا يتم ذكرها أو الإفصاح عنها. أما شهادات من قد نسميهم المرشحين العاديين في انتخابات الفترة الليبرالية فهي نادرة للغاية. ومع ذلك استطعنا، بناءً على بعض هذه الشهادات، التعرف إلى حد ما على العادات الاجتماعية الحقيقية التي سادت عملية التصويت في هذه الفترة، ومن ثمّ دلالات التصويت بالنسبة للجماهير. لا يجب ترك الرهانات السياسية الوطنية في انتخابات هذه الفترة تلهينا أو تحجب عنا الرهانات الاجتماعية المحلية لانتخاب النائب. ففي وقت مبكر جدا تكونت في مصر صورة "النائب الوسيط" بين الأهالي المحليين والأجهزة الإدارية المركزية والإقليمية، وكذلك النائب مقدم الخدمات والمجاملات الشخصية والجماعية. في ضوء هذه التوظيفية يمكن فهم حقيقة منطق الانتخاب حيث تقدم الجماهير دعمها وأصواتها للمرشح مقابل بعض الخدمات والمزايا التي يوفرها لهم. وهو ما يحدث اليوم. إن مثل هذا التصويت يكون دائما في صالح المرشحين الذين يتمتعون بالقوة الاقتصادية أو بعلاقات كثيرة، وكذلك الذين يتمتعون بقاعدة شعبية في الدوائر التي يرشحون أنفسهم فيها. وهذا ما يشير إليه عبد الرحمن الرافعي[١٢٧] بشأن تقدمه لانتخابات ١٩٢٤.

"...فعلى الرغم من أني لم أعتمد في حملتي الانتخابية على عصبية عائلية أو نفوذ شخصي أو قوة حزبية في دائرة مركز المنصورة، فإن ما عرفه الناس عني من

ماضـى وصفوه بـالوطنية، قد أوجد شيئـاً من التوازن بينى وبين منـافسى، ففزت عليه بصـوت واحـد، إذ نلت ١٧١ صوتـاً، ونـال هو ١٧٠ صوتـاً، وكـان عدد المندوبين الذين أعطوا أصواتهم ٣٤١ مندوبـاً...".

مـن الواضـح أيضـاً أن عملية التصويت لم تكن سرية على الإطلاق، وإنما كانت تتم بطريقـة جماعيـة شفاهةً نظراً لارتفاع نسبة الأمية. يشـير محمد زكى عبد القادر[١٢٨]، وكان مـن المرشحين فى عام ١٩٤٥، إلى ذلك واصفاً الظواهر التى شاهدها ويحاول شرحها على النحو التالى :

"... وما أكثر ما أثرت فيه صور أخرى فيها سذاجة ولكن فيها جمال أخاذ...سمعت عـن بعضهم يسأله عضو اللجنة من تنتخب فيجيب : "الشيخ محمد" وهو يعنينى... إن أعظم الألقاب عنده هو لقب "الشيخ" وهو يضفيه علىّ راضياً فرحاً... وآخر يسأله رئيس اللجنة من ينتخب فيجيب "أبو عبد القادر" وهو يعنينى أيضاً... إنه لا ينتخب ممثلاً له لمجلس النواب، وقد لا يعرف ما هو هذا المجلس ولا ما هى اختصاصاته وخصائصه، ولكنه ينتخب ابن الرجل المقيم معه فى قريته يعرفه ويعطف عليه ويحبه، وهو عنده أقرب إليه من مجلس النواب ومن كل ما فى مجلس النواب... وثالث يسأله الرئيس من تنتخـب فيجيـب فى سذاجة حلوة : ودى عاوزة كلام ابن بلدنـا... وهو يعنينى أيضاً... إن الانتخابـات فى نظره ليست إلا الانتصـار لابن بلده أيا كان، سواء أكان صالحاً أم غـير صالح... إنهـا العصبية الريفية القديمـة كانت لا تزال بـكل صولتها تسيطر على أذهـان النـاس، ورابع يسأله الرئيس من تنتخب فيقول "ابـن السنجرى" وهو يعنينى أيضـاً... إنــه هنا ينتخـب الأسرة... إنهـا العصبية الأسريـة القبلية... أنصـار لأسرتنا وخصـوم... وخامس يجيب : الأستاذ الكبير، وسادس يقول سعادة البيه وسابع يقول البيـه بتاعنـا... كل إجابة من هذه الإجابات لها مغزاها ولها دلالتها ولها تفسيرها... الأول متعلـم عـارف لمن يعطى صوته والثـانى ينتخب سعـادة البيه الذى يراه يرتدى البدلة ويذهب إلى القاهرة ويعود منها ويجلس مـع البكوات والباشوات فهو واحد منهم بطبيعة الحـال وطبيعة الوضع والثالث يصف "البيه" بأنه "بتاعنا" أعنى الرجل الذى نعتمد عليه ونلجأ إليه ونستجير بـه...".

تشهـد هـذه التصريحات الـواردة على لسان محمـد زكى عبد القـادر على ما كان يحـدث فـى لجنة الانتخـاب فـى القرية عندما يكـون أحد المرشحـين للانتخابات من أبنائهـا فينتخب كل الأهــالى "ابن البلد" الذى يعرفون اسمـه وعائلته. غير أن ذلك لا ينطبـق علـى كل اللجان خاصة فى المـدن الكبيرة وكل القرى الأخـرى لأن النائب لم

يولد في كل قرى الدائرة وهذا ما يؤكده أحد القضاة وهو د. السيد صبرى[١٢٩] الذى كان رئيسا لإحدى لجان الانتخاب بالإسكندرية فى عام ١٩٣٨.

"... فقد حضر للانتخاب أفراد لا يعرفون أسماء المرشحين وآخرون ينتخبون محافظ المدينة، وغيرهم ممن يفوضون الرأى لرئيس اللجنة، وآخرون يصوتون لرئيس الحكومة وهو غير مرشح فى الدائرة، أو من يطلبون سرد أسماء المرشحين لأنهم نسوا اسم من يريدون انتخابه".

وبالطبع فإن التصويت شفاهة، ومن ثم علنا، يتيح الفرصة للضغط على الناخبين سواء من قبل الإدارة أو من قبل أنصار المرشحين والأشخاص الذين اتفقوا معهم على دعم حملتهم الانتخابية. وبالفعل قبل عملية التصويت كان هناك فترة للمساومات التى يتحتم على كل ناخب جاد إجراؤها مع "الناخبين الكبار غير الرسميين"، أى مع مجموع الشخصيات المحلية القادرة على التأثير على الجماهير لتنتخب مرشحا ما. وقد ترتبط هذه القدرة بسلطة الفرد الشخصية أو بوضعه، مثل كونه من الأعيان أو رأس عائلة كبيرة، أو بمركزه الاجتماعى لكونه شخصا متعلما أو بمنصبه الإدارى أو قدرته على ممارسة القمع إذا كان موظفا حكوميا فى الأجهزة المحلية. ويؤخذ في الاعتبار أيضا أن مرشحي الوفد كانوا قادرين في بعض الأحيان على هزيمة الباشوات المحليين وهزيمتهم في دوائرهم. إلى جانب هذه المساومات استخدم المرشحون وسائل أخرى عديدة، وكانت هذه الوسائل والأساليب المستخدمة فى حملة الدعاية الانتخابية تختلف وفقا لسمات كل مرشح ونوع الجمهور الذى يريد إقناعه، وإذا كانت الاجتماعات الجماهيرية والمواكب وإقامة الحفلات التى يشارك فيها الخطباء والشعراء الشعبيون لمدح المرشحين والتغنى بفضائلهم من السمات المشتركة فى الحملات الانتخابية، فإن البعض الآخر كان يعمل على التميز بتوزيع الإعلانات ومبادئه السياسية وغيرها من وسائل الاتصال المكتوبة. وكان هذا النوع من الدعاية يستهدف أساسا النخب المحلية المثقفة ولاسيما المدرسين والأطباء والمحامين ورجال الدين... الخ، ويبدو أن هؤلاء كانوا يمثلون فى ذلك الوقت فئة هامة من فئات "الناخبين الكبار غير الرسميين". وهذا ما فعله عبد الرحمن الرافعى حين قام بتوزيع كل ما نشر من كتاباته للتأكيد على أنه يتميز بالعلم والثقافة علاوة على نشاطه الوطنى التاريخى.

غير أنه رغم وجود هذا الكم من وسائل الدعاية الانتخابية منذ الانتخابات الأولى فى عام ١٩٢٤ إلا أن تأثيرها على الانتخابات لم يكن كبيرا لأن الناس كانوا

ينتخبون حسب ما يوصيهم به الأشخاص الذين يفترض أنهم على علم بالصالح العام ومصلحة مجتمعهم. وهذه هي النصيحة التي يعطيها نائب وفدي سابق وكان أيضا من المسئولين عن الحملة الانتخابية للوفد في كافة دوائر مديرية الشرقية وهو محمد زكي عبد القادر[١٣٠].

"... لا تعتمد على الهتافات والتصفيق... إن الناس في القرى يقابلون كل مرشح بالتهليل والزعيق، ولكن هذا لا يعني شيئا... اجتهد أن تعتمد على الصلات الشخصية والاتفاقات والزيارات الخاصة... إن تجربتي دلتني على أن هذه أحسن وسيلة...".

وبالفعل تأكد محمد زكي عبد القادر بنفسه من ذلك من تجربته الشخصية.

"... وزرت قرية رزنة وهي بلدة أحمد عرابي زعيم الثورة الأولى في مصر، واستقبلني الناس هناك بحماسة وتصفيق وهتاف والمنظومة المعهودة... الكرسي لمين ؟ تنتخبوا مين ؟... وهي المنظومة التي لاقيتها وسمعتها في كل قرية زرتها تقريبا، فما أن يحس الطبالون والزمارون وسماسرة الانتخاب أن المرشح هبط البلد، حتى يلبسوا "هدوم الشغل" وهي ليست إلا الطبلة والمزمار وجماعة من الصبية والأطفال، خليط من أهل القرية المتعطلين، يزفون المرشح، حتى أنني في أوقات متعددة كنت أشعر بالأسف والألم أن أديت بنفسي إلى هذا الموقف... وتذكرت قول الشمسي باشا أن هذا كله لا قيمة له... إنه "مولد" مجرد "مولد" حتى إذا انتهى الموكب كان لابد من صرف المكافآت، للطبال والزمار والحلاق وخادم المسجد والمؤذن والأطفال والصبية الذين كانوا يمدون أيديهم ليأخذوا قروشا، أية قروش...".

كان التصويت وقتذاك – مثل ما هو عليه اليوم – متوقفا على المساومات بين مختلف المرشحين وبعض الأشخاص في كل قرية أو منطقة، على أن يتم اختيار هؤلاء الأشخاص بعناية شديدة بمعنى أن يكون لهم بالفعل وضعهم ومركزهم الاجتماعي في القرية ومن شأنهم التأثير على الأهالي وضمان عدد كبير من الأصوات. لذلك كان على المرشحين ومساعديهم أو وكلائهم، دراسة المنطقة، في حالة عدم انتمائهم إليها، لمعرفة من هم الأشخاص المسيطرين على الانتخابات في كل قرية حتى لا يقعوا في شراك بعض المحتالين. وعلى حد قول محمد زكي عبد القادر، لا يمكن الارتجال في هذا الأمر.

"... أحسست أن الانتخابات أشبه بالمواسم، لها سماسرة ما أعجبهم... واحد منهم يأخذك على جنب ويقول لك هامسا : البلد دي كلها في أيد الشيخ أبو محمود... اتفق معاه وحط في بطنك بطيخة صيفي ونام... ويقترب منك آخر محذرا : إياك من الشيخ

عامـر، وهو الـذى همس فى أذنك من قبل، ويقول فى خبـث ومكر ودهـاء لازم قـال لك البلد فى ايد الشيخ أبو محمود، ما تصدقوش... أبو محمود ده راجل بتـاع غرزة ومـاهوش من البلد، عليك بـالحـاج عبد الكريم... راجل طيب حج بيت الله الحرام..." .

وكان الهـدف من المساومات بـين المرشح و"الأشخاص الذيـن يعتمد عليهم" هو تحديـد شـروط المقايضة، أى تحديـد التبرعات أو الوعود بـالتبرعـات والخدمات التى يتحتـم على المرشح تقديمها مقابل دعمـه وتـأييده فى الانتخابات. وهنا أيضا يروى محمـد زكى عبـد القادر[١٣١] كيـف أن رفضه الدخـول فى لعبة الوعـد بتقديم الخدمات والتبرعـات وعـدم اختيـاره للأشخاص المناسبـين أدى إلى فشلـه فـى الانتخابات لاعتباره فظا وجاهلا بـأصول اللعبة.

"... ويقترب منك ثالث، وهو يهمس أيضا : إن كنت عايز أصوات البلد دى، صلح الجامـع... دورة الميـه خسرانـة ووزارة الأوقاف بقى لها سنين ومـا عملتش حـاجة... ويجيئـك رابع وخامس وسادس، وأعجبهم هو الذى قـال لى أن أبو سنة محبوس على ذمة قضية... كلم وكيل النيابة يطلعه والبلد كلها تنتخبك... وأسأل : وأبو سنة ده متهم فـى إيه ؟ فيقـول فى حادث قتـل... ويقترب شيخ جليـل ويدس فى يـدك ورقة ويقول بـاسمـا : الـواد ابنى ساقط فى البكالوريـا وعايز يدخل كلية البوليس... البركة فيك... وقد اعتدت أن أكون صادقـا، فكنت أقول لمن يسألوننى شيئا ما إذا كنت أستطيع أو لا أستطيـع، ولاحظ بعض أنصارى خطتى، فكانوا يزمون شفاههم أسفا، حتى إذا اختلوا بـى قـالوا فى أسف شديـد : الشغل ده مـا ينفعش... لازم توعـد النـاس... مـا فيش حـاجه مـا يمكنكش... هو أنـت حتغرم حـاجة... جـامـع... آه يتصلح... المفروض أنك صـاحب وزيـر الأوقـاف، وصاحب وزيـر الداخليـة... الناس هنا مـا بتفهمش، خدهـم على قد عقولهم..." .

هـذه هـى على ما يبـدو أهم سمـات التجربـة الانتخابيـة لليبرالية والإطـار الذى يصـح وضعهـا فيه إذا أردنا فهـم السهولة التـى استطاع بها الضبـاط الأحرار إنهاء فصـل الليبرالية الانتخابية فى مصر. وإذا كانت دراسة سمات الانتخاب على مستوى الدائرة قد سمحت بـإدراك الدوافع الحقيقية للتصويت من وجهة نظر الأهـالى والوسائل المستخدمـة من قبل المرشحين للفـوز، فإن المستوى القومى الكلى يعطى كذلك بعض الدلالات الهامة. بـالنسبة للمشاركة فى الانتخابات (الجدول رقم ٦ الملحق) وطوال هذه الفترة كان متوسط نسبة المشاركة الفعلية للناخبين المقيدين فى الجداول الانتخابية مـا بين ٥٤ ٪ و٩٦٪. ولكن كم من الذين لهم الحق فى التصويت كان مقيدا بـالفعل فى الجداول الانتخابية ؟ وإن كان من الصعب الحصول على هذا الرقم فما يمكن قوله هو

أن متوسـط عـدد المقيدين لم يكن يتعدى ١٨ ٪ من إجمــالى عدد سكان مصر فى هذه الفترة[١٣٢]. غير أن أكثر الأمور دلالة هو أن المشاركة الفعلية فى الانتخابات قد سجلت انخفاضـا بـين ١٩٢٤ و ١٩٢٥ وإن كان من الصعب المقارنـة بين انتخابات أجريت فـى ظل نظم انتخاب مختلفة. مـن المؤكد أن هذا الانخفاض يرتبـط بظاهرة سياسية هـامة اتسمت بها هذه الفترة وهى عدم احترام إرادة الناخبين.



الفصل الثانى

الحقبة الناصرية:
احتكار الدولة للسياسية ومحلية دور النائب

إذا كان النائب في الفترة الليبرالية يعتبر قبل كل شيء مستودع الإرادة الوطنية الشعبية، ممثلا في صورة النائب الوفدى، والانتخاب نوع من الاستفتاء الشعبى لصالح الوفد، ففى الفترة الناصرية كان النائب أساسا هو الوسيط الفعال بين الشعب والدولة "ولية النعم"، وهو موزع الخدمات العامة والأموال العامة. فبإتمامهم مهمة الوفد السياسية الأسمى، ألا وهى طرد الإنجليز نهائيا من الأراضى المصرية، وبإعطائهم هذه المهمة عمق أكبر من خلال الكفاح ضد الإمبريالية والإنجازات السياسية الكبرى مثل تأميم قناة السويس انتزع نظام الضباط الأحرار عن عملية الانتخاب أحد أبعاده السياسية الهامة، وهى كونه يعبر عن خيار سياسى. ثم توطد غياب مثل هذا البعد بقيام نظام سياسى استبدادى وأحادى، وبوجود شخصية بارزة ذات "كاريزما" لزعيم وكل نفسه لتحديد الصالح السياسى ويحرص على إقامة علاقات مباشرة وحميمة passionnées مع الشعب. وعليه لم يكن أمام النائب المصرى إلا أن يكتفى بدوره التقليدى الذى طالما قام به وهو دور الوسيط بين المجتمع والدولة، أى أن يكون بمثابة "سير لنقل الحركة" الذى ينقل رغبات واحتياجات الشعب وفى الوقت ذاته يشارك فى تأطير المجتمع بنقل الخيارات والتوجهات التى تحددها الجهات العليا وحدها. وبذلك اختفى الاقتراع كتمثيل سياسى نهائيا ليحل محله الاقتراع - المقايضة بين الذين يقدمون دعمهم وصوتهم والذين يعطون ويوزعون نعم وخدمات الدولة، وهو ما يعتبره البعض بمثابة تغير نوعي.

ازدادت فعالية الوسيط فى تلك الفترة لسببين. من جهة ظل النائب هو نائب النظام الحاكم؛ إذ أن اختيار الناخبين محصور فى المرشحين الذين يدعمهم النظام، ومن جهة أخرى لا تقوم الدولة بالوظائف السيادية التى كانت تقوم بها فى الحقبة

الليبرالية فحسب، بل على عكس ذلك تعتبر نفسها مسئولة عن تنمية وتطوير المجتمع كليا وإقرار العدالة الاجتماعية وتوزيع الخيرات والخدمات. إذا كان اختيار الناخبين فى هذه الفترة لا يعد اختيارا سياسيا فهذا لا يعنى مع ذلك أن السياسى اختفى تماما من عملية الاقتراع وأن هذا الأخير لا يحكمه سوى الروابط العائلية والعصبية. الواقع أن هذه الحقبة قد شهدت إعادة تعريف النشاط السياسى الذى أصبح نشاطا مفتوحا للجميع وليس مقصورا على نخبة رجال السياسة أو الأعيان فى الأقاليم، ومن جهة أخرى اتسع مضمون النشاط السياسى ليشمل جهود كافة المواطنين لاسيما المسئولين لمساعدة الدولة "ولية النعم" فى كفاحها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإقرار العدالة الاجتماعية. فقد النائب البعد "القومى" الذى كان يتسم به فى الفترة الليبرالية واتخذت صورته الطابع "المحلى" الذى يعرف به اليوم. أصبح النائب شخصية عامة محلية تستطيع بحكم تأصلها فى الحياة الاجتماعية المحلية وفى الحياة العامة على المستويين المحلى والقومى أن تخدم مصالح أهالى الدائرة وتوزع الخدمات العامة اعتمادا على الأموال العامة لدولة تعتبر نفسها دولة راعية ومنصفة. إن الحقبة الناصرية هى بالفعل التى وطدت علاقة التبعية بين النائب والدولة، وهى علاقة جارى تصحيحها اليوم مع انتشار صورة النائب "رجل الأعمال". هذا التحول الذى طرأ على وظيفة النائب يقربه من مواطنيه وفى الوقت ذاته يؤدى، على المستوى الانتخابى، إلى تمييز المرشحين الذين يتمتعون بمكانة عالية فى الدوائر العليا للدولة والهيئات السياسية القيادية، وإلى جعل الانتخاب من بين ما يعبر عن الهيمنة الإدارية.

المعايير الانتخابية الناصرية : التصويت غير السياسى و"الشأن العام" للجميع

فى عهد عبد الناصر شهدت مصر ثلاثة انتخابات تشريعية لعضوية مجلس الأمة[١٣٣] الذى حل مكان مجلس النواب. جرت هذه الانتخابات الثلاثة فى إطار سياسى وقانونى مختلف تماما عن الذى كان سائدا فى الفترة السابقة. تبنى دستور ١٩٥٦، وكذلك دستور ١٩٦٤، نظاما سياسيا يمزج بين النظام الرئاسى والنظام البرلمانى أو ما يطلق عليه البعض في الفقه الدستوري المصري النظام البرلماسي. فهما يقضيان بتشكيل مجلس للأمة، يختار أعضاءه عن طريق الانتخاب العام السرى، ويتولى هذا المجلس السلطة التشريعية. كما ينصان فى الوقت نفسه بأن تتولى المؤسسة الرئاسية

السلطة التنفيذية وتحدد مع الوزراء السياسة العامة للحكومة على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى والإدارى، وتقوم كذلك بالإشراف على تنفيذ هذه السياسة. كما نظم الدستوران نوعا من التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين. بالإضافة إلى ذلك يرشح مجلس الأمة بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه رئيس الجمهورية، ثم يعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه. ومن الناحية القانونية أيضا وفيما يتعلق بتنظيم السلطات أضاف دستور ١٩٦٤ عنصرين لم يردا فى دستور ١٩٥٦ : حق رئيس الجمهورية فى تعيين نحو عشرة نواب، وأن يكون للعمال والفلاحين ٥٠ فى المائة على الأقل من مقاعد البرلمان.

ولتقييم طبيعة النظام السياسى الناصرى على حقيقته، لاسيما فيما يخص السلطة التشريعية، لابد من إضافة بعض العناصر الجوهرية إلى هذا الوصف :

١– إلغاء الأحزاب السياسية وجماعة الإخوان المسلمين فى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ على التوالي؛

٢– نصت المادة ١٩٢ من دستور ١٩٥٦ على أن "يكوّن المواطنون اتحادا قوميا [...]" ويتولى الاتحاد القومى حق الترشيح لعضوية مجلس الأمة، كما نصت المادة الثالثة من دستور ١٩٦٤ على أن الاتحاد الاشتراكى العربى (الذى أنشئ عام ١٩٦٢) المكون من تحالف قوى الشعب هو السلطة التى تمثل الشعب ؛

٣– وأخيرا استبعد النظام الناصرى من لعبة الانتخابات وبالتحديد من حق الترشيح فى الانتخابات التشريعية، ولأسباب سياسية واضحة، بعض الفئات مثل المنتمين إلى الأسرة الملكية المخلوعة، والأشخاص الذين "أفسدوا" الحياة الحزبية قبل الثورة، والذين فرضت على أملاكهم وأموالهم الحراسة، والذين جرى اعتقالهم فى وقت من الأوقات بعد الثورة... الخ.

ويتضح ضعف ثقل البرلمان فى الحقبة الناصرية ليس فقط من كونه خاضعا لرقابة هذا "الحزب/ الدولة" – برلمان معين اجتمع فى ٦٠ و٦١ – الذى أدخله النظام على الحياة السياسية المصرية، ولكن أيضا من عمر المجالس المنتخبة خلال هذه الفترة والتى تبلغ مدتها القانونية خمس سنوات. فمجلس الأمة المنتخب عام ١٩٥٧ لم يكد يكمل سبعة أشهر من عمره حتى تم حله بسبب قيام الوحدة المصرية – السورية. وبحدوث الانفصال انتهى دور مجلس الأمة وظلت مصر بدون برلمان منتخب حتى بداية عام ١٩٦٤. انتخب المجلس الجديد فى عام ١٩٦٤ واستمر ثلاث سنوات وثمانية أشهر فقط. أما المجلس المنتخب فى عام ١٩٦٩ فقد استمر سنتين. كذلك

يتأكد ضعف دور البرلمان بالنسبة لغيره من التنظيمات السياسية التابعة للنظام من الأسلوب الذى نظمت بـه الإدارة الناصرية مختلف الانتخابات. ففى عام ١٩٦٤ على سبيل المثال حرم عدد كبير من المواطنين من مباشرة حقهم فى التصويت لمجرد أن وزارة الداخلية لم تقم بطبع بطاقات الانتخاب الجديدة وطلب من الناخبين استعمال بطاقات ١٩٥٧. وحتى الناخبين الذين تمكنوا من العثور على بطاقاتهم القديمة لم يتمكنوا كلهم من التصويت لأنه مع طبع القوائم الانتخابية الجديدة والمعدلة بناءً على الإضافات والحذف، تغير الرقم المسلسل الدال على لجنة الانتخاب، كما تغير أيضا مكان لجان الانتخاب نتيجة لإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، حتى أن عدد الناخبين فى كل لجنة من لجان الانتخاب فى انتخابات ١٩٦٤ لم يتعد ٥٠٠ ناخب[١٣٤].

غير أنه رغم كل هذه التعقيدات، ورغم إنشاء جهاز قانوني وسياسي يخضع البرلمان لرقابته ويكون له (أى الاتحاد القومى الاشتراكى) حق الولاية على مجلس الأمة المنتخب، أدخل النظام السياسى الناصرى بعض التعديلات الهامة فى عملية الانتخابات لاسيما فى اتجاه توسيع الهيئة الناخبة المصرية، مثل تخفيض الحد الأدنى لسن الناخب إلى ١٨ سنة وإن قلت عن سن الرشد القانونى وهى ٢١ سنة، ومنح المرأة المصرية لأول مرة حق الانتخاب على أن القانون قد فرق بين الرجل والمرأة بأن جعل القيد فى جداول الانتخاب إجباريا بالنسبة للرجال واختياريا بالنسبة للمرأة، وإعطاء حق التصويت لبعض الفئات التى لم يكن لها هذا الحق قبل ذلك مثل العسكريين والموجودين خارج الحدود وقت إجراء الانتخابات. وأخيرا بموجب قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ أصبح التصويت إجباريا وكل من تخلف عن أدائه يعاقب بغرامة.

وفيما يتعلق بالدوائر الانتخابية أخذ القانون بالمبدأ الذى كان قد أقره دستور ١٩٣٠ وهو مبدأ تثبيت عدد الدوائر الانتخابية بحيث لا تتعرض للزيادة أو للنقص بحسب تعداد السكان. وقضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٦ بأن "يؤلف مجلس الأمة من ثلاثمائة وخمسين عضوا"، وبأن "تقسم الجمهورية المصرية إلى دوائر انتخابية عددها ثلاثمائة وخمسون دائرة". أما بالنسبة لنظام الانتخاب فقد أخذ قانون الانتخابات بالنظام الذى ساد فى ظل دستور ١٩٢٣، وهو نظام الانتخاب المباشر على درجة واحدة، كما أخذ بنظام الانتخاب الفردى وليس الانتخاب بالقائمة، ويكون انتخاب عضو مجلس الأمة بالأغلبية المطلقة. وأخذ بمبدأ الانتخاب السرى وفيما يتعلق بممارسة الأميين لحق الانتخاب فقد استحدث القانون مبدأ الرموز لتمييز المرشحين

كضمـان لسرية الانتخاب بينمـا كان الأمي في الحقبة الليبرالية يـدلي برأيه شفاهة أمام المسئولين في لجنة الانتخاب.

وفيما يتعلق بالمرشحين أخذ النص القانوني بما كان معمولا به في تشريع الحقبة الليبراليـة مـن حيث إنه لا يلزم أن يكون اسم المرشح مقيدا في جداول انتخاب الدائرة التي يتقدم للترشيح عنها. ومن شروط العضوية في مجلس الأمة أيضـا أن يكون العضـو محسنـا للقراءة والكتابـة، وألا تقل سن عضو مجلس الأمـة يوم الانتخاب عن ثلاثـين سنـة ميلادية. وبخصوص عدم جواز الجمع بـين عضوية مجلس الأمة وتولى بعض الوظائف العامة قضـى القانون على أنه يحظر على القضـاة وضباط الشرطة والجيش الترشيح لعضوية مجلس الأمة إلا في حالة استقالتهم وقبول تلك الاستقالة. وكذلك نص قانون مجلس الأمة على أن يكون طلب الترشيح مصحوبا بإيداع المرشح مبلغا من المال كتأمين لضمان جدية الترشيح.

هـذه هي المبادئ التـي أضافها دستور ١٩٦٤ والتي قضت على وجه الخصوص بتقليل عدد الدوائر الانتخابية إلى النصف على أن يمثل كل دائرة نائبان يكون أحدهما على الأقل "عامل أو فلاح". ويرى معظم المتخصصين وخاصة علي الدين هلال[١٣٥] أن انتخابـات ١٩٥٧ هي أكثر الانتخابات الثلاثـة حيوية. ومع أن علي الدين هلال يرى أن هـذه الحيويـة يمكن إرجاعهـا إلى أن الدولة لم تكن قـد استكملت بعد هيمنتها على المجتمع، إلا أنه من الممكن أيضا إرجاعها إلى تزامن هذه الانتخابات مع بلوغ شعبية جمـال عبد الناصر ذروتها. فبعد استبعاد محمد نجيب وإرساء سيطرته على مجموعة الضبـاط الأحـرار زادت شعبية جمال عبد الناصر إلى حـد كبير بسبب الإجراءات التي اتخذها علـى المستويين الداخلي والخارجي: اشتراكه في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ الذي جعله يظهر في صورة رجل سياسي دولي، وتأميم قناة السويس، وحرب السويس وأخيرا إصدار قانون الإصلاح الزراعي.

ترتبـط حيوية هذه الانتخابات أولا بتوسيع الهيئـة الناخبة بعد الإصلاحات التي أشرنا إليها. ورغم تباين الأرقام التي يعطيها الكُتاب في هذا الصدد، يقول علي الدين هلال إن الهيئة الناخبة قد قفزت من ٤,٥ مليون مواطن عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ستة ملايـين عام ١٩٥٧[١٣٦]. من الجديـر بالذكر أنه يمكن قياس درجة المشاركة السياسية بمعياريـن: درجة الإقبـال على الترشيح بالنسبة لعدد المقاعـد، وعدد الدوائر التي لم يتم انتخاب النائب إلا في الجولة الثانية أي بعد الإعادة. وإذا كان المؤشر الأول (درجة الإقبـال علـى الترشيـح) يدل على ثقـة المرشحين فـي انفتاح لعبـة الانتخابات، فإن

المؤشر الثانى (درجة إقبال المواطنين على التصويت) يدل على درجة هذا الانفتاح وهذه المنافسة. تقول عزة وهبى فى دراستها الشيقة لانتخابات ١٩٥٧ التشريعية[١٣٧] أن عدد المرشحين المتبقين بعد تصفية الاتحاد القومى لهم قد بلغ ٢٤٩٣ مرشحا، وبذلك يكون متوسط عدد المرشحين لكل دائرة قد قفز من ٣,١٦ عام ١٩٥٠ إلى ٧,١ عام ١٩٥٧، وذلك رغم الشدة التى أظهرها الاتحاد القومى فى عملية التصفية هذه، والتى أسفرت عن استبعاد ١٢٦٨ طلب ترشيح. وقد أدى الاعتراض على بعض المرشحين إلى خلو عدد من الدوائر من المرشحين بالكامل ومن ثم أعلن عن إعادة فتح باب الترشيح فيها مستقبلا. ومن الواضح أن الهدف الرئيسى من عملية اختيار قائمة المرشحين من قبل الاتحاد القومى كان التخلص من الطبقة السياسية القديمة التى لعبت دورها فى الحقبة الليبرالية. وإذا كان إلغاء الأحزاب السياسية والإجراءات الأخرى التى أشرنا إليها والمتعلقة باستبعاد بعض الفئات من اللعبة الانتخابية تمس أكثر رجال السياسة تألقاً فى الفترة الليبرالية، فإن عملية اختيار المرشحين التى قام بها الاتحاد القومى كانت تهدف إلى التخلص نهائيا من رجال السياسة من الأعيان وأثرياء الريف الذين كانوا يشكلون النخبة السياسية فى العهد الليبرالى، لاسيما فى المحافظات والريف.

تمثل زيادة عدد المرشحين لأول انتخابات تشريعية تجرى فى الحقبة الناصرية ظاهرة غاية الأهمية تستحق التحليل. فإذا ما حاولنا التعبير عن الخريطة الاجتماعية والسياسية للذين تقدموا للترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة فسوف نلاحظ التغير الشامل الذى حدث فيها[١٣٨] . تشير المصادر الصحفية لهذه الفترة إلى تنوع المرشحين وإلى أن من بين الذين خاضوا المعركة الانتخابية أشخاص ينتمون إلى الطبقات الوسطى، بل والدنيا، الذين كانوا مستبعدين من قبل من أى صراع سياسى، ومنهم العمال يدعمهم الاتحاد المصرى العام للعمال، والمهنيين تساندهم لجنة شكلت من أمناء النقابات المهنية، بالإضافة إلى التجار ورجال الصناعة ومتوسطى الملاك الزراعيين، وأخيرا الموظفين وضباط الجيش وضباط الشرطة وعدد من النساء (١٦ مرشحة). يعكس هذا التغيير إرادة النظام الحاكم ورغبته فى تشجيع الفئات الاجتماعية التى كان يريد الاعتماد عليها لتكوين قاعدته الشعبية على المشاركة السياسية، ويمكن القول أن ظاهرة كثرة عدد المرشحين ترجع أساسا إلى الاختفاء المفاجئ للطبقة السياسية مما خلق فراغا مجهولا طمع كثيرون إلى ملئه على أساس غير سياسي في معظم الأحيان، حيث كان الجميع مؤيدين للنظام. وقد أثارت الظاهرة

انزعاج الصحف وقتها. نظرا لأن كثيراً من المرشحين لم يكن لهم برنامج سياسي. ووضع حد للهوة التى كانت تفصل بين النخبة السياسية الحاكمة وجزء كبير من المجتمع المصرى. يعكس هذا التغيير أيضا الشعبية التى كان يتمتع بها النظام الناصرى فى ذلك الوقت، حيث لم تكن مصداقيته قد تأثرت بعد بإخفاقه فى عدد من الأحداث مثل فشل الوحدة مع سوريا وهزيمة ١٩٦٧، علاوة على ما اتسم به بعد ذلك من طبيعة سلطوية وبيروقراطية، وانخفاض مستوى المعيشة فى المجتمع نتيجة لعواقب المغامرات العسكرية التى دخلها ولأساليب إدارة النظام للاشتراكية.

يشير هذا الإقبال الشديد على الترشيح لانتخابات نتائجها "السياسية" معروفة سلفا، حسب التحليل السابق، إلى مدى ثقة المرشحين فى انفتاح اللعبة الانتخابية على المستوى المحلي. وبالفعل بالإضافة إلى الرقابة "من المنبع" التى باشرها الاتحاد القومى باختياره المرشحين اتخذ النظام الناصرى نوعا ثانياً من الاحتياطات وهو إغلاق ٧٦ دائرة على مرشحين بعينهم لضمان فوزهم بالتزكية. ويلاحظ أن الدوائر المعنية بهذا القرار هى على وجه الخصوص الدوائر التى كان المرشح فيها من الوزراء أو العسكريين أو المسيحيين كما أغلقت دائرة من الدوائر على رئيس الاتحاد المصرى العام للعمال. أما الدوائر الأخرى وعددها ٢٦٩ دائرة فكانت مفتوحة أمام المرشحين، ولشدة المنافسة شهدت ١٦٨ دائرة جولة ثانية لانتخاب نائبها[١٢٩]. ووفقا لما تقوله عزة وهبى فى دراستها يبدو أن المعركة الانتخابية قد تمت فى إطار حياد الأجهزة الإدارية وعدم تدخلها لصالح مرشح ما أو للإضرار بغيره. وباستثناء بعض الأفعال الفردية يمكن القول بأن التجاوزات والانحرافات التى حدثت كانت من فعل الناخبين والمرشحين أكثر منها بفعل الأجهزة السياسية أو الإدارية. وقد أظهر النظام حسن نيته أثناء المعركة الانتخابية، ومثال ذلك ما قررته الحكومة من أنه لا يجوز لوزير من الوزراء أن يباشر الدعاية الانتخابية فى دائرة غير الدائرة التى أغلقت عليه. غير أن نفس النظام الذى طالما أظهر حرصه على إبعاد الجانب السياسى والأيديولوجى عن المعركة الانتخابية هو الذى منع المرشحين من تقديم برامج جماعية أو القيام بدعاية مشتركة رغبة فى عدم ظهور تكتلات سياسية أو أيديولوجية. كذلك أصدرت وزارة الداخلية تعليمات مشددة تقضى بألا يختار المرشحون مندوبيهم أمام لجان الانتخاب من بين العمد والمشايخ، وذلك حرصا على عدم تأثير العناصر السياسية والإدارية القديمة على تصويت الناخبين، كما صدرت التعليمات لجميع العمد والمشايخ بعدم التدخل فى المعركة الانتخابية بحضور الاجتماعات الانتخابية أو المشاركة فى

الدعاية الانتخابية. وبالفعل، فيما عدا ترشيح بعض الشخصيات المعروفة بانتمائها لليسار ومرشحي النقابات العمالية، تركزت المنافسة على القدرات الشخصية للمرشح وارتباطه بالدائرة والخدمات أو المشروعات التى يتعهد بالقيام بها. وهذا أمر يمكن فهمه نظرا للتشابه الشديد بين المبادئ والبرامج التى خاض بها المرشحون حملتهم الانتخابية وكلها تشير إلى الالتزام بمبادئ ثورة ١٩٥٢. و من ثم فمن المنطقى أن تكون هذه الانتخابات قد تمت مع بعض التدخل المسبق كالشطب الواسع لبعض المرشحين الذي يتجاوز الممنوعين من ممارسة حقوقهم السياسية، ثم ترك النظام المنافسة تلعب دورها على مستوى القاعدة واثقا فى أن النتائج ستكون مطابقة لما يريده بعدئذ. ويمكن هنا الاستشهاد بما يؤكده ضياء الدين داود[١٤٠] فى مذكراته من أن النظام الناصرى قد ترك علاقات القوى على المستوى المحلى تلعب دورها، وهو يروى لنا قصة ترشيح أحد أقاربه فى الدائرة التى تقع فيها قريته.

"فى عام ١٩٥٦ كانت أول انتخابات لمجلس الأمة وفوجئت بقيام ابن خالى بترشيح نفسه للمجلس، ووجدتنى ملزما بحكم القرابة وحكم الصداقة الوثيقة بيننا وحكم الإيمان بكفاءته أن أكون بجانبه وأن يكون لى دور أساسى فى معركته. ولكن الطريق كان حافلا بالصعاب فهو وإن كان من عائلة نشأت بقرية "الطرحة" إحدى قرى مركز فارسكور وله فيها وفى الكثير من القرى الأخرى عشرات الأقارب والأصهار غير أنه لم يسبق له الإقامة بها أو الاتصال بأهلها كما أنه أعلن عن ترشيح نفسه متأخرا عن منافسيه ما يقرب من الشهر، مروا خلاله بالدائرة وربطوا علاقات واتفاقات وحصلوا على وعود وعهود، بل كنت أنا شخصيا مرتبطا ببعضهم مما صعب مهمتى فأحدهم زميل والآخرون أصدقاء. غير أنه نزل إلى الجماهير ببرنامج وأسلوب دعائى ممتاز وإمكانيات طيبة، وخضنا المعركة وكان علىّ أن أقف فى اليوم الواحد خطيبا عشرات المرات، ولم يكن لى سابق عهد بالخطابة أو الكلام العام اللهم إلا المرافعة أمام المحاكم وفى إقلال وإيجاز، وكنت أنا الذى أعرف الناس والقرى وعلىّ أن أقدمه وأن أفيد من كل معرفة لى أو صلة. ووقعت أخطاء فقد شطب أحد المرشحين ومنع من الترشيح [بحجة عدم التزامه بمبادئ الثورة]... ولأنه كانت له علاقات وثيقة ببعض رجال الثورة، وخاصة المشير عامر[١٤١] فقد نسب إليه أنه وراء شطب هذا المرشح ولذلك انضم المرشح المشطوب وأنصاره وبكل إمكانياته وقدراته وهى كبيرة إلى واحد من المرشحين المنافسين، وكان لذلك أثر كبير فى نجاحه".

هذه الأقوال لها أكثر من دلالة. فهى تدل أولا على وجود منافسة حقيقية بين

المرشحين في تلك الانتخابات تنعكس في المعركة الانتخابية التي خاضوها وما شملته من زيارات وخطب ووعود و"اتفاقات". كما تدل أيضا على أن استبعاد السلطات العليا لبعض المرشحين لا يكون دائما في صالح من يتهم – عن حق أو دون حق – بأنه السبب في هذا القرار البيروقراطي الذي يمثل "ضغطا" على الناخب، وذلك في الوقت الذي بلغت فيه الناصرية ذروتها. إن هذه المعلومة تدعو إلى عدم التسليم دون حذر بما يقال أحيانا، بشيء من السطحية، عن خضوع "المحلي" للمركزي في مصر. وأخيرا تدل هذه الأقوال كذلك على الوزن الحقيقي للعصبيات المحلية، إذ يتضح أنه لا يكفي أن يكون المرشح من مواليد القرية أو الدائرة لينجح في الانتخابات وأن هناك عوامل كثيرة أخرى تدخل في الاعتبار. ولكن قبل أن نتطرق للسؤال الهام عن الأساليب التي اتبعها المرشحون في هذه الفترة للفوز بالأصوات، يجب أن نوضح أولا كيف عبر نظام الضباط الأحرار في بداية عهده علاقة المصريين بالسياسة وقتذاك.

يمكن القول بأن فترة ما قبل هزيمة ١٩٦٧ كانت بمثابة العصر الذهبي للناصرية. انعكس ذلك على مستوى الانتخابات في الإقبال الشديد على الترشيح مما يعني أنه بالنسبة لكثير من المواطنين، لاسيما الفئات الاجتماعية الدنيا، أصبحت المشاركة في الحياة العامة إن لم يكن السياسية مفتوحة أمام الجميع دون تمييز للمركز أو الثروة أو الطبقة الاجتماعية أو السياسية، لكن مع الوضع في الاعتبار محددات المشاركة في ظل النظام التسلطي وقيوده وضوابطه المعروفة. ويمكن القول كذلك أن الناصرية في ذلك الوقت فتحت المجال السياسي أمام الشباب، ويكفي أن نستمع إلى ما يقوله حتى اليوم جيل الذين دخلوا الحياة العامة والسياسية خلال هذه الفترة ومازال كثير منهم يمثلون حتى الآن النخب السياسية المحلية والموجودة في بعض القرى المصرية النائية. وكمثال لهذه الظاهرة نستشهد بأحد مرشحي الوفد في انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية الذي أجرينا معه حديثا طويلا. ما يقوله عن الحقبة الليبرالية يتكرر على لسان كل من أجرينا معهم مقابلة ميدانية من الذين في الستينيات من العمر. يبين خطاب أحد المنتمين حاليا إلى الوفد الجديد مدى تأثير هذه الفترة على جيل بأكمله أيا كانت خيارات الشخص السياسية حاليا، وكيف أن القيم الناصرية جزء من الذاكرة الجماعية المصرية وتضرب جذورها إلى أبعد بكثير من التنظيمات السياسية الحالية التي تدعي انتماءها إلى الفكر الناصري. ومن بين هذه القيم الأساسية، رغم كل القيود التي فرضها نظام الضباط الأحرار على النشاط السياسي – وهنا تكمن المفارقة – فتح المجال السياسي أو بالأصح الشأن العام أمام الجميع.

ز.ع.: إذا قارنـا بـين ما يحدث اليوم وما كان يحدث فـي الفترة الناصرية نجد أن فى عهد عبد الناصر كان يوجد ثقافة سياسية. الدليل على ذلك أنه كان هناك الاتحاد الاشتراكى والاتحـاد القومى ومنظمة الشباب، حتى وإن كان البعض يتهم بالتجسس لحسـاب الحكومـة. هـذه المنظمة سمحت بإنشاء الكـوادر السياسية التـى لعبت دورا هـامـا فى السياسة المصرية. هؤلاء الشباب التابعون لمنظمة الشباب كان عمرهم فى ذلـك الوقـت يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ سنة وهم الذين لهم اليـوم دور سياسى هـام. هؤلاء كنـا نسميهم "المنظرين السياسيين" وكانوا يدرسون "الثقافة السياسة". فى المدارس كان الأطفال يدرسون مـوادا مثل التربية الوطنية ويتعلمون الثقافة السياسية والفكر الاشتراكـى، وكان يوجـد فى ذلك الوقت معهد الدراسـات الاشتراكية والذي كان عليه إعداد الكوادر السياسية وتوعيتها، وحتى لو كنا لا نتفق معهم كانوا على درجة عالية مـن الثقافة بـالنسبـة للسياسة. وكانـوا قـادرين على توصيل ثقافتهـم السياسية لكل الشعـب لأن النظـام كان موافقا على ذلك. والدليل على أهمية هـذا المعهد أن م.أ. كان يقـوم بـالتدريس فيه وأنه علم جيلا من المؤرخين مثل ر.ع و ع.أ.. وهـم مؤمنون حتى اليـوم بفكـر عبد النـاصـر. م.أ.. كان شقيق الدكتـور .ع.أ. الذي نشر كتابـا عن الثقافة المصريـة مع م.أ.أ..وكان هناك أيضا م.أ.م.. عميد مؤرخى اليسار فى مصر. هؤلاء هم الذيـن يقـال عنهم مثقفو الستينيات. لديهم المقدرة علـى مخاطبة الجماهير المصرية بـاللغـة السياسية التـى تفهمها والتى تصل إلى عقولهم وقلوبهـم. وهـم يعرفون كذلك أكـثر من لغـة أجنبية قراءة وكتابة حصلـوا جميعا على درجة الدكتـوراه من بـاريس أو لنـدن أو أمريـكا. دخلـوا المدرسة أيام الاحتلال الانجليـزى وتعلموا الانجليزية منذ المرحلـة الابتدائية. كنـا نستطيع قراءة وفهـم اللغة الانجليزية. فى هـذا الوقت كانت المرحلة الابتدائية القديمة من الممكن أن تصنع وكيل وزارة لأنها كانت تساوى شهادة البكالوريوس الحاليـة. جيـل الستينيـات فريد من نوعـه. لم يخرج مثلـه حتى اليوم. الدكاترة حـاليا كلهم أميون. فى هذه الفترة كان يوجد كذلك كتب سياسية بأسعار فى متناول الجميع. وكان هناك أيضا المطبوعات القومية: مطبوعـات "الشعب"، والقصص الأجنبيـة المترجمة وحتى الكتب السياسية الصادرة فـى أوروبـا وأمريكا كانت تنشر فـى "نفس الوقت". لم تكن بـاهظـة الثمن. وكان هنـاك كذلك هيـكل فى الأهرام وكان الناس يتخاطفون الجرائد لقراءة مقالاته.ومحمود أمين العالم فى "أخبار اليوم". كان يمكـن للنـاس الاجتماع والحديث عـن مشاكلهم وكان يرسل إليهـم بعض الكوادر من منظمـة الشباب ليخاطبوهـم وينقلوا لهم الوعى والثقافة السياسية. وحتى من لم يكن

يتفق مع الفكر الناصري كان يتعلم ويزيد وعيه بالثقافة السياسية في هذا النوع من الاجتماعات أكثر مما يتعلمه في أي كتاب. ولكن إذا نظرنا لما لدينا اليوم من ثقافة سياسية وقمنا بالمقارنة. في عهد عبد الناصر كان النظام دكتاتوري، ولكن لم يكن هناك قانون الطوارئ. فكيف يمكن أن يكون هناك ثقافة سياسية في ظل تطبيق قانون الطوارئ ؟؟ ما هي الكتب التي توصل الثقافة السياسية للجماهير ؟ (...) هل يستيقظ أحد اليوم مبكرا لقراءة مقالة في الجريدة الصباحية ؟ لماذا حدث كل ذلك ؟ أولا لأن عبد الناصر كان يحارب كبار الملاك الزراعيين وأصحاب النفوذ والمال الذين من جيل ما قبل الثورة. قضى عليهم بالإصلاح الزراعي والتأميمات المختلفة. ولهذا كان مضطرا إلى الاعتماد على طبقة المفكرين المثقفة... ويفسر ذلك اهتمامه بنشر الثقافة السياسية بين جماهير الشعب لأن هذه هي الطبقة التي كان يعتمد عليها والتي كانت تدافع عن مكاسب ثورة ١٩٥٢ وهي المكاسب التي كان يدافع عنها. مصالح متبادلة ! أما اليوم في عصر الخصخصة وظهور رجال الأعمال الجدد والطبقة التي ولدها الانفتاح، فمصلحة النظام الحاكم هي الإضرار بالقاعدة الشعبية وتركها في حالة الجهل السياسي لأن مصلحتها مع رجال الأعمال ومع الخصخصة التي هي ضد مصلحة الشعب. فطالما بقي الشعب جاهلا، لا يستطيع المطالبة بحقوقه السياسية، ولذلك لا يفعل النظام الحالي شيئا لتشجيع ونشر الثقافة السياسية.

لم تقتصر مباشرة العمل السياسي في ذلك الوقت على المشاركة في انتخابات مجلس الأمة وإنما كانت تمتد إلى عدة فضاءات أخرى سواء كانت التنظيمات السياسية التي أنشأها النظام والتي امتد نشاطها ليغطي كافة أنحاء البلاد أو الجمعيات التعاونية والنوادي والصحف والإعلام الجماهيري... الخ. إلا أنه على مستوى الانتخابات كان تعدد التنظيمات على هذا النحو يتيح لكل مرشح إمكانية بناء قاعدة شعبية تسانده، كما كان يمكن الأهالي من الحصول على خدمات نوابهم. ولعل ما يؤكد مثل هذه الفرضية ويدعو إلى إعادة النظر في أقوال بعض المحللين عن انعدام "السياسي" تماما في عملية التصويت في الحقبة الناصرية، هي التجربة الشخصية لضياء الدين داود الذي انتخب لعضوية مجلس الأمة في عام ١٩٦٤.

صورة النائب : شخصية عامة محلية في خدمة الجميع

رشح ضياء الدين داود[١٤٢] نفسه في الدائرة التي تقع بها قريته. ورغم أن والده كان من صغار الأعيان فقد تميز ضياء الدين داود منذ شبابه بالاهتمام بالشأن السياسي

وبالرغبـة فى الدفـاع عن قضايا الفقـراء ولاسيما الفلاحين الذيـن لا يملكون أرضـا، وبالتالى سرعـان مـا اعتنق الأفكار والمبادئ الناصرية التى بقى على وفائه لها حتى اليـوم. وإذا كان اشتراكـه فى الحملة الانتخابية لأحد أقاريـه فى عام ١٩٥٦ قد علمه "الخطابـة السياسيـة الجماهيرية وحسن التحدث إلى الجماهـير بالأسلوب وباللغة التـى يألفونهـا وينجذبون إليهـا" كما جعلته يكتشف الكثير من أساليـب ومناورات الانتخابـات وحيلهـا، فهو لم يقرر ترشيح نفسه إلا فى عام ١٩٦٤. وكان ضياء الدين داود قـد اكتسب صداقات كثيرة وروابط محلية بحكم عمله كمحام فى قريته ونشاطه فى التنظيمات التعاونية والإدارية والسياسية. يقول ضياء الدين داود إنه رشح نفسه وهو واثق من نجاحه لدرجة أنه حدد قبل بدء المعركة الانتخابية نسبة الأصوات التى يتوقعها فى كل قرية والتى جاءت النتيجة من بعد قريبة جدا منها.

كان ضيـاء الديـن داود قد استثمر فـي شبابه متسعـا كبيرا مـن الوقت فى النشاط الاجتماعـي والثقافى والرياضـي، واشترك فى تجمعات الطلبـة والمثقفين فى قريته وتوجـت جهودهم بإنشاء نـادٍ ريفي. ثم رشح نفسه للجنة الاتحـاد القومى فى قريته وانتخـب ثم انتخب عضوا بلجنة المركز غير أنه وجد فى هذا التنظيم كثرة من الوجوه التقليديـة وطبقة الأعيـان وهى الطبقة التـى ينتمى إليها أسريـا، ولكنه يفترق عنها لأنــه "فكريـا وعاطفيـا مـع مئـات الفلاحـين والمطحونـين فـى آمالهـم وتطلعاتهم ومصالحهـم..." . ووفقـاً لما يقوله فإن تصدى هذه الطبقة حال دون فوزه عندما رشح نفسه لمركز من مراكز المسئولية فى الاتحاد القومي. ورغم علمه مقدمـا بـأنه لن يفوز، فقـد أراد بترشيـح نفسه أن "يؤكـد معنى الرفض لهـذا الأسلوب وكي يؤكـد أيضـا أنه ينبغى أن تتاح الفرصة لطلائع جديدة تمثل معنى من معانى الثورة...". وكان لضياء الدين داود تجربـة مماثلة عندما رشح نفسه لرئاسة الجمعية التعاونية للمركز وانتخب رئيسـا لهـا. وكان ذلـك "لتطبيق رغبة المسئولـين فى الجمعية إحيـاء تلك الجمعيات لتخدم بالفعل مصالح الزراع الحقيقيين وليس مصالح كبار الملاك...". ولدى انتخابه للمـرة الثانية استقال ضياء الدين داود عندمـا اكتشف أن عشرة من أصل الأحد عشر عضوا الذين يتكون منهم مجلس الإدارة الجديد هم من كبار الملاك وأنهم يسعون بذلك لتحقيق مصالحهم.

واستمر ضياء الدين داود فى العمل السياسى بالاتحاد الاشتراكى العربى فى مجلس محافظـة دميـاط بعـد ذلك. وعنـد افتتـاح أول محكمة ابتدائيـة بـالمركـز انتقل عمله ومكتبـه الرئيسى إلى هنـاك اتسـع نشاطه المهنى والسياسـى والاجتماعى ليشمل كل

المحافظة. وبفضل عضويته بمجلس المحافظة أتيحت له الفرصة لتحقيق العديد من المشروعات الحيوية فى مجال الإنتاج والخدمات والبنية التحتية والتى عمت العديد من قرى ومدن المحافظة. ويشير ضياء الدين داود إلى أن الفضل فى تحقيق تلك الإنجازات يرجع للاعتمادات المالية الكبيرة التى وفرتها ميزانية المحافظة والإدارة المحلية آنذاك. ونظرا لما اكتسبه من ثقة لدى الأهالى واتساع اتصالاته وما أنجزه من مشروعات بتمويل من المحافظة قرر ضياء الدين داود أن يدخل المعركة الانتخابية على أسس ومفاهيم وأساليب انتخابية جديدة. وحيث إن المبلغ الذى كان ينوى إنفاقه فى الانتخابات لم يكن كبيرا فقد قرر عدم استخدام وسائل الدعاية المعتادة مثل طبع الملصقات واللافتات فى الشوارع أو توزيع الكتيبات أو المرور فى مواكب بالسيارات أو إقامة السرادقات، وقرر أن يتقدم للناس بمنشور واحد يعلن فيه عن ترشيح نفسه. ويقول ضياء الدين داود : "إنى أعتقد أن لى رصيدا لدى الناس حصيلة نشاطى المهنى كمحام ونشاطى العام والاجتماعى...".

يبدو أن هذا هو نموذج المرشح والنائب فى العهد الناصرى : أن يكون مؤمنا بالتوجهات والمبادئ السياسية الكبيرة للنظام الناصرى ويعمل على تحقيق المصالح المحلية كوسيط، كما أن هذه المبادئ وتوسيع قاعدته داخل الأجهزة السياسية والإدارية المحلية يمكنه من تخطى كافة العقبات بأنواعها لخدمة المصالح الجماعية لدائرته من المال العام. غير أن هذا الوصف ليس إلا نموذجا، بينما يكشف الواقع عن اعتبارات أخرى يجب أخذها فى الحسبان ومنها على وجه الخصوص الاعتبارات الشخصية والصراع على السلطة والمصالح داخل النخبة السياسية المحلية والقومية. وقد تعلم ضياء الدين داود[١٤٣] ذلك عندما وقع ما لم يكن فى حسبانه. فبعد أن أعلن عن ترشيح نفسه بقليل اهتزت ثقته عندما اكتشف أن أحد أصدقائه من الاتحاد الاشتراكى العربى والمرشح عن نفس الدائرة وراء الخطاب المسجل الذى تلقاه من قيادة الاتحاد الاشتراكى العربى والذى يحمل إليه قرارا بمنعه من الترشيح لأنهم "يدخرونه لمهام أخرى أكبر". وللدفاع عن نفسه توجه ضياء الدين داود إلى مقر الاتحاد الاشتراكى بالقاهرة، وكانت دهشته كبيرة أمام عدد المرشحين الذين رفض ترشيحهم مثله لأسباب لا علاقة لها بالسياسة، وكذلك لكون باب المسئولين بالاتحاد الاشتراكى مغلقا دون الجماهير. ولم يتمكن ضياء الدين داود من التوصل إلى إلغاء قرار العزل وإباحة الترشيح للجميع إلا بعد أن أرسل خطابا شخصيا لجمال عبد الناصر. ولدى عودته من القاهرة شعر بأن هذا الإجراء قد ضاعف من شعبيته وإقبال الناس عليه

لأن هـذا الإجراء قد أظهـر فى الواقع ثقل اتصالاته مع الأوساط "العليا" وثقة الرئيس عبد الناصر فيه.

لاشك فى أن هذا المثال لتكوين قاعدة شعبية تمكن المرشح من الحصول على مقعد فـى مجلس الأمـة يظهر الحذر الـذى يجب توخيه حيـال ما يقال عن "عـودة الروابط العائليـة لأن الروابـط العائلية ربما كانت تلعب دورا أكبر في الوجه القبلي خاصة في المحافظـات التي تتمتع ببناء قبلي متماسك مثل قنـا وسوهـاج. ودورهـا فى انتخاب النائـب إبـان الحقبة الناصرية. مـن المؤكد أن هذه الروابط تلعـب دورا كبيرا فى فوز المرشـح". ويـروى ضياء الدين داود كيف أن أبناء قريتـه المقيمين فى القاهرة عادوا للقريـة ومعهم كل إمكانياتهـم لمساعدته على الفوز. غير أن هـذا الارتباط بـالمجتمع المحلى لا يكفى وحده. فهو قد فاز فى الانتخابـات لأنه استثمر وقته وجهده فى العمل الاجتماعـي والعـام. مقابل الأصوات التى تمكنه من الفوز يقدم النائب لأهـالى دائرته المزايـا والخدمـات التى تتيحها الدولـة ويقدم كذلك العديد مـن الخدمات ويقوم بحل المشـاكل الفردية مثل التسجيل فى إحدى المدارس أو الجامعات ونقل أحد الموظفين ليكون محل عمله قريبـا من مسكنه... الخ.

الممارسة الانتخابية والهيمنة الإدارية

إن مـن شـأن وظيفة النائب المصرى فـى الحقبة الناصرية أن تغـير وضع النائب وعُمقـت روابطه المحلية وأصبح أقـرب إلى أهـالى دائرته. وفى هذا الصدد يقول ضياء الديـن داود إن جميـع الزملاء الذين فـازوا فى الانتخابات فـى المحافظة كلها كانوا يقيمون فيها، مما جعلهم "أقرب إلى الناس ومشاكلهم ولم يكن الوضع كذلك من قبل". ويذكـر أيضـا ازدياد عدد الطلبات بشتـى أنواعها التى كان أهـالى الدائرة يوجهونها للنـواب ولـه شخصيـا. تبـين مثل هذه الظاهـرة كيف أن الخطـاب السياسى الناصرى المعبر عن كون الدولة أصبحت "دولة الجميع"، وخاصة أكثر المعوزين كان له أثر على العلاقـة بين النائـب وأهالى دائرته الذين أصبحوا يرون فيـه شبه "ساحر" قادر على حـل كل مشاكلهم وتلبية جميع مطالبهم. كذلك ساهـم تغيير الخصائص الاجتماعية للنـواب المصريين بعد ثـورة ١٩٥٢ فى التقارب بين النواب والشعـب. هذا هو الفرق، على حد قول ضياء الدين داود، بين النائب فى العهد الليبرالى والنائب بعد ١٩٥٢ :

"كان ذلـك يدعونـي للتفكـير : لمـاذا تحتاج مصالـح الناس إلى نائـب للوساطة فـى قضائهـا ؟ ولمـاذا يضطر النـاس سـواء فى بعض مصالحهم العامـة أو الخاصة

للجوء إلى عضو مجلس الأمة ؟ ثم كيف يستطيع النائب أن يوفق بين كل تلك المصالح المتعارضة وأن يرضى الجميع ؟ كيف يوفق بين الالتزام بقيم الحق والعدل والمساواة ثم إرضاء الناس وتحقيق آمالهم والمحافظة على أصواتهم التي أوصلته لمقعده والتي يأمل أن توصله مستقبلا. إن مهمة النائب لم تتغير كثيرا عما كانت عليه قبل الثورة إلا من زاوية واحدة... أنه لم يعد مرتبطا بحزب له أنصاره وله خصومه فيتحرك ويتصرف في هذا الإطار فيغدق على الأنصار ويضيق وينتقم من الخصوم، وبالتالي يطلق له حزبه – خاصة إذا ما وصل للحكم – العنان فييسر له الكثير من الاستثناءات والمحسوبيات. وبالتالي فهو غارق في الطلبات والعرائض والوساطات والمشاكل الفردية للناخبين. لم تختلف الصورة إلا من الناحية الحزبية، ثم تختلف أيضا في نوعية ممثلي الشعب ودخول قطاعات من الشعب كانت محرومة في ظل النظام الملكي والذي كان يسيطر على الحياة السياسية فيه مجموعة الأسر الثرية والمالكة للأرض أو المهيمنة على الاقتصاد. أما مهمة النائب وارتباطه بالناس ونظرة الناس إليه والمهام التي يتوقعونها منه فلم تتغير كثيرا ولم يعاون النظام على تغييرها..."[١٤٤].

هكذا أصبح النائب في الحقبة الناصرية نائبا للجميع الأمر الذي لم يفت على الأهالي ولا –بالأحرى – على الناخبين. وكمثال لنظرة الناخبين للمرشح أو النائب في هذه الفترة، نستشهد هنا بما صرح به أحد المشاركين في انتخابات ١٩٦٩، ليس كمرشح وإنما كناخب أو بالأصح بصفته على رأس مجموعة من الناخبين. أ.ف. البالغ من العمر ٦٠ عاما هو حاليا أحد المسئولين بالحزب الوطني الديمقراطي في المحافظة التي أجرينا فيها البحث الميداني، وقد بدأ نشاطه السياسي أو المشاركة في الانتخابات في الفترة الناصرية وبالتحديد أثناء انتخابات ١٩٦٩. كان أحد المرشحين في دائرته معروفا بعلاقاته الوثيقة مع السلطات، وبالتالي كان له نفوذ كبير. أ.ف.. من كفر صغير في هذه الدائرة وكانت علاقة الصداقة التي تربطه بهذا المرشح هي نقطة البداية في انخراطه في العمل العام والسياسي على المستوى المحلي.

أ.ف. : "كنت قد لاحظت أن المرشح س.س كان يتمتع بسمعة ممتازة كرجل يقدم خدماته لأبناء الدائرة وذي نفوذ. إلا أن قريتنا كانت محرومة من الكهرباء والماء. حاولت الاتصال به وكان أحد أصدقائي له خبرة طويلة في السياسة فنصحني بجمع كل مطالب أهالي القرية كتابة وتنظيم اجتماع بحضور المرشح وأن أسلمه هذا الخطاب أثناء الاجتماع. غير أن تنظيم مثل هذا الاجتماع لم يكن أمرا سهلا لأنني لم أكن معروفا في ذلك الوقت. وعندئذ خطر ببالنا أنا ومجموعة من الأصدقاء فكرة

نشر إشاعة عن طريق شخص لا يمكن التشكيك فى كلامه وهو شيخ القرية وهى أننى أفضل من يستطيع "تجميع الأصوات" وأنى مفتاح الانتخابات فى القرية. وكان لا بد أن يحضر الاجتماع لأنه كان بالنسبة لنا بمثابة "الفرخة التى تبيض ذهبا". نجحت الإشاعة وبعد أيام قليلة كان المرشح س يسعى إلى مقابلتى ويبحث عنى فى كل مكان سائلا : "من هو. أ.ف.. هذا الذي يتحكم فى كل أصوات القرية ؟"هكذا قمت بتنظيم الاجتماع وطلبت من كل الأهالى الحضور ومعهم أسوأ ما يملكون من لمبات الغاز حتى يتضايق المرشح نفسه من عدم الرؤية ويدخل الكهرباء فى القرية وبالفعل، لم يستطع أن يرى شيئا فى الاجتماع الذى ألقيت فيه قصيدة أمدحه فيها وأقول أنه إذا ما أدخل الكهرباء فى قريتنا سيكون "القمر الذى يضيئنا" ونقف جميعا معه ويحصل على كل أصوات قريتنا. بعد ذلك بيومين وفى تمام الساعة السابعة صباحا وجدت أمام باب بيتى قاطرة محملة بعواميد الكهرباء، وقام العمال بتوصيل الكهرباء لكل المنازل. هذه القصة كانت أساس شهرتى ومنذ ذلك الوقت استطعت بالفعل التحكم فى أصوات الأهالى لأن الخدمة التى قدمها المرشح س نسبت إلىّ وكان الناس يقولون أن الحاج . أ.ف..أدخل لنا الكهرباءَ بمساعدة المرشح س...".

هذه القصة عن "الانتخابات" ذات دلالة كبيرة عن خصائص التصويت بهدف المقايضة فى عهد عبد الناصر وعن نظرة الناخبين للنائب وهى مبنية على "المنفعة" وكذلك عن الأساليب التى كان يستخدمها المرشح المقدر له النجاح لحمل الأهالى على انتخابه استنادا إلى ثقله وعلاقاته داخل النظام الإدارى. فقبل بداية الانتخابات كانت المرافق تدخل القرية أو الكفر ولم يكن أمام الناخبين إلا شكر المرشح وذلك بإعطائه أصواتهم. ويتضح أيضا من هذه القصة أن التصويت كان "جماعيا" وإن كان ذلك لا يعنى أنه تصويت لا عقلانى من قبل أشخاص يخضعون لمن نصب نفسه رئيسا عليهم مثل ما حدث مع أ.ف. بل على عكس ذلك سواء الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم لصالح مرشح واحد، أو "مجمِّع الأصوات"، فكل منهم استطاع أن يحقق مصلحته الخاصة : فالناخبون حصلوا على الكهرباء بينما حصل المرشح على الهيبة وبداية الشهرة. وأخيرا تبين هذه القصة كيف أن المرشحين ليسوا الوحيدين الذين يستخدمون شتى الأساليب – غير النزيهة أحيانا – للفوز بمقاعدهم، وأن القاعدة أيضا تستخدم كثيرا من الحيل والخدع للفت أنظار المرشحين إذاً رأوا فيهم القدرة على خدمتهم.

بطبيعة الحال يميز هذا النوع من التصويت، أى التصويت بهدف المقايضة الذى اتسمت به الحقبة الناصرية، المرشحين الذين لهم وضعهم فى السلم الإدارى

والسياسى للحزب/الدولة أى الاتحاد الاشتراكى. فليس غريبا إذا أن يكون ضمن نواب ١٩٦٩ وعددهم ٣٥٠ نائبا، ٣٠٥ من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وغيرها من لجان الاتحاد الاشتراكى العربى. ومن الصحيح أيضا أن انتخابات ١٩٦٩ جرت بعد هزيمة ١٩٦٧ بعامين فقط فى جو يسوده تلاشى الأوهام وخيبة الأمل فى نظام ثورة ١٩٥٢ وفى ظل مناخ سياسى شديد التوتر، فلم يتقدم للترشيح سوى ٨٧٠ مرشحا وهو ما يدل على إحكام هيمنة النظام وتنظيماته على الانتخابات[١٤٥].

ومن جهة أخرى فتح التصويت بهدف المقايضة المجال للتجاوزات والانحرافات الإدارية، بل وانتشارها واستخدم المرشحون ثقلهم فى رشوة الموظفين المكلفين بتنظيم عملية الانتخاب. علاوة على ذلك فإن طبيعة النظام القانونية والسياسية على حد سواء وعدم استقرار المجالس المنتخبة وقصر عمرها هى أمور تفسر عدم اهتمام نواب هذه الفترة ليس فقط بمسألة القواعد الانتخابية، وإنما أيضا وبطريقة أعم بما يتعلق بالسياسة العامة. ثمة عامل آخر لتفسير تلك المعطيات وهو أن معظم عناصر مجلس الأمة، بحكم تجديد المجلس تجديدا شبه كامل، لم يكن لديهم خبرة فى الحياة النيابية ولم يدركوا بوضوح مهامهم ودورهم كنواب.

وبالنسبة لمسألة القواعد الانتخابية بالتحديد يروى محمد الطويل فى كتابه "برلمان الثورة"، الذى استند فيه على المناقشات التى كانت تدور فى البرلمان وقتذاك، كيف أن موضوع سوء تنظيم وزارة الداخلية لانتخابات ١٩٦٤ كان ضمن الموضوعات التى طرحت للمناقشة فى مجلس الأمة بناءً على اقتراح تقدم به أحد النواب بشأن إلغاء جميع المخالفات المحررة ضد المتخلفين عن الإدلاء بأصواتهم فى حين أن التصويت كان قد أصبح واجبا إجباريا منذ قيام الثورة[١٤٦]. يشير المؤلف إلى أنه إذا كان النواب قد ناقشوا بالفعل مسألة إعفاء أو عدم إعفاء المتخلفين من الغرامة، إلا أنهم لم يتطرقوا للمسألة الجوهرية فى الموضوع وهى إخلال وزارة الداخلية بمهامها فى تنظيم الانتخابات بتقاعسها عن طبع بطاقات جديدة. ويشير محمد الطويل أيضا إلى الضجة التى أثارها سؤال أحد النواب فى مايو ١٩٦٦ حول موضوع تعرض الموظفين المحليين للنقل بصورة تعسفية نتيجة لسلوكهم أثناء الانتخابات، مشيرا بذلك إلى سوء استعمال بعض النواب المنتخبين لنفوذهم بمعاقبة من "سلكوا سلوكا غير سليم" فى الانتخابات إما بحياده وإما بالتصويت لصالح منافسيهم[١٤٧].



الفصل الثالث

الانتخابات ابتداءً من عهد السادات : العودة المقيدة للبعد السياسي وجدلية الحوار حول المعيار الانتخابي

ترجع سمات وخصائص عملية التصويت المصرية التي نشهدها اليوم إلى حد كبير للتحولات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدخلها السادات وإن كانت تداعيات هذه التحولات على عملية الانتخاب قد ظهرت بوضوح أكثر في عهد الرئيس حسني مبارك. من أهم هذه التغيرات العودة المقيدة إلى التعددية السياسية والحزبية، والإصلاح الاقتصادي الذي أدى إلى ظهور طبقات اجتماعية جديدة، وأخيرا إلى انسحاب الدولة من مهامها الاجتماعية دون التقليل من ثقل الجهاز الإداري والبيروقراطي بشكل ملموس. أما الظاهرة الجديدة التي شهدها عهد مبارك فهي عودة الحوار حول المعايير والقواعد الانتخابية وارتباطها بدور المحكمة الدستورية العليا في هذا الشأن[١٤٨]، مما يدل على تجديد تلك المعايير والقواعد وكونها لم تعد حكرا على السلطة التنفيذية والمؤسسة الرئاسية. كما يظهر تنامي دور القضاء في السياسة من تزايد عدد الطعون المقدمة للمحاكم ضد بعض النواب المتهمين بالتلاعب في الانتخابات.

التصويت في عهد السادات وعودة البعد السياسي

شهدت مصر في عهد السادات ثلاثة انتخابات تشريعية مختلفة تماما من حيث خصائصها ونتائجها. فبينما اتسمت انتخابات ١٩٧١ بتشابهها الكبير مع انتخابات الحقبة الناصرية بخلاف بعض التعديلات الطفيفة[١٤٩] فإن انتخابات ١٩٧٦ ما زالت عالقة بالأذهان وفي الذاكرة السياسية حتى الآن. اتسمت تلك الانتخابات بالفعل بعدة عناصر : بروز ظاهرة المرشحين المستقلين –التي كانت قد اختفت من الساحة السياسية منذ عام ١٩٥٢– والذي كان عددهم ٨٩٧ مرشحا مستقلا فاز

منهـم ٤٨ مرشحا. بعضهم من ذوى التوجهات السياسية الواضحة وهم بوجه خاص الإسلاميـون والوفديون واليساريون، وبعضهم كانوا مستقلين حقيقة ولا ينتمون إلى أى تيار سياسى من التيارات القائمة، وهذا لا يعنى أنه لم يكن لهم رأي سياسي ثابت. وأخـيرا بعض "المستقلين" كانوا فى الواقـع يمثلون النخبة الاقتصادية الجديدة التى ارتبطت بسياسة الانفتـاح رشحوا أنفسهم كمستقلين أو تحت لـواء حزب الدولة آنذاك وهو تنظيم مصر العربى الاشتراكى (منبر الوسط). بلغ عدد مرشحى هذا التنظيم ٥٢٧ مرشحـا فاز منهم ٢٨٠ مرشحـا، بينما رشح تنظيم التجمع (منبر اليسار) ٦٥ مرشحا فـاز منهم ٦ مرشحـين، وتنظيم الأحرار الاشتراكيين (منـبر اليمين) ١٧١ مرشحا فاز منهم ١٢ مرشحا"[١٥].

وإذا كانـت انتخابات ١٩٧٦ ما زالت عالقة بالأذهـان فلأنها كانت أول انتخابات تجرى فى ظل التعددية بعد الفترة الناصرية، التى اتسمت بهيمنة الحزب الواحد وانعدام الحرية. لذلك اتسمت المعركة الانتخابية بحدة الحوارات السياسية المتعلقة بالرهـانات القوميـة فـى هذه المرحلة من تاريخ مصر. كما تميـزت أيضا بقدر من الحرية فى ظل تـولى ممـدوح سـالم وزارة الداخليـة وكان آنذاك معروفـا باستقامتـه ونزاهتـه. ومن المؤشرات الصـادقة عن درجة المنافسة فى الانتخابات هى نسبة الدوائر التى أجريت فيهـا انتخابات الإعادة. ففـى انتخابات ١٩٧٦ لم يفز فى الجولـة الأولى سوى ١٢٥ مرشحـا مما دعا إلى إعادة الانتخاب فى ٢٢٥ دائـرة. وتميزت هذه الانتخابات أيضا بارتفـاع نسبة الوجـوه الجديدة فى البرلمان؛ حيث بلغت هـذه النسبة نحو ٥٠٪ ١٥١ علـى المستوى القومى. وفى هـذه الانتخابات أيضا قام الناشطون اليساريون بإنشاء "لجان الوعي الانتخابي" التى سعت إلى قيد المواطنين فى قوائم الانتخابات وحثهم على التصويت.

الواقع أن انتخابات ١٩٧٦ جرت فى ظل نظام سياسى على درجة عالية من الثقة فـى النفس بسبب نصر ١٩٧٣، ومن ناحية أخرى أجريت تلك الانتخابات بعد إصلاح الإدارة المحليـة بهـدف إعطاء المجالس الشعبية المحلية سلطـات حقيقية، الأمر الذى قـد ساهـم بالتأكيد فـى تخفيف ما كان يقع علـى النواب من أعبـاء و"مهام محلية" حتـى يتفرغوا لمهامهم القومية المتمثلة فى مراقبة، بل والاشتراك فى وضع السياسة العامـة للدولة على المستويين الداخلى والخارجـى. وبذلك فليس من الغريب أن يكون نواب مجلس ١٩٧٦ هم مصدر المضايقات والمعارضة الشديدة التى واجهها السادات عند قيامه بزيارته المفاجئة للقدس. بعد ذلك قام السادات بحل مجلس الشعب وتنظيم

انتخابـات جديـدة فى عـام ١٩٧٩، وكان المناخ الـذى أجريت فيه هـذه الانتخابات الجديـدة مختلفا تماما عن مناخ انتخابات ١٩٧٦ لتزعزع مصداقية النظام السياسى نتيجـة لحدثـين هـامين، فإذا كانت زيـارة القدس قد أفقدت السـادات تـأييد جزء كبير مـن الطبقـة السياسية والمثقفين فـإن ارتفاع أسعار السلـع الأساسية فى عام ١٩٧٧ أثـار أكثر طبقات المجتمـع المصرى فقرا وهو ما تدل عليه الانتفاضات الشعبية التى شهدتهـا مصر فى عام ١٩٧٧. وفـى انتخابات ١٩٧٩ استخدم النظام كل ما توفر له بحكم سيطرته الإدارية والقمعية من أساليب لمنع المعارضة السياسية من العودة إلى المجلس، كما تم تعديل قانون مجلس الشعب ومن ضمن هذه التعديلات نص القانون علـى ضرورة موافقة القوى والأحـزاب السياسية أو من يرشـح نفسه لعضوية مجلس الشعب على المبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام بتاريخ ٢٠ ابريـل ١٩٧٩. وأخيرا تم أيضا فى عـام ١٩٧٩ إصلاح مضاد فى السلطة المحلية بهدف إعادة دور النواب إلى ما كان عليه أى شغلهم من جديد بالمهام المحلية.

التصويت فى عهد مبارك وعودة الحوار حول المعايير الانتخابية

لعـل أول ظاهـرة هـامة تمس العمليـة الانتخابية فى مصر فى ظـل رئاسة حسنى مبـارك هـى عودة الحوار حول قواعد الانتخابات. وهـذا الحوار، الذى لم يكن له وجود فـى عهـد عبد النـاصر وحتى فى عهـد السادات، يختلف إلى حد كبـير عن الحوار الذى شهدتـه الحقبـة الليبرالية. فقبل عـام ١٩٥٢ عادة ما كان الذى يثـير مثل هذا الحوار هـو الوفد معتمدا على الشعب بهدف التصدى للإصلاحات الرامية إلى عدم تمكنه من الفـوز والضغـط بـالتالى على السلطـة التنفيذية انطلاقا من ضغط "الشـارع". أما فى الفـترة الحالية فـالذى نشهده هو نوع من الصـراع حول المعايير والقواعد الانتخابية بين النظام المصرى من جانب وأفراد يرفعون الدعاوى أمام المحاكم[١٥٢] بشكل فردى وليس فـى إطار مجموعات سياسية، وهـم غالبا أشخاص أرادوا ترشيح أنفسهم ولم يقبـل ترشيحهـم أو مـن المرشحين الذيـن لم يفوزوا فـى الانتخابـات دون أن يكونوا بـالضرورة من مرشحى المعارضة.

وقـد أدت أحـكام المحكمة الدستوريـة العليا إلى حل البرلمان أكـثر من مرة، ولكن للمـرة الأولى فـى التاريـخ السياسـى المصـرى لا يحـدث عـدم الاستقرار هـذا بسبب السلطـات السياسيـة رغبـة منها فـى التخلص مـن مجلس غـير منقاد، وإنمـا بسبب حكـم قضائـى. فقد تم حـل مجلسـى ١٩٨٤ و١٩٨٧ بموجب الأحكام التـى أصدرتها

المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نظام الانتخاب الذى تكون على أساسه كل من المجلسين. وكذلك حكمت المحكمة الدستورية العليا بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠ التشريعية بوجوب الإشراف القضائى على كافة اللجان العامة والفرعية. وأخيرا قضت المحكمة الدستورية العليا فى أغسطس ٢٠٠٣ بعدم صحة عضوية ٢٢ نائبا مستندة فى حكمها ذلك إلى أنه يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية أو أعفي من أدائها طبقا للقانون. وإذا كان عدد الطعون والدعاوى الانتخابية قد بلغ ٩٥٠ طعنا بعد انتخابات ١٩٩٥، فقد تزايد هذا العدد بعد انتخابات ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٥٠٠٠ دعوى وطعنا ضد التجاوزات الانتخابية. وقد ارتبطت تلك الطعون بحجج عديدة : عدم أداء الخدمة العسكرية، الأخطاء الواردة فى جداول الانتخابات، التزوير فى الإجراءات الانتخابية، تغيير صفة المرشح (عمال – فلاحين – فئات) أو دائرته وأخيرا مسألة ازدواج الجنسية.

يبدو أن عودة الحوار حول القواعد والمعايير الانتخابية وتحوله المتزايد إلى ساحة القضاء يرتبط بالأسلوب الذى استطاعت به المحكمة الدستورية العليا، من خلال الأحكام التى أصدرتها، فرض استقلاليتها تجاه السلطة السياسية بقدر ما يرتبط بالتغيرات التى شهدتها الساحة العامة المصرية خلال العقدين الأخيرين. فالضغوط الدولية من أجل اتخاذ إجراءات "الحكم الرشيد" من جهة، والمطالب السياسية التى تنادى بها النخب السياسية والمثقفون داخليا قد أدت إلى ظهور وتطور فاعلين سياسيين جدد مثل المنظمات غير الحكومية المهتمة بمسألة حقوق الإنسان وحماية الحريات العامة. وتقوم هذه المنظمات التى تضم كوادر رفيعة المستوى متصلة بالمنظمات الأجنبية والدولية غير الحكومية بعمل ضخم فى مجالي البحث والإعلام بموضوع حقوق الإنسان، وقد ساهمت بذلك فى إبراز تلك الحقوق ووضعها ضمن رهانات الحوار السياسى الداخلي. بدأ الحوار حول القواعد الانتخابية بإصلاح تاريخى لنظام انتخاب نواب مجلس الشعب. يعتبر هذا الإصلاح تاريخيا بالفعل لكونه يمثل تحولا من نظام الانتخاب التقليدى المعمول به فى مصر منذ ١٩٢٤، وهو النظام الفردى بالأغلبية المطلقة على درجتين، إلى نظام الانتخاب بالقائمة. دخل هذا الإصلاح حيز التطبيق منذ أول انتخابات تجرى فى عهد الرئيس مبارك أى انتخابات ١٩٨٤. وعلاوة على الانتخابات بالقائمة أخذ قانون الانتخابات الجديد بمبدأ التمثيل النسبي. فبمقتضى هذا القانون يقدم كل حزب قائمة بمرشحيه وتحظر الترشيحات الفردية وكذا القوائم غير الحزبية، مما يعنى أن الحظر يشمل ليس فقط

الترشيحات الفردية، ولكن أيضا الترشيحات المستقلة أي غير المنتمين إلى أي من الأحزاب[١٥٣].

من جهة أخرى سعى القانون الجديد إلى ضرب إمكانية التحالف بين أحزاب المعارضة من خلال حظره لنزول أكثر من حزب على قائمة واحدة، كما نُزع من نظام الانتخاب بالقائمة أحد عناصره الأكثر إيجابية وهو التمثيل النسبي الذي يسمح عادة بالحصول على تمثيل برلماني يعكس إلى حد كبير الرأي العام. غير أن هذا القانون كان ينص على أن الحزب الذي لا يحصل على ٨ ٪ من مجموع أصوات الناخبين على المستوى القومي يحرم من دخول البرلمان.

كانت التعديلات التي جاءت في هذا القانون صدمة لقوى المعارضة كما أنها عكرت الصفاء النسبي الذي اتسمت به السنوات الأولى من حكم مبارك. فمنذ توليه الحكم كان مبارك قد اتخذ عدداً من الإجراءات لوضع حد للأزمة السياسية الداخلية التي عاشها النظام في أواخر عهد السادات. كانت فترة أواخر الثمانينيات قد شهدت درجة عالية من التوتر السياسي بين نظام السادات ومعظم القوى السياسية والمثقفين أيا كانت توجهاتهم السياسية سواء كانوا من الإسلاميين أو الوفديين الذين أوقف نشاط حزبهم أو اليساريين بصفة عامة. وبلغت هذه الأزمة قمتها في موجة اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ التي واجه بها السادات كل القوى السياسية وشخصيات من شتى المجالات، والتي انتهت باغتياله على أيدي الجماعات الإسلامية. وأتى مبارك فعمل على تحسين المناخ السياسي الداخلي باتخاذ الإجراءات السياسية التالية: الإفراج عن المعتقلين السياسيين، والسماح لحزب الوفد بالعودة إلى العمل، وعودة جرائد المعارضة إلى الصدور، ووضع قيود للانفتاح الاقتصادي الذي كان السادات قد فتحه على مصراعيه، وأخيرا طهر الحزب الوطني الديمقراطي من العناصر ذات التوجه "الساداتي" الشديد. ونتيجة لهذه الإجراءات شهدت علاقاته مع المعارضة السياسية تحسنا أكيدا فخففت المعارضة من حدة خلافها مع النظام وقررت منحه الوقت اللازم للقيام بالإصلاحات الضرورية على المستوى الديمقراطي والاقتصادي أيضا. وعليه دعمت المعارضة شرعية الرئيس بقبول معظم أطرافها ترشيحه في الرئاسة في الاستفتاء الذي تم وفقا لما ينص عليه الدستور.

وبذلك تعتبر انتخابات ١٩٨٤ نقطة الانطلاق التي استمد منها حسني مبارك شرعيته السياسية. ومع ذلك تم حل مجلس الشعب عام ١٩٨٤ بعد انتخابه بثلاث سنوات بناءً على حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة المنظمة

للانتخـاب بواسطة القوائم في قانون مباشرة الحقوق السياسية لسنة ١٩٨٣ لتضمنه لبعض النصوص المخلة بمبدأ المساواة والحقوق العامة المقررة للمواطنين بالترشيح للمجالس النيابية بمقتضى الدستور. وأجريت انتخابات مبكرة في عام ١٩٨٧ على أساس قانون ١٩٨٦ الذى جعل نظام الانتخاب في مجلس الشعب نظاما "مختلطا" يجمع بين قائمة حزبية ومرشح مستقل عن كل دائرة، وحدد مقعدا واحدا في كل دائرة للمستقلين، ويشغل مرشحو القوائم الحزبية باقى المقاعد النيابية المخصصة للدائرة. غير أن المحكمة الدستورية العليا حكمت بعدم دستورية المادة التي تقضي بذلك التي تكون على أساسها مجلس ١٩٨٧ لتعارضها مع أحكام الدستور وإخلالها بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين بشأن عضويـة مجلس الشعب، مما أدى إلى حل هذا المجلس قبل أن يكمل مدته القانونية والعودة إلى نظام الانتخاب الفردى على جولتين بالأغلبية المطلقة فيما يتعلق بعضوية في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٠.

أمـا الدوافـع السياسيـة وراء تغيير نظـام الانتخـاب فيصعـب الكشف عنهـا. إن الفرضيـة التـي يمكـن طرحهـا مبدئيا هي أن هـذا التغيير كان يستهدف فـي الواقع المرشحـين الإسلاميين الذين يرشحـون أنفسهم كمستقلين لعـدم انتمائهم إلى تنظيم معـترف به رسميا. غير أن نشطاء التيار الإسلامي كان قد توفر لهم على مدى سنوات حكـم السادات – الـذى كان بمثابة "العصر الذهبي للدعوة" كمـا يسميه الإسلاميون حتـى اليـوم – الوقت والمساحـة والحرية وربمـا أيضـا التمويل الـلازم للاندماج في المجتمع على المستوى المحلي عن طريق العمل الاجتماعي وتقديم الخدمات الصحية والدينيـة[١٥٤]. وكان لهذا الاستثمار الاجتماعي على المستـوى المحلي آثاره السياسية الهامة لاسيما في وقت الانتخابات، خاصة وأن ضغط الإنفاق الحكومي في المجالات الاجتماعية المرتبط بسياسة الانفتاح كان قد أدى إلى تحولات في التصويت الزبائني بهدف المقايضة الذى شهدته مصر في الحقبة الناصرية على النحو الذى أشرنا إليه. فـإذا كان عهـد السادات لم تختـف فيه ظاهـرة التصويت لصالح المرشـح القوى ذي النفـوذ والعلاقـات داخـل الأجهزة السياسيـة والإدارية، إلا أنها قـد أسفرت عن ظهور نـوع جديد من المرشحين وهو المرشـح القوى الذى "يفعل" أو يتعهد بـأنه سوف يفعل من أمواله الخاصة. ويعد ذلك من تداعيات الانفتاح الاقتصادى وهجرة عدد كبير من المصريـين إلى دول الخليـج؛ إذ أسفرت هـاتان الظاهرتـان عن تكون طبقات اجتماعية اقتصاديـة جديدة قوية مـاليا ومنهـا من يحـاول دخول مجلس الشعب. هذا هو نموذج المرشـح رجل الأعمال الذى يسعى إلى الانضمام للنظام الإدارى والسياسى من خلال

عضويته فى مجلس الشعب وذلك لتحقيق مكاسب أكبر لأنشطته الاقتصادية. يفسر ذلك إحدى المتغيرات الهامة و"السياسية" فى التصويت بهدف المقايضة وهو التصويت لصالح الإسلاميين الذى ما زال قويا حتى يومنا هذا إذ "فعل" النشطاء الإسلاميون الكثير فى السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى : مستوصفات ومستشفيات ودروس خصوصية ومساعدة الأيتام وإعانة المعوزين... الخ.

بيد أن مثل هذه الفرضية عن الدافع السياسى وراء تغيير نظام الانتخاب لم تثبت صحتها فى النتائج التى أسفرت عنها انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧. فمنذ العودة إلى التعددية السياسية المقيدة فى عهد السادات لم يحدث أبداً أن كان للمعارضة، ولاسيما المعارضة الإسلامية، مثل هذا التمثيل العالى فى مجلس الشعب. الواقع أنه فى عام ١٩٨٤ وأملا فى تخطى الحظر المفروض على ترشيحهم فى الانتخابات عقد الإخوان المسلمون نوعا من التحالف أو الائتلاف الوقتى "المخالف للطبيعة" مع حزب الوفد الجديد، فأسفرت نتائج تلك الانتخابات عن الآتى : فى انتخابات ١٩٨٤ حصل التحالف الوفدى – الإسلامى على ٥١ مقعداً، وفى انتخابات ١٩٨٧، حيث كانت حصة المقاعد المخصصة للمرشحين المستقلين محددة، شكل الإخوان المسلمون تحالفا سياسيا مع حزب العمل الاشتراكى وحزب الأحرار، وهو التحالف الذى دام على الساحة السياسية المصرية لعدة سنوات وحتى انتخابات ١٩٩٥، وتقدموا بقائمة واحدة، فقد أسفرت انتخابات ١٩٨٧ عن فوز قوى المعارضة السياسية بمختلف توجهاتها بـ٩٦ مقعداً.

من المحتمل ألا يكون النظام المصرى آنذاك قد أدرك تماما، الفائدة السياسية التى يمكن أن تعود عليه من الترشيحات المستقلة غير الإسلامية. لقد أدرك ذلك فى الواقع اعتبارا من عام ١٩٩٠ عند بداية الأخذ باستراتيجيته الهجومية ضد التيار الإسلامى بهدف إقصاء عناصر هذا التيار من كافة الساحات التى نجح فى اقتحامها مثل النقابات والمنظمات الخيرية والتى تشكل قاعدته السياسية والانتخابية على المستوى المحلى. ففى انتخابات عام ١٩٨٧ برزت ظاهرة المستقلين بوضوح، إذ تنافس ١٩٣٧ مرشحا من المستقلين على ٤٨ مقعدا المخصصة لهم فى ٤٨ دائرة مما يدل على الإقبال الشديد من قبل بعض طبقات المجتمع على الانضمام للنظام السياسى الرسمى عن طريق عضويتهم فى البرلمان، وكذلك على ضعف التنظيمات الحزبية الرسمية وعدم قدرتها على استيعاب هذا الطلب.

لم تكن انتخابات ١٩٩٠ التشريعية موضع اهتمام كبير من قبل علماء السياسة والسبب واضح. جرت هذه الانتخابات فى ظل مقاطعة أهم أحزاب المعارضة السياسية

وهـو الوفد الجديـد والتحالف الإسلامى المكون من حزب العمـل الاشتراكى والإخوان المسلمين وحزب الأحرار، بينما اشترك فيها حزب التجمع وغيره من أحزاب المعارضة الأقـل أهمية مثل حزب الخضر وحزب الأمة وحزب مصر الفتاة. وأمام تخوف النظام مـن أن يدخـل مجلس الشعب عدد كبـير من النواب الإسلاميين مـن خلال الترشيحات الفرديـة والمستقلـة اتخـذت عدة إجـراءات الهدف منهـا ضمـان فـوز مرشحى الحزب الوطنـى الديمقراطى دون غيرهم. ومن أهم هذه الإجـراءات تقسيم الدوائر الانتخابية لصالـح مرشحـى النظام علـى حساب الآخريـن. وكان المبرر لهـذا التقسيم هو تغيير نظـام الانتخـاب والعودة إلى الانتخـاب الفردى. فعندمـا كان يؤخـذ بنظام الانتخاب بـالقوائـم، أو حتى بـالنظام المختلـط كما فى عـام ١٩٨٧، كان عدد الدوائر الانتخابية ٤٨ دائرة فقط[١٥٥]. فى ١٩٩٠ [١٥٦] أعيد تقسيم الدوائر الانتخابية بحيث بلغ ٢٢٢ دائرة أى بزيادة ٤٩ دائرة إلى عدد عام ١٩٧٦، و٤٦ دائرة مقارنة بعدد الدوائر فى ١٩٧٩. وقـد قامـت وزارة الداخليـة وحدها بهذه العمليـة وفقا لأحكام القانـون الجديد لسنة ١٩٩٠. وقابلت أحزاب المعارضة هذا التقسيم للدوائر الانتخابية بـالنقد الشديد، حتى انتهـى الأمر بقـرار مقاطعـة الانتخابات. وكان من بـين الاعتراضـات التى وجهتها المعارضـة ولاسيمـا الإسلاميين من حـزب العمل والوفديين إلى هـذا التقسيم هى أنه هدف بـالأساس إلى ضم مجموعة هـائلة من القرى والنجوع إلى دوائر المدن التى يقل فيهـا عـدد مؤيدى الحزب الوطنـى الديمقراطى كما أن عملية تزويـر الأصوات لصـالح مرشحـى الحكومة تكـون أكثر سهولة فى القـرى عنها فى المدن بسبـب وجود أنصار المعارضة فى المدن.

ومـع مقاطعـة جـزء كبير مـن قـوى المعارضـة، لاسيمـا الإسلاميين فـى "حزب العمـل"، اتسمت انتخابـات ١٩٩٠ ببروز ظاهـرة المستقلين التى ظلت محجوبة نسبيا فـى الانتخابات السابقـة بسبب نظام الانتخاب، حيث بلغ عـدد المرشحين المستقلين ٢١٦٣ مرشحـا مـن إجمـالى ٢٦٧٦ مرشحا. وإن كانـت هذه الظاهرة قـد نشأت منذ أول انتخابـات تجرى فى عهد السادات فى ظل التعددية النسبية أى انتخابات ١٩٧٦ حيـث بلـغ عدد المستقلين ٨٩٧ مرشحا من إجمـالى ١٦٦٠ مرشحـا، وفى ١٩٧٩ كان عـدد المستقلين ١١٩٢ مرشحـا من إجمالى ١٨٥٧ مرشحـا، إلا أن نسبتها قد تزايدت فـى انتخابات ١٩٩٠ بشكل ملحوظ وارتفعت مـن ٥٤,٠٣٪ فى ١٩٧٦ إلى ٦٤,١٨٪ فى ١٩٧٩ و إلى ٨٠٪ فى عام ١٩٩٠، كما تأكد استمرار هذه الظاهرة فى انتخابات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ حيث ظلت نسبة المستقلين حوالى ٨٠٪ من إجمالى المرشحين.

وإلى جانب ظاهرة المستقلين فإن انتخابات ١٩٩٠ كانت تنبئ بما حدث فى انتخابات ١٩٩٥ و٢٠٠٠ فيما يتعلق بعدد من الظواهر الأخرى والتى أثارت عدة تساؤلات فى هذا الكتاب. فرغم مقاطعتها من قبل أهم التيارات السياسية فى المعارضة إلا أن انتخابات ١٩٩٠ تدل على شدة الإقبال على الترشيح لعضوية مجلس الشعب كما تدل على شدة المنافسة بين المرشحين. ومن ناحية أخرى أبرزت انتخابات ١٩٩٠ بما استخدم فيها من أساليب العنف فوز عدد كبير من المستقلين كما أبرزت انضمام المستقلين الفائزين إلى الحزب الوطنى الديمقراطى، وظاهرة التزوير التى شملت كافة لجان الانتخاب تقريبا وليس فقط لصالح مرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى دون غيرهم... الخ. هذه هى الظواهر التى أثارت تساؤلات مؤلفى هذا الكتاب ودفعتهم إلى محاولة فهمها من خلال القيام ببحث ميدانى فى إحدى قرى دائرة أشمون بمحافظة المنوفية، أى فهم المنطق الاجتماعى والسياسى المحلى وراء هذه الظواهر وذلك حتى قبل تأثرها بفرض الإشراف القضائى على لجان الانتخاب الفرعية. هذا هو الهدف الرئيسى من الباب الثالث والأخير من الكتاب : دراسة إعمال المنطق القديم لعملية الانتخاب من أجل انتخاب نواب مصر فى العصر الحالى والتحولات التى طرأت على هذا المنطق إثر قيام القضاء بمهمته.

[هوامش]

٩١ دون أن يؤخذ في الاعتبار مجلس الأمة أيام الوحدة بين مصر وسوريا وهو مجلس معين وليس منتخباً.

Alain Garrigou. Le vote et la vertu. Comment les Français sont-ils devenus électeurs'?. Presses de la 92 .Fondation nationale des sciences politiques. 1992

Michel Offerlé. « Mobilisation électorale et invention du citoyen. L'exemple du milieu urbain français 93 à la fin du XIXe siècle». dans Daniel Gaxie (éd.). Explication du vote. Un bilan des études électorales .en France. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1989. p. 161

Alain Lancelot. « La mobilisation électorale". dans Daniel Gaxie (éd.). Explication du vote. Un bilan 94 des études électorales en France. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1989. .p. 79

٩٥ مجموعة محاضر مجلس النواب الـ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦ و ٦٧ من ٢ إلى ١٩٢٤/٧/٨.

96 Alain Garrigou. « Clientélisme sous la IIIe République". dans Jean-Louis Briquet et Frédéric Sawicki (éds.). Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. coll. « Politique d'aujourd'hui". PUF. 1998. p. 39–74.

97 Ghassan Salamé. « La démocratie comme instrument de paix civile". dans Démocratie sans démocrates. Fayard. 1994. 452 pages.

٩٨ انظر رأياً آخر في ظاهرة خصخصة الدولة والوظائف العامة. نبيل عبد الفتاح. الحرية والمراوغة. مساهمة في الإصلاح. نقد الدولة والسلطة. ص ٣٥ إلى ص ٤٩. بالإضافة إلى المرجع السابق ذكره.

٩٩ علي الدين هلال: السياسة والحكم في مصر. العهد الليبرالي ١٩٢٤–١٩٥٢. مكتبة نهضة الشرق– جامعة القاهرة صفحة رقم ٢٢.

١٠٠ وحيد عبد المجيد، الأحزاب السياسية من الداخل، القاهرة، المحروسة، ١٩٩٣، ٢٦٩ صفحة.

١٠١ انتشرت لجان الوفد الرئيسية في كافة الدوائر الانتخابية تقريبا حيث كانت تعمل على فوز المرشح الوفدي في الدائرة. واقتصر نشاط هذه اللجان المكونة من الأعيان المحليين على تنظيم الحملة الانتخابية للمرشح وجمع التبرعات، وعادة ما كان نشاطها ينتهي بانتهاء الانتخابات. أما الهيئات القيادية للوفد فكانت مكونة من قياداته التاريخية ومن الهيئة الوفدية البرلمانية وكان هدفها الرئيسي هو توحيد مواقف النواب الوفديين.

١٠٢ لم يكن الوضع كذلك في الحزب الوطني الذي كان يتزعم الحركة الوطنية قبل الوفد أي قبل عام ١٩٢٢، والذي شهد ما لا يقل عن خمسة مؤتمرات على مدى خمس سنوات بين ١٩٠٧ و ١٩١٢، وذلك رغم الظروف الصعبة المرتبطة بالاحتلال البريطاني. ففي مؤتمره الأول تمت مناقشة القانون الداخلي للحزب نقطة نقطة كما جرت انتخابات مجلس إدارته بأسلوب ديمقراطي مع مراعاة تمثيل كافة طبقات الشعب بما في ذلك العمال والمهنيين...الخ. وبعد الحرب العالمية الأولى وفور حصول مصر على استقلالها " الشكلي " في عام ١٩٢٣ توقف نشاط الحزب الوطني وحلّ محله حزب الوفد في زعامة الحركة الوطنية. ويذكر أن العديد من قيادات الحزب الوطني انضموا إلى الوفد.

١٠٣ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية : ثورة سنة ١٩١٩، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٧، ص ١٦٨–١٧٢.

١٠٤ ضياء الدين داود، مذكرات ضياء الدين داود : سنوات عبد الناصر وأيام السادات. الطبعة الأولى، القاهرة، دار الخيال، ١٩٩٨، ص ٢٦–٢٧.

105 Dankwart Rustow. « Transitions to democracy": towards a dynamic model". Comparative Politics. 2(3). April 1970.

١٠٦ فيما عدا انتخابات ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٣٠ التي أخذ فيها بنظام الانتخاب غير المباشر على درجتين، كل الانتخابات التشريعية التي أجريت في الحقبة الليبرالية أخذت بنظام الانتخاب المباشر.

١٠٧ الجريدة الرسمية، العدد ٤٦، ٣٠ إبريل ١٩٢٣، قانون الانتخابات رقم ١١ لسنة ١٩٢٣.

١٠٨ مجموعة محاضر مجلس النواب لجلسات ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧ من ٢–١٩٢٤/٧/٨.

١٠٩ اقترحت المذكرة أن يكون الحد الأدنى لسن الانتخاب ٢٤ سنة للناخب الأمي و ٢٠ سنة للناخب الذي يعرف القراءة والكتابة.

١١٠ هذا التمييز بين الأميين وغيرهم كان موضع انتقاد من يوسف الجندي أفندي على وجه الخصوص على أساس الحجج التالية : المذكرة ص ٧٧٦.

١١١ في عام ١٩٤٨ اقترح أحد أعضاء مجلس الشيوخ هذا التمييز مع فارق واحد وهو منح النساء حق التصويت، ولكن بشرط "معرفة القراءة والكتابة". انظر عبد الحميد متولي، مسألة إصلاح النظام الانتخابي المصري، ١٩٤٨، مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية ص٨. والتبرير لذلك هو أن معظم الأميين هم من الفقراء ولذا يقعون بسهولة أكبر ضحايا لشتى أساليب الضغط والترغيب والتهديد.

١١٢ الواقع أن هذا التعديل جاء استجابةً لرغبة رؤساء بعض قبائل مديرية البحيرة في خوض الانتخابات لتمثيل قبائلهم.

١١٣ الجريدة الرسمية عدد غير اعتيادي رقم ٩٨ في ٢٢/ ١٠/ ١٩٣٠، ص ١-٨.

١١٤ كانت المبررات المقدمة لهذا الحظر كالتالي : كثيرا ما يتغيب الأطباء والمحامون الذين يعملون في الأقاليم عن حضور اجتماعات مجلس النواب مما يتسبب في تعطيل أعمال المجلس. أما القضاة فإن اشتراكهم في السياسة يضر بوجوب التزامهم الحياد.

١١٥ الجريدة الرسمية عدد غير اعتيادي رقم ٩٨ في ٢٢/ ١٠/ ١٩٣٠ ، بشأن تعديل الدستور وقانون الانتخاب، ص ١٩-٢٣.

116 Alain Garrigou. Le vote et la vertu. Comment les Français sont-ils devenus électeurs? op. cit. pp"220-225.

١١٧ وحيد عبد المجيد، الأحزاب السياسية من الداخل، ص ٥٤-٦٧. مرجع سابق.

١١٨ صبري أبو المجد، سنوات ما قبل الثورة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٧، ص ٥١٧-٥٢٣.

١١٩ محمد الجوادي، سيد مرعي شريك وشاهد على عصور الليبرالية والثورة والانفتاح في مصر المعاصرة (١٩٤٤-١٩٨١)، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩، ص ٢٤ وما بعده.

١٢٠ عزة وهبي، التجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥، ص ٢٦-٣١.

١٢١ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثاني، من ٢٩ يوليو ١٩٣٧ إلى ٢٦ يوليو ١٩٥٢، القاهرة، دار المعارف صفحة رقم ٦٢.

١٢٢ محمد الجوادي، مرجع سابق، ص ٢٩ وما بعده.

١٢٣ سيد صبري، مبادئ القانون الدستوري، طبعة ١٩٤٧، ص ٦٧٦.

١٢٤ أحمد الشربيني، "الأحزاب والبرلمان"، في رؤوف عباس، الأحزاب السياسية المصرية : ١٩٢٢-١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥، ص ٢٢٩-٢٥٤.

١٢٥ صلاح الشاهد، ذكرياتي في عهدين، دار المعارف، ص ٥٠ وما بعده.

١٢٦ عزة وهبي، مرجع سابق، ص ٨٠.

١٢٧ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، مرجع سابق ص ١٧١

١٢٨ محمد زكي عبد القادر، أقدام على الطريق، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧، ص ٤٢٧.

١٢٩ سيد صبري، مبادئ القانون الدستوري، في عبد الحميد متولي، مشكلة إصلاح نظام الانتخاب في مصر، القاهرة مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية ١٩٤٨، ص ٩.

١٣٠ محمد زكي عبد القادر مرجع سابق ص ٤١٥.

١٣١ نفس المرجع، ص ٤٢١.

١٣٢ عبد الحميد متولي، مشكلة إصلاح النظام الانتخابي المصري، ١٩٤٨، مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مرجع سابق، ص ٢٨.

١٣٣ تغير اسم البرلمان المصري في الدستور الجديد من "مجلس النواب" إلى "مجلس الأمة". يدل هذا التغيير على رغبة السلطة السياسية النابعة من ثورة ١٩٥٢ الاتسام "بالإجماعية".

١٣٤ محمد الطويل، برلمان الثورة. تاريخ الحياة النيابية في مصر، ١٩٥٧-١٩٧٧، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٥، ص ٤٧ وما بعده.

١٣٥ عليّ الدين هلال، "الانتخابات التشريعية المصرية من سعد زغلول إلى حسني مبارك" في عليّ الدين هلال، التطور الديمقراطي في مصر : قضايا ومناقشات، جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٥٧.

١٣٦ كان عدد المقيدين وفقا لعليّ الدين هلال ٥٦٧٩٤٦٧ ناخبا، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

١٣٧ عزة وهبي، السلطة التشريعية في النظام السياسي المصري بعد يوليو ١٩٥٢، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣، ص ٧٦.

١٣٨ أسباب هذا التغيير واضحة تماما : استبعاد كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين طالتهم قوانين الإصلاح الزراعي لسبتمبر ١٩٥٢، واختفاء الوجوه السياسية التي لعبت دورا في فترة ما قبل الثورة أثر حل الأحزاب السياسية، وأخيرا كل نواب ما قبل الثورة تقريبا.

١٣٩ عزة وهبي، ١٩٩٣، مرجع سابق، ص ٨٣-٨٤.

١٤٠ ضياء الدين داود، مذكرات ضياء الدين داود. سنوات عبد الناصر وأيام السادات، دار الخيال، ١٩٩٨، ص ٣٦.

١٤١ كان المشير عبد الحكيم عامر قائدا للقوات المسلحة ورقم ٢ في السلطة وقتئذ. انتحر عامر بعد هزيمة ١٩٦٧.

١٤٢ ضياء الدين داود، مذكرات، مرجع سابق، ص ٣٧-٤٣.

١٤٣ نفس المرجع.

١٤٤ نفس المرجع، ص ٤٤.

١٤٥ علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

١٤٦ محمد الطويل، مرجع سابق، ص ٤٧.

١٤٧ المرجع السابق، ص ٥٩.

١٤٨ انظر في دور المحكمة الدستورية العليا في النظام السياسي المصري، نبيل عبد الفتاح، اليوتوبيا والجحيم، من ص ١٠٥ إلى ١٣١، الطبعة الثانية.

الناشر دار أزمنة، عمن الأردن، ٢٠٠٥.

١٤٩ رغم أن أول انتخابات في عهد السادات، وهي انتخابات ١٩٧١، قد أجريت في إطار القيود التي كانت تفرض على المشاركة السياسية في الحقبة الناصرية، لاسيما اشتراط موافقة الاتحاد الاشتراكي العربي على الترشيح، إلا أن تلك الانتخابات شهدت تزايدا ملحوظا في عدد المرشحين (١٧٥٣ مرشحا). ومع أنها أجريت في ظل الحزب الواحد الذي تميزت به الحقبة الناصرية إلا أنها أسفرت عن انتخاب شخصيات جديدة لا يوجد بينها وبين الاتحاد الاشتراكي العربي علاقة قوية، وكان هذا الأخير قد فقد ثقله إلى حد كبير لاسيما بعد إقصاء تنظيم الطليعة. وجدير بالذكر أيضا أن السادات قد أبعد من المشاركة الانتخابية كل الشخصيات المرتبطة من قريب أو بعيد بقضية "مراكز القوى".

١٥٠ علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ٢٦٦–٢٦٨.

١٥١ نفس المرجع.

١٥٢ أنشئت المحكمة الدستورية العليا بموجب دستور ١٩٧١ من أجل الحرص على احترام أحكام الدستور من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية. ومن اختصاصات المحكمة الدستورية العليا مراقبة دستورية القوانين بل والنظم واللوائح الإدارية. فمن يرى في أحد النصوص التشريعية أو التنظيمية انتهاكا لحق من الحقوق التي يكفلها له الدستور لا يستطيع الطعن في هذا النص مباشرة أمام المحكمة الدستورية العليا، ولكن عليه أن يرفع دعوى أمام المحكمة المختصة وعندئذ، في حالة الشك في مطابقة النص لأحكام الدستور، يستطيع القاضي إما إحالة الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا، وإما التصريح لطرف من الأطراف بالدفع بعدم دستورية النص أمام المحكمة الدستورية العليا. ومن جهة أخرى تشترط المحكمة الدستورية العليا أن يكون هذا الشخص صاحب مصلحة شخصية ومباشرة ليحق له الطعن. اقرأ في هذا الشأن:

Nathalie Bernard-Maugiron. « La Haute Cour Constitutionnelle. gardienne des libertés publiques"., dans Le Prince et son juge. Droit et politique dans l'Égypte contemporaine. Egypte/Monde arabe. nouvelle série. n°2. 1999. Cedej. Le Caire. p. 17–54.

وانظر أيضا نبيل عبد الفتاح، اليوتوبيا والجحيم، المرجع السابق ذكره.

د. عادل شريف عمر، قضاء الدستورية، القضاء الدستوري في مصر، من ص ١٠٥ إلى ص ١٣١، د. ن. القاهرة ١٩٨٨.

153 Murielle Paradelle. "Le Politique appréhendé dans son fonctionnement juridique. Analyse du cadre légal des élections législatives du Maglis al-Shacb"., dans Sandrine Gamblin (éd.). Concours et détours du politique en Egypte. Les élections législatives de 1995. Paris. L'Harmattan/Cedej. 1997. p. 29–61.

١٥٤ بفضل التسوية التاريخية التي عقدها السادات مع التيار الإسلامي، ورغم عدم حصول هذا التيار على إطار قانوني كحزب، تمتع الإسلاميون طوال فترة الستينيات بقدر من الحرية مكنهم من العمل على المستوى الاجتماعي والنقابي، كما أنهم لقوا تشجيعا على ذلك بسبب التقارب بين مصر ودول الخليج واستفاد التيار الإسلامي من الأموال التي تدفقت عليه من تلك الدول لمواصلة نشاطه في مجال الأعمال الخيرية. جدير بالذكر أن القيادات الإسلامية التي كانت قد لجأت إلى دول الخليج إبان الحقبة الناصرية كانت قد كونت علاقات قوية مع كبار الشخصيات في تلك البلدان. كما لقي نشاطهم الاجتماعي وفي مجالات الصحة والتعليم تشجيعا من النظام الذي "اشترى" – إذا جاز القول – بهذه الطريقة السلام الاجتماعي.

١٥٥ نظرا لاتساع الدوائر الانتخابية اتساعا شاسعا، واجه المرشحون المستقلون الذين لا يتمتعون بدعم حزب من الأحزاب صعوبات كبيرة في تنظيم حملاتهم الانتخابية، وكذلك في مراقبة لجان الانتخاب بواسطة أنصارهم.

١٥٦ علي الدين هلال وأسامة الغزالي حرب، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢، ص ١٥–١٩.

الباب الثالث

الزبائنية فى الانتخابات المصرية
بين هيئة ناخبة أسيرة وتوسيع السوق الانتخابى



أجريت الدراسة الميدانية التى استند إليها التحليل المعروض فى هذا الباب من الكتاب فى قرية سنتريس بدائرة أشمون فى محافظة المنوفية. لم يكن اختيار قرية سنتريس مبنيا على معايير محددة، ولكن كل ما فى الأمر هو أن هذا الاختيار قد ارتبط بظروف معينة وبسهولة الوصول إلى موقع الدراسة. فأحد مؤلفى هذا الكتاب من مواليد القرية وعاش فيها ما يقرب من ٢٥ عاما، وبالتالى يستطيع الحصول على معلومات قد لا يدلى بها الفاعلون لباحث أجنبى أو من خارج الدائرة أو القرية.

قبل عرض خصائص هذه الدراسة الميدانية وتحليل المواد التى تم جمعها، يبدو من المهم توضيح ما يلى، أن نقدم أولا للقارئ أهم العوامل والظواهر والنتائج التى أسفرت عنها انتخابات ٢٠٠٠ فى الدائرة التى تقع فيها قرية سنتريس. ثمة هدفان من هذا التقديم : تذكير القارئ بأحد الأمور البديهية وهى أن قرية سنتريس وإن كانت قد ساهمت فى نتائج الانتخابات إلا أنها لم "تحددها". فعدد الناخبين فى دائرة أشمون ١٥٠١٥٧ ناخبا[١٥٧] وتستحوذ مدينة أشمون على ٢٢ ألف ناخب منهم، وهو ما يمثل ١٤,٦ ٪ من جملة ناخبى الدائرة[١٥٨]، تليها قرية طليا وقرية البرانية وتضم كل منهما ١٢ ألف ناخب أى حوالى ٨ ٪ من جملة أصوات الناخبين. تتوزع بقية أصوات الدائرة على ٦٤ قرية وعزبة تشملهم دائرة أشمون التى تعد من أكبر الدوائر على مستوى الجمهورية من حيث عدد القرى، وتتسم بذلك بغلبة الطابع الريفى. يتراوح عدد الناخبين فى قرية سنتريس موضع الدراسة بين ٦ آلاف و ٧ آلاف ناخب، مما يجعلها فى موضع متوسط بين القرى الكبيرة والقرى الصغيرة التى لا يزيد عدد الناخبين فيها عن ألف ناخب أو أقل. العامل الثانى الذى يدعو إلى تقدير ثقل هذه القرية فى الانتخابات الأخيرة، سواء فى انتخابات ٢٠٠٠ أو فى انتخابات ١٩٩٥ و ١٩٩٠ بحجمه المناسب، هو أن لا أحد من المرشحين أو من الذين فازوا فى الانتخابات كان له روابط محلية مباشرة فى قرية سنتريس : فلا يوجد بين المرشحين من هو من مواليد القرية أو من سكانها أو من المرتبطين بها لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية، كأن يكون له عيادة أو مكتب محاماة أو ورشة أو تجارة أو أراض زراعية. ولم يكن الوضع كذلك من قبل، بل ويفتخر أهالى القرية بأن الذى كان يمثلهم

فـي برلمـان ١٩٥٧ وهو على محمود أحمد عسر كان مـن مواليد قريتهم وقد فاز ضد النائب "الإقطاعي" وقتذاك. كما أن محمد شاهين، نائب الدائرة عن الفئات فى الدائرة ظل يمثلهم منذ ١٩٦٧ حتى ١٩٧٩ [١٥٩] فى مقعد الفئات، وكان يمتلك عزبة كبيرة فى ضواحى قرية سنتريس.

هـذا التقدير المناسب لدور قرية سنتريس وثقلهـا فى الانتخابات الأخيرة لا يعنى إطلاقـا أن مـا سوف نسميه مؤقتا الهيئة الناخبة للقرية لم يكن لديها رأى فى المرشحين أو قـدرة علـى الاختيـار [١٦٠]. ولا يعنى كذلك أن المرشحين لم يكـن لهم وكلاء وشبكات داخل القرية. وأخيرا وربمـا الأهم هو أن مثل هذه الظاهرة لا يقلل إطلاقـا من شأن هذه القريـة كموضع للدراسـة ولا من أهمية الأحاديث التى جمعناها خلال اللقاءات وذلك للأسبـاب التـى ذكرناهـا فى مقدمة هـذا الكتاب. فالهدف من الدراسـة الميدانية التى أجريت لم يكن التحليل السياسى بحصر المعنى لعملية الانتخابات فى هذه القرية، أو حتـى التحليل السياسى لانتخابـات ٢٠٠٠ التشريعية فى مصر، وإنمـا يرمى إلى فهم المنطـق الاجتماعي، بـل والانثروبولوجى لانتخاب النائب فـى مصر خلال هذا العقد الأخـير. فما هـى الظواهر التى نستخلصهـا من دراسة انتخاب النائـب على المستوى المحلى، والتى قد تساعد على فهم الظواهر التى تلاحظ على المستوى القومى ؟ وكذلك مـا الـذى نستخلصه من دراسة انتخـاب النائب على مستوى القريـة والذى قد يساعد على فهم الظواهر التى تلاحظ على مستوى الدائرة؟

ومـن ثم فـإن دراسة انتخابـات ٢٠٠٠ بدائـرة أشمون تفى بهذيـن الهدفين. فهى تظهـر من ناحيـة كيف أن الظواهر الانتخابية "الكلية" على مستوى الجمهورية والتى عرضناهـا فى الجزء الأول من هذا الكتاب تتضـح أيضا على مستوى الدائرة الواحدة. كمـا تظهر مـن ناحية أخرى كيف أن نفس هذه الظواهـر، إذا تناولناهـا على مستوى الدائـرة الواحدة لتحليلها على الوجه الصحيح، يجب تناولها على مستوى أضيق وهو القرية فى هذه الحالـة. ثمة سبب آخر لتطرقنا لانتخابات أشمون فى هذا الفصل ألا وهو أن يتأقلـم القارئ مع أسماء الأطـراف الرئيسية فى انتخابات العقد الأخير التشريعية والتى سيشير إليها المستطلعون مرارا فى هذا الباب من الكتاب.

انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية فى دائرة أشمون

دار الحديـث طويـلا عن دائـرة أشمون خـلال انتخابات ٢٠٠٠. كانـت أشمون من ضمـن الدوائـر التـى شملتها المرحلـة الأولى [١٦١] مـن الانتخابـات وهـى المرحلة التى مثلـت اختبارا على المستوى القومى لنزاهة الانتخابات ولدور القضاء الفعلى فى هذا

الشـأن. كما كانت هذه الانتخابات بمثابة اختبار لعلاقة القوى بين مختلف الأطراف السياسيـة، وللاستراتيجيـات والخطـط التـى اتبعها كل مـن هذه الأطـراف، واختبار كذلـك لسلـوك النـاخبين. وفى هـذا الصدد تحققت فـى أشمون كل التوقعـات. فقد بلـغ عـدد المرشحين المتنافسين علـى المقعدين ١٩ مرشحا بينهـم ١٢ مرشحا على مقعد الفئـات و٧ مرشحين على مقعـد الفلاحين والعمال. وتشير صحيفة "المنايفة" إلى أنه لم يسبـق أن خاض الانتخابات مثل هذا العدد من المرشحين، وقبل بداية الانتخابات توقعـت الجريدة أن تكون المعركة الانتخابية شديدة الصعوبة، وأن الأمر لن يحسم إلا فـى جولـة الإعادة. ومنذ عـام ١٩٩٠ تشهـد دائرة أشمون بـالفعل تزايـدا مستمرا لعدد المرشحين؛ إذ ارتفع عددهم من ٥ مرشحين فى ١٩٩٠ إلى ١٤ مرشحا فى ١٩٩٥ و١٩ مرشحـا فـى عـام ٢٠٠٠. وتشير نفس الصحيفة إلى أن الدائـرة أصبحت تشكل تحديا لمرشحى الحزب الوطنـى الديمقراطى الذى عانى من إخفاقات متتالية منذ انتخابات ١٩٩٠، وأن النـاخبين يؤيدون المستقلين للحيلولة دون فوز مرشحى الحزب، وأنه من الأرجـح أن يتكرر نفس الشيء لأن الحـزب لم يستفد من دروس المـاضى ولم يوفق فى اختيـار مرشحيـه. وتضيف الصحيفة أن أشمون هى أكبر دائرة فى محافظة المنوفية، إذ تشتمـل علـى ٦٤ قرية وعزبـة إلى جانب البندر أى مدينة أشمـون. ومع ذلك تعانى دائرة أشمون أكثر من أى دائرة فى المحافظة من نقص شديد فى الخدمات الأساسية، ومـن ثم قرر الأهـالى على مـا يبدو انتخاب النواب القـادرين على حل المشاكل المحلية وإيجاد الحلول المناسبة.

وتشير خريطة المرشحين إلى ارتفاع عدد الوجوه الجديدة التى تشارك لأول مرة فى الانتخابـات التشريعية حيث بلغت ١٢ من إجمـالى ١٩ مرشحا. وعلى مستوى القوى السياسيـة فقد دخل الحزب الوطنى الديمقراطـى بمرشحين همـا سمير زكى السقا على مقعـد الفئـات، ويحيى حسنين على مقعد العمال، ودخل حزب الوفد بمرشح واحد على مقعد العمال والفلاحين وهو زكى عبد الفتاح. وأخيرا كان مرشح التيار الإسلامى على مقعد الفئات هو أشرف بدر الدين الذى رشح نفسه كمستقل. ووفقـا لمـا جاء فى صحيفة المنايفـة فإن أكثر المرشحـين نفوذا هو أشرف بدر الدين لأنـه مشهور فى كل الدائرة بإنسانيتـه وتفانيه فى خدمة الأهـالى وإنجازاته وكان لـه الفضل فى بنـاء مستوصف فـى مدينـة أشمون. وقد تقدم بـالترشيـح فى اللحظة الأخيرة ممـا أربك كل المرشحين الآخرين وأثـار مخاوفهم وجعلهم يراجعون استراتيجياتهـم وخططهم للحصول على الأصـوات، بـل وقـرر بعضهم الانسحـاب من الانتخابـات. ولا يجـب الاندهاش لهذا

الترشيح المفاجأة؛ إذ أنه يتمشى تماما مع الاستراتيجية الجديدة التى وضعها التيار الإسلامى لتجنب الملاحقات الأمنية والتحايل على رغبة النظام العامة الواضحة فى منعهم من خوض الانتخابات. فقد قيل عن أشرف بدر الدين، المرشح الإسلامى الذى ينتمى إلى إحدى عائلات الطبقة الوسطى بمدينة أشمون أنه، تجنبا لرفض ترشيحه ولخداع أجهزة الأمن التى كانت تراقبه، ذهب إلى الصعيد قبل إغلاق باب الترشيح ببضعة أيام بعد أن حرص على توكيل محامي من أصدقائه بتقديم طلب ترشيحه نيابة عنه.

أما مرشح حزب الوفد – وليس للوفد مقر فى الدائرة – زكى عبد الفتاح من مواليد "سبك الأحد" ومنشق عن الحزب الوطنى الديمقراطى فقد قام قبل الانتخابات بأيام قليلة بتغيير صفته الانتخابية من فئات إلى عمال أو فلاحين؛ نظرا لشدة المنافسة على مقعد الفئات. أما ترشيحات الحزب الوطنى الديمقراطى الرسمية والمستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى فهى تستوجب التحليل الدقيق؛ لأنها تمثل عنصرا حاسما فى الانتخابات التشريعية لدائرة أشمون على مدى العشر سنوات الماضية. ويعكس ما يحدث فى دائرة أشمون من هذه الزاوية نفس الظاهرة الانتخابية التى نلاحظها على المستوى القومى.

وإذا كان الحزب الوطنى الديمقراطى لم يرشح إبراهيم جنينه عضو البرلمان السابق ليمثله على مقعد الفئات، إلا أنه رشح على مقعد العمال أو الفلاحين عضواً آخر من أعضاء البرلمان السابق وهو يحيى حسنين. ورغم `ذلك تمسك إبراهيم جنينه بترشيح نفسه كمستقل، ويرى بعض المراقبون المحليون أن استبعاده من ترشيحات الحزب وتمسكه بترشيح نفسه كرد فعل لذلك جاء فى صالحه. وكان إبراهيم جنينه يعتمد على تعاطف كثير من أهالى الدائرة معه بسبب الخدمات التى استطاع أن يقدمها لهم على مدى الخمس سنوات من خلال عضويته فى مجلس الشعب، كما كان يعتمد أيضا على أن منافسه سمير السقا الذى ينتمى إلى عائلة كبيرة من التجار بقرية البرانية، والمرشح الرسمى وأمين عام الحزب الوطنى الديمقراطى فى دائرة أشمون، والذى كان إبراهيم جنينه قد انتصر عليه فى انتخابات الإعادة عام ١٩٩٥، لم يحظ ترشيحه بموافقة عدد من مؤيدى الحزب. ومن جهة أخرى كان إبراهيم جنينه يعتمد كذلك على أصوات أهالى قريته وبعض القرى المجاورة التى لا يوجد بها مرشحون.

ومن بين المرشحين الآخرين المستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى عبد الواحد سبل من مدينة أشمون والمرشح على مقعد الفئات، وإبراهيم طه مقلد المقيم فى

سبك الأحد وهو مرشح على مقعد العمال. ويتميز كل منهما بخبرة برلمانية سابقة. بالنسبة لعبد الواحد سبل تعد انتخابات ٢٠٠٠ ثالث معركة انتخابية يخوضها؛ حيث فاز في انتخابات ١٩٩٠ كمستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي، وخسر في انتخابات ١٩٩٥ لأنه رشح فيها على القائمة الرسمية للحزب الوطني أي حزب الحكومة ولأنه لم يتميز بما قدم للدائرة من إنجازات، بينما فاز في ١٩٩٥ منافسه إبراهيم جنينه المرشح المستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي. أما الثاني وهو إبراهيم طه مقلد فكان يخوض الانتخابات للمرة الرابعة على مقعد العمال والفلاحين. فاز في انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧ وفي عام ١٩٩٠ شغل مقعد العمال بوفاة المرشح القرماوي، بينما خسر انتخابات ١٩٩٥ أمام يحيى حسنين الذي كان وقتذاك مرشحا مستقلا على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي.

أما الاثنا عشر مرشحا الذين لا ينتمون إلى أية تيارات سياسية فهم من الوجوه الجديدة، وتكاد خبرتهم بمجال الانتخابات أو حتى بالعمل السياسي تكون معدومة. وسوف نكتفي هنا بذكر ثلاثة من هؤلاء لعرض الاستراتيجيات التي تفسر بعض الترشيحات. نبيل الحراني ويعتمد على العلاقات والاتصالات التي كونها على مستوى الدائرة بفضل خبرته الطويلة في المجالس الشعبية المحلية، وعبد الحسيب أبو يوسف وهو طبيب يتمتع بسمعة حسنة، وعبد المنعم مبروك المذيع بالبرنامج العام الذي تقدم لأول مرة في الانتخابات تحت شعار "صوت أشمون مسموع" إشارة إلى أحد برامجه التليفزيونية الذي يعرض فيه المشكلات التي تعاني منها دائرة أشمون ولاسيما مشكلة الصرف الصحي.

وكما كان متوقعا أسفرت النتائج عن إعادة الانتخاب على المقعدين. فبالنسبة لمقعد الفئات تنافس سمير زكي السقا مرشح الحزب الوطني الديمقراطي مع المستقل أشرف بدر الدين مرشح التيار الإسلامي. وعلى مقعد العمال تنافس يحيى حسنين مرشح الحزب الوطني الديمقراطي مع إبراهيم طه مقلد المرشح المستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي. وقبل أن نعطي عدد الأصوات التي حصل عليها كل من المرشحين تجدر الإشارة أولا إلى قلة عدد من قاموا بالتصويت : فقد صوت ٣٥٤٤٢ ناخبا فقط أي نحو ٢٠ ٪ فقط من العدد الكلي للأصوات. وبذلك تكون نسبة المشاركة الفعلية في التصويت أقل من المتوسط القومي، وخاصة أقل بكثير من مستوى المشاركة في المناطق الريفية في مصر. قد ترجع هذه الظاهرة أساسا إلى بطء إجراءات التصويت في لجان الانتخاب[١٦٢]. وقد أسفرت الجولة الثانية من الانتخابات عن فوز

سمير السقا مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى ب ١٠٠٨٧ صوت مقابل ٦٨٠٢ صوتا لأشرف بدر الدين، وفوز إبراهيم طه مقلد ب ١٥٨٠٦ صوتا، بينما لم يحصل منافسه يحيى حسنين إلا على ٩٩٩٣ صوتا.

ويرجع الفضل فى النتائج الجيدة نسبيا التى أحرزها سمير السقا لتحالفه مع المرشح المستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى إبراهيم طه مقلد وهو من كبار التجار وله سمعته ونفوذه. فقد تحالف المرشحان لضمان حصول كل منهما على أصوات مؤيدى المرشح الآخر حيث إنهما لم يتنافسا على نفس المقعد. وبذلك استطاع سمير السقا الفوز على منافسه يحيى حسنين مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى بسبب تضاؤل شعبية هذا الأخير والتحديات التى واجهها من مرشحين عدة فى القرى المجاورة لقريته البرانية. ويبدو كذلك أن إبراهيم طه مقلد حصل على أصوات الإسلاميين لعدم وجود مرشح إسلامى على مقعد العمال والفلاحين؛ إذ أنهم أيدوا المرشح المستقل رغبة منهم فى إسقاط مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى يحيى حسنين رغم مساندتهم له فى انتخابات ١٩٩٥ عندما كان مرشحا مستقلا على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى.

هذا وقد شهدت انتخابات الإعادة نسبة مشاركة أقل من الجولة الأولى، فكان عدد الناخبين لمقعد الفئات ٢٦٦١٩ ناخبا فقط ولمقعد العمال والفلاحين ٢٧٨٠٢ ناخبا فقط لمثل هذه الظاهرة تفسيرات خاصة بدائرة أشمون. كانت دائرة أشمون ضمن الدوائر التى شملتها المرحلة الأولى للانتخابات، وقد أحدثت نتائج انتخابات الجولة الأولى على مستوى الجمهورية صدمة تناقلتها وسائل الإعلام بما فيها الصحف "القومية" وصحف المعارضة والصحف الإقليمية والدولية وكذلك التعليقات والتصريحات التى أدلت بها النخب المحلية والقومية. فقد لعب القضاء دوره وارتفعت نسبة المقاعد التى لم يفز بها أحد فى الجولة الأولى مقارنة بالانتخابات السابقة، كما سجل الحزب الوطنى الديمقراطى فشلا ذريعا حيث لم يفز فى الجولة الأولى إلا ٢٠ من مرشحيه من إجمالى ١٥٠ مرشحا على قائمته الرسمية وتنافس فى انتخابات الإعادة لدوائر المرحلة الأولى، والتى أجريت بعد أسبوع من الجولة الأولى، ١٢٣ مستقلا بما فيهم المرشحون الإسلاميون، ضد ٨٦ مرشحا من الحزب الوطنى الديمقراطى و٢ من حزب الوفد و ٢ من حزب التجمع و ٢ من الحزب الناصرى. وأسفرت النتائج عن الآتى : لم يفز الحزب الوطنى الديمقراطى إلا بـ ٥٨ مقعدا، وكان نصيب مرشحى الإخوان المسلمين ٦ أو ٧ مقاعد، والتجمع ٣ مقاعد، والوفد مقعدا واحدا، فى حين فاز

المرشحون المستقلون ب ٧٩ مقعدا انضم ٥٩ منهم إلى الحزب الوطنى الديمقراطى بعد فوزهم.

وفى اليوم التالى لانتخابات الإعادة فى دوائر المرحلة الأولى احتلت انتخابات دائرة أشمون الصفحات الأولى من الصحف. ففى صفحتها الأولى تشير صحيفة الوفد (٢٠٠٠/١٠/٢٥) إلى موقف الحكومة المتشدد فى عملية التصويت كلما اشتد التنافس فى جولة الإعادة بين الحزب الوطنى الديمقراطى والمعارضة، وإلى الاشتباكات التى وقعت بين قوات الأمن والمواطنين وأسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص. وفرض حظر التجول فى عدة مدن، ومنع الناخبين – وخاصة المشتبه فى ولائهم للمعارضة – من دخول لجان الانتخاب للإدلاء بأصواتهم. وقد شهدت دائرة أشمون فى انتخابات المرحلة الأولى : ٢ قتلى، و٢١ جريحا، واعتقال عدد كبير من الأشخاص، إغلاق عدد من لجان الانتخاب، وإشعال الحرائق، ومنع المرور بمدينة أشمون...الخ.

فما الذى حدث فى أشمون وأدى إلى كل هذه التجاوزات ؟ الواقع أن السبب الأساسى لكل هذا الضجيج وهذه الاشتباكات العنيفة هو شدة التنافس على مقعد الفئات بين أشرف بدر الدين مرشح الإخوان المسلمين والعميد سمير السقا مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى. كانت الجولة الأولى من الانتخابات قد أسفرت عن فارق ٣٢٨٧ صوتا فقط لصالح سمير السقا، ولذا فإن نتائج انتخابات الإعادة لم تكن مضمونة. ويبدو أن القلق تجاه النتائج قد انتاب الإخوان المسلمون ومؤيدوهم فى مدينة أشمون فقرروا اتباع استراتيجية هجومية بالتوجه للتصويت جماعيا بعد صلاة العصر لتفادى تعرض مؤيديهم لأساليب التخويف فى حالة توجههم للتصويت بمفردهم. وتسبب خروج الناخبين فى جماعات كبيرة من الجامع الرئيسى فى المدينة وما رفعوه من شعارات دينية فى قلق وانزعاج قوات الأمن التى كانت على علم بهذه الاستراتيجية منذ اليوم السابق. ومن بين ما جاء فى جريدة الوفد : أشمون تحولت إلى منطقة عسكرية وأصبحت معظم لجان الانتخاب بالمحافظة أشبه بالثكنات العسكرية منذ الصباح الباكر. تمركز قوات الأمن أمام لجان الانتخاب وفى الأماكن المجاورة لها. منع عدد كبير من المواطنين من الإدلاء بأصواتهم وخاصة مؤيدى التيار الإسلامى والمستقلين والمعارضة بحجة عدم حيازتهم على البطاقات الحمراء (بطاقات الانتخاب). وأشارت جريدة الوفد كذلك إلى تواجد عدد من البلطجية، رجالا ونساءً، أمام لجان الانتخاب ومهاجمتهم للناخبين المؤيدين لغير مرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى وتعرضهم خاصة للنساء المنقبات ومطالبتهن بخلع النقاب قبل دخول اللجنة، واستخدام هؤلاء

البلطجيـة الأسلحة البيضاء لتخويـف الناخبين، وعلى صدورهم صورة مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى.

إلا أن استراتيجية الإخوان المسلمين أثبتت عدم فاعليتها. فبينما كان الهدف منها التأثير على قوات الأمـن من جهة وجذب تعاطف الناخبين مـن جهة أخرى بالظهور فى موضع ضحايا القمع الذى يمارسه ضدهم النظام، جاءت النتيجة عكسية، وخسر أشرف بدر الدين الجولة الثانية من الانتخابات التى أسفرت عن فوز المرشح الرسمى للحـزب الوطنى، وذلك بسبب إغلاق عدد من لجان الانتخاب سـواء فى مدينة أشمون أو ساقية أبو شعرة وسملاى والقناطرين، ولم يحصل أشرف بدر الدين إلا على ٨٨٣٠ صوتا وهى أقل من الأصوات التى حصل عليها فى الجولة الأولى، بينما استطاع مرشح الحـزب الوطنى الديمقراطـى – بطريقة غامضة إلى حد مـا – الحصول على ١٧٧٨٩ صوتـا. إن مـا حدث فى أشمون يثير الدهشة حيث إن إعـلان نتائج انتخابات الإعادة علـى المستوى القومـى تشير إلى فوز الإخـوان المسلمين ب ٦ مقاعد فـى الإسكندرية وبـور سعيـد والبحيرة والفيوم وأن موقف قوات الأمن فى تلك الدوائر كان مختلفا. إذًا ما الذى حدث فى أشمون ؟ نجد الإجابة على هذا السؤال فى كتابات بعض الصحفيين المصريـين الذيـن دفعهم فـوز الإخـوان المسلمين بهذا العـدد من المقاعـد إلى دراسة الاستراتيجيـة التى تبناها هؤلاء فى حملتهـم الانتخابية. وإذا سلمنا بالفرضية التى طرحهـا هـؤلاء الصحفيون فهذا معناه أن نقر بأن ما حدث فى أشمون يدخل فى إطار تكتيكات الإخـوان المسلمين على المستوى القومـى : إثارة الشغب فـى إحدى الدوائر حتـى يتركـز اهتمام قـوات الأمن فى هذه الدائـرة، بينما يخوض الإخـوان المسلمون المعركـة بهـدوء فى دوائر أخـرى يتوقعون الفوز فيهـا. قد يقال إنها خطـة شيطانية تلـك التى دفعتهم إلى التضحية بإحدى الدوائر للفوز فى دائرة أخرى وإتاحة الفرصة أمـام الحزب الوطنى الديمقراطى للعودة إلى دائـرة ترفضهم منذ انتخابات المجلسين السابقين.

أكـدت انتخابات ٢٠٠٠ فى دائرة أشمـون بطريقة أكثر وضوحا الدلالات والنتائج التى أسفرت عنها هذه الانتخابات على المستوى القومى. فمن الناحية السياسية كان الصراع بين الحزب الوطنى الديمقراطى والتيار الإسلامى هو المسيطر. كما أن النتائج التى أحرزها زكى عبد الفتاح، المرشح الوفدى على مقعد العمال والفلاحين، بحصوله على ٥٤٣ صوتا فقط تعكس الفشل الذى واجهه حزب الوفد الجديد فى هذه الانتخابات، وتشير إلى عدم تمتع الوفد بتواجد قوى فى الدائرة. أما انتخابات الإعادة التى تنافس

فيها يحيى حسنين وإبراهيم طه مقلد على مقعد العمال والفلاحين، فهى تبين كيف أن أشد صور المنافسة التى شهدتها الانتخابات المصرية خلال العقد الأخير هى المنافسة بين الحزب الوطنى الديمقراطى والمستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى. فإن فوز إبراهيم طه مقلد، الذى استطاع الحصول على بعض أصوات الإسلاميين، إنما يدل على أن التصويت لصالح المرشح المستقل، وإن كان مستقلا على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى، ليس تصويتا لا سياسى، بل هو تصويت يتسم بالرفض السياسى. ومن جهة أخرى أكدت انتخابات ٢٠٠٠ واحدة من أهم دلالات الاقتراع فى مصر وهى أنه فى الأساس تصويت بهدف المقايضة بين مرشح "يفعل" أو "يعد بأنه سوف يفعل" شئا وناخب يرد (أو لا يرد) الجميل من خلال اختياره الانتخابى. هذا هو الوضع على سبيل المثال بالنسبة لأشرف بدر الدين الذى وصل إلى الجولة الثانية من الانتخابات لأنه "فعل" أى بنى مستوصفا فى مدينة أشمون، بينما يرجع السبب فى خسارة يحيى حسنين إلى أنه، خلال الخمس سنوات التى كان فيها عضوا فى البرلمان، لم يفعل أو لم يحقق الكثير لأهالى الدائرة، وبالتالى كان عدم فوزه فى الانتخابات عقابا على ذلك. وبفضل هذا العقاب كان فوز إبراهيم طه مقلد شبه مؤكد منذ الجولة الأولى. ورغم ترشيح هذا الأخير على مقعد العمال والفلاحين إلا أنه مثال للمرشح رجل الأعمال الذى له مركزه واتصالاته القوية، وبالتالى من المنطقى أن يستفيد من ذلك أهالى الدائرة، خاصة وأن انضمامه مرة أخرى إلى الحزب الوطنى الديمقراطى بعد فوزه أمر لا شك فيه.

وبصفة عامة أكدت الانتخابات الأخيرة فى دائرة أشمون سمة أخرى من سمات التصويت المصرى وهى تصويت الجوار أى المحاباة لأبناء العائلة أو القرية أو الحي، فكل المرشحين الفائزين فى الجولتين الأولى والثانية من أبناء الدائرة. وهذا العامل يمكن قياسه على مستوى الدائرة، ولكن أيضا على مستوى المدينة والحي والقرية. ورغم أن توزيع البيانات الخاصة بالانتخاب حسب التوزيع الجغرافى غير متوفرة لدينا، فمن الواضح أن الناخبين يدلون بصوتهم عادة لأقرب المرشحين إليهم. ومن جهة أخرى أكدت الانتخابات الأخيرة فى دائرة أشمون الانطباع بخيبة الأمل والإحباط الذى أدت إليه نتائج الانتخابات على المستوى القومى. فالرأى السياسى يعبر عنه بكثير من الحذر وهو لا يمثل ثقلا حقيقيا بالنسبة للمنفعة التى قد يجنيها الفرد من وجود نائب قريب منه سبق أن أثبت فعاليته وقدرته على "فعل شئ"، أو يفترض أنه قادر على "فعل شئ" بسبب ما يتمتع به من قوة ونفوذ سواء على المستوى

الاقتصادى أو على مستوى العلاقات الشخصية. فنحن إذًا بصدد نموذج من نماذج التصويت الزبائنى الذى يدل فى الواقع على ثقل الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، بينما المفترض فى التصويت المبنى على الرأى السياسى أن يكون مستقلا عن هذه الظواهر. فما هى إذا المستجدات الإيجابية فى انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية وهل يمكن اعتبارها مرحلة هامة فى التحول الديمقراطى الانتخابى والسياسى فى هذا البلد ؟ حتى يمكن الإجابة على هذا السؤال الذى يعد محوريا فى كتابنا هذا لابد من فهم المنطق وراء عملية التصويت فى مصر قبل عام ٢٠٠٠ لفهم التغيرات التى طرأت عليها نتيجة للإشراف القضائى على لجان الانتخاب، وهو الهدف الرئيسى من هذا الفصل. من هم الفاعلون الرئيسيون فى الانتخابات التشريعية المصرية قبل انتخابات ٢٠٠٠ ؟ ومن الذى كان يقوم بتزوير الانتخابات قبل عام ٢٠٠٠ ؟ وما هى التغيرات الناتجة عن إخضاع لجان الانتخاب للإشراف القضائى فيما يتعلق بسمات الانتخاب ؟ وما هى النتائج التى يمكن استخلاصها بالنسبة لمسألة الدمقرطة الانتخابية فى هذا البلد ؟

عودة إلى سنتريس

للإجابة على هذه الأسئلة سوف نعتمد أساسا على الأقوال التى جمعناها أثناء البحث الميدانى الذى أجريناه فى قرية سنتريس. يشمل البحث نحو ثلاثين لقاءً تمت بناءً على أسئلة شبه موجهة واتسمت بالخصائص التالية. من الناحية الزمنية بدأت اللقاءات فى شهر مارس ٢٠٠٠ وانتهت عشية الانتخابات التى أجريت فى شهرى أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٠، ومن ثم فإن جزءاً منها قد أجرى قبل حكم المحكمة الدستورية العليا الذى فاجأ الجميع والذى يقضى بضرورة الإشراف القضائى على عملية الانتخاب. معظم الأشخاص المستجوبين من الشخصيات المعروفة فى القرية أو فى الدائرة بخبرتهم فى الحياة السياسية المحلية وبالأخص فى الانتخابات السابقة كمرشحين أو نواب سابقين أو أعضاء فى المجالس الشعبية المحلية أو كمندوبين فى لجان الانتخاب أو مسئولين محليين وأعضاء فى الحزب الوطنى الديمقراطى والأحزاب السياسية الأخرى. فهم باختصار من الأعيان المحليين، إذ إن الانتخابات المصرية فى الحقيقة هى أولا وقبل كل شيء مسألة تخص "الأعيان" رغم كل ما تكتنفه هذه الكلمة من غموض. فاللقاءات التى أجريت مع من يمكن تسميته "بالناخب العادى" قليلة للغاية والسبب هو أنه فى مصر لا يهتم بالتصويت سوى الفاعلين الحقيقيين

و"الناخب العادى" ليس من هؤلاء. ومن الفرضيات الهامة التى نطرحها فى هذا الكتاب أن فئة الناخبين الفرديين لم يكن لها وجود فى مصر قبل عام ٢٠٠٠ وأن الإشراف القضائى على عملية التصويت هو الذى أظهر هذه الفئة أى فئة الناخب الذى يقوم بالتصويت وفقا لرأيه الشخصى فى سرية تامة. أما السبب الحقيقى الذى جعلنا نختار "الأعيان" فهو مختلف. كان من المهم بالنسبة لنا أن ندخل فى قلب عملية التصويت المصرية، وحيث إن هذه العملية – نظرا لما كان يشوبها من تزوير – كانت سرا لا يطلع عليه سوى الفاعلين المباشرين، كان من الضرورى أن نركز فى لقاءاتنا على الأشخاص الذين كانوا يشاركون فيها بالفعل.

لم تجر اللقاءات بناءً على أسئلة محددة وإنما أسئلة مفتوحة حول موضوعات مختلفة تتصل بالانتخابات. ثم ازدادت الأسئلة وضوحا وعمقا أولا بأول كلما ازدادت "الاكتشافات" و"الأسرار" التى أطلعنا عليها الفاعلون. وقد اختلفت الأسئلة كذلك حسب وضع الشخص المستجوب، وتناولت موضوعات الديمقراطية، والتعبئة السياسية، والمشاركة السياسية، وتنظيم الانتخابات محليا وكذلك تزويرها. كما تناولت دور النائب ووظائفه على المستوى المحلى والدور الذى تلعبه المجالس الشعبية المحلية والموظفون المحليون فى الانتخابات. وأخيرا تطرقت الأسئلة لدور النوادى والجمعيات والتجمعات الأخرى فى عملية التصويت ودور الأحزاب السياسية وأخيرا دور وكلاء المرشحين والوسطاء والمرشحين أنفسهم وثقل العصبيات والمال. أما بالنسبة للشخصيات الهامة فى اللعبة الانتخابية والسياسية فقد طرحت أسئلة إضافية حول ماضيها السياسى وأنشطتها السياسية الحالية والأسباب التى تدفعهم إلى الرغبة فى لعب دور سياسى، وربما ترشيح أنفسهم، وأسباب فشلهم أو نجاحهم ...الخ.

من خلال الإجابات التى حصلنا عليها خرجنا من البحث الميدانى بالانطباع العام الآتى. فالأفراد الذين أجريت معهم اللقاءات هم الفاعلون الرئيسيون فى انتخابات قرية سنتريس، وهم فى الواقع الذين تتكون منهم ما قد يطلق عليه قاعدة النظام المصرى أى قاعدة الحزب الوطنى الديمقراطى أو بالأصح "زبائن" هذا الحزب. وفيما عدا بعض الحالات النادرة[١٦٣] لم تتناول الدراسات السياسية عن مصر هذه الفئة بسبب ما يحيط بها من أفكار مسبقة. ففى المفهوم العام لدى بعض الباحثين (المصريين والأجانب) تشكل هذه المجموعة فى واقع الأمر شبكة من الشخصيات المحلية "عديمة الذمة" لا تسعى إلا لتحقيق مصالحها الشخصية بالانضمام لحزب الدولة والإدارة، وليس لها

أى رؤى أو أفكار أو سياسة، ولا تتمتع بالحس النقدى، ومعظم هؤلاء هم فى الواقع من "الخاضعين" للهيراركية الإدارية والسياسية ومن "الانتهازيين". غير أن النتائج التى أسفرت عنها اللقاءات كانت مختلفة.

أولا نحن بصدد نخبة سياسية محلية على وعى تام بالرهانات السياسية المحلية والقومية وتدرك بوضوح خصائص النظام السياسى المصرى الحالى وحدوده وكذلك مدى انفتاحه. هذه النخبة السياسية تتسم بالتنوع الشديد من حيث الأفكار والأيديولوجيات السياسية، على أن ما يجمع بينها داخل الحزب الوطنى الديمقراطى أو حوله هو الوصول إلى الإدارة والدولة والسعى إلى الفاعلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن جهة أخرى هذه النخبة ليست فى وضع الخضوع والتبعية، بل إنها على عكس ذلك تتسم بحدة الحس النقدى ووضوح الرؤية تجاه النظام السياسى. فهى تعانى فى الواقع من كونها فى وضع المهيمَن عليه على عدة مستويات. فبصفتهم قرويين يشعر أفراد هذه النخبة بوقوعهم تحت سيطرة المدينة ومركز المحافظة وبطبيعة الحال للعاصمة. وتشعر هذه النخبة كذلك على المستوى السياسى والإدارى بوقوعها تحت سيطرة الهيراركية السياسية والإدارية العليا للحزب الوطنى والسلطات السياسية والإدارية. وهى تعبر عن الحاجة إلى الديمقراطية سواءً فيما يتعلق بالحزب الوطنى الديمقراطى أو بالنظام السياسى المصرى ككل. وهى بذلك تعبر عن الشعور العام للأهالى وهو عدم تمتعهم بنظام سياسى – إدارى منفتح يستمع لهم وقادر على تحقيق آمالهم. على أنه بالنسبة للنخبة السياسية المحلية نفسها يبدو أن الحاجة للديمقراطية مرتبطة بشعورها بأن النظام لا يسمح لها بالتعبير عن نفسها أو بالأصح بالتعبير عن قدراتها وكفاءاتها السياسية. ولذا أدهشتنا الطريقة الإيجابية التى استقبلت بها قاعدة النظام المصرى حكم المحكمة الدستورية العليا الذى فرض إشراف الهيئات القضائية على لجان الانتخاب، بينما كان يبدو من المنطقى أن تخشى قاعدة النظام من تطبيق مثل هذا الحكم.

انطلاقا من هذه الملاحظات أعطى مؤلفا هذا الكتاب أهمية كبيرة لخطاب الفاعلين وأقوالهم فى النص والتحليل وذلك لسببين على الأقل، أولهما تعريف القارئ بخطاب أشخاص لا "يُستمع" لهم بصفة عامة سواء من قبل الباحثين أو من قبل النظام السياسى المصرى، حيث يوجد بالفعل فى مصر احتكار للكلمة –"السياسية – ليس فقط من قبل النظام، ولكن أيضا وبشكل أوسع من قبل النخب السياسية والمفكرين بمختلف توجهاتهم السياسية، وكذلك النخب الأكاديمية. تحتكر هذه النخب الخطاب

حـول السياسـة فـى كافـة وسائل الإعلام. ولـذا كان من المهـم بالنسبـة لمؤلفى هذا الكتـاب أن "يتيحـوا الاستمـاع" إلى نخب سياسية "مـن القاعدة". أمـا السبب الثانى لإعطـاء الأهمية الكبرى لأقوال الفاعلين فهو أن هؤلاء الفاعلين واعون تماما بحقيقة النظام السياسى الذى هم جزء لا يتجزأ منه، فهم واعون أيضا بممارساتهم وينتهجون الأسلـوب العقلانـى فى تلك الممارسات. وإن كان لا يجب أخذ أقوال الفاعلين بمعناها الحرفـى إلا أنـه من المهـم فهم رؤيتهم الخاصـة والأسباب التى يتذرعـون بها لتبرير أنفسهم وإضفاء الشرعية على ممارساتهم وأفعالهم.

الفصل الأول

الفاعلون فى عملية التصويت :
المرشحون و"الناخبون الكبار غير الرسميين"

منطقيا يوجد فى أى عملية انتخابية نوعان من الفاعلين الرئيسيين على الأقل : المرشحون والناخبون. وإذا كانت فئة "المرشحين" لها وجودها وتشهد تزايدا مستمرا فى مصر كما أشرنا فيما سبق، فعلى عكس ذلك تمثل فئة "الناخبين" إشكالية أكبر بكثير. ففى ضوء أقوال من تحدثنا معهم يتضح أن المعنيين الوحيدين بعملية التصويت "القديمة" ينقسمون إلى فئتين : وهم المرشحون، ومن يمكن أن نطلق عليهم "الناخبين الكبار غير الرسميين". وليس المقصود بذلك بطبيعة الحال فئة الفاعلين الذين يتحتم وجودهم فى نظام الانتخاب غير المباشر الذى ينص على أن ينتخب الناخب الناخبين الكبار الذين يقومون بدورهم بانتخاب من يتولى المناصب العامة. فنظام الانتخاب المصرى يأخذ بالانتخاب المباشر وهذه الفئة من الفاعلين ليست إلا ظاهرة خاصة بالدراسات السياسية وحدها ولا قيمة لها إطلاقا على المستوى القانونى. الواقع أن عملية التصويت فى مصر هى بمثابة "سوق كبيرة" يتنافس فيها المرشحون ولكل منهم أنصاره الذين تمت تعبئتهم بواسطة "الناخبين الكبار غير الرسميين"، وهم ببساطة شديدة الأعيان المحليون ورؤساء شبكات أصحاب النفوذ. قبل انتخابات عام ٢٠٠٠ لم يكن الناخب المصرى يذهب "تلقائيا" للإدلاء بصوته وإنما كان على المرشحين و"الناخبين الكبار غير الرسميين" أن يأتوا بالناخبين ويحثوهم على التصويت. وكانت المهمة الرئيسية للناخبين الكبار إذًا هى "جعل الناخبين يصوتون" وكان ذلك يتم، وفقا للظروف، إما بنقل الناخبين إلى لجان الانتخاب وإما عن طريق تزوير الانتخابات داخل لجان الانتخاب عن طريق وكلاء المرشحين ومهمتهم "التصويت البديل" أى التصويت محل الناخبين المقيدين فى كشف اللجنة. وبالتالى يمكن القول بأن عملية الانتخاب فى مصر قبل انتخابات عام ٢٠٠٠ كانت تتم من خلال فاعلين رئيسيين: وهم المرشحون و"الناخبون الكبار غير الرسميين".

هـذه السمة التى تتسم بها الانتخابـات أو بـالأصح التعبئـة الانتخابية فى مصر ليسـت أمـرا غريبـا فى حد ذاته ولا هى من الخصائص المصرية وإن كانت تتفق اليوم مـع مقاييس تاريخية وقانونية خاصة بهـذا البلد. فحشد الناخبين للتصويت لا يمثل ظاهرة طبيعية ولا تلقائية، وإنما يرتبط أكثر بالفاعلين المعنيين بـالانتخابات بطريقة مباشرة وفورية وشخصيـة، وهم على وجه الخصوص المرشحـون الذين يسعون إلى الفـوز بمقعد فى مجلس الشعب، والناخبون الذين ليس لديهم –بصفة عامة– مصالح مباشرة وشخصيـة تدفعهم للتصويت[164]. وهذا الأمر لا يخص مصـر وحدها، بل إن ميشيل أوفيرليـه قد حـاول إثبات أن البحث عن دافـع التعبئة الانتخابية موجود لدى القائـم بـالتعبئـة، أى المرشحين ووكلائهم، أكـثر منه لدى من يتـم تعبئتهم[165]. وهذا هـو أيضـا المنهج الجديد الذى يدعـو إليه دانييل جاكسى فـى أبحاثه عن الانتخابات الفرنسيـة استنـادا إلى استخدام مفهوم بورديو عن "الحقل" وعـن التحليل من منظور "السـوق"، حيث يؤكد من جهة على استقلالية الحقل السياسى وعلى ضرورة تركيز التحليل على التفاعلات بين الفاعلين، ومن جهة أخرى على قيام محترفى السياسة بـ "إنتـاج" التطلعات لدى الناخبين[166]: فالمرشحون لهم ضلع كبير فى توليد أو تشكيل الطلب أو الآمال لدى الناخبين وفى الواقع لا ينجم هذا الطلب فى أكثر الأحيان إلا ردا على العرض[167].

بـالنسبة لما يحدث فى مصر اليوم أو على الأقل قبل انتخابات ٢٠٠٠ فإن التفاعلات الأساسيـة التـى تشـكل "الحقـل" الانتخابى لا تتم بـين المرشحين والناخبـين، وإنما بـين المرشحـين و"الناخبين الكبار غـير الرسميين". فى أى انتخابـات فى العالم تمر العلاقـات بين المرشحين والناخبين بـالضرورة عـبر العديد من الوسطاء مثل الوكلاء والهيـاكل الحزبية والجمعيـات المحلية أو اللجان الانتخابيـة لدعم المرشحين، وهذه ظاهـرة يمكن التحقـق منها سواء فى بلدان الشمال أو الجنـوب. أمـا مـا تنفرد بـه مصر فى هذا الشأن فهو الثقل الكبير لدور هؤلاء الوسطاء فى إجراء الانتخابات ونتائجها، إذ إن معظـم الناخبين لا يدلون بـأصواتهـم كما يتبين من الأرقام الحقيقية للمشاركة فى الانتخابات. ولذلك فضلنا استخدام مصطلح "الناخبين الكبار غير الرسميين" بدلا من كلمة "وسطاء" لكونهم يلعبون دورا حاسما فى نتائج الانتخابات.

فى الفصول السابقة حاولنا حصر عوامل نزعة المصريين للامتناع عن التصويت بنـاءً علـى عدد مـن العوامل سـواء كان ضعـف الثقل السياسـى للمجلس فـى تنظيم السلطـات أو التزويـر الإدارى فى تنظيم عملية التصويت وصـوره العديدة والمتنوعة. ولكن كيف يفسر المستجوبون فى البحث الميدانى مثل هذه الظاهرة ؟

القسم الأول
الإحجام عن التصويت والتعبئة الانتخابية الانتقائية

على المستوى المحلى يرجع المتحدثون إلينا هذه الظاهرة لعدة عوامل وأسباب أولها "الحكومة" وغياب الديمقراطية بصفة عامة. والمثال على ذلك تصريحاتهم التالية : "الحكومة تفعل دائما ما تشاء وإذا أرادت أن ينجح أحد فهو ينجح والعكس صحيح"؛ "عندنا ديمقراطية ظاهرية ولكن دون مضمون"؛ "الانتخابات هى عملية شكلية فقط، فهى كلعبة العرائس تحركها الحكومة"؛ الأحزاب السياسية تلعب دور الترويج للديمقراطية"؛ "نسبة مشاركة الشعب فى الانتخابات فى دائرتنا ضئيلة مقارنة بعدد من كان يفترض أن ينتخبوا، ولكن الناس لا تشارك فى الانتخابات لأنهم يشعرون أن القرارات التى سوف تتخذ لن تأخذ رأيهم فى الاعتبار". ولكنهم فى بعض الأحيان يرجعون الإحجام عن المشاركة فى الانتخابات لأسباب متعلقة بالمواطنين أنفسهم لأنهم لا يتحركون ولا يقاومون سلوك الحكومة غير الديمقراطى بسبب "سلبيتهم" و"أنانيتهم" و"عدم اتحادهم".

ك.ط.(٢٥ سنة) :

"... كل ذلك من الأهالى. فى قريتنا إذا رشحت الحكومة مرشحا من الحزب الوطنى الديمقراطى وقررنا نحن وأهالى القرى المجاورة عدم المشاركة لن ينجح هذا المرشح بالتزكية لأنه لن يكون هناك أحد أمام صناديق الاقتراع... وهذه سلبية إيجابية. فأنا أعبر عن رأيى بعدم المشاركة فى هذا النفاق. أنتم تفرضون علينا شخصا لا نريده، إذن لن نذهب لانتخاب هذا الشخص وسوف نرى ماذا ستفعلون... المهم أن قريتنا والقرى المجاورة إذا وجدوا شخصا يصلح لمجلس الشعب فلماذا لا يظهرون ويتفقون على انتخابه وبذلك ترفع الحكومة يدها عن الرأى العام. إذا حصل ذلك سيمكننا كسر هيمنة الحكومة ولن نتركهم يستخفون بمصالح الشعب وبرأيه...".

وأحيانا يفسر الامتناع عن المشاركة بضعف الثقافة والوعى السياسى لدى المواطنين، ولكن معظم من التقينا بهم كانوا يفرقون بين المستوى الثقافى ومستوى الوعى السياسى. على أن ما يسترعى الانتباه فيما يتعلق بالطريقة التى ينظر بها إلى ظاهرة الإحجام عن التصويت هو أنها ظاهرة نسبية إلى حد ما وعند ذكرها يشار إلى بعض الاستثناءات، أى أن ظاهرة الامتناع الجماعى عن التصويت لا يسرى إذا ما توفرت العوامل الثلاثة الآتية : إذا كان أحد المرشحين من أبناء القرية فأهالى القرية كلهم ينتخبونه، وكذلك إذا كان أحد المرشحين من الإسلاميين يؤدى ذلك إلى مشاركة

معظم أهالى الدائرة فى الانتخابات ولاسيما الشباب، وأخيرا إذا كان أحد المرشحين يتمتع بشعبية كبيرة بسبب أعماله والخدمات التى قدمها لأهالى الدائرة يحدث نفس الشيء.

ويقول ص.ع. وهو أحد الأعيان المسنين ويتمتع بخبرة سياسية طويلة : "يوم الانتخابات لا يحضر عملية التصويت إلا نحو مائة شخص وهم فى الواقع المندوبون وأقارب وأصدقاء المرشح إذا كان المرشح من أبناء القرية". وبذلك فإن العصبية تمثل عاملا من عوامل المشاركة. ويقول زكى عبد الفتاح أحد مرشحى الوفد فى انتخابات ٢٠٠٠ "إن الحالة الوحيدة التى يشارك فيها الناس فى الانتخابات هى عندما يكون هناك مرشح من أهالى القرية أو عندما تكون المنافسة بين مرشحين من نفس القرية. فى الحالة الأولى يقف الأهالى مع ابن قريتهم ضد المرشحين القادمين من خارج القرية، بينما يؤدى الوضع فى الحالة الثانية إلى نشوب صراعات بين أهالى القرية الواحدة وتصوت كل مجموعة لصالح مرشحها...".

وهناك عوامل أخرى تجعل الناس يخرجون من حالة اللامبالاة تجاه السياسة أو بالأصح "التصويت". ومن هذه العوامل على سبيل المثال وجود مرشح يتمتع عادة بشعبية كبيرة ويتقدير أهالى الدائرة بسبب ما قدمه لهم من خدمات. وعلى حد قول ص.ع. فإن خوض المرشحين الإسلاميين للمعركة الانتخابية يسفر عن تعبئة عامة للناخبين وذلك لتقديمهم الكثير من الخدمات الاجتماعية والصحية.

ص.ع. : "... تتم التعبئة خاصة فى القرية التى ينتمى إليها المرشح، وفى القرى الأخرى تكون عادية. إلا إذا كان الأمر يتعلق بمرشح إسلامى ففى هذه الحالة يكون هناك تعبئة عامة فى كثير من القرى، أما إذا كان مرشح عادى فالتعبئة تكون عادية...". غير أن المرشحين الإسلاميين ليسوا وحدهم القادرين على جعل الناخبين يتوجهون إلى لجان الانتخاب ففى دائرة (أ.ت) ما زال الأهالى يتذكرون النجاح الساحق الذى حققه رجب الفرماوى فى انتخابات ١٩٩٠ وهو كان يعمل كمحصل قبل أن يصبح مديرا فى النقل العام. ويقول (أ.ت) ٢٨ سنة فى هذا الشأن : "سبب فوزه وحب الناس له هو الخدمات التى قدمها، إلى حد أن فى يوم نجاحه توقفت سيارات النقل فى وسط الشارع، ونزل السائقون والمفتشون يعبرون عن فرحتهم بفوزه. كان يتمتع بولاء الناس وحبهم لأنه كان له شعبية كبيرة فى عمله وبلدته...".

وفى بعض الأحيان قد تكون المشاركة الانتخابية لعوامل عكسية، أى رغبةً ليس فى إنجاح أحد المرشحين وإنما للحيلولة دون فوزه وفى كل هذه الحالات تقريبا يكون

المقصود هو نائب من نواب الحزب الوطنى الديمقراطى فى البرلمان السابق لم يعمل شئا لتحسين الظروف المعيشية للأهالى خلال فترة نيابته.

هذا ما يقوله ف.ع. (٥٢ سنة) : "طبعا توجد مشاركة سياسية قوية جدا فى القرية، فكل الناس بيتكلمون فى السياسة. اللى بيفهم واللى ما بيفهمش فيها، والدليل أن مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى سقط مرتين فى دائرتنا".

بالتالى يمكن القول بأنه فيما عدا الحالات التى تنشط فيها العصبيات أو يتمتع فيها المرشحون بشعبية كبيرة وبحب الأهالى، أو التى يكون لديهم الرغبة فى إسقاط أحد المرشحين، فإن الانتخابات تتسم بغياب الهيئة الناخبة مما يسهل مختلف أشكال التزوير والتزوير. كذلك يلاحظ فى هذه الأقوال أن المشاركة الانتخابية ترتبط ارتباطا وثيقا بشخصية المرشحين وسماتهم وأفعالهم على المستوى المحلى وليس بأفكارهم أو برامجهم أو أيديولوجياتهم السياسية حتى ولو كانت هذه العناصر تمثل جزءاً من التبادل أو من السوق الانتخابى فى مصر. الواقع أن السمات السياسية للمرشح لا تؤخذ فى الاعتبار إلا بالنسبة لنوعين من المرشحين : المرشح الرسمى للحزب الوطنى الديمقراطى لكونه مرشح النظام الحاكم والدولة، وهو بالتالى يحمل عبئا ثقيلا بسبب فقدان الثقة فى النظام، والمرشح الإسلامى الذى، بالإضافة إلى كونه من المبادرين بتقديم الخدمات للأهالى وتمتعه بشبكات واسعة من النشطاء القادرين على حشد وتعبئة الجماهير للانتخابات، يُنظر إليه أيضا على أنه المرشح السياسى المعارض للحكومة الأمر الذى يعطيه طابعا "غير عادي" على حد قول ص.ع.. بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠ عبر أ.س. (٣٠ سنة) عن هذه التعبئة الانتقائية التى تتم على أساس شخصية المرشح بالتصريح عن توقعاته بضعة أشهر قبل إجراء الانتخابات على النحو التالى :

"سوف تكون التعبئة خلال الانتخابات لصالح بعض الأشخاص دون غيرهم. على سبيل المثال سوف تحشد الجماهير لصالح أشرف بدر الدين رغم أنه لم ينظم أية حملة انتخابية لأن الشباب يقف وراءه ولأنه يحظى بتأييد ودعم الإخوان المسلمين والتيار الإسلامى والجمعية الشرعية[١٦٨]، وهم معروفون بدرجة عالية من التنظيم، والشباب يؤيدونهم لأنهم يكرهون كل المرشحين الآخرين المتنافسين على مقعد الفئات. وسوف يكون هناك تعبئة لصالح طه مقلد للأسباب التى ذكرتها من قبل ولن يحدث ذلك بالنسبة لسمير السقا لأنه مكروه حتى من أهالى قريته، وكذلك بالنسبة ليحيى حسنين لأن الكل يكرهه بسبب سلوكه الشخصى[١٦٩]. هذه هى أسماء المرشحين التى تتردد فى الدائرة...".

ثبتت بعد ذلك صحة هذا التحليل. فمن بين ٢٠ مرشحا فى الدائرة، الأربعة الذين ذكرهم أ.س. هم الذين خاضوا الجولة الثانية للانتخابات وفاز اثنان منهم بطبيعة الحال بمقعدي مجلس الشعب: "سمير السقا بمقعد الفئات، وطه مقلد بمقعد العمال والفلاحين". رغم هذه الاستثناءات التى ذكرناها للتو، فإن الإحجام الجماعى عن الانتخاب من العوامل المواتية لتمتع "الناخبين الكبار غير الرسميين" بثقل كبير فى عملية الانتخابات المصرية. ولكن قبل التطرق لخصائص وسمات ووظائف هذه الفئة من الفاعلين والعلاقات التى تربطهم بالمرشحين وكذلك بالأهالى، علينا فهم وتحليل أولى فئات الفاعلين فى الانتخابات المصرية أى المرشحين.

السمات التقليدية والجديدة المؤهلة للترشيح والفوز : العصبيات وروح الخدمة

يتزايد عدد المرشحين لمجلس الشعب فى مصر من انتخاب إلى آخر، ولا تحيد دائرة أشمون عن هذه الملاحظة؛ إذ بلغ عدد المتقدمين للترشيح فى انتخابات ٢٠٠٠ نحو ٢٠ مرشحا لمقعدين. والأسئلة التى نطرحها، بناءً على دراسة دائرة أشمون، كالآتى : ما هى سمات المرشح "الجاد" الذى يتقدم لعضوية مجلس الشعب فى مصر؟ ما هى معايير "المرشح الجيد" من وجهة نظر من تحدثنا معهم ؟ هل من الصحيح أن المعيار المرتبط بالعصبية يعد معيارا أساسيا وما هو المنطق وراء هذا المعيار؟ ألا يمكن القول بأن المعيار المرتبط "بالخدمات" له دور أكبر وأنه يعتبر المعيار الحاسم؟ وكيف يمكن تحليل أشكال التعاملات الانتخابية بين المرشح والجمهور دون الاستناد فقط على خطاب الفاعلين، وإنما بالاستناد أيضا على ما يسميه مارك أبيليس[١٧] "المؤهلين للانتخاب". فهو يتحدث فى كتابه عن فئة "المؤهلون للانتخاب" مشيرا إلى أن الوصول إلى المناصب السياسية فى فضاء جغرافى بعينه حتى فى إطار الديمقراطية، وإن كان متاحا من الناحية النظرية لجميع من تتوفر فيهم الشروط التى يحددها القانون إلا أنه من الناحية العملية مقصور على أقلية من المريدين. وهؤلاء هم "المؤهلون للانتخاب". و"الأهلية" هى على حد قوله صلة ترابطية المقصود بها انتماء المرشحين المتمتعين "بالثقة" و"الشرعية" إلى الشبكات السياسية المحلية حيث تتداخل بقوة الروابط العائلية واستراتيجيات المصاهرة. وفى هذه الشبكات يتم نقل وبناء الشرعيات ومواضع الأهلية. وبطبيعة الحال لا تعرف هذه الشبكات أى جمود، بل إنها تقوم بتحديث وتجديد نفسها لاسيما وقت الانتخابات. وهذه هى على وجه الخصوص المشكلة التى يواجهها أى فرد يرشح فى فضاء جغرافى معين دون

أن يكـون منتميـا إليه، حيث لا يكون له أي وضع في عالم الشبكات السياسية المحلية ويتحتم عليه بالتالي، إذا أراد أن ينجح، التعامل مع الشبكات القائمة ليصبح له مكان في هذا التشكيل.

مـا هـي إذا المعايـير "الذاتيـة" و"الموضوعيـة" التـي تمكـن المرشح مـن التأهل للانتخابـات فـي الدائـرة موضع البحث ؟ أحد الأهـداف العلمية لهـذا الفصل الخاص بالمرشـحين هـو التحقق مـن ثقـل "العصبيـات" وبصفـة أوسـع "الروابـط العائلية والاجتماعيـة" التي تبدو، وفقا لمحللي الانتخابـات المصرية الحالية، عاملا حاسما فـي اختيـار الناخبين. وقـد أكدت نتائـج الانتخابات علـى المستوى القومـي[171] هذا التحليل كما أكده أيضا الفصل السابق حول التعبئة الجماهيرية في الانتخابات. وهذه الفرضية غير مقصورة على الأبحاث الخاصة بمصر، بل تطرح أيضا في كافة الأعمال التـي تتناول مسألة ضعـف الدمقرطة في العالم العربـي. وإذا كانت كلمة "العصبية" قـد احتلـت موقعا بـارزا فـي مقدمة ابن خلدون الـذي يعتبره علمـاء الاجتماع العرب مؤسس علـم الاجتماع، فإن الباحثـين الحاليين مـازالوا يستخدمونهـا ويستثمرونها كثيرا، ومنهـم على وجه الخصوص ميشيل سورا[172] فـي أبحاثه عـن سوريا ولبنان وهشـام شرابي في كتابه عن النظام الأبوي الجديـد[173]. وفقا لهذه الدراسات قد يمثل ارتباط العرب بشبكات الانتماء الأولية (العائلة – القبيلة – القرية – الحي – المجتمع المحلـي – المنطقة...) أحد العوائق الكبرى التي تحول دون التحديث السياسي لأن هذا الارتبـاط يتنافى مع كثير من العناصر الأساسية المكونـة للديمقراطية الحديثة. فهو يتنافـي أولا مع وجود الفرد الحر المسئول عن اختياراته وآرائه لاسيما على المستوى السياسـي، كمـا أن هـذه الجماعـات الأولية لا تقر المسـاواة بين أفرادهـا وإنمـا تأخذ بعدم المساواة بينهم : (الشاب/المسن، الرجل/المرأة، الغني/الفقير، القوي/الضعيف، ...الـخ). وتتسم العلاقات بين أعضـاء هذه الجماعات بـالخضـوع والتبعية والزبائنية علـى عكس القواعـد الديمقراطية الحديثـة القائمة علـى المساواة إن لم يكـن التماثل بـين الأفـراد : فرد واحد = صوت واحد كما يوضحه بيـير روزانفالون[174]. وأخيرا فإن الخصوصيـات التـي تنميهـا العصبيات التقليديـة الجديدة[175] من شأنهـا التقليل من انتماء الأفـراد للتجمعات الأخرى مثل الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات التي تقوم على الانتماء الحر وعلى العلاقات الأفقية وليس على العلاقات الرأسية.

هذه الفرضية تحظى حاليا برواج متزايد وتكتسب اليوم شرعية جديدة في الخطاب عـن العولمة حيـث تتراجع سيطرة الدول علـى المجتمعات ويقل دورهـا في الحماية، وحيـث عودة المجتمعـات عامة إلى الأشـكال الأولية للحماية وهي تلـك المتمثلة في

العائلات والقبائل والجماعات المختلفة. إن العصبية التى تؤكد التحليلات السياسية على أهميتها كمعيار لأهلية المرشح نجدها أيضا فى خطاب الفاعلين. فوفقا لمن أجرينا معهم اللقاءات هناك نوعان من المعايير لابد من توفرهما فى "المرشح الجيد". النوع الأول يتعلق بصفاته الشخصية كأن يتسم بالأخلاق والتدين وأن يكون مثقفا وملما بالعمل النيابى وأن يكون خدوما...الخ. أما النوع الثانى من المعايير فهو متعلق بانتماءات المرشح: أن يكون من عائلة معروفة فى المنطقة محترمة وغنية. أما الانتماء السياسى للمرشح ومهنته وآرائه فلا ذكر لها إطلاقا فى الإجابات عن "المرشح الجيد". ما يتضح من هذا الخطاب هو التأكيد على وجود نوعين من العصبيات، إحداها جغرافية والأخرى عائلية، ولا تعارض بين النوعين، بل يكمل كل منهما الآخر. فما هو "المنطق" الانتخابى لهذه العصبيات ؟

١- العصبية ومنطق الجوار

بالنسبة للمعيار الذى يؤكد فرضية "العصبية" الجغرافية؛ أى أن يكون المرشح من أبناء الدائرة ويحبذ أن يكون من أبناء القرية فهو تفسير منطقى للغاية؛ إذ أن الجوار العائلى و/أو المكانى يسهل الحصول على الخدمات التى يقدمها المرشح لأهالى الدائرة. يقول أ.أ. (٣٠ سنة): "أنا أعتقد أن العصبيات ليست من علامات الجهل أو الحماقة...العصبيات مهمة جدا وكون أهالى القرية الواحدة أو العائلة الواحدة أو الشارع الواحد يدافعون عن مرشح من بينهم فلأن هذا المرشح، دون غيره، هو الذى سيخدم مصالحهم لأننا فى مجتمع ريفى...وعلى عكس ذلك فى البندر الناس لديهم عدة طرق للوصول إلى الإدارات وأجهزة الدولة، أما فى عالمنا الريفى فلابد من اللجوء لأحد أفراد العائلة ليتحقق ذلك...". جاء نفس الكلام على لسان ت.أ. (٦٠ سنة) الذى فسر منطق الاختيار على أساس العصبيات على النحو التالى: "الناس يريدون شخصا يعرفون عائلته أو أقاربه وبذلك يكون بإمكانهم الذهاب إليه عند الضرورة...وهذا هو سبب عدم فوز الوزراء الذين يرشحون أنفسهم هنا أو الذين يريدون ترشيح أنفسهم بعد قضاء ٣٠ عاما فى الكويت... هؤلاء يسقطون.

٢- العصبية ومنطق القوة

ثانى مظاهر العلاقة بين "العصبية" والانتخابات فى خطاب المتحدثين معنا هو أنهم يرون أن الأفضل أن يكون المرشح من إحدى العائلات الكبيرة المعروفة فى الدائرة. يقول ف.أ. (٥٢ سنة): لابد أن يكون للمرشح قاعدة اجتماعية قوية فى القرى

الواقعـة فى الدائـرة، ويـاحبذا لو كـان من إحدى العـائلات الكبيرة والعصبيـات الحسنة. ففــى مصـر كمـا فى بقية العــالم العربى، ثمة معـايير كثيرة لما هــى "العائلة الكبيرة" أو "العائلة المحترمة" : الثراء -"القوة -"العلاقـات -"الأصل -"عدد الأفراد -"علاقـات المصـاهرة... الخ.

وفقـا للتفسيرات التى حصلنا عليها فإن معيار الانتماء هذا له جانبـان إيجابيان. أولهما ضمان عدم سعى المرشح إلى تحقيق مصـالح شخصية فحسب من خلال مقعده فى مجلس الشعب وأنه قـادر على العطاء وعلى خدمة دائرته لكونه فى وضع يمكنه من العطـاء وخدمة الآخرين، وهذه سمة مــن سمات العلاقـات بين "المعلمين" و"الزبائن" حيـث يقبل الزبـائـن وضعهم "كمهيمن عليهـم" مقابل الامتيـازات والخيرات التى قد يُنعـم بهـا عليهـم "المعلم". فى هـذه الحالة يكـون الوضــع السياسى للنائـب مترتبا علــى وضعــه كأحــد الأعيــان أو "الكبــار" إذا أخذنــا بـالمصطلح الــذى استخدمه بيير بورديـو عـن الـ Kabyle [١٧٦] أو امتـدادا لهذا الوضع. فـالزعامـة السياسية هى امتداد وتأكيد للزعامة الاجتماعية - الاقتصادية، والانتماء لعائلة "محترمة" هو إذًا ضمان لكون المرشح له كثير من العلاقـات والنفوذ وأنه يستطيع بـالتالى خدمة مصـالح أهـالى القرية أو الدائرة على أكمل وجه.

أمــا ثانى الجوانب الإيجابية التــى يذكره المستجوبون فهو أنه على مستوى عملية التصويت ذاتها تعد العصبية الحسنة مــن الضمـانات الأساسية للنجـاح. فمن الناحية العملية، انتمـاء المرشح إلى "عـائلة محترمة" يعنى بصفة عـامة أن لديه عددا كبيرا من الأشخـاص تربطــه بهم علاقـات القرابة والمصاهرة وعــادة مـا تكون هذه الأخيرة مع عـائــلات أخرى من ذات المستــوى أى من الأعيان والشخصيــات الهـامة، ممـا يزيد من نفوذ المرشح على المستوى الانتخـابى. مثل هذا الوضع يرجح نجـاحه فى الانتخابات لما له من اتصالات وعلاقـات داخل الأجهزة الإدارية من جهة، ولأن وضعه هذا يسهل عليــه التربيطــات الاساسية التى تسبــق أى انتخـابات فى مصــر. وبـالتالى، من وجهة نظـر النـاخبـين، يكون اختيار هــذا النوع مــن المرشحين هو بمثـابة اختيــار الحصان "الرابح" فى سبـاق الخيل.

٣- العصبيات و"روح الخدمة" [١٧٧]

هذه هى أهم مظاهر الدور الذى تلعبه العصبيات فى الانتخابـات المصرية وفقـا لما جاء فى خطاب المستجوبين ورأيهم فيما إذا كان هذا المعيار هو حقـا المعيار الحاسم والرئيســى فى تحديد مدى أهلية المرشح وبـالتالى اختيار النـاخب لـه. الواقع أن معيار

العصبيـة لا يعمل منفردا وإنما لا بد أن يكـون مرتبطا بمعيار آخر أكثر أهمية ألا وهو "الخدمـات"؛ بمعنى أن يكون من سيتم انتخابه قادرا على تقديم الخدمات للناخبين. وهـذه هـي أهم سمـات التبـادل الانتخـابـي المبنى علـى الزبـائنية، وهـو التبـادل بين المرشح الذى يقدم الخدمات والنـاخبين الذين يشكرونه ويجازونه بإعطائه أصواتهم. وبذلـك يمكن القـول بـأن الخطاب عن العصبية له عدة وظائف بـالإضافة إلى دوره فى تلطيف العلاقة المبنية على المصالـح التى تربط بين المعلم و"الزبون" وتحويلها إلى علاقـة ارتبـاط وولاء تجاه النـائب ابن البلد ضـد الغريب أو تعبيرا عن الاعتبار والكرم الواجـب لـه. ومن وجهـة النظر هذه فإن تحليل بـاتريك هينـى للعلاقـات بين "الزبون" و"المعلم – الزعيم" فى ضواحى مدينة القـاهرة على قدر كبير من الحصـافة. فهو يؤكد أن الزبـائنيـة تتكـون من شبكات نفعية تستخدم لغة غـير نفعية ليس بهدف إخفاء أى شئ – فالكل يعلم مـا فى الأمر – وإنما لتبدو مطابقة للأصول أى أن تتخذ التفـاعلات مظهرا مقبولا اجتماعيا. غير أن هذا الخطاب من وجهة نظرنـا يذهب إلى أبعد من ذلك، ويبـدو أن دور العصبيـات هو الوصول بعلاقـة الخدمـات إلى أقصى مـا يمكن وذلك من زاويتين : فهى تقرب النـاخب من الشخص الذى يفترض أن يقدم له الخدمات. كما أنها تتيـح للمرشـح المنتخب والمرشـح المنتمى "لعائلة كبيرة" تقـديم مزيد من الخدمـات، وعليه فإن العنصر الأساسى هو "الخدمة" وليس "الانتماء".

ثمة عدة عنـاصر تؤكد مثل هذه الظاهرة. أولا تركيز المرشحين فى خطاب برامجهم الانتخابيـة على الخدمـات كما سبق أن أوضحنـا[١٧٨]. يقول الدكتور على محجوب على سبيـل المثـال (وقـد كـان مرشحـا مستقلا علـى مبـادئ الحـزب الوطنـى الديمقراطى فـى انتخابـات ١٩٩٥) أن "برنـامجـه هـو خدمة أهـالى الدائرة وخدمـة مصالحهم". نفـس الشيء يقولـه م.ن. المرشح المستقل على مبادئ الحـزب الوطنى الديمقراطى فى انتخابـات ١٩٩٥ : "كنت أريد تنمية الخدمات فى مركز أشمون لأنه يعانى من نقص شديد فى الخدمات مقارنـة بغيره من المراكز حتى التى بها عدد أقل من السكان".

جدير بـالذكر أيضـا أن إضفـاء قيمة كبيرة على العصبية قد يتحول إلى النقيض فى حالـة عدم تحقيق "الخدمـة"؛ وذلك أيا كان مدى التقارب بـين الأهـالى والنـائب. على أنـه بصفة عامة يؤدى قيام نواب مجلس الشعب السابقين بترشيح أنفسهم مجددا إلى احتمال كبير لحدوث رد الفعل هذا لأنه من المستحيل إرضـاء الجميع. وهذه هى الحدود الجوهريـة للزبائنية الانتخابية أيا كان نـوع الأموال والخدمات التى يستطيع النـائب تقديمها سواء كانت أموالا عـامة أو خاصة.

٤- العصبية قيمة إيجابية وقيمة سلبية

كثيرا ما يؤخذ على بعض المرشحين من ذوى العصبية الفعالة أنهم بعد انتخابهم لا يقدمـون الخدمات إلا لقراهـم أو لأقاربهم وزبائنهم دون بقيـة أهـالى الدائرة. ومن جهة أخرى يعد هذا النوع من السلوك عاملا من عوامل سقوط المرشحين الذين انتهت ولايتهم. كان هذا هو سبب سقوط يحيى حسنين فى انتخابات ٢٠٠٠ الذى كان قد فاز فى انتخابات ١٩٩٥ بفضل تمتعه بشعبية كبيرة بين شباب الدائرة. فهو لاعب كرة قدم قـديم وكان معروفا بنشاطه فـى تنظيم مباريات كرة القدم بين شباب الدائرة[١٧٩] كما أنه استغل مقعده فى المجلس الشعبى المحلى بالمركز وفترة نيابته فى مجلس الشعب لتسهيل بناء مركز شباب فى قرية كفر الحماء، مما جعل شباب القرى الأخرى يأخذون عليه تحيزه وعدم المساعدة فى إنشاء مراكز من هذا النوع فى القرى الأخرى.

كذلـك عبر البعض عـن أسفه لكـون "العصبيات" ليست دائمـا مـن عوامل الاتحـاد، بـل إنها تـؤدى إلى الشقاقات والصراعات فى القرى عندمـا يوجد أكثر من مرشح من أبناء القرية الواحدة. وأخيرا يرى البعض أن الاختيار الانتخابى الذى يقوم على أساس العصبيـات قد يسفـر عن استبعاد مرشحـين ذوى قيمة قـادرين علـى تقديم الخدمات والمساهمـة فى تنميـة الدائرة لمجرد أنهم لا ينتمون إلى عصبيـة جغرافية أو عائلية. وبالتـالى فـإن فوز المرشـح رغم عـدم انتمائه إلى عائلـة معروفة ومعـترف بها من الجميـع قد يمثل عنصرا مـن عناصر الشعبية. هذا هو الحال بالنسبة لرجب الفرماوى الذى فاز فى الدائرة موضع الدراسة الميدانية فى انتخابات ١٩٩٠ بمقعد العمال رغم أنـه لا ينتمـى إلى عائلة "محترمة". وهذا هو ما يقوله فى هذا الشأن أحد المستجوبين (أ.ت. ٢٨ سنة) :

"فى الانتخابات الأخيرة فاز رجب الفرماوى وهو رجل بسيط بدأ حياته كمحصل تذاكـر وتدرج حتى أصبح مديرا فى هيئة النقل. هـذا الرجل أعطانا الأمل فى إمكانية أن يفـوز رجـل بسيط فى الانتخابـات إذا كان للناس نية سليمة. فـوز الفرماوى أثبت للشعب أن الرجل البسيط الفقير يستطيع أن يفوز...".

ولتحقيق هذا النصر اعتمد رجب الفرماوى بوجه خاص على شبكته النقابية داخل هيئـة النقـل العام وكون لنفسه شعبية كبيرة فى الدائـرة لما قدمه من خدمات عديدة ليس فقـط لزملائه فى هيئـة النقل العام وإنمـا أيضـا لكل أهالى الدائـرة. ولذلك فإن الكل يعترفون حتى اليوم بجميله عليهم. فهو الذى سعى إلى إنشاء خط لسيارات النقل العـام لنقل أهالى الدائرة، وهـى خدمة عظيمة لانخفاض تعريفتهـا بالنسبة لخطوط الميكروباصـات الخاصـة التى كانـت تلتهم جزءاً كبـيرا من الأجـور المنخفضة التى

يتقاضاها الموظفون العاملون فى القاهرة. غير أن هذا الخط لم يتم تسييره إلا لمدة أسبوع واحد وذلك لتدخل ملاك الميكروباصات وضغطهم على السلطات العليا من أجل إيقاف تلك التجربة. أما العنصر الأخير الذى يدعو إلى عدم المبالغة من أهمية العصبيات بالنسبة لروح الخدمة فهو مبنى على مسارات "المؤهلين للانتخاب" فى دائرة أشمون.

٥- العصبيات و"المؤهلون للترشيح والفوز" فى دائرة أشمون

فى انتخابات ٢٠٠٠ يوجد بين المرشحين "الجادين" من يمثلون بعض العائلات الكبيرة فى الدائرة. فسمير السقا ينتمى إلى عائلة كبيرة من قرية البرانية، كما ينتمى كل من إبراهيم طه مقلد وزكى عبد الفتاح مرشح الوفد إلى عائلات من أعيان سبك الأحد، بينما ينتمى عبد الواحد سبل إلى إحدى العائلات المشهورة فى مدينة أشمون ونبوى عقل من أشهر عائلات كبار ملاك الأراضى الزراعية، ويقال إن هذه العائلة كانت تمتلك قبل ثورة ١٩٥٢ أكثر من ٩٠ ٪ من أراضى ساقية أبو شعرة. ومع ذلك استطاع اثنان من المرشحين الذين لا ينتمون لدائرة العائلات الكبيرة من الفوز فى الجولة الأولى فى انتخابات ٢٠٠٠ وخوض جولة الإعادة وهما الإسلامى أشرف بدر الدين ويحيى حسنين. كيف يمكن إذًا تفسير قدرة بعض الأشخاص غير المنتمين لشبكة العائلات الكبيرة المعترف بها فى الدائرة على فرض أنفسهم كما هو الحال بالنسبة لمرشح التيار الإسلامى أشرف بدر الدين على سبيل المثال ؟ هل يمثل الإسلاميون استثناءًا أم أنه يوجد أنواع أخرى من الاستثناءات ؟ وإذا وجدت فما هى ؟ للإجابة على هذه الأسئلة يجب أن ننظر عن كثب إلى مسارات المرشحين الأربعة الموجودين فى الجولة الثانية بداية بالذين ينتمون إلى "العائلات الكبيرة".

إبراهيم طه مقلد الفائز بمقعد "العمال" رجل ذو خبرة طويلة فى المجال السياسى بدايتها مع ثورة ١٩٥٢ ثم كعضو فى الاتحاد الاشتراكى العربى ١٩٦٣-٦٤. وفى عهد السادات تكثف عمله فى السياسة حيث كان من رجال النائب محمد شاهين (فى انتخابات ٦٧، ٧١، ٧٦) الذى ما زالت ذكراه فى الدائرة حتى اليوم بسبب الإنجازات التى نجح فى تحقيقها بحكم علاقة النسب التى كانت تربطه بعبد الناصر. وكان السادات هو الذى درجه فى العمل حيث إن طه مقلد كان نائبا عن الدائرة فى برلمانات ١٩٧٩ و١٩٨٤ و١٩٨٧، وفى عام ١٩٩٠ فاز طه مقلد بالمقعد بوفاة رجب الفرماوى. أما عام ١٩٩٥ فكان بالنسبة لطه مقلد بداية الانهيار؛ إذ فاز عليه

المستقل يحيى حسنين بمقعد العمال. كان إبراهيم طه مقلد عضوا فى الحزب الوطنى الديمقراطى ولكنه لم يشغل أبدا أى منصب إدارى فيه كما أنه لم يشغل أبدا مقعدا فى المجالس الشعبية المحلية، ولكنه اعتمد على شبكة اتصالاته المهنية. ينحدر طه مقلد من عائلة كبيرة من المزارعين من سبك الأحد وقد كون ثروته الشخصية من تربية المواشى، ومن علامات حراكه الاجتماعى البيت الذى بناه على الطريق[180]. أما الشبكة التى كونها من اتصالاته المهنية فتتكون من جزارى الدائرة الذين كان يبيع لهم المواشى واكتسب بينهم سمعة حسنة لمراعاته ظروف كل منهم فى تسديد ديونهم. وجدير بالذكر أن وسط الجزارين يشتهر –"عن حق أو دون حق –"بالبلطجة مما عاد على إبراهيم طه مقلد بفائدة كبيرة أثناء الحملات الانتخابية التى خاضها. وبفضل اعتماده بوجه خاص على شبكته المهنية انتخب طه مقلد رئيسا للجمعية الزراعية المركزية بمحافظة المنوفية لمنتجى البطاطس وكذلك بعضوية الجمعية الزراعية المركزية على المستوى القومى، ومن جهة أخرى، كان ضمن أعضاء لجنه الزراعة بمجلس الشعب.

الفائز بمقعد الفئات بدائرة أشمون هو سمير السقا وهو عميد سابق بالقوات المسلحة وينتمى إلى عائلة كبيرة من قرية البرانية لها فروع فى عدة قرى أخرى بالدائرة. بعد تقاعده المبكر من القوات المسلحة عمل بالرقابة الإدارية وكون ثروته من تربية الدواجن. سمير السقا عضو فى الحزب الوطنى الديمقراطى، ولكنه لم يشغل أى منصب إدارى فى الحزب إلا بعد سقوطه فى انتخابات ١٩٩٥ التى رشح نفسه فيها كمستقل أمام ابراهيم جنينة. كان أخوه أمينا للحزب الوطنى فى أشمون وبعد ١٩٩٥ أصبح هو نفسه أمين عام الحزب فى مركز أشمون. من المؤكد أن شبكة اتصالاته فى القوات المسلحة هى التى سمحت له بالفوز بعضوية المجلس الشعبى المحلى بأشمون وهو من الأشخاص الذين يتسمون بمستوى تعليمى واجتماعى واقتصادى رفيع. وهو يحضر أيضا بانتظام اجتماعات المجلس الشعبى المحلى للمركز، ويرجع الفضل فى فوز سمير السقا بمقعده فى مجلس ٢٠٠٠ إلى شبكة علاقاته داخل الأجهزة الإدارية والسياسية وقد اكتفى بذلك ولم يسع إلى تكوين علاقات له مع الأهالى، ويقال إنه لا يتمتع بشعبية كبيرة، بل وأنه مكروه فى قريته. الواقع أن سمير السقا قد أدرك بعد سقوطه فى انتخابات ١٩٩٥ أمام ابراهيم جنينة أن علاقاته فى الجهاز الإدارى لا تكفى للفوز فانضم إلى هياكل الحزب الوطنى الديمقراطى والمجالس المحلية للتقرب من الأهالى، وبذلك أصبح المرشح الرسمى للحزب الوطنى فى انتخابات ٢٠٠٠ رغم عدم إجماع الكوادر المحلية للحزب على ترشيحه.

إن مسار هذين الفائزين فى انتخابات ٢٠٠٠ بدائرة أشمون يبين بوضوح كيف أنهما رغم كونهما من أبناء "العائلات الكبيرة" لم يكتفيا بعلاقاتهما العائلية للفوز. إذا كان صحيحا أن الانتماء لإحدى هذه العائلات يسهل الوصول إلى مركز سياسى فمن الواضح أنه لا يكفى وحده، ويجب أيضا أن يكون المرشح منتميا لأنواع أخرى من الشبكات مثله فى ذلك مثل المرشحين الذين لا يتمتعون بحماية عائلية قوية فى الدائرة كيحيى حسنين وأشرف بدر الدين.

يحيى حسنين كان نائبا عن الحزب الوطنى الديمقراطى فى المجلس السابق. ففى عام ١٩٩٥ كان مرشحا على مقعد العمال ضد إبراهيم طه مقلد، ولم يفز، على حد قول الأهالى، إلا لأنه رشح نفسه كمستقل ضد المرشح الرسمى للحزب الوطنى الديمقراطى. أما فى عام ٢٠٠٠ فإن ترشيحه على القائمة الرسمية للحزب لم يكن فى صالحه، بل أضره. ومن جهة أخرى ينتمى يحيى حسنين إلى عائلة متواضعة. وكما ذكرنا عاليه انتخب يحيى حسنين كعضو فى المجلس الشعبى المحلى بمركز أشمون وكون قاعدته الشعبية فى عام ١٩٩٥ من شباب الدائرة حيث أنه كان لاعب كرة قدم قديم.

الواقع أننا إذا نظرنا إلى مسارات "المؤهلين للترشيح والفوز" فى انتخابات ٢٠٠٠ أو النواب أو المرشحين الجادين فى الانتخابات السابقة لوجدنا أن نفس أنواع الشبكات تتكرر: عبد الواحد سبل، وإن كان من إحدى العائلات الكبيرة بأشمون، ليس إلا مدرس رسم بسيط، وسبق أن فاز فى انتخابات ١٩٩٥. بدأ عبد الواحد سبل حياته السياسية بالانضمام إلى الاتحاد الاشتراكى العربى ثم دخل المجلس الشعبى المحلى بأشمون وكان رئيسا له فى فترة ما. كما أنه قد شغل مناصب إدارية فى الحزب الوطنى الديمقراطى وكذلك فى الهياكل المحلية لنقابة المعلمين. أما زكى عبد الفتاح، وهو موظف حكومة بالدائرة، فهو عضو سابق فى الحزب الوطنى الديمقراطى انضم إلى حزب الوفد عندما رفض الحزب الوطنى ترشيحه على قائمته الرسمية. وكان قد بدأ حياته السياسية بالانضمام إلى الاتحاد الاشتراكى العربى ثم فاز فى الانتخابات المحلية، وكان له نشاطه فى مركز شباب الدائرة. كان فودة عقل، وهو من أبناء الأرستقراطية المنحلة، قد اغتنى من عمله كمقاول زراعى لحساب وزارة الزراعة واحتل مراكز قيادية فى الجمعيات الزراعية بالدائرة، وكذلك فى جمعيات أولياء أمور الطلبة، بالإضافة إلى تلك التى شغلها فى الهياكل المحلية للحزب الوطنى الديمقراطى.

هذه هى السمات التقليدية "للمؤهلين للترشيح والفوز" والتى يتضح منها أن نظام

الانتخـاب، رغـم أنه يبدو أحاديا إذا مـا نظرنا إليه من بعيد، يحتـوى فى الواقع على نزاعات وصراعات من أجل الوصول إلى وضعية المؤهل للترشيح والفوز. وهذا الوضع هـو تركيبـة معقدة بين الشبـكات العائلية من جهة وشبـكات ذات طبيعة مختلفة من جهة أخرى، ومن خلال هذه التركيبة يمكن للمرشح الوصول إلى المجال العام وتكوين العلاقـات وإثبـات قدرته على خدمة الجميع. يمكن القـول إذًا أن العصبية "التقليدية" وحدهـا لا تكفى إطلاقا لبناء أو تكوين الصفات المطلوبة فى المؤهل للانتخاب، ومن المهـم أن يكـوّن المرشح لنفسه "عصبيات" جديدة سياسيـة أو مهنية أو نقابية... الخ. ومـن المهم الإشـارة إلى أن "العصبيات التقليدية" ليست أحاديـة على الإطلاق وأنها هـى نفسها تتعرض للصراعات والخلافات. وهـذا الأمر ليس بجديـد. فوفقا لشهادة الشهـود حتـى فى العهد الليـبرالى كانت هذه الظاهرة موجـودة أى أن أكثر من مرشح مـن عائلة واحدة كانوا يتنافسون على مقعد فى نفس الدائرة، ويوجد دائما شقاقات بـين المجموعات العائلية ذات المستويات الاجتماعيـة – الاقتصادية المختلفة. ومع ذلـك، بالنسبة للفـترة الحالية، يبدو أن سياسة الانفتاح المطبقـة منذ ثلاثين عاما قد نتج عنها اختلال كبير وسريع فى التوازن بين المجموعات. وعلى المستوى الانتخابى مثلت انتخابات ٢٠٠٠ صورة كاريكاتيرية لذلك؛ إذ كان بين المرشحين أفراد تربطهم درجـة عالية من القرابـة يتنافسون على نفس المقعد كما حدث فى قنا أو الفيوم التى فـاز فيها أحد المرشحين على عمه. وفى دائرة أشمون شوهدت تغيرات مماثلة تتعارض مـع أطروحة النزعـة العائلية وتثبـت أن "العصبيات" ليست إلا بناء مـن فعل الأفراد حسـب مصالحهـم فى لحظة ما وفى موقف ما. ويمكن حتـى القول أن إحدى اللحظات الهامـة التى يحدث فيهـا إعادة تشكيل المجموعة العائلية التى ينتمى إليها الفرد هى فـترة الانتخابـات. فباختياره الانتخابى يعيد الفرد تحديد دائـرة مجموعته العائلية. كذلـك فإن الذين ينافسون أفرادا من عائلتهـم لا يسعون فقط إلى الفوز بمقعد سياسى يعلـى من شأنهم ويكـون مصدرا لمصالح عديدة وإنما يسعون أيضا إلى الفوز بزعامة مجموعتهم العائلية.

ع.ط.، أحـد المسئوليـن المحليين عن الحزب الوطنى الديمقراطـى : الواقع أن الأكثر فقـرا هم الذين هـاجـروا، وكلهم قضوا بين ١٠ و٢٥ عاما فـى السعودية ثم عادوا إلى الوطن بـأموال كثيرة مكنتهم من الانتقال من الفرع الفقير فى العائلة إلى الفرع الغنى، وانقلـب الحـال وأصبح الفرع الغنى هـو الأفقر، وبأموالهم عمل هـؤلاء العائدون على تعزيـز وضعهم؛ وذلك بـأن يصبـح لهم مكانة اجتماعية فى القريـة، فأقاموا علاقات

اجتماعية قوية مع المحافظ وغيره من الشخصيات الهامة وقرروا العمل بالسياسة، واستطاعوا استقطاب كثير من الناس حولهم بفضل أموالهم؛ مما أدى إلى شقاقات كثيرة داخل العائلة الواحدة، والآن لم يعد للعائلة صوت واحد ورأي واحد تجاه مرشح واحد كما كان يحدث من قبل. و"من له أصل" لا يريد دعم محدثي النعمة. تكررت هذه الظاهرة في كل العائلات ولذا أصبح من المستحيل تعبئة عائلة من العائلات ووقوفها وراء مرشح واحد. وإذا كان اختلاف الآراء وما ينتج عنه من صراعات علامة على التحضر، فإن الأمر هنا مختلف؛ إذ تنشب الصراعات بسبب الغيرة والحقد والجشع.

هذا الحديث عن تحويل رأس المال الاقتصادي إلى رأس مال سياسي من قبل بعض المرشحين للمجالس النيابية، إنما يثير مشكلة ظهور أنماط جديدة "للتأهيل للانتخاب" في مصر والتغيرات التي تمس طبيعة الزبائنية الانتخابية والسياسية.

٦- المنافسة بين نوعين من الزبائنية

من خلال وصف مسارات المؤهلين للانتخاب في دائرة أشمون رأينا كيف أن الوصول إلى وضع التأهيل للانتخاب شبيه بمهنة السياسة التي يتم بناؤها عبر الزمان والمكان، الأمر الذي يفسر ما قاله المستجوبون عن الحاجة إلى نحو عشر سنوات على الأقل ليصبح المرء مرشحا جادا أهلا بالانتخاب.

أ.ت. (٢٨ سنة) : "بالنسبة لقرية مثل قريتنا سنتريس فهي صورة مصغرة لمصر. من المهم أن يعد المرشح نفسه على مدى نحو عشر سنوات قبلها وذلك بإعداد الميدان الانتخابي الذي سيرشح نفسه فيه (الدائرة)... أي أن عليه أن يقوم بالتزاماته تجاه كل القرى المحيطة بقريته من المشاركة في المآتم والأفراح، وتقديم الخدمات، والمشاركة في المجالس العرفية، والتبرع بأموال للمساجد والجمعية الشرعية، وفي ذهابه ومجيئه عليه أن يحيي الجميع من يعرفهم ومن لا يعرفهم... والناس أذكياء، فهم يدركون جيدا أن هذا الشخص يرمي إلى ترشيح نفسه في الانتخابات القادمة أو التي تليها ويتصرفون معه على هذا الأساس. وعليه التنفيذ وبذلك يبدأ رؤساء العائلات وكبار البلد وغيرهم يعرفونه... الخ".

وبالفعل في معظم الحالات، يبدأ الذين يريدون ترشيح أنفسهم باكتساب الشهرة في محيطهم المباشر أو في قريتهم. علاوة على ذلك يتطلب الفوز بمقعد النائب أن يكون المرشح معروفا في القرى والمدن الواقعة في الدائرة التي يسعى إلى الفوز فيها. والواقع أن أصحاب بعض المهن أو المقاعد النيابية يسهل لهم عملهم بناء قاعدة

شعبيــة واسعــة. فعلى سبيل المثال من السهل على من يــزاول مهنة المحاماة أو الطب بنــاء قاعــدة شعبية لــه. غير أن هــذه المهن وحدهــا غــير كافية، ومن المهــم أن تكون مصحوبــة بعوامــل أخرى. لذلك غالبا مــا يسعى من يريد ترشيح نفســه إلى الفوز أولا بمقعــد فــى المجالس الشعبيــة المحلية، إذ تعتــبر العضوية فى هــذه المجالس بمثابة مرحلــة أولى مهمــة من مراحل العمــل بـالسياسة، وأكثر هــذه المجالس تقديرا من قبل المرشحــين هو المجلس الشعبى المحلى للمركز لأنه يغطى من الناحية المكانية حدود الدائــرة الانتخابيــة للمرشح. وبالتالى يستطيع عضو هــذا المجلس التعرف على كافة مشاكل الدائرة وإقامة علاقات مع كافة الشخصيات الهامة "التى يعمل لها حساب".

كمــا أن مقعد العضــو المنتخب فى المحافظة له قيمة كبــيرة بـالنسبة للمرشحين لأنه يتيــح الاتصال بـالمحافظ وأمين عام الحــزب بـالمحافظة وغيرهم من كبار الموظفين، ممــا يمكنه مــن تقديم الخدمــات الجماعية والفردية للجميع والدفــاع عــن مصالحهم وقضاياهم لدى أصحاب القرار من كبار الموظفين المسئولين عن الخدمات اللامركزية للدولــة. وهنــاك شبكــات أخرى تساعد علــى التأهل للترشيح والفــوز ومنها النقابات، والجمعيــات الأهليــة والمهنيــة، والشبكــات السياسيــة للحــزب الوطنــى الديمقراطى، ونوادى الشباب، والجمعيات الزراعية... الخ.

ورغــم اختلاف هذه الشبكات من حيث طبيعتهــا ورسالتها، إلا أنها تشترك جميعا فى خاصتين تخدمــان سير العمل السياسى للفرد وتطوره : فهى تجعل المرشح المحتمل علــى اتصــال بعدد كبير من الأشخــاص داخل الدائرة، لاسيما مــن أطلقنا عليهم فيما سبــق "الناخبين الكبار غير الرسميين"، كمــا أنها تمنحه قدرا من القوة والسلطة يتيح لــه إقامة علاقــات مع الشخصيــات التى يُعمل لهــا حساب فى الدائــرة مثل المحافظ وكبــار الموظفين...الــخ. وبهذه الطريقة يستطيع أن يقــدم الخدمات لمن حوله وتكوين مجموعة من الزبــائن وبذلك تتكون قاعدته الشعبية.

هــذا هــو نــوع العمل السياســى التقليــدى بمصر والذى لــه جذوره كمــا ذكرنــا فى التجربــة النـاصريــة التــى نشأت فى ظلها صــورة النـائب كشخصيــة عــامة محلية فى خدمة الجميع، والذى يعتمد على الأموال العامة للدولة الراعية. ومــا زالت هذه الصورة سائــدة فــى مصر حتى اليوم، بــل تنافسها صورة من نوع آخر، وهــى صــورة المرشح التقليــدى الذى "يفعــل" أو "يعد بفعل شئ" معتمدا على أمــوال الدولة القابلة للتوزيع إمــا على المستوى الفردى (إلحــاق شخص مــا بوظيفة حكومية، الحصول على تصريح مــن إحدى الأجهــزة الإدارية، قيد طفــل بـالمدرسة أو نقل أحد الموظفــين...)، وإما على

المستوى الجماعي (بناء مدرسة أو مستوصف أو نادى للشباب فى قرية من القرى، أو إدخال الكهرباء فى كفر من الكفور... الخ). ومن هنا تتضح أهمية أن يكون المرشح قد تدرب واكتسب التكوين والخبرة أولا فى الهياكل السياسية - الإدارية المحلية والإقليمية والقومية. ومن هنا أيضا تتضح أهمية أن يكون المرشح شبكة له داخل الحزب الوطنى الديمقراطى وأن يحرص على إبقائها حتى وإن لم يرشح نفسه على القائمة الرسمية للحزب، وإنما كمستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى، إذ أن أبواب الإدارة تظل موصدة أمام الذين لا ينتمون إلى هذه الدائرة. فهذه الدائرة، رغم المرونة التى تتسم بها، إلا أن لها حدودا واضحة والمرشح أو النائب الذى ينتمى إلى المعارضة لا يمكنه القيام بدور الوساطة بين الأهالى والدولة لكونه منبوذا من الجهاز الإدارى، ولذا يكون من الصعب النظر إليه على أنه مرشح "جاد" أو "مؤهل للانتخاب" نظرا لعدم فاعليته[١٨١]. هذا ما يؤكده زكى عبد الفتاح مرشح حزب الوفد فى انتخابات ٢٠٠٠ إذ يقول: "كل الناس فى الإدارة يرفضون مقابلة مرشحى المعارضة". وهذا ما يؤكده أيضا م.ز. المرشح المستقل فى انتخابات ٢٠٠٠: "نعم إذا فزت سوف أنضم إلى الحزب الوطنى الديمقراطى؛ لأن ذلك سيكون من مصلحة الأهالى، وذلك أهم من مصالحى الشخصية".

وأمام الزبائنية الانتخابية التى تعتمد على الأموال العامة يوجد اليوم نوع جديد من الزبائنية تنافس النوع الأول، وهى التى يعتمد فيها المرشحون على إمكانياتهم المالية الكبيرة "لفعل" أو "الوعد بفعل شئ" من مواردهم الخاصة. على أن هذا النوع الجديد من المرشحين لا يلزمه التكوين والخبرة فى الشبكات السياسية والإدارية والأهلية والنقابية التى أشرنا إليها. فأولئك لا يعتمدون إلا على قدراتهم المالية التوزيعية، هذا النموذج هو فى بعض الأحيان صورة كاريكاتيرية "لرجل الأعمال". فقد شهدت دائرة أشمون هذا النوع من المرشحين فى شخص إبراهيم جنينة الذى فاز بمقعد الفئات فى انتخابات ١٩٩٥ الذى رشح نفسه كمستقل فى انتخابات ٢٠٠٠ ولم يحصل فى الجولة الأولى إلا على ٣٩٨٤ صوتا. إبراهيم جنينة ليس من رجال الأعمال الأثرياء، فهو طبيب بيطرى من عائلة متوسطة استطاع أن يغتنى نسبيا من تربية الدواجن ومن المستوصف الذى يمتلكه. وهو يعمل فى الواقع لصالح شقيق زوجته وهو رجل أعمال صاحب منشأة كبيرة وكان له فى وقت ما مشكلة مع القضاء. ويقال إن بلطجية صهره هم الذين قاموا "بتزوير انتخابات ١٩٩٥" لضمان فوزه حيث إنه لم يكن يتمتع بأى شعبية.

تشهد مصر اليوم تزايدا مستمرا لهذا النوع من المرشحين وهم عادة، على المستوى المحلي، أشخاص تمكنوا لدى عودتهم من دول الخليج، بعد قضاء سنوات عديدة هناك، من تكوين رأس المال اللازم لتأسيس شركة تجارية. وهم يسعون إلى الفوز بمقعد فى البرلمان لتوسيع علاقاتهم فى أجهزة الدولة، لتعود بالفائدة على أعمالهم. وحيث إن هؤلاء الأشخاص لم يكن لديهم الوقت الكافى للاندماج فى الشبكات الهامة والوصول إلى مركز مرموق فيها، فهم يعتمدون أساسا على قدراتهم المالية التوزيعية للحصول على التأييد. هذا هو الوضع بالنسبة أ.ع أحد الماركسيين السابقين الذى عاد من السعودية بعد غياب ٢٠ عاما وأسس شركة مقاولات. وللحصول على قبول الأهالى وتأييدهم اقترح إقامة مشروع أسماه "عنزة لكل مواطن". ولكن نظرا لعدم تشجيع الناس له لم يرشح نفسه أبدا. ويمكننا أيضا ذكر المرشح الذى عرض تسديد ديون فلاحى القرية فى حالة فوزه فى الانتخابات. من هذين المثالين يمكننا أن نتبين الاستراتيجية "التوزيعية" التى يتبعها هذا النوع من المرشحين، وهى تتمثل فى توزيع الأموال على عدد كبير من الأشخاص. وعادة يعد رجال الأعمال شباب القرية أو الحى الذين يعانون من البطالة بتوفير الوظائف لهم، كما أنهم قد يستثمرون بعض الأموال فى المساهمة فى بعض الأعمال العامة كبناء مسجد أو مدرسة. ورغم تضاعف عدد هذا النوع من المرشحين فى مصر فمن غير المؤكد أن الأموال التى تسمح بتوظيف الشباب وبالإنفاق على الحملات الانتخابية... الخ، تشكل عاملا حاسما؛ إذ يدخل فى الاعتبار أيضا مقاومة المنافسين الذين يعتمدون على وسائل أخرى، وكذلك مقاومة الأهالى الذين لا يستحسنون عودة هؤلاء "محدثى النعمة" وينظرون إليهم كبراشوت. وبصفة عامة حتى وإن كان هؤلاء المؤهلون للترشيح والفوز الجدد لا يتمتعون بقاعدة قوية داخل الهياكل السياسية والإدارية والجمعيات المحلية فهم يسعون إلى تكوين علاقات وطيدة مع أجهزة الدولة والحزب الوطنى الديمقراطى لأن نجاح أعمالهم ومشروعاتهم أو منشآتهم يتوقف على ذلك. أما بالنسبة للمرشحين الإسلاميين فالوضع يختلف. وإذا كان القاسم المشترك بين هذين النوعين هو نوع الزبائنية وتوزيع الأموال والخدمات اعتمادا على أموال خاصة فهناك من جهة أخرى أوجه اختلاف عديدة بينهما.

٧- الزبائنية الانتخابية الإسلامية : الفعالية وإخفاء الدين بالسياسة

علـى خـلاف غيره من التيـارات السياسية المعارضـة فإن التيـار الإسلامي قـادر على تقديم عدد كبير من المرشحين على المستوى القومي لاتساع قواعده الاجتماعية والانتخابيـة نتيجـة للخدمـات العديدة التـي توفرهـا الجمعيات الخيريـة التي يتواجد فيها أعضاء هذا التيار ولما يتميزون به من جدية ونشاط. لعل أهم هذه الجمعيات هي الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية[١٨٢] ولها نحو عشرة فروع يتبع كل منها مراكز للخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. تتميز الخدمات التي توفرهـا هذه المراكز بأنهـا لا تعتمد على أموال الدولة، وإنما يتم تمويلها من تبرعات القطـاع الخاص فـي الداخل وأحيانا الأجنبي. هذا هو القاسم المشترك بين المرشحين الإسلاميين والملامح الجديدة للمؤهلين للترشيح والفوز. ولكن كيف يمكن التمييز بين الزبائنيـة الإسلامية وغير الإسلامية طالمـا نحن بصدد زبائنية انتخابية بمقتضاها يعطي الناخب صوته لمن يقدم له الخدمات ؟ الاختلاف الأول هو أن المرشح الإسلامي عامة لا يتقدم للانتخابات إلا بعد أن يكون قد "فعل" أي قدم الخدمات وينتظر مكافأة عـن جهده. ومن جهة أخرى عامة لا يقوم التيار الإسلامي بترشيح أحد دون أن يكون قـد كـوّن بالفعل قاعدة شعبية تدعمه في الانتخابات لما أنجزه من أعمال في المجال الاجتماعـي والصحـي. ولقد حدث ذلك مـع أشرف بدر الدين الـذي اكتسب شهرتـه في الدائرة بفضل مساهمته في المستوصف الخيري بمدينة أشمون.

وعليـه فإن المرشحـين الإسلاميين لا يقدمون الوعود إلا نـادرا لأنهم "فعلوا" شيئا قبـل تقدمهـم للانتخابات. ويمكـن القول بـأن هـذا "الدّين" يضمن لهـم وفـاء الناخب وتأييـده الدائـم. يؤكد ذلك الشيـخ ع. (من مواليد ١٩٣٢) وهو ليس مـن أنصار التيار الإسلامـي لاسيمـا بسبب الخلافـات التـي نشبت بينـه وبين ابنـه المتأثـر بالأفكار الراديكاليـة للتيـار الإسلامي والـذي يلوم والده علـى أسلوب حياتـه "العلماني" مع أن هـذا الأخير مـن أعضاء جمعية التبليغ. يقول الشيخ ع. فـي هذا الشأن : صحيح أن لهـم (الإسلاميين) تأثيرهم على الانتخابات، ولكن الناس اليوم يعلمون من هم أولئك الذيـن يرتـدون الجلباب الأبيض، الواقـع أنهم أدركوا أنهم يستخدمـون الدين لأهداف سياسيـة. ومع ذلـك لا يستطيع الناس نسيـان ما فعله الإسلاميـون لخدمة ومساعدة الأهالي وهو ما يؤثر على الأصوات أثناء الانتخابات. مثلا عندما أراد الشيخ رشيد[١٨٣] الفرمـاوي ترشيح نفسه كانت كل الأصوات التي حصل عليها هي أصوات الذين تلقوا العـلاج في جمعيتـه الشرعية. ويؤكد ذلـك أيضا سائق تاكسي تلقـى ابنه العلاج في الجمعية الشرعية :

"أنا أى واحد من الجمعية الشرعية يطلب منى التصويت لصالح مرشح ما، أعطيه صوتـى...كان لابـد من إجراء عملية جراحية لابنى وأجروهـا له مقابل مبلغ رمزى لا يسـاوى حتـى أجرة الكشف عند طبيب كبير. فهم ردوا الحياة لابنى وإذا طلبوا منى أن أضحـى بنفسـى لأجلهم سأفعل... دول نـاس كويسين جدا، بتوع ربنـا، بيعملوا الخير لله وأنـا عـارف أنهم يؤيـدون أشرف بدر الديـن، ولذلك فـأنـا لن أذهـب إلى عملى يوم الانتخاب وسوف أضحى بيوم عمل لكى أنتخبه...".

نفس هذا الـكلام جاء على لسان م.ن. وهو مرشح لم يحالفه الحظ فى عام ١٩٩٥ : "هنا ليس لدينا جمعية شرعية ولا جماعة إسلامية ولكن فى ساقية أبو شعرة توجد الجمعيـة الشرعية ولهـا دور فى الانتخابات، وهذا الدور مرتبـط بصدق وصحة كلام وأحاديـث أعضائها وبـاتساع قـاعدتها، وحجم هـذه القـاعدة يتوقف على مدى شعبية أعضائها...".

وكانت منشورات الدعاية الانتخابية leaflets التى وزعها أشرف بدر الدين على الناخبـين فى حملتـه الانتخابية تحمل العبـارات الآتية : "وأقيموا الشهـادة لله... ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه... الإصلاح غاية كل حر واختيارك للأصلح الطريق إلى هذا الإصلاح... احرص على أن تدلى بصوتك مهما تكن المعوقات فهذا حق وطنـك عليك... لا تعطى صوتـك لمن لا يستحقه فسوف تسأل عنه يـوم القيامة... كلنا مدينون للوطن بكل ما نملك ومشاركتك الإيجابية تسهم فى تقدم هذا الوطن".

إذا كانـت هـذه المنشورات تتحدث عـن "المرشح الذى يستحق" إشـارة إلى المرشح الـذى أثبت بأفعاله ما هو قادر على إنجازه أمـام الجميع، فهى لا تحمل أى وعود ولا أى إشارات محددة إلى ما تم إنجازه بالفعل. وجدير بالذكر أيضا عدم وجود أى إشارة إلى "المحلانيـة" ولا حتـى ذكر لاسم الدائـرة. فالمنشور يتحدث عـن "البلد" بأكملها. هذا هو أحد المؤشرات الرئيسية، وبقراءة هذا المنشور نستنتج أن الزبائنية الانتخابية الإسلامية تتميز بالرغبة فى جعل الناس ينسون "الدين" الذى يربط الناخب بالمرشح والعلاقـة بـين "الأصـوات مقابـل الخدمـات". ويختلـف هـذا الأسلوب عـن الأسلوب التقليـدى الـذى يركز على العاطفة والحوار وروح التضحيـة والاحترام وذلك بإضافة عنصـر ثالث للعلاقـة ألا وهو "الواجـب" أو "الدين نحو البلد". من شـأن هذا العنصر الثالـث أن يساوى بـين المرشح الجديد والناخب، فبذكـره أن كافة المواطنين مدينون لبلدهـم بكل ما يملكون يوحى النص بأنه إذا كان البعض أكثر قدرة من غيرهم، فإن الناخب عندما ينتخب من يستحق إنما يؤدى واجبه نحو وطنه ويسهم فى تقدمه. وفى نهاية الأمر فإن الناخب عندما يدلى بصوته "إيجابيا" لا ينتخب مرشحا بعينه وإنما

ينتخب فئة أعلى من الاثنين (أى الناخب والمرشح) ألا وهى الوطن أو الأمة.

أما الاختلافان الآخران اللذان تتميز بهما الزبائنية الإسلامية فهما أن بعض الخدمات التى يقدمونها قائمة على التمويل الذاتى، ومن أشهر الأمثلة على ذلك تقديم الخدمات الطبية بأسعار متوسطة بين أسعار القطاع العام وأسعار القطاع الخاص. وهناك مثال آخر وهو مشروع قومى بادرت به الجمعية الشرعية يدعو إلى كفالة اليتيم. ومن خواص هذا المشروع أنه يحث الهيئات المهنية على كفالة الأيتام المعوزين الموجودين فى محيطها. بفضل هذا النوع من الأنشطة استطاع النشطاء الإسلاميون بناء قواعد اجتماعية واسعة ليس فقط فى الأوساط الشعبية، ولكن أيضا فى الطبقات الوسطى التى يجعلونها تشارك بهذه الطريقة فى أنشطتهم. وأخيرا يرتبط آخر عرض سياسى قدمه المرشحون الإسلاميون بأنماط من القيم الأخلاقية والفضائل التى يتباهون بها مثل روح المسئولية والنزاهة وعدم القابلية للإفساد... الخ، أى "بالالتزام". وهم يتباهون أيضا بالكفاءة وبالقدرة على التنظيم والفعالية. وهذه القيم الأخلاقية لها تأثير سياسى أكيد كما يتضح من الإجابات التى حصلنا عليها حول "معايير المرشح الجيد"، كما أنها تأخذ أهمية كبرى نظرا للسمعة السيئة التى تعرف بها مختلف الإدارات الحكومية لاسيما على المستوى المحلى والتى أصبحت مرادفا للفساد والامتياز بغير حق وعدم الفعالية وانعدام الدقة والكفاءة[١٨٤].

ص.ع.: "تلعب الجمعية الشرعية دورا غاية فى الأهمية فى الانتخابات لأنهم ناس منظمين جدا ويعرفون كيف يستفيدون من الانتخابات لأن خدماتهم ملموسة: المستشفيات والمعاهد الدينية ومساعدة الأيتام، الناس يثقون فيهم. كذلك تضم الجمعية الشرعية بعض الإخوان المسلمين وناس من الجماعات الإسلامية وهؤلاء "معجونين" بالسياسة ومنظمين جدا... الدليل على ذلك أنهم يستخدمون الإنترنت فى حملاتهم الانتخابية، وهم كذلك يتواجدون فى كل مكان: فى القطاع الحكومى وفى القضاء والنيابة وفى هيئة التدريس بالجامعات... لهم نفوذ كبير لخدمة الناس ولخدمة أنفسهم أيضا... لهم قاعدة شعبية...".

فى نهاية هذا الجزء الذى تناولنا فيه خصائص الزبائنية الانتخابية الإسلامية يمكننا القول بأن المرشحين الإسلاميين يتميزون عن غيرهم بأنهم يمثلون المعارضة السياسية دون أن يكونوا مع ذلك غير فعالين وغير قادرين على خدمة ومساعدة الأهالى كغيرهم من مرشحى المعارضة. وبذلك يكون التصويت لصالحهم تصويتاً بهدف المقايضة وتصويتاً مبنياً على الرأى السياسى، ولكن أقل حذرا وترددا بكثير من التصويت لصالح "المستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى".

القسم الثاني
"الناخبون الكبار غير الرسميين"، السياسة والهيمنة على الشبكات.

لا تختص مصر دون غيرها من البلدان بالوساطة بين المرشح والناخبين. فكل معركة انتخابية تتطلب أن يمر المرشح بعدد من المراحل حتى يصل إلى الجمهور ومنها : اللجان الانتخابية والهياكل المحلية للأحزاب السياسية والنخب السياسية المحلية بصفة عامة مثل العمدة والمسئولين المهنيين والقيادات النقابية وقيادات الجمعيات الأهلية... الخ. غير أن الناخب يتمتع، عند التصويت، بحرية الانتخاب حسب ما يمليه عليه ضميره وحسب رأيه الشخصي، والدليل على ذلك الساتر الذي يعزل نفسه ورائه لوضع بطاقته داخل المظروف سرا قبل أن يضعه في صندوق الانتخاب. يدل هذا الطقس على أهمية حرية رأي الفرد بحمايته من الضغوط التي قد يتعرض لها، كما يدل على الرغبة في عدم تأثر التصويت بالعلاقات الاجتماعية القائمة مسبقا سواء كانت التحالفات التقليدية أو علاقات السيادة. وبالفعل يتبين من المواد التي أبرزها آلان جاريجو أنه عند بداية الأخذ بنظام الاقتراع العام في فرنسا عادة ما كان الناخب يتبع رأي من كان لهم أهلية التعبير عن الصالح العام وهم : رب الأسرة والعمدة والكهنة، وكان كل من هؤلاء يقوم بدور المرشد لحمل الناخبين على الإدلاء بأصواتهم وهو ما أطلق عليه آلان جاريجو "الدائرة المثلى للتوجه نحو استقلالية السياسي" Le cercle vertueux de l'autonomisation du politique والمقصود بها الجهود المبذولة لمنع السيطرة الاجتماعية من التأثير على التصويت. منذ عام ١٩١٣ وفرنسا تأخذ بنظام خلوة الناخب واستخدام المظاريف حفاظا على سرية الانتخاب، وذلك تحقيقا لرغبة الراديكاليين والاشتراكيين في الدفاع عن مصالحهم الانتخابية وعن تصورهم لما يجب أن تكون عليه الفضيلة الوطنيةvertu civique.[١٨٥] كذلك يعتبر كتاب بيير روزانفالون[١٨٦] عن التاريخ الفكري للاقتراع العام في فرنسا ذا دلالة كبيرة في هذا الشأن. فحتى عام ١٧٨٩ كانت الفئات الاجتماعية التي ترمز إلى التبعية الاجتماعية – لاسيما النساء والقصر والخدم – محرومة من حق الانتخاب.

أما في مصر اليوم فالدور الذي يلعبه "الناخبون الكبار غير الرسميين" في "حمل الناس على التصويت" دور حاسم ومهم، خاصة وأن عددا ضخما من الناخبين لا يتوجه إلى صناديق الانتخاب. ليس هذا هو الفرق الوحيد. فعلى عكس الصورة التي تعطيها وسائل الإعلام لا يتعلق الأمر بمرتزقة أو سماسرة الانتخابات. فهذه الفئة الأخيرة موجودة بالفعل، ولكنها لا تشكل إطلاقا نموذج "الناخب الكبير غير

الرسمي"، وعلى المستوى المحلى يدرك الأهالى الفرق بين الفئتين. الواقع أن هناك نوعين من الوسطاء بين المرشحين والأهالي. يهتم وسطاء الفئة الأولى بمصالحهم الشخصية المباشرة كالحصول على مبلغ من المال أو وظيفة أو تعيين أو ترقية فى عملهم أو مقعد بالمجلس المحلى. أما وسطاء الفئة الثانية، فإلى جانب اهتمامهم بمصالحهم الشخصية المتمثلة فى اكتساب الهيبة والشهرة، نجدهم يهتمون أيضا بمصالح الجماعة التى ينتمون إليها. غير أن الفاصل بين الفئتين ليس بهذه البساطة فى الواقع وثمة نوع من التدرج أو الاتصال بينهما. غير أن الأمر الأكيد هو أن الأعيان المحليين الذين يؤدون دور "الناخبين الكبار غير الرسميين" يعتبرون أنفسهم، أو ينظر إليهم على أنهم النخبة السياسية المحلية. ومن وجهة النظر هذه، يبدو أن هناك اختلافاً كبيراً يشير إليه باتريك هينى[١٨٧] بخصوص أعيان الضواحى الشعبية لمدينة القاهرة، إذ يتحدث هذا الأخير عن ما يسميه lumpen-clientélisme إشارة إلى الزبائنية الناشئة فى ظل انتشار الأجهزة البيرقراطية فى المناطق العشوائية التى أهملتها الدولة لفترة طويلة. هذا النمط من الزبائنية ينمو على يد نوع من الزعماء، أصولهم من الطبقة الشعبية الفقيرة ومن الصعب اعتبارهم حقيقة من الأعيان.

أما فى قرية سنتريس فالوضع مختلف. فمثلها مثل معظم القرى المصرية الأخرى تتمتع هذه القرية بخبرة طويلة فى التعامل مع الدولة وأجهزتها الإدارية، وسكانها ليسوا من الجماعات البشرية حديثة الاستقرار مثل تلك التى تسكن الضواحى الشعبية لمدينة القاهرة بعد هجرتها من الريف. ومن هذا المنظور تشهد قرية سنتريس كمجمل المناطق الريفية مغادرة عدد أكبر من عدد الوافدين إليها. أما وجه الشبه بين قرية سنتريس والضواحى الشعبية لمدينة القاهرة فهو أن قوة الأعيان أى "الناخبين الكبار غير الرسميين" وقدرتهم على جعل الناس ينتخبون، إنما ترجع هنا أيضا لضعف بل عدم وجود مؤسسات أو منظمات قادرة على منافستهم فى هذا الدور على المستوى المحلى. وبالتالى أمكن للأعيان أن يحتلوا موضعا سياديا، بل قاصرا عليهم، فى لعبة الانتخابات لكونهم يحتلون موضعا سياديا فى كافة الهياكل والمؤسسات القائمة. فتواجدهم ملحوظ ليس فقط فى الهياكل السياسية والإدارية ولكن أيضا فى الجمعيات الأهلية والمؤسسات الاجتماعية بصفة أعم. إن المنظمات أو الهيئات التى سوف نشير إليها لاحقا هى هيئات تغلب عليها البيروقراطية والدولتية بفعل وساطة الأعيان - "الناخبين الكبار غير الرسميين". فلا يوجد فى هذه القرية على ما يبدو أية منظمات تضم مواطنين متحمسين لتحقيق المصالح العامة أو الجماعية

ويسعـون إلى الدفــاع عنها لاسيما بالتفاوض مع من يحتمـل أن يمثلهم فى المجلس. هـذه المعطيات خاصــة بقرية سنتريس والأمثلة التى أوردناهـا عـن الانتخابات فى هـذه الدائرة تبـين بوضوح كيف استطاع بعض المرشحين الفوز فيهـا لأنهم نجحوا فـى تعاملهـم وارتباطهم مع بعض مجموعـات المصالح مثل نقابــة العاملين بالنقل العــام (بالنسبة لرجـب الفرماوى) أو الوسط المهنى للجزارين (بالنسبة لطه مقلد). أما المجموعــات الأخـرى المشار إليهـا فى البحث الميدانـى وهى نـادى الشبــاب بالقرية وفـروع الجمعية الشرعية، فكلاهما لا يقع تحـت سيطرة الأعيان الناخبين الكبار غير أن نمطهما فى التنظيم والعلاقات التى تربط هذه التجمعات برئيسها لا تختلف كثيرا عن علاقة الزبائنية التى تربط "الناخب الكبير" بالمرشح من جهة، وبزبائنه من جهة أخرى.

إن "الناخـب الكبـير غير الرسمى" هو إذًا وسيط بـين المرشح والأهـالى أو الناخبين المحتملين فى مختلف القرى أو مختلف أحياء المدينة فى دائرة مـا.

عن هؤلاء يقول ع.ط. (٤٥ سنة وأحد المسئولين عن فرع الحزب الوطنى الديمقراطى محليـا) : "دورهـم مهم جدا ولكن كلهـم لا يأخذون أموالا. البعض يأخـذ ولكن هذا لا يحدث إلا مرة واحدة بعدهـا يكتشف الناس ذلك ويعلمون أن فلانـا أخذ مبلغا من المال من المرشح، وأنه بذلك استهزأ بالمرشح وبالناس. وبطبيعة الحال هذه المعلومة تسيء إلى سمعتــه ولا يثـق فيه أحد. وهناك وسطــاء لا يـأخذون أموالا وهم عــادة أغنى، هم وعائلتهم، من المرشح نفسه. لكن الخدمة العامة شيء فى دمهم وهم يرون أن السياسة والانتخابـات وسيلة لتحقيـق الخدمة العامة وبما أنهم ليسـوا موظفين فهم يعتمدون علـى وضعهـم الاجتماعى وعلاقاتهم مع رجـال السياسة لتحقيق ذلـك. والحقيقة أن جزءاً كبيرا مما يفعله مثل هؤلاء فى سبيل الخدمة العامة شيء مثالى. فالشخص الذى يفعـل ذلك ليس لديه المستـوى الثقافى الكافى لكـى يدرك أن مـا يفعلـه شيء مثالى فهـو يفعلـه بطريقة تلقائيــة بهدف تقديم خدمــة عامة لأهالى قريتــه. والهدف الآخر الذى يرمى إليه هو تأمين وتوطيد مركزه الاجتماعى ودوامه بمواصلة العطاء لأهالى قريته...".

وبذلك يكون تعريف ع.ط. للوسيط مطابقـا تمـاما لتعريف الأعيان التقليديين الذين ينجـم ثقلهـم السياسـى والانتخابى ليس عـن ثروتهم بقدر ما هو نـاجـم عن سلطتهم ونفوذهـم. كذلك وفقـا لتعريفه فإن المقايضة بـين الأعيان وأهالى القرية تتسم دائما بالانجـذاب لوهـم العطــاء دون مقابـل،[١٨٨] أو علـى الأقل دون مقابل مــادى ومباشر

وظاهـر. أمـا ا.ت. (٢٨ سنـة) فتصريحاته مختلفة إلى حد ما. فهـو من جهة يميز بين الانتخابـات فى المدن الكبيرة والانتخابات فـى المناطق الريفية مثل قرية سنتريس، ومـن جهة أخرى فإن رؤيتـه للمقايضة الزبائنية أكثر واقعية ووضوحا ولا تقع تحت تأثير "الوهم" بنفس القدر.

"تعتمـد الانتخابـات فى القاهـرة على مجموعة مـن الوسطاء الذيـن بإمكانهم، مقابـل مبلـغ من المال، امتـداح أى مرشح أو محاولة اكتساب أكـبر عدد من الأصوات يوم الانتخاب للمرشحين الذين يعطونهم أجرا أو مبلغا من المال. ولكن الوضع مختلف فـى القريـة. فعندما يؤمن الفـرد بمرشح مـا، وهـو مـا يحدث فى معظـم الحالات، فهو يفعل كل مـا فى استطاعته ليجعله يفوز حتى وإن أنفق من مـالـه الخـاص لمساعدة هذا المرشح وذلك لاعتبارات ومصالح أخرى. فهذا الرجل هو شخصية عـامة، وهو الذى له رؤية سياسية، وفى كل القرى يوجد عدد كبير من هذا النوع من الأشخاص. مصلحته الشخصيـة هـو أن يعتمد النـائب عليه للفوز فى الدائـرة. وبـالتالى يعتبر هذا الرجل أن فـوز المرشـح الذى يدعمه هو نصر شخصى له، لأنه يُعتبر مـن رجال هذا النائب. (...) علاوة على ذلك فإن نواب مجلسي الشعب والشورى هم الذين يقومون بـاختيار أعضاء المجالس الشعبيـة المحلية على مستـوى القرية والمركز والمدينـة والمحافظة. وهذه فـى حد ذاتها مصلحة شخصيـة لأن النائب يستطيع أن يختـارهـم لعضوية المجالس الشعبيـة المحلية. ومن جانب آخر سـوف يصبح هذا الوسيط الشخصية "الرسمية" فى قريتـه التـى تتسلـم معظم الطلبـات المقدمة للنائب فـى حالة مـا إذا لم يكن المواطن يعرف النائب شخصيا. والهدف من ذلك هو التواجد الاجتماعى والنفوذ، وعندمـا يقرر الوسيط أن يرشح نفسه فى الانتخابات يكون قد كون بالفعل قاعدته الشعبية واكتسب حب الناس له".

وفقـا لما جاء فى هذه الأقوال فإن مـا يكسبه الناخب الكبير من الأعيان من جراء فوز المرشح الذى يسانده لا يقتصر على الحظوة والنفوذ فقط، وإنما يصبح هو الشخص الذى من خلاله يمكن الوصول للنائب، كما يمكنه أيضا البدء فى سلوك مهنة السياسة بمساعدة النائب.

للتحقق من صحة تعريف الناخبين الكبار غير الرسميين وتقديرهم التقدير السليم مـع الحرص فى الوقت نفسـه على أن يكـون هذا التعريـف واقعيا، سـوف تستند إلى دراسة الشخصيات التى تلعب هذا الدور وتقوم بهذه الوظيفة فى القرية موضع البحث الميدانى، وقد دلنا المستجوبون على تلك الشخصيات.

أ.ت. (٢٨ سنة) :

"...علـى أى مرشـح أن يعد الميـدان الانتخابى الذى يرشح نفسـه فيه وأن يذهب شخصيـا لمقـابلة الناس الذين لهم وزنهم فـى الانتخـابات مثل الحاج ط.ع. لأنه كبير عائلة عسر، وله اتصالات مع كل أهـالى القرية علاوة على علاقـاته مع ناس من القرى المجـاورة. ولـه كذلك فكره السياسى. وعليه أيضا مقابلـة الشيخ س.ت. لأنه فى نفس المستـوى من حيث الإدراك السياسى وهو أيضا أحـد كبار عـائلات القرية وهى عـائلة لهـا فـرع كبير فى قرية كفر الفرعونية؛ ومن ثم يمكنـه التـأثير على هذه القرية أيضا. ترجع أهمية س.ت. أيضا إلى كونه كان يعمل مدرسا وقد تتلمذ على يده معظم الأهـالى الذيـن تجاوز سنهـم الستين عاما الآن، بينما يبلغ هو حـوالى ٨٠ سنة والكل يحترمه ويخشـاه، وعلى المرشح الاتصــال أيضـا ب ص.ع.، كبير إحدى العـائلات التى لها عدة بطون مما يعنى أن تـأثيره يمتد إلى أكثر من عائلة، والأهم من ذلك أنه شيخ عرب بـابه مفتـوح للجميـع. ومن أكثر أسباب شهرته أنه يعقد المجـالس العرفية ويحل النزاعات التـى تنشب بين العـائلات فى عـدة قرى، ومن هنا تـأتى أهميـة علاقـاته. وأخيرا على المرشح مقابلة ك.ع. وهو كبير عائلة لا تعد من العائلات الكبيرة ولكنها تتمتع بثروة كبيرة. وهو أيضا شيخ بلد يعقد المجـالس العرفية، ومـا يميزه هو أنه قـادر على اكتساب أصوات الأقبـاط بسبب العلاقـات الممتـازة التى تربط بينه وبينهم حتى أنهم يثقون فيه أكـثر مـن ثقتهم فى القسيس ويطلقون عليـه "قسيس الأقبـاط" رغم أنـه مسلم. ورغم هـذه العلاقـات الطيبة مع الأقباط فهو رجل معـروف بشدته وحدة طباعه لأنه يتمتع بشخصية قوية.

بنـاءً على هذه التفسيـرات يمكن القول بـأن "النـاخب الكبير غـير الرسمى" هو قبل كل شيء شخص من الأعيان أو شخصية محلية معروفة تتوفر فيها عدة معايير. ومن أهمهـا، على مـا يبدو، عـاملا السن والانتمـاء إلى عائلة كبيرة؛ إذ يتكرر كلا المعيارين فى كافة الحـالات. غير أنه توجد عوامل أخرى مثل : الفكر السياسى، والثقافة، والقدرة علـى إقامة العلاقـات مـع عناصر من ديانـة مختلفة...الخ. تبين هـذه المعطيات مرة أخـرى أن الفرضيـة الخـاصـة بـالعصبيـات – وإن كان الفـاعلـون يركـزون عليها فى خطـابهـم – لا بد من موازنتهـا بعوامل أخرى لها نفس القدر من الأهمية. كذلك يرجع الـدور الـذى يلعبه كبار الأعيـان "كمفتاح" للانتخـابـات – إذا أخذنـا بـالتعبير الذى استخدمــه الأهــالى – أولا إلى اتساع علاقـاتهم وقدرتهم علـى إقامة علاقـات مع عدد كبـير من الأشخـاص؛ ومن ثم التأثير عليهـم. وتتعدد طبيعة هذه الشبـكات : شبكات

عائلية تمتد إلى عدة قرى، وشبكات الأشخاص الذين تم التعرف عليهم فى إطار إحدى الأنشطة التعليمية، وشبكات الأشخاص الذين تم الاتصال بهم لدى انعقاد المجالس العرفية، وأخيرا شبكات الأشخاص الذين تم التعرف عليهم من خلال ممارسة النشاط السياسى...الخ. فبالفعل " الناخبون الكبار غير الرسميين" هم قبل كل شيء أشخاص ذوو شبكة علاقات قوية أو يشغلون مواقع استراتيجية فى شبكات تختلف من حيث طبيعتها. وهذه المواقع تعطيهم الثقل السياسى والانتخابى حتى لو أنهم ليسوا من الفاعلين السياسيين المباشرين أو الرسميين.

استطعنا فى بحثنا الميدانى استجواب اثنين من الأشخاص الأربعة الذين ذكرهم ا.ت. فى حديثه وهما ص.ع. و ط.ع. الذى توفى مؤخرا. أما الاثنان الآخران فلم نتمكن من الاتصال بهما ومع ذلك حصلنا على بعض المعلومات الخاصة بهما. بناءً على المعلومات التى جمعناها يمكن التمييز بينهم. فإذا كان يمكن اعتبار ص.ع. وط.ع. "نماذج" من الأعيان – الناخبين الكبار غير الرسميين فالوضع يختلف بالنسبة لـ ك.ع. الذى لا فاعلية له على المستوى السياسى والانتخابى إلا "تأثيره" على نوع واحد من الشبكات وهى شبكة أقطاب الشياخة التى يمارس فيها دوره كشيخ بلد، بينما الأعيان – الناخبون الكبار غير الرسميين هم رجال لهم شبكات عديدة لاسيما بفعل ماضيهم ونشاطهم على المستوى السياسى. ولا يعتبر ك.ع. المثال الوحيد على رئاسة شبكة واحدة، وإنما هناك آخرون فى القرية مثل المسئول عن نادى الشباب. كما ذكر المبحوثون أمثلة أخرى ليست بالضرورة فى القرية ذاتها كالمسئولين عن الجمعية الشرعية وغيرهم. من المهم قبل التطرق لأمثلة "رؤساء شبكات واحدة" بالدائرة موضع البحث أن نبدأ بنموذج الناخب الكبير غير الرسمى استنادا إلى مثالين : ص.ع. وط.ع..

السياسة عند "الناخبين الكبار غير الرسميين"

يمكن القول بأن اللقاءات التى أجريناها مع ص.ع. وط.ع. كانت حاسمة بالنسبة لتحليل التصويت المصرى. حتى فترة قريبة كان ص.ع. وط.ع. هما الفاعلون الرئيسيون فى قرية سنتريس على المستوى السياسى والانتخابى، وقد أطلق عليهما "الإخوة الأعداء" لأنهما بدءا العمل بالحياة العامة والسياسة معا وسرعان ما شب بينهما صراع دام حتى أصبح وضعهما "كمفاتيح" الانتخابات بالقرية مهددا بدخول وجوه من الأجيال الجديدة فى الحقل السياسى المحلى، وكان ينظر إليهما

على أنهما "رجال المؤسسة" وذلك تعبيرا عن ثقلهما الاجتماعى والسياسى فى القرية واحتكارهم للعبة السياسية بالقدر الذى نتج عنه شعور بالضيق والكبت لدى كل من يريد دخول الحلبة السياسية لاسيما من شباب القرية.

١ - الإخوة الأعداء

إن الوجهين الرئيسيين فى الحياة السياسية المحلية خلال الثلاثين سنة الماضية هما بلا جدال وبإجماع الآراء ط.ع. وص.ع. الذين أطلق عليهما "الإخوة الأعداء". ولد كل منهما فى عام ١٩٣٦ وكانا ينتميان إلى الشباب الوفدى قبل ثورة ١٩٥٢. غير أن عملهما الفعلى بالسياسة لم يبدأ إلا بعد الثورة داخل التنظيمات القيادية المحلية التابعة للاتحاد الاشتراكى العربى ومجالس إدارة الجمعية الزراعية والجمعية التعاونية الاستهلاكية بسنتريس التى أسساها معا. لم يسع أو لم ينجح أى منهما فى الفوز بمقعد فى مختلف المجالس النيابية المتعاقبة منذ ثورة ١٩٥٢ حتى يومنا هذا، ومع ذلك تعزز وضعهما السياسى المحلى بفعل الانتصارات المتتالية التى أحرزها المرشحون الذين كانا يدعمانهم. وربما كان ذلك هو مصدر الخصومة التى نشأت بينهما. بالنسبة للأول كان الفائز هو عمه على محمود عسر الذى انتخب نائبا للمنطقة فى برلمان ١٩٥٧ والذى نجح بمساندة الشباب الناصرى فى إسقاط المرشح "الإقطاعى" فى ذلك الحين. أما بالنسبة للثانى فقد كان المرشح الذى سانده هو النائب الكبير محمد شاهين الذى فاز بمقعد فى عدة مجالس.

من حيث المستوى الاجتماعى فهناك اختلاف بين ط.ع. وص.ع.، الأول ينتمى إلى عائلة ثرية نسبيا وحصل على شهادة عليا؛ إذ تخرج فى معهد الخدمة الاجتماعية، ثم كانت حياته العملية فى الإدارة المحلية حتى وصل إلى شغل منصب رفيع على المستوى الإدارى والانتخابى وهو رئيس الوحدة المحلية بساقية أبو شعرة وقضى بضع سنوات فى المملكة العربية السعودية.

أما الثانى فهو من أصل متواضع، عمل فى البداية كناظر عزبة أحد كبار الملاك الزراعيين. ثم كان لقاؤه بشاهين -"وهو من الملاك الزراعيين -"وهو التحول الحاسم فى حياته السياسية، إذ أصبح فى وقت ما عضوا منتخبا فى المجلس الشعبى المحلى لقرية سنتريس وظل يعتبر طوال هذه الفترة "رجل شاهين". نشأت الخلافات بينه وبين ط.ع. منذ الفترة الناصرية فى مجلس إدارة الجمعية الزراعية بشأن المرشحين الذين يجب دعمهم لمقعد مدير الجمعية. وكذلك لم يكن كلاهما يدعم نفس المرشحين

فى الانتخابات التشريعية. غير أن الصراع بينهما أصبح أكثر شراسة عندما أراد ط.ع. أن يصبح عمدة عند نهاية حياته العملية، واعترض ص.ع. على هذا التعيين بحجة أن هذا المنصب لا يناسبه، وكان الكل فى القرية يعلم أن ص.ع. يؤيد مرشحا آخر. ومنذ هذه الضربة القاضية التى أصابت ط.ع. والصراع بينهما فى احتداد مستمر ويتركز خاصة حول المرشحين الذين يجب دعمهم فى الانتخابات التشريعية. فى عام ١٩٩٠ كان ص.ع. يؤيد عبد الواحد سبل بينما كان ط.ع. يحاربه متهما إياه بالفساد والسرقة إذ كان يعرفه منذ كان عضوا منتخبا فى الوحدة الإدارية المحلية التى كان يعمل بها. وكان عبد الواحد سبل قد انتقم بعد انتخابه من ط.ع. بأن طلب من المحافظ نقله إلى وظيفة غير التى كان يشغلها والتى كانت قريبة من محل إقامته. وفى انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية كذلك لم يساند الإخوة الأعداء نفس المرشحين. فبينما كان ص.ع. يؤيد عبد الوهاب سبل، كان ط.ع. يؤيد سمير السقا ويحيى حسنين.

تبين السيرة الذاتية لكل من هاتين الشخصيتين أن من يطلق عليهم "الوسطاء" بين المرشحين والأهالى هم من رجال السياسة الذين لهم مسار وماض سياسى، وأن هذه هى نظرتهم لأنفسهم.

ط.ع. : "ولدت عام ١٩٣٦ وتخرجت فى مدرسة الخدمة الاجتماعية قبل أن تصبح كلية الخدمة الاجتماعية. قبل الثورة كنا كلنا وفديين لأن الوفد كان حزبا شعبيا. ثم قامت الثورة وكان عمرى ١٦ سنة وكنت فى السنة النهائية، وكنا نقوم بالمظاهرات ضد الإنجليز فى المدارس. كانت السياسة أكثر حرية من الآن لأن الناس كانوا يتمتعون بمستوى ثقافى أعلى ولأن الذين كانوا يمارسون السياسة كانوا من العائلات الكبيرة الغنية وكانوا قد درسوا فى الخارج. لذلك كانت ثقافتهم عالية. أتممت دراستى الجامعية فى عام ١٩٥٨ وبعدها عينت موظفا فى المحليات ودخلت فى كل التنظيمات المصرية لنظام ثورة ٥٢. ففى الاتحاد الاشتراكى كنت مسئولا عن التنظيم فى أشمون وكنا من الشباب المتحمس للثورة وإنجازاتها، وكشباب حاربنا من أجل تطبيق مبادئ الثورة.(...).

كان لى نشاط مستمر طوال فترة حكم عبد الناصر وذلك من خلال الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب، وكان معنا على الدين هلال وحسين كامل بهاء الدين والعماوى وآخرين...وبعد ذلك جاءت الأحزاب السياسية ونظام السادات. فى ذلك الوقت كنت رئيس الوحدة المحلية بساقية أبو شعرة واشتركت فى الانتخابات طوال هذه الفترة وحتى الآن، وكنت أساند من أراهم الأفضل من وجهة نظرى وليس من وجهة نظر

ص.ع. وهذا هو سبب كره ص.ع. لى. وبعدها بفترة طلعت على المعاش، والحمد لله أتمتع بصحة جيدة وأعمل بالسياسة مع الشخص الأفضل من وجهه نظرى..."

ص.ع. وط.ع. ليسا المثالين الوحيدين فى القرية. فهما يعتبران خلفاء لأجيال سابقة من السياسيين، وما زالت الذاكرة المحلية تذكر حتى الآن الشخصيات السياسية المحلية التى شاركت فى كبرى أحداث التاريخ السياسى المصرى مثل ثورة ١٩١٩ أو المعروفة بنضالها فى حزب الوفد أو فى تنظيمات نظام الضباط الأحرار.

٢ - ذاكرة سياسية محلية

لم يذكر الإخوة الأعداء شئا عن الذاكرة السياسية المحلية ولكن الذى تطرق لهذا الموضوع هو ع.ط. أحد المسئولين المحليين بالحزب الوطنى الديمقراطى ورئيس نادى الشباب بقرية سنتريس. و ع.ط. هو ابن أخت ط.ع. ويعتبر نفسه خليفة للأجيال السياسية السابقة. وفيما يلى تحليله للصراعات التى تمر بها النخب السياسية المحلية :

"عمرى ٤٥ سنة وقد مارست السياسة حتى عام ١٩٨١ كمندوب لبعض المرشحين وكنت أساند بعض الأشخاص. السبب فى اهتمامى بالسياسة هو خالى ط.ع. الذى تشربت منه السياسة، والذى يعتبر أستاذا فى السياسة فى القرية. ثم نشأت مع ابن خالي ر.ش ووالده الحاج ش وكان هو الآخر معلما فى السياسة هو وعمه الشيخ أ. ومع أن الحاج ش. و أ إخوة إلا أن التعارض بينهما من الناحية السياسية... كان واضحا وهذا يعنى وجود الوعى السياسى فى ذلك الحين. عندما كنت شابا، كنت أحضر كثيرا من الاجتماعات التى كانت تعقد عند خالى ط وكان الصديق الحميم للحاج س.ت. الذى كان من الوفديين القدامى قبل الثورة وظل على ذلك بعدها. وكان هذا الأخير ينظم الذكرى السنوية لوفاة سعد زغلول، ويشاركه فى ذلك الحاج س.ع. الشاعر الذى عاصر ثورة ١٩١٩، استمر تنظيم هذه الذكرى حتى الثمانينيات من القرن العشرين وكانت تعتبر بمثابة مدرسة سياسية حيث كان يدعى إليها كافة الوفديين القدماء من كل المحافظات وشخصيات أخرى، وكان كل من الحاضرين يلقى كلمة أو شعرا فى سعد زغلول. وكان الحفل يبدأ بتلاوة القرآن الكريم ثم إلقاء الخطب وينتهى بأغنية أم كلثوم "يا زمن". وكان الارتباط بالوفد كبير الأهمية. وهنا تعلمت ما هى السياسة. كان الحاج س.ع. مدرس لغة عربية بالأزهر، وعند تقاعده عمل متبرعا فى الجمعية التعاونية، وكان الناس يقفون فى الطابور لشراء ما يحتاجونه، وأرادت زوجته أن

تتجـاوز دورهـا، إلا أنه أجبرهـا على الوقوف فـى الصف مثلها مثـل الآخرين!!! كان هناك اختلاف كبير بينه وبين الشيخ س.ت. المعروف بمرونته فى السياسة بينما كان هـو كحد السيف(...) لم يكن ط.ع. وص.ع. أعـداء منذ البداية. فى وقت مـا كـان كلاهمـا ضمن مجموعة من الشباب يتعلمون السياسة مـع مجموعة قديمـة من الأشخاص الذين كانـوا يمـارسون السياسة فـى القرية مثل الحاج على عسر الذى كان رئيس المجموعة وأمـين عام الاتحـاد الاشتراكـى العربى بمحافظة المنوفية، وكان أيضا عضوا بمجلس الأمـة سنـة ١٩٦٣ – ١٩٦٤. هذه المجموعة كانت تضم عـدة أشخـاص : الحاج ع.ط. والـد ل.ط.، المدرس الـذى رشح نفسه كمستقل فى انتخابـات ١٩٩٥ ولم يفز، والحاج س.ت. والد الحاج بهاء الذى كان مرشحا لمجلس الشورى سنة ١٩٩٥ وانسحب بناء على تعليمات قيادة الحزب الوطنى الديمقراطى التى كانت ترشح شخصا آخر، وأخيرا الحـاج ا.ت. والحـاج ش.ع. والد الحاج ر.ش. والحـاج أ.ع. ...الخ، كما يجـب أيضا ذكر م.ه. عمدة البلد وقد خلفه ابنه فى العمودية. لم يمارس أحد من أبناء م.ه. السياسة من بعـده. وينطبـق ذلك أيضا على الحاج ع.د. الذى كان ضمـن المجموعـة القديمـة، وكان تاجـر قطن وبعده لم يعمل أحد من أبنـائه بـالسياسة، وانضم واحد منهم فقط للإخوان المسلمين بينما تـزوج الآخرون وهـاجروا إلى المملكة العربية السعودية. وهكذا انتهى مـاضيـه السياسـى (...). معظم أفراد مجموعـة الشباب الذين كانـوا يتعلمون السياسة علـى يد المجموعـة القديمة كانت تربطهـم علاقات نسب ومصاهـرة بتلك المجموعة. هـذا هو الحـال بـالنسبة ل ص.ع. الذى تزوج من الزهرنة وبدأ يكتسب نفوذه السياسى والمادى من خلال علاقته مع محمد شاهين. أنا أيضا تزوجت من ابنة عمى. هذا يعنى أن الأجيـال تختلـط وأن كل عائلـة تسعى إلى أن يكون لها ابـن يعمل بـالسياسة ليحل محل أبيه أو عمه. وبذلك يكون لها دائما من يمكنها من الاحتفاظ بمركزهـا فى القرية والدائرة.

أنا مثلا من الجيـل الثـالث كأبنـاء عائلة الشاب الإثنين الحـاصلين على الدكتوراه، أحدهمـا فى علم النبات والثـانى فـى الجيولوجيا. كلاهما يدرس فى جامعة المنوفية وأرادوا دخول اللعبة السياسية. ولكن لا يمكنهما حقيقة ممارسة السياسة نظرا لأنهما من أصل متواضع حيث كان يعمل أبواهمـا بـاليومية فى أراضى الغير. غير أن الأخوين سعيـا إلى رفع وضـع عائلتهما فى القريـة، وأقاما علاقات مع ص.ع. الذى جعلهما يشتركان معه فى المجالس العرفية ثم استفاد هو من علاقاتهما مع المحافظ ورئيس الجامعة.

أمـا الجيـل الوسـط فهو جيل ص.ن.ع. وط.ع. هـذه الأجيال الثلاثة هـى التى عملت بـالسياسة فى المنطقة، ويلاحظ أن الجيل الأول كان فيه مجموعات متنازعة وجبهات تتصـارع فيما بينها. كانـت الجبهة الأولى تضـم ع.ع. وع.ط. وا.ت.، والجبهة الثانية كانـت تتكون من س.ن.ت. وس.ع.، بينمـا تكونت الجبهة الثالثة مـن ع.د. وع.ح. وم.ه. وا.ع. وش.ع. كما يلاحظ وجـود نزاعات وصراعات بين بعض العناصر فى الجبهة الواحدة. على سبيل المثال التضارب بين الأخوين رغم أنهما فى مجموعة واحدة ومن جيـل واحـد وجبهة واحدة. وينطبق ذلك أيضا على ش.ع. وأ.ع. وهما أخوان ينتميان إلى نفس المجموعـة ونفس الجيل ونفس الجبهة ومع ذلك التعارض بينهما واضح. ويعـد ذلك انفصل الشباب عن هذه المجموعة وكونـوا مجموعة جديدة تكونت داخلها جبهـات جديـدة. على سبيل المثال شكل كل من ط.ع. وص.ن.ع. مجموعته الخاصة، ثم نشـأت مجموعة ثالثة من الجيل الثالث وجبهات جديدة داخلها. ثم كون كل من ر.ش. وع.ط. وأخـوه جبهـة رابعة ولكـن ذلك قد حدث بعد ١٠ أو ١٥ عامـا، والأطفال الذين يقدمـون لنا الشاى اليوم سيكون لهـم نفوذ فيما بعد، وأولادنا هم الذين سيعدون لهم الشاى...".

هذا الاستشهاد الطويل له دلالته من أكثر من زاوية. فهو يبين أولا كيف أن الأجيال السياسيـة المتعاقبة انتقلت بطريقة شبـه طبيعية من حزب الوفد القديم إلى تنظيمات ثـورة ١٩٥٢ ومنهـا إلى المنظمـات السياسيـة القائمـة حاليـا، كما لـو أن التحولات السياسيـة المركزيـة والقوميـة والتغيرات التى حدثت فـى نظام الحكـم والتوجهات السياسيـة لم يكن لها تأثير على المستـوى المحلى. ولم يكن انضمام هذه الأجيال من عائـلات الأعيـان إلى التنظيمات السياسية الخاصة بكل نظـام من نظم الحكم ناجمة عـن اعتبـارات سياسيـة أو أيديولوجية، وإنما كانـت حفاظا على أوضاعهـا السائدة فـى المجـال السياسى والاجتماعـى المحلى. هذا مـا يؤكده صراحة أحـد المسئولين المحليـين بـالحـزب الوطنـى الديمقراطى : "تسعـى كل عائلة لأن يكون لهـا ابن يعمل بـالسياسة محل أبيه أو عمه. وبذلك تحتفظ العائلة دائما بوضعها فى القرية والدائرة." ومـع ذلك – كما يقول ع.ط. نفسه –"ليس بين هذه النخـب السياسيـة المحلية إجماع، والشقاقات والصراعات التى تقسم بينها ليست صراعات سياسية أو أيديولوجية وإنما الأمر يتعلق بصراعات حول المصالح ومنافسة بين الأعيان، وطبيعة الصراعات التى شبت بـين ص.ن.ع. وط.ع. وسبق وصفها إنما هـى خير مثال على ذلـك. فـالذى يجمع بينهما داخل نفس التنظيمات هو أن اللعبة السياسية الفعالة الوحيدة، على الأقل منذ

ثـورة يوليو ١٩٥٢، هـى تلك التى حول أو داخل تنظيمـات النظام الحاكم أى الاتحاد الاشتراكى العربى فيما مضى والحزب الوطنى الديمقراطى اليوم. وهذا الدور السياسى الفعال هو المبرر الوحيد لوجود مجموعات الأعيان، ألا وهو دور الوساطة لدى أجهزة الدولة والإدارة. وهذا هو التفسير الذى يعطيه ع.ط. :

"أولا النزاعـات والشقاقات قديمة وكانت موجـودة فيما قبل الثورة. القرية كان فيهـا الوفديون والسعديون والأحرار الدستوريـون. وعند قيام الثورة، تم حل الأحزاب السياسيـة وأنشـئ الاتحـاد الاشتراكـى العربـى ومنظمة الشبـاب. وظـل السياسيون بالقريـة علـى انتماءاتهـم القديمة وانتقلـوا بصراعاتهم القديمـة إلى صفوف الاتحاد الاشتراكى العربى. فهى إذًا خصومات حزبية ترجع إلى ما قبل الثورة وهى إرث جلبه السياسيـون معهم إلى الاتحاد الاشتراكى العربى. فهـى خصومات قديمة وجديدة فى آن واحـد، وهـى ما زالت موجودة حتـى الآن بين أجيال الشبـاب (...). فى الحقيقة أنا اعتقـد أن الثـورة لم تنجـح فى خلق نخبـة خاصة بهـا وأن معظم الذيـن انضموا إلى الاتحـاد الاشتراكى العربى فعلوا ذلك لخدمة مصالحهـم الشخصية وقليل منهم اقتنع بتوجهـات عبد الناصـر مائة بالمائة. معظمهـم انضموا للتنظيمـات الناصرية لعدم وجود أحـزاب سياسية وبالتالى كان الاتحاد الاشتراكى هو المخرج الوحيد. غير أنهم أتـوا إليه بتوجهاتهم القديمة وعلاقاتهم القديمة. ومع ذلك شربوا وتشبعوا بالمفاهيم الناصريـة وأصبحـوا ناصريين دون أن يدروا، ولكن خصومـاتهم بقيت. مما يفسر أنه عندمـا قام السادات بحل الاتحاد الاشتراكـى لم يحدث شيء، وقد ورث أبناؤهم عنهم هذه الخصومات، ولكن دون أن يعرفوا حقيقة الأسباب البعيدة لهذه الخصومات.

يتسم تفسير ع.ط. بالذكاء، ويمكن القول بأن جيل الأعيان الذى يضم أشخاصا مثل ص.ع. وط.ع. يمثل الطبقة الوسط فى الريف التى درسها ليونـار بليندر[١٨٩]، والتى كانت مـن أكـثر الداعمين لنظام ثورة ١٩٥٢ السياسى وقضت بذلـك على الهيمنة السياسية والاقتصاديـة التى كانت تمارسها برجوازية الحضـر. وبفعل اندماجها فى تنظيمات ثورة ١٩٥٢ وعلاقاتها مع الجهاز العسكرى – البيروقراطى للدولة لعبت هذه "الطبقة الوسـط"[١٩٠] دور الوساطـة بين السلطة والشعب لاسيما بسبـب قوتها التمثيلية للشعب المصرى الذى كان ٧٠ ٪ منه فى ذلك الوقت من الريفيين.

٣ – ميراث ناصرى ثقيل

علـى أنــه مــن الصعب الموافقــة علــى رأى ع.ط. عند قوله بــأن الذيــن انضموا إلى التنظيمــات النــاصرية إنمـا فعلوا ذلك عــن انتهازية. لم يكن هذا صحيحا على مـا يبدو بالنسبة لـ ص.ع. وط.ع. ومع ذلك فقد احتفظ كل منهما بـالتعريف النـاصرى لـ "الشأن السياسى" و"الشأن العام"، بـالإضافة إلى أن الآثار المؤسسية المترتبة على النـاصرية والموجودة حتى الآن تحكم حدود اللعبة السياسية والانتخابية على المستوى المحلى.

فــى الجزء الــذى تناولنا فيه عملية الانتخاب فى العهـد النـاصرى[١٦] حـاولنا أن نبين كيف أن العصر الذهبى للفترة النـاصرية فيمـا قبل هزيمة ١٩٦٧ كـان يعنى للكثيرين فتح بـاب الوظائف العامة والسياسية للجميع دون تمييز على أساس الطبقة أو الثروة أو الأصل الاجتماعى أو السن. ونجد "لحظة الحماس" هذه فى أقوال "الإخوة الأعداء". فى هذا الشأن يقول ط.ع.: "كنا شباب مولعين بـالثورة وإنجازاتها". كمـا جـاءت نفس الأقــوال على لسان ص.ع. الذى يقول: "كنــا من الشباب المتحمس وكان عبد النـاصر يشجـع النـاس على ممارسة العمل السياسى حتــى يعوضوا كل مـا عـانوه من مذلة فى عصر الإقطاع...".

يبدو أن أحد أهم معـانى الحقبة النـاصرية هى جعل ممارسة السياسة حقا للجميع. ولكــن الحقيقــة أيضا تقول إنــه إذا كان النشاط العــام والسياسى حقــا للجميع إلا أن محتوى هذا النشاط يخضع لقيود كثيرة لتمحوره حول المسائل المحلية فقط وتحسين ظـروف الحياة اليومية للأهـالى عن طريق وساطة النـاخبين الكبار غير الرسميين لدى الأجهزة الإدارية ولدى النواب عند الاقتضاء. هذا هو الوضع بـالنسبة للأخوين الأعداء اللذيــن انضمـا إلى الهياكل المحلية للاتحاد الاشتراكى العربى وللجمعيات التـابعة له. وفــى عهـد السادات، عــلاوة على عضويتهمـا فى منــبر الوسط، ثم فــى الحزب الوطنى الديمقراطــى نجدهمــا أيضا فى الوحـدات المحلية التى عمل الســادات على تنشيطها: صــ.ع. كعضــو منتخب فى المجلس الشعبى المحلى، وط.ع. كمسئــول فى مجلس من مجالس التنفيذيين.

يعد هذا من النتائج الرئيسية التى خلفهـا النظام المؤسسى النـاصرى على المستوى المحلــى، ألا وهــى الحزب/الدولة أو حــزب الدولة. ومن هذا المنطلق يمكــن القول بـأن النشاط السياسى الذى مـارسه هؤلاء "الأعيان" يتسم أساسا بمـا يلى: اختيـار الأشخـاص الهيمنــة عليهم، والرهـان على "الحصان الرابح" وفقا لعدد من الثوابت وتوسيع شبكة العلاقات الاجتماعية إلى أقصى حد لتوطيد وضعه كـ "جـامع" للأصوات. ويقول ط.ع. فــى هذا الشأن: "أنـا الآن على المعاش وأمارس لعبة السياسة مع الشخص الذى أراه الأفضل.

الناخبون الكبار غير الرسميين والهيمنة على الشبكات

من المفارقات المترتبة على ضرورة "الهيمنة" على أكبر عدد من الرجال والأصوات أن يكون تعريف العمل السياسى غامضا وفى ذات الوقت متسعا بحيث يرتبط فى الواقع بكل الأنشطة الإنسانية والاجتماعية تقريبا. ويصبح العمل السياسى نوعاً من المجهود العام من أجل "الصالح العام" دون أن ينحصر فى أماكن أو مجالات محددة. وهذا هو ما يسميه ع.ط. "الخدمة العامة" التى تجرى فى عروق رجل السياسة المحلى والذى يسميه آخرون "العمل العام". أما ص.ع. فيقول: "فترة ما بعد الثورة كانت أكثر فترات حياتى السياسية ثراءً وإنتاجا. فقد كرست حياتى "للعمل العام"؛ لأننى قادر على العطاء وعلى تلبية طلبات الكبار والصغار؛ ولأن الكبير هو القادر على العطاء فقط، فهو لا يأخذ شئا لأنه يضحى بوقته وماله لصالح الآخرين. نفس هذه الأقوال يرددها ط.ع. قبل عدة أشهر من وفاته: "أقوم بالعمل العام من خلال المجالس العرفية. المهم أن أشعر أننى مهم وأننى أقوم بدور إيجابى فى المجتمع".

هذه الرؤية الواسعة لمجالات العمل السياسى لا تختص بها فئة "الأعيان – الناخبين الكبار" وإنما هى رؤية المرشحين أيضا. يؤكد ا.ت. ذلك عند الحديث عن التزاماته الاجتماعية مثل تقديم التعازى لمن فقدوا أحد أفراد عائلتهم أو حضور الأفراح. و نظرا لصعوبة تحقيق ذلك على مستوى الدائرة، فمن "يكلف" بهذا النشاط هم الن[illegible]ون الكبار غير الرسميين.

المجالس العرفية ساحة للعمل السياسى

أظهر البحث الميدانى الذى أجريناه فى قرية سنتريس أن إحدى الساحات المفضلة التى يمارس فيها الأعيان – الناخبون الكبار العمل السياسى هى المجالس العرفية. وهذه المجالس العرفية ليست خاصة بقرية سنتريس أو المناطق الريفية وحدها، فهى موجودة كذلك فى الحضر ولاسيما فى الأحياء الشعبية، وهى "مجالس الصلح" وشكل من أشكال تسوية النزاعات دون اللجوء للقضاء. وهذا الأسلوب للقضاء الأهلى المستخدم فى حل النزاعات يسد بوجه خاص أوجه القصور التى يتسم بها القضاء الرسمى فى مصر وهى ضخامة عدد القضايا والبطء والبيروقراطية، والذى ينظر إلى أحكامه على أنها أحكام غير متوقعة. ويتميز هذا الأسلوب فى تسوية النزاعات بالمجانية والسرعة وبأن الهدف منه ليس العقاب وإنما التوفيق. ومع ذلك ورغم الاختلافات الموجودة بين المجالس العرفية ومحاكم القضاء الرسمى فمن الخطأ ألا نرى فى هذه الاختلافات إلا التضاد بين نظام قضائى "عرفى"، مجتمعى، شعبى،

محلى قائم على القيم الثقافية، بل الدينية والأصيلة من جهة، ونظام قضائى حكومى ينظر إليه الفاعلون على أنه بعيد عنهم يحمى مصالح الطبقات الغنية أو العليا. هذه المجالس العرفية لم تنتج عن ميول أو نزوع اجتماعية أو ثقافية أو دينية بقدر ما هى ناتجة عن ضغوط اجتماعية وسياسية مرتبطة إلى حد كبير بحسابات ومصالح مختلف الفاعلين المعنيين. علاوة على ذلك فإن العلاقة بين نظامى التقاضى ليست علاقة تضاد بقدر ما هى علاقة تكامل أو على الأقل علاقة ارتباط وتفاعل. وأخيرا الرهانات من وراء المجالس الشعبية ليست اجتماعية وقانونية فحسب، وإنما أيضا – بل وربما أكثر – رهانات سياسية[192]. فهى تمثل بالنسبة للنظام المصرى أداة من الأدوات التى تمكنه من الاستمرار فى فرض سيطرته على النظام الاجتماعى فى الأحياء الشعبية والقرى بشيء من المرونة، وذلك ليس عن طريق مؤسساته، وإنما عن طريق وكلائه المحليين غير الرسميين. فقد لوحظ أن الأشخاص الذين يمارسون هذا النوع من العدالة هم من الأعيان المحليين، ومن أهم ما يتسمون به إلى جانب التنوع المهنى والوضع الاقتصادى وصفاتهم الشخصية هو ما لهم من اتصالات وعلاقات داخل الأجهزة الإدارية والسياسية للدولة لاسيما على المستوى المحلى. فهم إذاً أشخاص فى موضع وسيط بين المجتمع والدولة.

وقد لوحظ من البحث الميدانى الذى قامت عليه هذه الدراسة أن الشخصيات التى تتشكل منها المجالس العرفية هى فى الواقع شخصيات سياسية محلية، تكون ما يمكن أن نطلق عليه الزبائن المحليين للحزب الوطنى الديمقراطى أى الحزب الحاكم، ومن ثم تربطهم علاقات طيبة مع الجهاز الإدارى المحلى. وبذلك فإن هوية أعضاء المجالس العرفية واضحة أمام الأهالى : عددهم محدود، ومن جهة أخرى أسماؤهم مقيدة فى قائمة أعضاء "لجنة المجالس العرفية" التى تشكلها الإدارات المحلية التابعة لوزارة الداخلية سواء قسم الشرطة أو العمدة.

بالنسبة لقرية سنتريس الشخصيات التى تعمل بهذا النوع من القضاء هى فى الواقع من المجموعة السياسية المحلية : "الأخوين الأعداء ص.ع. وط.ع.، وك.ع. شيخ البلد وأحد الملاك الزراعيين، وس.ت. مدرس متقاعد وأخيرا ف.ش. المدرس المساعد بجامعة المنوفية". يتضح من أقوال ط.ع. التى ذكرناها عاليه أنه يعتبر ما يقوم به فى المجالس العرفية من توفيق بين المتنازعين كشكل من أشكال "العمل العام" ومن الخدمات التى يقدمها لبيئته. ويقول ص.ع. نفس الشيء : "فى هذه الفترة كنت مشهورا بفضل المجالس العرفية...ساعدت محمد شاهين[193] وفاز فى الانتخابات...

ولكن قبل الانتخابات كان قد قدم خدمات كثيرة لأهالي القرية والقرى المجاورة : كُوبري سنتريس، وأعمدة الكهرباء لإضاءة الشوارع...الخ. ولما توفى محمد شاهين كنت مشغولا جدا في المجالس العرفية وكرست نفسي تماما لها ولخدمة الناس...".

يتضح من كلام كل من ط.ع. وص.ع. أنهما يربطان عملهما في المجالس العرفية بالعمل العام والسياسي. وحتى إذا كان هناك اختلاف بين العمل العام والعمل السياسي بمعنى الكلمة فهما يريان نوعا من الاستمرارية بين الاثنين كما لو كان العمل السياسي والانتخابي يمثلان امتدادا طبيعيا ومنطقيا للعمل العام وتكملة له. ويفسر ذلك المرارة التي نلحظها في أقوال ط.ع. الذي اكتفى بالعمل بالمجالس العرفية لعدم حصوله على أكثر من ذلك بسبب عدم فوز المرشحين الذين كان يعمل لحسابهم. ففي نظرهما يعتبر العمل بالمجالس العرفية نوعا من العمل السياسي، بل ويعتبر الاشتراك في هذه المجالس نوعا من الوصول إلى السياسة حيث يمكن من خلال ذلك إقامة العلاقات في الجهاز الإداري والأمني وتكوين شبكات عديدة من المعارف مما يمكّن من ممارسة النفوذ على الأشخاص؛ ومن ثم على الأصوات. وبالتالي أصبحت مجالس الصلح هذه ضمن الرهانات التي تتنافس عليها أجيال من الأعيان.

ص.ع. : "الواقع أن أول مجلس عرفي اشتركت فيه كان في عام ١٩٦٦، وفي هذا الوقت كنت عضوا في الاتحاد الاشتراكي العربي وكنت أيضا مسئولا عن أعمال محمد شاهين. كنت في مرحلة بناء دور سياسي هام لنفسي وكان الأهالي قد بدأوا يبتعدون عن الأعيان والعائلات الكبيرة ويتقربون من ناس مثلهم لحل مشاكلهم. ثم إن الناس في الريف يفضلون الابتعاد عن الحكومة لأن المشوار إلى الحكومة طويل ويتطلب كثيرا من النفوذ والمال، وبالإضافة إلى ذلك يجب ألا يتأثر الشخص بخسارة ماله في حالة الحكم ضده في القضية... في عام ١٩٦٥ أصبح م.ن. عمدة... كنا أصدقاء وقضينا معا سهرات جميلة في القاهرة وقت الشباب. ولكن كانت شخصيته ضعيفة وكان بصباصا، مما أضعف موقفه أمام الناس. الواقع أنه ورث العمودية عن عمه بعد أن تركها العمدة السابق وكان من عهد ما قبل الثورة، ولأنه كان من الوفديين وكان من الصعب عليه التفاهم مع العسكريين[١٤٤]. في وقته لم يكن ممكنا لأي مجلس عرفي أن ينعقد بدونه وإلا اعتبر ذلك إهانة شخصية. بعد ذلك عندما انتقلت العمودية لأشخاص ضعاف الشخصية بدأ الأهالي يلجأون إلى المجالس العرفية. في تلك الأيام كنا مجموعة من الشباب أنا وط.ع. وك.ع. وكنا مشهورين...في المجالس كان هناك محمد عسر عم ط.ع. وكان نائبا...وأنا كنت أريد أن يكون لي دور سياسي فكنت أستخدم كل

الوسائل للانضمام للمجلس...ثم جاءت الفرصة...كنت فى الغيط عندما جاء ابن أخى يخبرنـى بأن أمين صندوق الجمعية التعاونية الاستهلاكيـة يتشاجر مع أحد أعضاء مجلس إدارتهـا. كان هذا الأخـير يتهم أمين الصنـدوق بـالسرقـة. فـأسرعت وتدخلت وقلـت لهما إنـه لا ينبغى الذهـاب إلى قسـم الشرطة ويمكن حل المسالـة بعقد مجلس. وذهبـت إلى ط.ع. و ك.ع. وقلـت لهما : جاءتنا الفرصـة ! وعقدنا المجلس ونجحنا فى حـل المشكلة. منذ ذلـك الوقت أصبح الناس يلجأون إلينا وسجلـت أسماؤنا فى كشف المجالس العرفية بقسم الشرطة. بعد ذلك بعشرين عاما استطاع ف.ش. تسجيل اسمه فى لجنة التصالح المسجلة فى قسم الشرطة.

يقـول ف.ش. : "أول مجلس عرفى أشترك فيه كعضـو عـامل كـان عـام ١٩٨٦، كان ذلـك فور حصـولى على درجة الدكتـوراه وكنت أريد الحصول علـى مركز سياسى فى القريـة. فـاشتركت مـع صـ.ع. و ط.ع. لأننى كنت ضمن الشباب الذين كانوا يساعدون هـذا الأخـير على الفوز فـى انتخابـات العمودية. ولكن بعـد حصولى علـى الدكتوراه كنت أود تحسين مركـزى السياسى، وكـان هنـاك نزاع بين جارين قـاما ببنـاء فيلاتين بفاصـل مشترك على أرض اشترياها من شخص واحد. اكتشف أحد الجارين أن جاره قـد تجاوز ملكيته بـأكثر من ٦٠ مترا قيمة الجزء المبنى على أرضه هو، وعندما توجه إلى جاره رفض هذا الأخير الاعتراف بخطئه، فاتجه إلى بـائع الأرض الذى أجابه بـأن هـذا أمر لم يعد يعنيـه... فـاتصلت أنا بهما لمحـاولة تسويـة النزاع بعقد مجلس عرفي. وحينئـذ بـدأ ط.ع. البحث عنى فى كل مـكان وعندما عثر علىّ قـال لى : سوف نسجل اسمـك فـى لجنة المجالس العرفيـة وسوف تشـترك معنـا فـى المجالس العرفيـة...".

الواقع أن ف.ش. لم يكن يفكر فى الالتحاق بـالعمل السياسى كمهنة، ولكنه كـان يعمل لحسـاب أخيه الدكتور والمدرس بـالجامعة والـذى بدأ حياتـه السياسية كعضو منتخب فـى المجلس الشعبى المحلـى بـالمحافظة، ويبـدو أنه ينتظر الوقـت المناسب لترشيح نفسه لمجلس الشعب. هذا هو الإطار الذى يجب أن تفسر من خلاله الجهود التى بذلها ف.ش. للانضمام للمجالس العرفية. فبالنسبة له كـانت هذه هى الطريقة التى تمكنه مـن شغل وظيفة فى اللعبة السياسية والانتخابيـة حتى يستطيع، عندما يحين الوقت المناسب، مساعـدة أخيه بتمهيد الميدان الانتخابى أمامه علـى المستوى المحلى. أما بـالنسبـة لـه فقد توطد وضعه السياسى محليا بسبب عضوية أخيه بـالمجلس وبفضل علاقاتـه مع المحافظ وغيره داخل المحافظة، وكان توطيد وضعه السياسى على هذا النحو من الأسباب التى دعت ط.ع. إلى ضمه للمجالس العرفية.

إن العلاقة بين السياسي واللعبة الانتخابية في المجالس العرفية واضحة تماما ويدركها الفاعلون في هذه المجالس خير إدراك.

(...) "لا، طبعا المجالس العرفية ليست إجبارية...، أي أن الناس يأتون إلينا من تلقاء أنفسهم أو أن الذي يرسلهم إلينا هو العمدة أو قسم الشرطة... هذا ليس إجباريا... ولكننا نحاول إقناع الناس بالإلحاح وبالضغط المعنوي عليهم... خاصة عندما نتوجه نحن إليهم لحل المشكلة ونتوصل إلى الحل... ونحن نجني ثمار ذلك أثناء الانتخابات لأن الناس يريدون حل مشاكلهم بسرعة دون إنفاق الأموال...".

بذلك نرى كيف أن "السيطرة على الأصوات والرجال" تتم عن طريق بناء الولاءات وعرفان الجميل، بل وتبادل الخدمات. ففي قرية سنتريس صورة المجالس العرفية سلبية لاسيما بين الشباب إذ يُنظر إليها على أنها من شئون الأعيان الذين يتبادلون فيها الخدمات وأنه من الأفضل، لحل النزاعات، التوجه إلى القضاء الرسمي الذي يتميز، رغم عيوبه، بالحياد التام لعدم ارتباطه بعلاقات مع الأطراف المتنازعة. وإذا كانت هذه الرؤية غير خاطئة تماما فهي كذلك ليست صحيحة تماما. والواقع أن الشخصيات التي ترأس المجالس العرفية تراعي وتدخل في حسبانها العلاقات الاجتماعية السائدة في القرية، ومن ثمة ليس أمام المهيمن عليهم اجتماعيا إلا فرص ضئيلة لأن يهتم أعضاء المجالس العرفية بنزاعاتهم. ويقول ط.ع. "أن المجالس العرفية ذات أهمية كبيرة لمن سوف يرشح نفسه لمقعد نائب لأنها خير وسيلة لتكوين العلاقات مع كبار أفراد العائلات الكبيرة في الدائرة... المجالس العرفية معنية أولا بالنزاعات التي يكون أفراد هذه العائلات طرفا فيها... لا تعقد المجالس العرفية للأشخاص ذوي المركز الاجتماعي الضعيف...".

يؤكد ف.ش. هذا الجانب من الظاهرة مفسرا إياه بقوله: "في كل مرة يكون هناك شخص قوي، فهذا يعني أن له نفوذا على الأشخاص القريبين منه ونحن في حاجة إلى كل ذلك وقت الانتخابات. من الطبيعي إذًا أن نحاول الاهتمام بمشاكل الناس وحلها أيا كان الثمن". ولكي يحظى النزاع باهتمام أعضاء المجالس العرفية يجب أن يكون له تداعيات هامة على مستوى السلام الاجتماعي في الحي أو القرية أيا كان وضع أطراف النزاع، أي أن يكون الوضع الاجتماعي للمتنازعين مبررا لاهتمام أعضاء المجالس العرفية بالنزاع[١٦٥]. ففي الحالة الأولى يكون على الأعضاء إظهار مهارتهم والحفاظ على وظيفتهم "كصانعي السلام". وهنا يجب التمييز بين المجالس العرفية الحقيقية وأشكال أخرى من الوساطة بهدف تسوية الخلافات البسيطة على

وجه السرعة[١٩]. وتوضيحا لذلك ذكر لنا مثالا لعملية سرقة تورط فيها بعض الشباب لا علاقة لهم بالحى فلم يتردد أحد المحنكين فى المجالس العرفية فى إرسالهم إلى قسم الشرطة فى حين كان يستطيع حل النزاع وديا، فاستنتجنا من هنا أنه لا بد أن يؤدى حل النزاع عرفيا إلى رفع شأن الموفقين بأن يظهر مهارتهم ويؤكد أهميتهم ومكانتهم فى الحى أو القرية وإلا تُرك الأمر للشرطة. أما بالنسبة للحالة الثانية، فهدف أعضاء المجالس العرفية هو التقرب من ذوى النفوذ، وأن يكونوا معهم علاقات يمكنهم تنشيطها والاستفادة منها وقت الانتخابات. غير أن مثل هذه الحالات نادرة الحدوث لأن من يتمتع بمركز اجتماعى أعلى بكثير من مركز أعضاء المجالس العرفية يأبى عادة على نفسه أن تعرض نزاعاته أمام أشخاص أدنى منه ويحتقرهم. ويقول ص.ع.: "هذا البلد بلد الأغنياء وهو ليس للفقراء. وبصفة عامة من يملك المال والنفوذ لا يحتاج إلينا ولا يحتاج للقضاء الرسمى. فهو يحل مشاكله بنفسه. بالقوة والمال والنفوذ. من النادر أن تأتى إحدى هذه الشخصيات وتقبل المثول أمام مجلس عرفى... الناس المهمين، عندما يكون لديهم مشكلة بينهم... يحلونها بينهم أو أمام العدالة، لأن العدالة هى عدالة الأغنياء والواقع أن من يملك المال يذهب أمام القضاء الرسمى والباقون هم الذين يأتون إلينا".

من أوجه المفارقة أن ذلك يحدث عندما يكون النزاع بين شخص "قوى والآخر ضعيف" فيعقد المجلس العرفى بناءً على طلب الطرف الضعيف. وفى معظم الحالات يتعلق الأمر بأشخاص يدركون تماما أنه لا أمل لهم فى أن يحكم لصالحهم فى حالة توجههم إلى إحدى المحاكم الرسمية. فهم لا يملكون المال اللازم لدفع أتعاب المحاماة ولا يملكون النفوذ، كما أن حكم المحكمة يكون دائما فى صالح القوى بحكم أنه يستطيع أن يوكل محاميا محنكا يعرف خبايا وثغرات القانون وليس لكون القضاء يحكم لصالح الأغنياء. وبذلك "يحافظ المجلس العرفى على "الشكليات" بأن يبين للقوى أنه يعترف بقوته و"حقه" بمعنى أن حكم المجلس العرفى يكون رسميا وعلنيا على مرام القوى، ثم يأتى بعد ذلك الحل الفعلى للنزاع مختلفا لأن أعضاء المجالس العرفية يلتمسون من القوى التنازل عن حقه والظهور بمظهر الكرم والشهامة تجاه الفقير، فقد يقبل مثلا عدم استلام المبلغ الذى حكم على الطرف الآخر بدفعه أو تقليل *هذا المبلغ*. ولا شك أن مثل *هذا الموقف* يعود على *الوسطاء* بفائدة كبيرة : فمن ناحية كون الشخص القوى يقبل وساطتهم وإقامة العلاقات معه مما يؤكد حظوتهم أمام الجميع، ومن ناحية أخرى يظهرون بمظهر المدافعين عن الضعفاء والفقراء، الحامين

لهم من سحق أحد الأقوياء أو من دفع الأموال أو من السجن.

ومن هذا المنطلق يتضح أن المجالس العرفية -إذا أوجزنا القول- "لا هي عدالة "الفقراء" ولا هي عدالة "الأغنياء" وإنما هي أحد الفضاءات التي يستمد منها الناخبون الكبار غير الرسميين "أصوات" الأغنياء و"أصوات" الفقراء على حد سواء. الأمر الذي يفسر اهتمامهم بالبقاء في هذه المجالس أيا كان الثمن كما هو الحال بالنسبة للأعضاء المقيدين في لجنة المجالس العرفية بقرية سنتريس، التي لم تشهد إلا تجديدا ضئيلا وتتسم بشيء من التحول البيروقراطي مما يجعل الشباب يتحولون عنها. وليس من المستغرب إذًا أن يسعى هؤلاء إلى الالتجاء إلى "معلمين" آخرين.

من هذا المثال، أي مثال المجالس العرفية بقرية سنتريس، يلاحظ كيف أن هيمنة الناخبين الكبار السياسية والانتخابية مبنية على الهيمنة الاجتماعية بأشكالها المتعددة. فإلى جانب العمل بالسياسة يتمتع هؤلاء الرجال بشبكات عديدة ومتنوعة، ممتدة من حيث المكان والزمان في آن واحد. وهذه السمات هي التي تجذب إليهم المرشحين وتجعلهم يسعون إلى الاتفاق معهم حتى يستخدموا نفوذهم في حمل زبائنهم والشبكات الإنسانية التي يهيمنون عليها على التصويت لصالحهم. وإلى جانب هذه الفئة من الوسطاء -"وهم في الواقع من الأعيان المحليين- "هناك أيضا "الناخبون الكبار غير الرسميين" الذين يصعب اعتبارهم من الأعيان بالمعنى التقليدي لهذه الكلمة، إذ أن اكتسابهم صفة الناخبين الكبار يرجع لمركزهم الوظيفي أو لأنشطتهم أو لشخصيتهم لكونهم على رأس شبكة واحدة من الناس ويمكنهم التأثير على أفرادها. وغالبا ما يكون هؤلاء من الأشخاص الذين يسيطرون على نوع واحد من الشبكات، أو تكون دائرة نفوذهم محدودة مكانيا كالمثال الذي ذكرناه عندما تناولنا عملية التصويت في الحقبة الناصرية[١٩٧]. وحسب ثقلهم من حيث عدد "الأصوات الواقعة تحت سيطرتهم" قد يتودد إليهم بعض المرشحين الذين يحتاجون مزيدا من الدعم.

الفقرة الثالثة "معلم" الشبكة الواحدة

بالنسبة لقرية سنتريس وضواحيها أبرزت أقوال المتحدثين إلينا ثلاثة أمثلة. الأول هو ك. ع. الذي -رغم انتمائه إلى نفس المجموعة السياسية التي ينتمي إليها "الإخوة الأعداء" ورغم كونه من جيلهم- "لا يعد من الأعيان السياسيين الحقيقيين، لاسيما بسبب اشتهاره بالثرثرة والفظاظة. غير أنه يعتبر مفتاح أصوات الأقباط في قرية سنتريس. الثاني هو ع.ط. الذي يعتبر نفسه "وريثا" لها. أما الأمثلة الأخرى

التي برزت في اللقاءات فهي تتعلق بفروع الجمعية الشرعية الموجودة في القرى المجاورة، حيث تعتبر هذه الفروع متحكمة في عدد كبير من "الأصوات".

١ - حامي الأقباط[١٩٨]

ك.ع. هو أيضا شيخ البلد في قرية سنتريس ويتركز سكان القرية الأقباط في شياخته. إن عددهم محدود ويعرف ك.ع. بعلاقاته الطيبة معهم. لقد نصب نفسه –وهو المسلم– "كمحام" للأقباط ومن يتعرض لهم بطريقة أو بأخرى يعرض نفسه لمشاكل جسيمة مع هذا المهذار الهجومي النزعة المشهور بمشاغباته وفظاظته، ومقابل هذه الحماية التي يوفرها لهم يتبع الأقباط تعليماته عند الانتخاب.

ح.ف.ح. (٣٢ سنة) :

"نحن نعتبر ك.ع. قبطيا ونحترم ما يقول، وصحيح أنه له تأثير علينا في مسألة الانتخابات لأننا في شياخته... (...) أحيانا يجمعنا القسيس ويطلب منا التصويت لصالح شخص ما، ولكن في بعض الأحيان نرد عليه بأن ك.ع. طلب منا التصويت لصالح شخص آخر وأننا لا نريد أن نغضبه. وفي هذه الحالة يقول لنا القسيس أن نتبع ما يقوله ك.ع. لأن رأيه أصح وأنه لا يريد الأذى للأقباط، وهو أدرى بمصالحكم عني. إنه في غاية الذكاء ويحتك بكم أكثر. وأحيانا لا تتدخل الكنيسة في مسألة الانتخابات...".

من غير المجدي، بل من الخطأ، الاستناد إلى هذا المثال وتعميمه على العلاقات القائمة بين الكنيسة القبطية والانتخابات في مصر، ولكن ما يمكن قوله بناءً على تفكير هذا الشاب القبطي وعلى مصادر أخرى هو أن هذه العلاقات تتباين. فهي تختلف حسب الدائرة وثقل الأقباط فيها ومدى تودد المرشحين لهم أو للقيادات القبطية أو "لحامي الأقباط" كما جاء في المثال السابق. ويؤكد الحاج م.ت. هذا بقوله : "لا ليس لأقباط قرية سنتريس أي أهمية في الانتخابات لأن عددهم محدود للغاية، وهم يعلمون ذلك. ولكنهم يلعبون دورا كبيرا في قرية منيل دويب؛ لأن نسبتهم كبيرة، وكذلك في سبك الأحد لأن بها كنيسة. ولكن في سنتريس لا. يقال إن الكنيسة هي التي تحركهم ولكنني لا أصدق ذلك. الشيخ ك.ع. له تأثير كبير على الأقباط. عندما يقول لهم "صوتوا لصالح فلان" فهم يفعلون. فهم يحبونه كثيرا كما تعلم ويعتبرونه كبيرهم، ويقولون حتى أنه قبطي مثلهم، وأنه رجلهم وليس رجل المسلمين. الأقباط لهم أهمية في الصعيد وفي شبرا حيث المرشح نفسه قبطي، ولكن هنا لا يحدث ذلك...".

مــا يجب أن يسترعـى انتباهنا فى هذا المثال هو أن الأقبـاط لا يتبعون بـالضرورة رأى قياداتهـم الدينيـة، وأنهم يتخذون موقف الانسحاب الـذى يتسم بشىء من خيبة الأمل تجاه الحياة السياسية والانتخابية كما يدل على ذلك ما يلى :

ح.ف.ح. (٣٢ سنة) :

... لكـن دعنا نتكلم بصراحة... المشكلة هى عدم وجـود أقبـاط فى المجلس المحلى لقريـة سنتريـس أو بـالأصح فـى المجلس الشعبى المحلـى لمركز أشمـون... ولا يوجد قبطـى واحد فى مجلس الشعب أو الشورى عن دائرة أشمـون، ولذلك فنحن الأقبـاط لا نهتم بالانتخابات لأنها لا تعود علينا بأية فائدة.

وإذا كان مـن الممكن اعتبار ك.ع. مجرد سند إضافى فى العملية الانتخابية بسبب قلـة عـدد أصوات الأقبـاط فى القرية فإن الوضع يختلف بـالنسبة ل ع.ط. رئيس نـادى شباب القرية.

٢ – الشباب والسياسة

ع.ط.، عضـو الحـزب الوطنـى الديمقراطـى، هـو رئيس نـادى الشبـاب بـالقريـة. شخصيتـه مختلفة تمامـا عن شخصيـة ك.ع. والدليل على ذلك الأجـزاء الطويلة التى استشهدنـا بهـا والمقتطفة مـن اللقاء الذى أجرى معه. فهو "وريث" خالـه ط.ع. أحد الأخوين الأعداء. لا شك فى أن ع.ط. له طموحات سياسية أكيدة بفعل تاريخه العائلى وانتمائه إلى الحزب الوطنى الديمقراطى وكذلك –"وربما على وجه الخصوص –"بفعل علاقته بشباب القرية. إنه من المقربين للمجموعة التى ظلت تهيمن لفترة طويلة على الساحـة السياسيـة المحليـة ويسعى فـى نفس الوقـت إلى التميز عنهـا ليعطى لنفسه وضعا سياسيا مستقلا، معضدا بـالأصوات التى يمثلها النـادى الذى يرأسه. والواقـع أن الاهتمـام بـالشباب احتل منذ بضع سنوات موضعا مميزا فى الخطاب السياسى ويركز عليـه النظـام الحاكم ولاسيما قيادات الحزب الوطنـى الديمقراطى. يضـاف إلى هذا أن هـذه المسألة تعد من أهم الرهـانات التى تم على أساسها اختيار المرشحين الرسميين للحـزب فى انتخابـات ٢٠٠٠، حيث استخدم شعـار "بـاسم الشبــاب" لإقصـاء البعض وتنصيـب البعض الآخر، وقـد اعتمد لوبى الشباب داخل الحزب الوطنى الديمقراطى – والذى لم يكن يتمتع بقواعد محلية كافية – بوجه خاص على نوادى الشباب التى هى تحـت رعاية وزارة الشباب والرياضة. ليسـت مسألة "الشباب" مجرد مسألة اختلقتها بعض النخب السياسية التى ينقصهـا موضوع جديد لتعبئة المؤيدين كما أن مشاكل

الشباب المصرى ليست بجديدة. فهذه المشاكل تتعلق أساسا بالبطالة التى يعانى منها الشباب وبصعوبة حصول شباب الخريجين على وظيفة، وكذلك الصعوبات التى يواجهها الشباب المصرى للانتقال إلى حياة البلوغ والرشد؛ إذ يرتبط ذلك فى المجتمع المصرى بالزواج والحصول على مسكن. غير أن هذه الظواهر تؤثر كثيرا فى ثقل تلك الفئة فى العملية الانتخابية فى مصر. وهذه المشاهدة على المستوى الجزئى والمحلى هى التى تبرز ذلك.

ذلك ويرى المتحدثون إلينا أن للشباب ثقلا كبيرا ليس فقط كونه قوة انتخابية، وإنما أيضا لدوره فى الحملات الانتخابية والنتائج التى تسفر عنها. وفى دائرة أشمون استطاع يحيى حسنين الفوز فى انتخابات ١٩٩٥ لقدرته على اجتذاب نسبة كبيرة من أصوات الشباب المحلى لمعرفته بهم بصفته من الرياضيين القدامى. ومن وجهة نظر المتحدثين إلينا فإن ثمة فئة واحدة من الشباب تلعب دورا سياسيا وانتخابيا، وهى الشباب الذى لم يستقر بعد اقتصاديا وأسريا. وعلى حد قول ص. ع. فإن الشباب بمجرد أن تزوج وحصل على عمل لا يهتم بالانتخابات. مما يعنى أن اهتمام فئة من الشباب بالانتخابات ليس اهتماما "بالشأن السياسى" ذاته وإنما يعد فرصة ووسيلة كغيرها من الفرص والوسائل لتكوين العلاقات مع النخب السياسية المحلية والنواب المحتملين، وبالتالى تحقيق المصالح الشخصية بتأدية دور نافع أثناء الانتخابات. يقول ص. ع. "أن الشباب بمثابة العامود الفقري للانتخابات وهو الذى يأخذ على عاتقه الانتخابات من الألف إلى الياء، ابتداءً من الدعاية حتى تنظيم المؤتمرات واللقاءات، فهم المندوبون والمرغبون، وهم الذين يتشاجرون عند اللزوم... الخ".

أما ط. ع. المعروف برؤيته السلبية، فهو يرى أن الشباب يهتم وينشط فعلا فى فترة الانتخابات ولكن ليس دفاعا عن مبادئ ومثاليات كشباب جيله هو الذى ما زال متمسكا حتى اليوم بمبادئ ثورة ١٩٥٢ وإنما سعيا وراء مصالحهم الأنانية. "فهم زمرة من الصبية يتعاطون البانجو وينامون طوال النهار. هم الذين يقومون بلصق اللافتات وتنظيم المؤتمرات، ولكنهم لا يقومون بذلك من أجل مبادئ أو عن ولاء، وإنما لأنهم يربحون شيئا من هذه العملية ويلعبون مع كافة الأطراف". م.ن. (٥٥ سنة) عضو المجلس الشعبى المحلى بالمحافظة، الذى كان مرشحا فى انتخابات ١٩٥٥ كمستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى ولم يفز، يرى أن "المعركة الانتخابية هى معركة شباب وليس معركة للكبار...والسبب فى ذلك هو البطالة... لم يوظفوا أحدا على مدى الخمس عشرة سنة الماضية[١٩] والشباب أصبح "كالبيت الوقف" لا يتزوجون

أبـدا. هم الذين يتحكمون فـى عملية الانتخابات لمصلحتهم الشخصية. كل ذلك يؤدى إلى وعود بالتوظيف فى أماكن مرموقة".

على أن الأهداف التى يسعى إليها الشباب من جراء نشاطهم الانتخابى تختلف من حيث طبيعتها. أولا بالنسبة للشباب العاطل، الهدف هو إمكانية الحصول على فرصة عمل. فكل المرشحين يعدون بتوفير فرص العمل للشباب إما فى القطاع الخاص وإما فى القطاع العام. وهذه الوعود، إذا ما نفذت، لن يستفيد منها إلا أولئك الذين ساعدوهم فـى حملتهم الانتخابية. وبصفة أعم، على كل مرشح أن يتبع استراتيجية ما لاجتذاب شباب الدائرة. فبخلاف وعود التوظيف قد يعد المرشح بتنفيذ بعض المشروعات التى تهم الشباب مثل إنشاء نـاد رياضى أو نـاد ترفيهى. وهذه الظواهر هـى التى تبرر بوجه خاص كـون أحد المسئولين عن نـادى للشباب مثل ع.ط. يعتبر رجـلا مهمـا بالنسبة لكل المرشحين، علاوة على أنه هو ذاته له طموحات سياسية أكيدة. فهذا النادى الذى يرأسـه هو ضمن الوسائل التى يعتمد عليها لدخول حقل العمل السياسى مستقبلا. أما الآن فهو يكتفى بمساومة المرشحين معتمدا على شبكة الشباب التى كونها.

ع.ط. : ... "ثـم بالنسبـة للنادى فالأمر كله سياسى. تضـم الجمعية العامة أكثر من ٦٠٠ عضو ينتمون إلى عائلات عديدة، وهؤلاء لهم أقارب وأصدقاء فى القرى الأخرى، وكنـا نقيم المباريات الرياضية فى القرى الأخرى كما نقوم بتنظيم بعض المباريات خـلال شهر رمضان، وفـى هذه الأثناء يتعرف الشباب علـى بعضهم البعض. وعندما يكون هناك انتخابات أتحدث مع الشباب وأقول لهم إن هذا الشخص الذى رشح نفسه شخـص صالح يستحق أن ينتخب وأوصيهم بأن يحثوا أقرباءهم على انتخابه. هؤلاء الشباب هم الذين يعتمد عليهم عند إجراء الانتخاب، وعند تنظيم الحملة الانتخابية فى قرية ما هم الذين يتولون المسائل المادية كلصق اللافتات والتصفيق...الخ. يعطونهم سجائر وفانلات مطبوع عليها اسم المرشح...الخ، وهذا هو الدور السياسى الذى يقوم به النادى. ولكنى بطبيعة الحال لا أستطيع فرض رأيى على الشباب. ففى بعض الحالات يرفض الشباب الانصياع تحت تأثير العائلة التى قد لا تولى المرشح نفس التقدير!!! ومن جهتى لا يعنينى من يختلف معى وأهتم فقط بأولئك الذين يتفقون معى فى الرأى فأحاول معرفة شبكة علاقاتهم الاجتماعية والأسرية فى القرية وفى القرى المجاورة. وهؤلاء أحترمهم وأعطيهم وضعهم لأن أهم شيء بالنسبة للشباب هو الشعور بوجوده وبأهميتـه وبذلـك يخدمنى كما أريد. ثم أقدمه "للناس المهمين" كالمأمور وعضو من أعضـاء المجلس الشعبى المحلـى بالمحافظة ورئيس المجلس الشعبى المحلى للمدينة

وأحد الضباط وأمين عام الحزب، وأحد الأثرياء وأحد رجال الأعمال... الخ، وفى هذه الحالة لا يستطيع الشاب إلا أن يقص على أسرته ما حدث وأنه حيى فلانا وقابل فلانا وأنه من الآن فصاعدا يمكنه مساعدة أصدقائه وعائلته. وأهم شيء بالنسبة لى هو أن يدرك الشاب أنه إذا ساعدنى فى عملى يستطيع أن يخدم مصالحه الشخصية من خلال العلاقات التى سيكونها من خلالى. وحتى بالنسبة للذين يختلفون معى أترك الباب مفتوحا وأريدهم أن يشعروا أننى رغم اختلاف الآراء بيننا، أحترمهم وأقدمهم لبعض الشخصيات، وبذلك إذا ما غير الشاب رأيه وأدرك أن الآخر لا يضمن له مصالحه الشخصية، يمكنه العودة إلىَّ متى أراد... لأن الشباب هو شعلة الانتخابات. هم الذين يتحركون ويصفقون ويتشاجرون ويتسابقون... الخ. وهذا هو الدور السياسى الذى يقوم به النادى...".

من هذا الاستشهاد الطويل يتضح لنا كيف ينظر ع.ط. إلى طبيعة نشاطه السياسى على النحو الذى كان يراه فريق الجيل القديم بمعنى مدى السيطرة والتأثير على الشباب. ولكن مع بعض الاختلافات. ثمة شيء من التهكم فى هذه الأقوال، وعلى خلاف ص.ع. لا ينخدع ع.ط. على ما يبدو بخصوص الدور الذى يلعبه، فهو يدرك تماما أن التبادل الزبائنى بينه وبين الشباب هو تبادل مبنى على أساس "خذ وهات" وتبادل المصالح. ونرى أخيرا كيف أن هذا النوع الجديد من الزبائنية يُعَد الآن ضمن الموارد التى يقدمها الوسطاء، مما يجعل مأمور قسم الشرطة على قدم المساواة مع رجل الأعمال. إذا كان ع.ط. يدرك تماما حدود الدور الذى يلعبه، فالشباب أيضا يحاول ألا ينخدع كما حدث له فى عام ١٩٩٥، حينما دعم شباب قرية سنتريس يحيى حسنين ثم قام هذا الأخير بإنشاء مركز للشباب فى قرية كفر الحما، الأمر الذى اعتبره شباب سنتريس تحيزا شديدا خاصة وأن الثقل الانتخابى لقرية كفر الحما لا يزيد عن ٢٠٠٠ صوت فى حين يمثل ثقل قرية سنتريس ٦٠٠٠ صوت. يتضح من ذلك أن الفاعلين يحسبون تبادل "الأصوات" مقابل "الخدمات" بطريقة دقيقة بحصر ما يعطونه وما يحصلون عليه. وهذا ما يفعله ع.ط. الطموح:

"... من الممكن جذب الشباب بمشروع رياضى مهم خاصة الشباب دون الخامسة والعشرين من العمر لأن الأكبر سنا لا يمكن خداعهم لاسيما إذا كانوا جامعيين. على سبيل المثال نادى سنتريس متهالك جدا، وحتى أستطيع جذب الشباب قمت بعقد اجتماع مجلس إدارة النادى وقررنا إرسال برقيات إلى وزير الشباب ورئيس الوزراء نوضح فيها حالة المبانى والخطر الذى تمثله على الشباب، وأننا نخلى بذلك مسئوليتنا

عن أي أضرار قد تلحق بهم؛ حيث إننا قمنا بإبلاغ كل المسئولين بالمحافظة والمجالس المحلية وكذلك وزارة الشباب ونواب مجلس الشعب عن الدائرة، وبالفعل حضرت لجنة على الفور ووضعت تقريرها عن حالة المبنى وخطورته على الشباب. وحتى يومنا هذا لم يحدث أي شيء..." .

٣ - القيادات المحلية للجمعية الشرعية

بصفة عامة، يسعى مختلف المرشحين إلى الحصول على دعم الجمعيات الناشطة محليا لكونها تضم عددا كبيرا من الأشخاص، وتعتبر بذلك المكان المناسب لجمع عدد كبير من الأصوات. وطبعا الجمعيات التي تقوم بأنشطة اجتماعية هي التي تضم العدد الأكبر من الأشخاص، ومن هذه الناحية فإن الجمعيات الخيرية الدينية، سواء كانت مسيحية أو إسلامية، تعد رائدة في هذا المجال. ففي فترة البحث الميداني الذي أجريناه، ذكر المتحدثون إلينا الفروع المحلية للجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية[٢٠]. وبصفة عامة تؤيد القيادات المحلية للجمعية الشرعية المرشحين المنتمين إلى التيار الإسلامي لأن الذين استثمروا في هذه الجمعية الخيرية هم من القيادات المحلية للإخوان المسلمين. هذا هو الحال بالنسبة لانتخابات عام ٢٠٠٠ حيث حظي أشرف بدر الدين بدعم الإخوان. إلا أننا نتحدث هنا عن توجه عام لأن فروع هذه الجمعية الكبيرة تختلف في الواقع إلى حد كبير؛ إذ أن الأمر يتوقف على الشخصيات التي يتشكل منها مجلس الإدارة، ولاسيما على انتماء رئيس هذا المجلس السياسي. فقد يكون رؤساء بعض فروع الجمعية من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي، كما أنه في بعض الأحيان، ولأسباب مختلفة - قومية أو محلية - لا يوجد مرشحون إسلاميون في هذه الحالة يكون هناك عدة احتمالات. في الدائرة موضع البحث الميداني قام رئيس أحد فروع الجمعية بترشيح نفسه في الانتخابات كمستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي، ولكنه لم يحصل على تأييد فروع أخرى للجمعية الشرعية موجودة في نفس الدائرة. هذا المرشح هو الشيخ رجب الفرماوي شقيق رشيد الفرماوي النقابي ذي الشعبية الكبيرة الذي فاز بمقعد مجلس الشعب في عام ١٩٩٠. الواقع أن رجب الفرماوي حاول أن يحل محل أخيه الذي توفي في مدة نيابته، ولكنه لم ينجح في ذلك. يرجع مثل هذا الفشل بوجه خاص لعدم إجماع قيادات الجمعية الآخرين في الدائرة على ترشيحه، بل واتهموه بعدم استشارتهم في الأمر قبل التقدم للانتخابات.

فـي حالة عدم وجـود أي مرشح "إسلامي" في الدائرة، يسعى المرشحون الآخرون، بمـا فيهم مرشحو الحـزب الوطني الديمقراطي، إلى الحصول علـى دعم وتأييد الفروع المحلية للجمعيـة الشرعيـة. ويرجـع ثقل فـروع الجمعيـة الشرعية فـي الانتخابات لاتصالها بعدد لا يستهان به من الأشخاص عن طريق الخدمات الاجتماعية والدينية والصحيـة التـي تقدمها والتـي تعد مصـدر شعبيتهـا. إلا أن المرشحـين يعتبرون أن التفاهـم مع قيادي الجمعية الشرعية أمر صعب لأن إدراكهم للنفوذ الذي يتمتعون به بحكـم عدد الأصوات التـي يسيطرون عليها[201] يجعلهم لا يكتفـون بالوعود الغامضة أو غـير المحـددة من قبل المرشـح. وهذا ما يوضحه ع.ط.، المسئـول عن شباب الحزب الوطني الديمقراطي محليا.

"...دورهـم فـي الانتخابات...يقومـون به دون عنـف أو صراع. عندمـا لا يتقدم أحـد الإسلاميـين ويكـون هناك مرشح "عـادي"، من الحـزب الوطنـي الديمقراطي أو مستقـل، أعتقـد أنهم يتفقون فيما بينهم على دعم أحـد المرشحين. ويأتي هذا الاتفاق بعـد دراسة جادة للمرشح وإمكانياته المادية ومـا يستطيع أن يقدمه بالفعل للجمعية الشرعية كخدمات اجتماعية. وعندما يقومون بدراسة الشخص ويتفقون على التصويت لصالحه يبدءون في ابتزازه أو الضغط عليه للحصول على أموال لتمويل معدات طبية أو بنـاء مدرسـة أو مساعـدة الأيتـام[202]. أعتقد أنهم الأكـثر ذكاءً لأنهـم يلعبون لعبة الانتخابـات بالطريقـة الصحيحـة. لا يهمهم من يفوز ومن يخسر، بـل ويعلمون جيدا أن المرشـح، بمجرد فوزه، ينسى كل مـا وعد به ولا يهتم بالجمعية الشرعية ولا يبالي بأهـالي الدائـرة. لذلك يأخذون حقهم في الحال قبل الانتخابـات سواء فـاز المرشح أو خسر. وهذا نوع من الذكاء الاجتماعي كبير الأهمية".

بالإضافـة إلى هذا الجانب المادي للتفاوض، يوجد جانب آخر لم يذكره ع.ط. وهو الارتبـاط الناشئ عن هذه العملية. فعضو المجلس المحلي أو النائب الذي يفوز بفضل أصـوات الجمعيـة الشرعية قد يشعر بأنه مدين بشـكل أو بآخر لقياداتها المحلية، وقد يلجأ هؤلاء إليه لأسباب عدة، لاسيما فيما يتطلب الوساطة لدى الأجهزة الإدارية مثل الحصول على تصاريح البنـاء[203].

إذا كان سلـوك الجمعيـة الشرعيـة السياسـي أو الانتخابـي مشابهـا لسلوك كافة التجمعات البشرية التي تحاول التفاوض على المزايا والخدمات التي يمكن أن تجنيها مقابل دعمها وتأييدها للمرشحين، فإن ذلك لا ينطبق على كل المنظمات والجمعيات الدينية الموجودة في مصر، ولاسيما تلك التي تقوم على أيديولوجيا دينية صوفية. إن

هذه الطريقة الصوفية، بخلاف شرعيتها السياسية على المستوى القومي، لا تهتم على ما يبدو باللعبة الانتخابية، ولا تسعى فروعها المحلية إلى لعب دور في الانتخابات رغم عدد المنتمين إليها الكبير. ولكن الصحيح أيضا أن هذه الفروع المحلية لا تقدم أية خدمات اجتماعية وأن أساس الانتماء إليها هو الانتماء الروحي والديني.

ع.ط. : "...إنهم صوفيون ولذلك يتسم سلوكهم بالاحترام وعدم العنف. أصواتهم تتبع أصوات عائلاتهم دون الاتفاق على مرشح بعينه. إنهم يفعلون عكس ما تفعله الجمعية الشرعية. لا يحاولون ابتزاز المرشح وسحب الأموال منه وهذا واضح في كل الطرق الصوفية. فهي لا تقدم خدمات للناس، وبالتالي لا تحتاج إلى أموال لتمويل الخدمات. وهي تقدم الخدمات لأعضائها فقط بمقتضى الصلات القوية التي تربطها ببعض كبار الشخصيات في الطريقة الذين يتمتعون بالنفوذ والمال والسلطة. ففي استطاعة هؤلاء إلحاق شخص ما بأكاديمية الشرطة أو بالقوات المسلحة أو تعيين شخص آخر في النيابة العامة...الخ، ولذلك فإن أي صوفي يتبع عائلته أو أخيه أو حتى ابنه في التصويت، وإذا فعل عكس ذلك فلن يكون من الصوفيين. ولكن الغريب هو أنهم يشاركون كلهم في عملية التصويت وعادة لصالح الحزب الوطني الديمقراطي والحكومة. فهم دائما مع الحكومة وذلك لأن الحكومة تعطيهم الحرية المطلقة في تطبيق مبادئهم الدينية وفي عقد اجتماعاتهم الصوفية. وهم لا يحتاجون إلى تصريح لعقد الاجتماعات. في هذه الحالة ما الذي يدعوهم إلى الوقوف ضد الحكومة ؟ فهم يظهرون دائما ولاءهم للنظام كعلامة للشكران. لكن ممارستهم الانتخابية ليس بها أي عنف...، يتسم سلوكهم الانتخابي بالنباهة وحسن الآداب لأنهم كصوفيين لا يهتمون بالأشياء الدنيوية..."

"التربيط"[٢٠٤] بين المرشحين و"الناخبين الكبار غير الرسميين"

"التربيط" هي الكلمة المستخدمة محليا في تعريف العلاقة التي تنشأ بين المرشحين والناخبين الكبار غير الرسميين، ومعناها الاتفاق الانتخابي وهو ثمرة العلاقة بين هاتين الفئتين من الفاعلين. إلا أن "التربيط" لا يعني إطلاقا عدم قيام المرشح بالعمل الموجه لناخبيه المحتملين وعدم سعيه لإقامة علاقات مباشرة مع أهالي الدائرة التي رشح نفسه بها، فعملية التربيط لا تتناقض ولا تتعارض مع ضرورة بناء قاعدة شعبية، بل إنه لا يمكن القيام بإحدى العمليتين دون الأخرى، والواحدة تعزز الأخرى.

ص.ع.:

"...علـى مـن يريد الدخول فى مثل هذه المغامـرة أن يبدأ التمهيد لها قبل ١٥ أو ٢٠ سنـة وذلـك بـالدخـول فى المجالس الشعبية المحليـة والمجالس العرفية. فعليه أن يحضـر حفلات الـزواج وأن يشارك الناس فى أحزانهـم وأفراحهم. وبذلك يستطيع بناء قاعدته الشعبية التى تساعده سواء نجح أو فشل. الفشل أمر مهم لمن يرشح نفسه للمـرة الأولى. بعدهـا، سيستفيـد من دروس التجربة ويفوز فى المرة التالية. ولكن قبل الدخـول فى هذه التجربة بـالفعل عليه أن يكـون علاقات مع رؤوس العائلات الكبيرة وأعيان قرى ومدن الدائرة. يزورهم ويطرح عليهم السؤال: إيه رأيكم لو رشحت نفسى فـى الانتخابات القادمة ؟ هل تقفـوا إلى جانبى ؟ هل تؤيدونى وتساندونى ؟ وإلا فما رأيكم ؟ ثم يقوم بعمل "تربيطات" معهم لضمان الحصول على أصواتهم أو على الأقل يضمـن "تسويد" أصواتهم. بعد ذلك يبدأ حملته الانتخابية بـاللقاءات، واللافتات...الخ ويكلف "المندوبين" بمراقبة مختلف لجان الانتخاب".

بذلـك يكـون التربيط قد بدأ قبـل إيداع طلب الترشيح رسميـا لأن المقصود به هو استشـارة "الناس المهمين" بخصوص ترشيحه. عليـه كذلك القيام بزيـارة "النـاخبين الكبار غير الرسميين" فى مختلف القرى لمعرفة رأيهم. وبطبيعة الحال مـا يحلم به كل مرشـح هو أن يظهر فى وضع من تدفعه قـاعدته الشعبية وتطلب منه ترشيح نفسه فى الانتخابـات. يقول ع.ط.، رئيس النـادى الريـاضى المنتخب بقرية سنتريس "أنا دورى لم يـأت بعـد، إننـى أعد قـاعدتـى الشعبية، وسوف يـأتـى دورى عندمـا تكـون قـاعدتى جاهزة وهى التى ستطلب منى ترشيح نفسى...".

هـذه الاستشـارات، التى تعد بمثابـة اختبار للمرشح المحتمل عـادة مـا تفضى إلى نتائـج "غـير أكيـدة" بمعنـى أن "النـاخبـين الكبـار" الذيـن يستشـارون لا يرفضون أبـدا الموافقـة "شفهيـا" علـى الترشيح إكرامـا لمـن شرفهـم بـاستشارتهـم وأكد بذلك وضعهـم كوسطـاء وأعيـان. يقول صـ.ع. فى هذا الشـأن: "فى أغلب الأحـوال الناس يقولـون نعـم حتى وإن فكروا عكس ذلك...الواقع أن التربيطـات والمفاوضـات لا تبدأ إلا بعـد هـذا الاتصـال الأول، وهى ثمرة حسابات عقلانيـة يقوم بها كل من الطرفين فيقيِّـم مـا يعطيـه ومـا يحصل عليه مـن جراء مثـل هذا الاتفـاق. بـالنسبـة "للنـاخب الكبـير غير الرسمى" يتعلـق الأمر بتقييم احتمالات نجـاح المرشح حتى "يراهن على الفرس الرابح"، أو تقييـم شخصيته وقدراته المالية واتصالاتـه. وبذلك نجد أن كثيرا مـن المرشحين السذج ينخدعـون بكلام "النـاخبين الكبار غـير الرسميين" الذين، رغم

إدراكهم تمامـا أن احتمال نجاح هـذا المرشح أو ذاك ضعيف جـدا، إلا أنهم استطاعوا أن "يسخـروا منـه" – على حد قـول ص.ع. – بنيلهم مـا استطاعـوا الحصول عليه من مزايا وأموال. أما بـالنسبة للمرشح، فعليه أن يقيم الثقل الحقيقي الذي يمثله "الناخب الكبيـر غـير الرسمي" بتقدير عـدد الأصوات الواقعة في دائرة نفـوذه. ولكي لا يخدعه أحد يقوم المرشح الجاد عادة بالاستعلام عن الأشخاص الذين يتمتعون بنفوذ فعلي، حتـى لا يخطئ في اختيار مـن يتوجه إليه. ولا شك في أن المرشحين من أبناء الدائرة مميزون في ذلك عن غيرهم : فمن هو من خارج الدائرة قد يخدع في اختياره الشخص المنـاسب.

١ – رهانات الترابيط : النفوذ والهبات والفساد

رهـانات الترابيط بين الفاعلين عديدة ومختلفة، ويجب تحليلها من زاويتين : زاوية مصالــح "الناخب الكبير" الشخصيـة وزاوية مصالح "الأصوات" أي مصالح الجماعة التي "يمثلها" هذا الناخب الكبير. بالنسبة "للناخبين الكبار غير الرسميين" ليس هنـاك تناقض بين تلك الرهـانـات. فهي تتوقف على شخصية "النـاخب الكبير" وسنه ومركزه وعلـى الفائـدة التي تعـود عليه من مسانـدة المرشح. فـإذا كان شخصـا مسيساً مثل صـ.ع. ويسعى إلى النفوذ وتكوين أو توطيد وضعه في القرية "كشخصية عامة" فإن مــا يرمي إليه مــن جراء التفاوض هو بالتحديد الوصول إلى هذا الوضع. "مثلا عندما انتخب شاهين، أعطاني توكيلا عاما لتمثيله وخدمة مصالحه في الدائرة. وطوال مدة نيابته كان مثالا للنائب المحترم الذي يسعى لخدمة الناس وفهم مشاكلهم. وكنت أنا أنقـل له صـورة لوضع الناس الغلابة الذين يجب رفـع مستواهم الاجتماعي والمادي مهمـا كان الثمن حتـى يصبحوا نافعين، لهم وللآخرين، وذلـك بتقديم الخدمات التي تمكنهم من التطور ويصبحوا على قدر أكبر من الوعي...".

عندما فاز شاهين، كان ص.ع. رجلا له ماض سياسي إذ كان من قيادات الاتحاد الاشتراكي العربي المحليين. ثم جاء فوز شاهين في الانتخابات فأكد وعزز مركزه في القريـة ولكنـه لم يكن نقطة انطلاق له وإن كان لم ينتخب في المجلس الشعبي المحلي بالقرية إلا بعد ذلك. ومن ناحية أخرى قد يتمثل الرهـان بالنسبة "للناخب الكبير غير الرسمي" في أن يقوم المرشح، في حالة فوزه، بمساعدته في عمله السياسي عن طريق ترشيحه لعضوية المجلس المحلي مثلا، علما بأن العمل بالسياسة في مصر يبدأ عادة بـالعمـل في شبكات المجالس الشعبية المحلية، أو بـإدراج اسمه كمرشح على القائمة

الرسمية للحزب الوطنى الديمقراطى فى الانتخابات المحلية التى تجرى عادة بعد الانتخابات التشريعية بعامين. وحيث إن الانتخابات المحلية[205] لا تحظى عادة بكثير من الاهتمام. فإن مجرد الترشيح على قائمة الحزب تعنى الفوز فى الانتخابات.

كذلك يستطيع النائب المحتمل تسهيل بعض الأمور الخاصة بحياة "الناخب الكبير" المهنية لاسيما إذا كان هذا الأخير موظفا حكوميا. وقد يحدث العكس أيضا، كما حدث فى التجربة المؤسفة التى مر بها ط.ع. أحد الأخوين الأعداء، عندما اعترض على ترشيح عبد الواحد سبل فى عام ١٩٩٠. وغداة فوزه فى الانتخابات تدخل هذا الأخير لدى المحافظ وطلب منه نقل ط.ع. من الوحدة المحلية للتنفيذيين التى كان يرأسها. ولنستمع إلى ما قاله فى هذا الشأن عبد الواحد سبل الذى سقط فى انتخابات ٢٠٠٠. "لا، هذا غير صحيح. لم أستعمل سلطتى أبدا ضد أحد. ومن يدعى ذلك فهو كاذب. الحالة الوحيدة كانت عندما عملت على نقل ط.ع. و م.ا.خ.. الأول لم يساعدنى فى الانتخابات وعندما فزت، كلمت المحافظ وقلت له كيف لا يزال ط.ع. رئيسا للوحدة المحلية، بينما لدينا كوادر كثيرة على قدر كبير من الكفاءة. وبالفعل نقلته من هذا المنصب. نفس الشيء بالنسبة للثانى لأنه كان صديقه. ليس هناك حالات أخرى. أنا لم أستعمل سلطتى كعضو فى مجلس الشعب لمحاربة الناس ولن أكون أبدا سلاحا فى يد الآخرين...".

انطلاقا من هذه الأمثلة يمكن القول بأن "مكافأة" "الناخب الكبير" تقع عادة مؤخرا، بعد انتخاب النائب الذى حصل على تأييده، كما أنها تظل مستترة لأن المهم بالنسبة "للناخب الكبير غير الرسمى" هو أن يحتفظ أمام الجميع بصورة "الكبير الذى يعطى دون مقابل" على حد قول ص.ع.. على عكس ذلك عندما تتطرق المفاوضات لموضوع مصالح "الأصوات"، أى الجماعة التى يفترض أن يعبر "الناخب الكبير غير الرسمى" عن مصلحتها العامة، تصبح الرهانات أكثر دقة وفورية. إلا أنه من الجدير بالذكر أن المفاوضات حول الجانب المالى والمادى وأساليب تبادل "الأصوات" مقابل "المال" تأخذ أشكالا أكثر تنوعا عن الصورة التى تروجها الصحافة لمجموعات الناخبين الذين يحصلون، فور تصويتهم لصالح المرشح ولدى خروجهم من لجنة الانتخاب، على مبلغ من المال. وإن كانت هذه الظاهرة موجودة بالفعل إلا أنها – على حد قول المتحدثين إلينا – أكثر انتشارا فى العاصمة والمدن ونادرا ما تحدث فى القرى وذلك لأسباب عديدة، أولها أنها تعتبر مصدرا للعار لأنها تعنى – ما يطلق عليه ريشار بانيجاس "شراء الضمائر"[206].

لعل التخفى فى زحام المدن هو الذى يساعد على وجود مثل هذه الظاهرة. فالذين يقبلون الحصول على مبلغ بسيط من المال يتراوح ما بين ١٠ أو ٢٠ جنيها مقابل التصويت لصالح مرشح ما، هم عادة من الذين يعيشون فى ظروف اقتصادية واجتماعية متدنية للغاية: من عمال، وعمال باليومية، بل وشحاذين ومهمشين وكلهم لا يخشون تلويث صورتهم أمام الآخرين. إلا أن هذه الفئة من الناس لا توجد إلا قليلا فى القرى المصرية حيث يعرف الأهالى بعضهم البعض وتربطهم صلات القرابة والمصاهرة. ومن جهة أخرى غالبا ما تكون الشرائح الاجتماعية الأكثر فقرا فى حماية "معلمين" من نفس الأسرة ولا يمكنهم بالتالى الإساءة إلى صورة من يحميهم. وعليه فإن هذا النوع من الممارسات أكثر انتشارا فى البندر أو المدن الكبيرة حيث يسهل التخفى. كذلك فإن عملية شراء الأصوات، التى تعد إحدى وسائل تزوير الانتخابات، لا تكون ذات فاعلية إلا فى حالة وجود منافسة حقيقية بين المرشحين، وقيام وكلائهم بمراقبة بعضهم البعض فى كافة اللجان الانتخابية لمنع وقوع أى عملية تزوير تضر بموكليهم. بالتالى فإن وجود الناخب شخصيا أمر ضرورى، ولذا نرى وكلاء المرشحين يتولون قيد مجموعات بأكملها مثل عمال مصنع أو موقع بناء أو مجموعة من عمال اليومية، كما يتولون أيضا توفير وسيلة نقل جماعى تقل هؤلاء إلى اللجان للتصويت لصالح المرشح. إذًا ترتبط هذه الظاهرة أساسا بالمدينة.

أما فى القرى فالوضع مختلف. فحتى يقبل "الناخب الكبير غير الرسمى" تأييد ومساندة هذا المرشح أو ذاك فى قريته، عليه أن يبين لأهالى القرية فاعلية المرشح ونوع الفوائد التى بإمكانه أن يوفرها لهم؛ ولذا فهو يقوم بإطلاع المرشح على المشاكل التى يعانى منها الأهالى (الفقر، البطالة، السكن...الخ) ونواحى العجز فى الخدمات الجماعية التى يجب سدها (كفتح فصول جديدة فى المدارس العامة...الخ). بذلك يقوم "الناخب الكبير غير الرسمى" بدور "المتحدث باسم الأهالى"، وعلى المرشح أن يعد، أو أن يبدأ فى تحقيق تلك الوعود وترجمتها إلى أفعال ملموسة كالتبرعات والهبات. ومن أجل إثبات ما لديه من نفوذ داخل أجهزة الدولة قد يحرك المرشح بعض القضايا الشخصية التى ضاعت فى متاهات البيروقراطية المصرية، والمتعلقة، على سبيل المثال، بترقية شخص أو تعيينه أو الحصول على ترخيص... ، كما أنه يستطيع العمل على المضى قدما فى بعض الخدمات العامة مثل توصيل الصرف الصحى والكهرباء والمياه، أو بناء مدرسة...الخ. على أن "الناخبين الكبار غير الرسمين" يعطون الأولوية للخدمات الجماعية بالنسبة للخدمات الفردية حتى لا يتهموا بالمحاباة لأقاربهم وأصدقائهم.

ع.ط. : "...تأتـي الخدمـات الجماعية قبل الخدمات الفردية. مثلا يوجد مركز شباب فـي كفـر الحما لأن س.م.، وهو من كبار القرية، طلـب ذلك من يحيى حسنين فتم بناء المركـز. بينمـا لا يوجد مركـز شباب فى سنتريس. وهذا شيء يرثى لـه. عندما تحين الانتخابات القادمة من المؤكد أن أهالى كفر الحما، لاسيما الشباب، سينتخبون يحيى سيد أحمد لأنه أنشأ لهم مركز الشباب. لا يوجد مركز شباب فى سنتريس والأرض التى كانت مخصصة لبناء المركز أصبحت مقلبا للزبالة...".

كذلـك يسعى "النـاخب الكبير غير الرسمـي" إلى الحصول من المرشح على أكبر قدر مـن الوعـود. فعلى هذا الأخير أن يبدأ قبل الانتخابات فـي إثبات ما يستطيع أن يفعل وأن يعطـي وأن يقـدم للأهـالى، فيكون ذلـك بمثابة "ضمان" يقدمــه "للنـاخب الكبير غير الرسمي" لتسهيل مهمته المتمثلة فى "حث الناس على التصويت".

يقـول ص.ع. أن "كبير القريـة يطلب من المرشح التبرع بمبلغ من المال لمدرسة أو لشيء آخر مقابل الحصول على أصوات أهالى القرية. فالمصالح مرتبطة وكل يحسب مقـدار الخسائـر والأرباح التى تعود عليـه من هذه الأعمـال. "إذا رفض الدفع فسوف يقـول النـاس : إذا كان يرفض الدفع قبـل أن يفوز فكيف نتوقـع أن يدفــع بعد فوزه ؟ ولذلـك فهـو مضطر معنويـا إلى الدفع. بالنسبة "للناس الغلابة"، هذه فرصة بـالنسبة إليهـم لبنـاء مدرسة أو معهد أزهرى لأنه علـى أى حال، المرشحين، لن يراهم أحد مرة أخرى".

ز.ع. : "كل مرشـح لـه وسطاء فى كل المنـاطق وكل القرى. هؤلاء الوسطاء يتسلمون مبلغـا مـن المال للجامـع أو غـيره وعليهم أن يشجعـوا النـاس علـى التصويت لصـالح فلان أو فلان. يحـاول المرشحون اجتذاب أكبر عدد من الوسطاء. وكذلك يقوم الوسطاء بمساومـة المرشحين ليحققوا مكاسب أكبر، بل فى بعض الأحيان يقدم الوسيط وعودا بضمـان الأصـوات لعـدة مرشحـين، وفـى هذه الحالـة لن يمكنـه لعب هذا الـدور فى الانتخابات القادمة وسوف يحل محله وسطاء آخرون...".

غير أن عملية المساومة بين المرشح و"النـاخب الكبير غير الرسمي" قد تغيرت على مـا يبدو مع تطور الزبائنيـة الانتخابية الخاصة: أى ظاهرة تمويل التبرعات والهدايا مـن أموال المرشح الخاصة. ومـن الأمور المترتبة على مثل هـذه الظاهرة أنها عجلت مـن "إزالـة الأوهـام" أى إظهار العلاقـة الزبائنية على حقيقتها، وهـى علاقة منفعة متبادلـة صريحـة "خذ وهـات". بينمـا فى المـاضـى ولاسيما منذ نظـام ثورة ١٩٥٢ كانت الأموال اللازمة للزبائنية الانتخابية تستمد من الأموال العامة ويتم توزيع هذه الأمـوال العامة إما بطريقة جماعية وإمـا بطريقة فردية. وكانت وظيفة المرشحين أو

النواب الرئيسية هي تسهيل حصول الأهالي على الخدمات التي تقدمها الدولة. فكم من قرية وكفر استفادوا من توصيل المياه أو الكهرباء أو من بناء مدرسة نتيجة تأييدهم ودعمهم لأحد المرشحين. بصفة عامة كان الأهالي يعلمون جيدا أن تلك الخدمات تمول من الأموال العامة غير أنهم ينسبون الحصول على هذه الخدمات لشخص النائب ومندوبيه المحليين الذين تبقى أسماؤهم مرتبطة في ذاكرة الأهالي بالإنجازات التي تمت : كوبري النائب فلان، ومدرسة فلان...الخ.

عبد الواحد سبل : "...يقول الناس أنهم ليسوا مدينين لعبد الواحد سبل بإدخال الصرف الصحي. لكن أنا عندي الدليل على ذلك. الصرف الصحي يتم على مراحل. كان يجب أولا أن يصدر قرار من رئيس الوزراء "بالمنفعة العامة" بخصوص الأرض وأن يتم تعويض الملاك. ثم تأتي المراحل الأخرى وهي تشمل نقل عواميد الكهرباء وتحويل مسارات الطرق...الخ. كل ذلك يتطلب مجهودا كبيرا ثم تأتي رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للمشروع. صحيح أنه كان هناك قرض كويتي مخصص لإنهاء مثل هذا المشروع. أنا أحب العمل العام، ولكن كثيراً من الناس يفضلون العمل الخاص. عن طريق منصبي في المجلس أنشأت مدرسة تجارية مدة الدراسة بها خمس سنوات وكانت قبل ذلك ثلاث سنوات فقط، وأسست أيضا المعهد التجاري العالي بأشمون. أنا مغرم بالعمل العام لأنه "فن الممكن".

يترتب على تمويل الخدمات من أموال الدولة – حتى وإن كان الفضل في الحصول عليها يرجع لنائب من النواب – تخفيف علاقة الزبائنية لأن الدولة في الواقع ملك للجميع، وبذلك لا يرى "الناخبون الكبار" أو "الناخبون" أنهم مرتشون أو أشخاص تم شراؤهم. ومع ظهور الزبائنية من النوع الخاص تغير الوضع، ويبدو أن مقايضة "الأصوات" مقابل "الهبات" بواسطة الناخبين الكبار غير الرسميين – بما في ذلك من المفارقة رغم ممارستها المتزايدة – أمر لا ينظر إليه على أنه ظاهرة طبيعية ومرغوب فيها، بل قد يعتبره البعض فسادا. هذا ما يؤكده ع.ط. بقوله : "...ليس كل الناس مستعدين لقبول المال لينتخبوا أحدا، ولكن قد يحدث ذلك بطريقة مختلفة في صورة التبرع لبناء مسجد، أو تجهيز المسجد، أو إعطاء المال للجمعية الشرعية..." وهذا أيضا شكل من أشكال الفساد في الانتخابات لأن هؤلاء الأشخاص ما كانوا يفعلون ذلك في الأوقات العادية".

٢ – أشكال الدعم : الوصول إلى الشبكات والمشورة

بعـد الانتهـاء من عملية الترابط يُظهـر النـاخب الكبير غير الرسمـي دعمه للمرشح بطريقتـين : فهو من جهة يتيح للمرشح الاتصال بشبكة علاقاته هو، ومن جهة أخرى يصبح مستشاره المحلي فى الحملة الانتخابية وتنظيم الانتخابات. فإذا كان المرشح من خارج القرية، يقوم "النـاخب الكبير غير الرسمي" بتقديمه للأهـالي ويعمل على أن تستضيفـه كل "البيوت" التى يعمل لها حساب فـى القرية. وإذا كانت شبكة اتصالاته تمتـد إلى خـارج القرية، كمـا هو الحال بـالنسبـة ل ص.ع. وط.ع.، فهـو يقدمهم لأهم الشخصيـات التى يعرفها فى القرى الأخرى. وعن طريـق المجالس العرفية على وجه الخصوص استطاع كل من ص.ع. وط.ع. توسيع دائرة معارفهم وعلاقاتهم، إذ تتيح هـذه المجالس الفرصة للزيـارات الشخصية واللقـاءات المختلفة التى يقـدم للمرشح خلالهـا كشف مكتوب بـالمشـاكل الفردية والجماعية التى تنتظـر الحل، ويعد المرشح بحلهـا. ويحضر النـاخبـون الكبـار غير الرسميين هذه اللقـاءات كدليل على اختيارهم وتـأييدهم للمرشح.

علاوة على كونه يتيح للمرشح فرصة الاتصال بشبكات علاقاته الاجتماعية يلعب "النـاخب الكبير غير الرسمي" دور "المستشار المحلي" للمرشح أثناء الحملة الانتخابية. فهو الذى يرأس تنظيم الحملة الانتخابية فى القرية بـالحصول على التصاريح اللازمة لعقـد الاجتماعات، واختيار الفريـق الانتخابي المكلف بتنظيم الاجتماعات والمواكب وكتابة اللافتات وتعليقها أو لصقها، وامتداح المرشح وترغيب النـاخبين فى التصويت لصالحـه. ويقوم المرشح بتمويل هذا الفريق الـذى يوضع تحت إشراف النـاخب الكبير غـير الرسمي ويتكون من "رجـالـه". وبـالفعل تمثلت إحدى المهـام الرئيسية "للنـاخب الكبير غير الرسمي" قبل انتخـابـات ٢٠٠٠ فى مساعدة المرشح الذى يتم الترابط معه علـى تعيين مندوبـين له فى لجان الانتخـاب بـالقرية أو القـرى الواقعة تحت "هيمنة" هـذا "النـاخـب الكبير غير الرسمـي". وهى مهمة رئيسية؛ إذ إن هـذا هو المستوى الذى يتم فيه التزوير داخل لجان الانتخـاب ليس عن طريق "حث النـاخبين على التصويت"، وإنمـا عن طريق "التصويت البديل" أى نيـابة عنهم.

الفصل الثاني

"التصويت البديل" :
التزوير من "الجهات العليا" والتزوير من القاعدة"

مـن الواضح أن الانتخابـات التشريعية التي أجريت في مصـر خلال العقد الأخير كانت مزيفة وأن الهدف من الإشراف القضائي على اللجان الفرعية كان القضاء على مثل هذه الظاهرة أو على الأقل الحد منها. ولكن من الذي كان يقوم بتزوير الانتخابات وكيـف كان يتـم ذلك ؟ وما هي الدلالات الاجتماعيـة والسياسية لهذا التزوير ؟ ترجع أهمية تحليل الانحرافات الانتخابية في مصر خلال العقد الأخير إلى سببين رئيسيين. الأمر الأول هو كيف ولماذا يمكن لانتخابات مزيفة ومعروف مسبقا أنها تخضع لإرادة السلطة والنظام الحاكم المصرى أن تجذب مثل هذا العدد من المرشحين غير المدعمين مـن الحزب الوطني الديمقراطي والذين يزيد عددهم عن ٧٠٪ من إجمالي المرشحين ؟ الأمر الثاني متعلق بأهمية دراسة مسألة الانتخابات بمجملها، معياريتها وانحرافها علـى حد سواء لما بين هذين العنصرين من ارتبـاط وثيق ولأنه لا يمكن فهم أحدهما دون فهـم الآخـر. إذا كان المعيـار الانتخابي في فرنسا قد تم بنـاؤه على يد الفاعلين المستفيديـن من هـذا المعيار، لاسيما المرشحـين والمنتخبين والأغلبيـات البرلمانية المتواليـة، فهـؤلاء الفاعلـون قاموا، في نفس الوقت، ببناء ووضع حـدود الانحراف. يقـول آلان جاريجو[٢٠٧] في هذا الشأن : "إن المعايـير تولد الانحراف والعكس صحيح. فكلما ازداد تحديدها صرامة كلما حرض ذلك على اختراع أساليب جديدة. وفي الوقت الـذي ازدادت فيه المطالبـة بانتخابات صحيحة ونزيهة أخـذت الممارسات تنحرف، ومـا كان مقبولا فـي الماضي أصبـح يثير الاحتجاجـات. وسبب الانطبـاع بارتفاع نسبـة الفساد هو انخفاض حد الحساسية، بينما كان يُعتقد أن الذي يحدث هو ارتفاع بالنسبة لمعايير ثابتة. إلا أن تلك المعايير كانت تتحدد تدريجيا في ظل الاعتراضات والعقوبـات القانونيـة والسياسيـة. وكان الانحـراف يقيّم حسب مقياس ذي معايير

متغيرة. فكان بذلك يحدد مدى الانحراف عن القاعدة بقدر ما يحدد بناؤها".

انطلاقا من هذه الفكرة يليق أن نتناول ظاهرة تزوير الانتخابات في مصر لا على أنها تعبير محتوم لـ "سمات ثقافية" أو علامة على رفض الإجراءات الديمقراطية، بل على أنها "شكل منحرف من المشاركة السياسية" خاصة وأن التزوير الذي كان يحدث داخل لجان الانتخاب قبل عام ٢٠٠٠ لم يكن ظاهرة عارضة يؤسف لها وإن كانت محدودة، وإنما كان ظاهرة عامة منتشرة في مصر كلها. قبل انتخابات ٢٠٠٠ بلغ عدد القائمين بالتزوير أرقاما مذهلة إذا ما أضيف إليه كل الأشخاص الذين تتشكل منهم لجان الانتخاب وكان عددهم في عام ١٩٩٥ نحو ٣٦٠٠٠٠ شخص. وأي نشاط، أيا كان مدى انحرافه، يمس مثل هذا العدد الضخم من الأشخاص أو الفاعلين، لا بد وأن يتم فهمه في إطار المنطق والدلالات التي يقوم عليها سواء كانت "سلبية" أو "إيجابية". وإذا كان الجانب السلبي لهذا النشاط واضحا وجليا فإن جانبه الإيجابي أقل وضوحا بكثير برغم أنه موجود. أولا فإن هؤلاء الأشخاص "يشاركون" سياسيا وانتخابيا وأفعالهم كانت الأساس الذي قامت عليه مختلف التشكيلات البرلمانية في العقد الأخير. ومن جهة أخرى يمكن اعتبار الانحرافات الانتخابية جزءا من التدرب على الانتخابات[٢٠٨]. وبالفعل، يمكن القول بأن الفاعلين الذين يقومون بأعمال التزوير في الانتخابات المصرية هم أكثر الملمين بالقواعد الانتخابية، وأخيرا، وربما الأهم، يتضح بطريقة ما أن انتشار ظاهرة التزوير من قبل المرشحين المتنافسين و"وكلائهم" قد أدت إلى تساوي فرص الفوز وعدم اختلال علاقات القوة بين المرشحين. فإذا كان الكل قادر على التزوير فإن سوق التزوير تصبح بذلك سوقا تتساوى فيها الفرص أمام الجميع. مما يؤكد مثل هذه النظرة هو أن رغم انتشار ظاهرة التزوير داخل لجان الانتخاب على هذا النحو، إلا أن مرشح النظام الحاكم وهو المرشح الرسمي للحزب الوطني الديمقراطي لا يفوز بالضرورة، والدليل على ذلك فوز عدد كبير من المستقلين، حتى وإن كان هؤلاء من المستقلين على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي، وانتصار بعض مرشحي المعارضة.

يتطلب فهم مثل هذه الظاهرة التمييز بين نوعين من التزوير، وهو ما أشارت إليه الشخصيات التي استجوبناها في الدراسة الميدانية. كان هناك في الواقع نوعان من التزوير في لجان الانتخاب : التزوير "من أعلى"، أي من قبل الجهات العليا، والتزوير "من أسفل" أي من قبل القاعدة. يتم التزوير "من أعلى" في لجان الفرز وعد الأصوات الرئيسية بمختلف الدوائر، بينما التزوير "من أسفل" يحدث في لجان الانتخاب الفرعية

العديدة. الأول هو تزوير حكومي بالفعل بينما الثاني يقوم به أنصار كل مرشح على المستوى المحلي. التزوير "من أسفل"، وإن نظر إليه الأهالي والفاعلون أنفسهم على أنه ظاهرة غير شريفة، إلا أنه يلقى قبولا أكبر من الأول، بل ويعتبر أحيانا ذا قيمة لأنه تزوير نابع من القاعدة ويسمح في الواقع بالتعبير وتسجيل حالة علاقات القوة بين المجموعات المختلفة وأنصار المرشحين على المستوى المحلي. وبالمقابل، يعتبر التزوير "من أعلى" تزويرا "مفروضا" من الحكومة لا يأخذ في الاعتبار علاقات القوة الحقيقية بين مختلف المرشحين الذين يحظون بتأييد ودعم أنصارهم ومجموعات الضغط.

ما هي المصطلحات والرؤى الخاصة بتزوير الانتخابات وما هو شكل التزوير السائد ؟ من هم الفاعلون في عملية التزوير وما هي مصلحتهم في ذلك ؟ وهل يمكن القول بأن سوق التزوير هو سوق مفتوح للجميع بالتساوي ؟ ما هي الدلالات السياسية والإدارية والاجتماعية الحقيقية للتزوير من "أسفل" ؟ لماذا يعد الإشراف القضائي وإلغاؤه التزوير في لجان الانتخاب الفرعية بمثابة مرحلة هامة من مراحل الديمقراطية الانتخابية في هذا البلد ؟ وإذا كان الإشراف القضائي قد استطاع القضاء على ظاهرة "الانتخاب البديل..." هل سيقضي أيضا على ظاهرة "الحث على الانتخاب" ؟ ما هي التحولات التي يمكن أن يحدثها هذا التغير في طبيعة الزبائنية الانتخابية المصرية ؟

القسم الأول
المفردات والرؤى الخاصة بالتزوير

يتضح من تحليل الأقوال التي جمعناها خلال البحث الميداني أن من أدلوا بها يستخدمون مفردات وتعبيرات خاصة بممارسة التزوير قبل عام ٢٠٠٠، ومن أهمها : التزوير والتسويد والتقفيل. فما هو المعنى الدقيق لتلك المفردات والتعبيرات وما الذي تدل عليه ؟ قد تستخدم كلمة "تزوير" ومصدرها "زور" أي قلد أو زيف أو غش في مجالات كثيرة : التوقيع (توقيع مزور)، أو الأوراق الرسمية (أوراق مزيفة)، أو الانتخابات وتعني في الواقع الغش أو التدليس الانتخابي بصفة عامة. وكلمة "تزوير" هي على ما يبدو المصطلح العام العلمي، بل والرسمي المستخدم في الحديث عن الانحرافات الانتخابية بصفة عامة. إلا أن الوضع يختلف بالنسبة للمفردات الأخرى التي، وإن كان استخدامها في الصحافة المصرية المكتوبة في تزايد مستمر، إلا أنها في الواقع من المفردات الشعبية المحلية المستخدمة للحديث عن مختلف صور

غش الانتخابات. جدير بالذكر أيضا أن كلمة "تزوير" قد ارتبطت محليا بالتزوير "من أعلى"، بينما تستخدم المفردات الأخرى للتعبير عن التزوير "من أسفل" بأشكاله العديدة. كلمة "تسويد"، ومصدرها "سود"، تعنى عمل مسودة أو استعمال اللون الأسود. وهى تشير فى الواقع إلى ما يفعله المزورون داخل لجان الانتخاب حين يقومون، بدلا من الناخبين، إما بتسويد أسماء المرشحين "المرغوبين"، على بطاقات الانتخاب، وإما بالتوقيع على كشوف الناخبين بلجنة الانتخاب. أما "التسديد" و"التقفيل" فلهما نفس المعنى. فكلمة "تسديد" مصدرها "سد" وتعنى إغلاق أو سد الثغرة، وهى تشير بالفعل إلى ما يقوم به "المزورون" من ملء أو حشو صناديق الاقتراع ببطاقات مزورة. وهو ما يعد امتدادا أو عملا تكميليا لعملية "التسويد". كلمة "تقفيل" ومصدرها "قفل" أى أغلق أو ختم لها نفس معنى "التسديد" ولكن المقصود بها علاوة على ذلك عمل أوسع نطاقا بكثير. فهى تشير فى الواقع إلى كون أحد المرشحين يحرم المرشحين الآخرين من إمكانية الفوز وذلك بعقد "اتفاقيات" مسبقة بحيث تعتبر قرية بأكملها أو مجموعة قرى أو حتى دائرة بأكملها موالية له. ومن يقوم بذلك عادة هم المرشحون الأقوياء الذين ليس لهم خصوم على نفس المستوى قادرون على التصدى لعمليات "التزوير" داخل معظم لجان الانتخاب.

يقول ا.ت. : "لا يجب الخلط بين التزوير والتسديد أو "التسويد". يتم التسويد والتسديد داخل لجنة الانتخاب بينما يتم التزوير فى اللجنة المركزية بالدائرة". يقول ا.خ. : "التسديد ؟ نحن المسئولون عنه لأننا لا نشارك. الحكومة غير مسئولة، الناس هم الذين يتصارعون فيما بينهم !!!". ل.ع. (عضو المجلس الشعبى المحلى بقرية سنتريس) : "... بالنسبة للتسويد، عملناه لصالح س ... لأنه من قريتنا والكل كان متفقا عليه فى القرية. ٥٠٪ انتخبوه بالفعل والباقى كان تسويدا. أما التزوير فموجود بالفعل ولا يمكننى إنكاره...".

الملاحظ فى هذا الاستشهاد الأخير اختلاف النظرة إلى هذين النوعين من التزوير. المدهش أن "التزوير من أسفل" هو بالنسبة للفاعلين المعنيين والذين يمارسونه شكل من الأشكال أو وسيلة من الوسائل المستخدمة للتعبير عن إرادتهم واختيارهم مقابل ما يفرض عليهم "من أعلى" سواء من الجهات الإدارية العليا أو من القيادة العليا للحزب الوطنى الديمقراطى. وكذلك يلاحظ فى الصحف المصرية الاستخدام المتزايد لتعبير "تزوير الأهالى" بمعنى التزوير المجتمعى، "المدنى" أو الشعبى للإشارة إلى هذه الظاهرة. وهذا الفرق بين التزوير المفروض والتزوير غير المفروض يعبر عنه

ص.ع. بأسلوب أكثر وضوحا:

"يجب أن نعرف أنه لا توجد انتخابات خالية ١٠٠٪ من التزوير". فمن الطبيعي أن يحدث تجاوزات، ولعلمك نحن الذين نزور الانتخابات وليس الحكومة. لماذا؟ لأن يوم الانتخابات من يحضر عملية التصويت لا يزيد عددهم عن حوالي مائة شخص وهم في الواقع المندوبون وأقرباء المرشح إذا كان من أهالي القرية، ويدون هذه الرقابة لا بد أن يقوم الناس بعمليات التسويد والتسديد لصالح من يريدون إنجاحهم. وهذا يعني أننا، بتغيبنا، أعطينا الفرصة لهؤلاء ليزوروا الانتخابات. أما التزوير فهذا من فعل الحكومة. وهذا نادر جدا، ويحدث عندما يكون هناك مرشح من المعارضة أو الإسلاميين. وعندها يقال إنه خسر في حين أنه فاز. وذلك نتيجة نقص الإشراف المحايد على عملية فرز وعد الأصوات. لأن الحكومة لا تستطيع أن تفرض على دائرة بها ١٥٠ ألف صوتا مرشحا لا يريدونه.

تصريحات ص.ع. في غاية الوضوح. فهي تبين أولا أن التزوير "من أسفل" هو الأوسع انتشارا وأن التزوير "من أعلى" لا يحدث إلا نادرا لسبب بسيط ألا وهو أن عدد مرشحي المعارضة السياسية محدود وعدد من يدخل منهم جولة الإعادة أقل. كما تبين هذه التصريحات أن "التزوير من أسفل"، وإن كان يعبر عن حالة علاقة القوة بين أنصار المرشحين المختلفين على أرض الواقع، إلا أن الذين يمارسونه يعتبرونه "السبيل الوحيد الباقي" أو "شر لا بد منه" وانحراف ضروري. وينظر إليه كذلك على أنه ظاهرة غير سوية مرتبطة "بالطبيعة البشرية" وبغياب الإشراف المحايد على عملية التصويت وتغيب أعداد ضخمة من الناخبين يوم الانتخاب. هذا هو أيضا معنى ما قاله أحد المزورين ل.ع. الذي يبرر فعله بأن المرشح كان من أبناء القرية والجميع متفق على انتخابه.

ثمة معلومة أخيرة مهمة يمكن استنتاجها من هذه التصريحات ألا وهي أن كلا من نوعي التزوير تعد من "الميزات" التي يحصل عليها مرشحو الحزب الوطني الديمقراطي و"المستقلون على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي". أما مرشحو المعارضة السياسية، فحتى لو تمكنوا من الفوز بانتظام في بعض الدوائر، ومع فرض أنهم قاموا هم أيضا بالتزوير، فهم يتهمون "الجهات العليا" بتحوير إرادة "القاعدة"، عن طريق التزوير. وتفسر مثل هذه المعطيات اختلاف رؤية المرشحين والفاعلين المنتمين إلى المعارضة السياسية وكذلك الذين لم يفوزوا في الانتخابات فيما يتعلق بالتزوير "من أسفل"، وعدم تفرقتهم بين التزوير من "أعلى" والتزوير من "أسفل". هذا

هـو الحال بالنسبـة للوفدى زكى عبد الفتاح وأيضا الدكتـور على محجوب الذى سقط فى انتخابات ١٩٩٥ كمرشح مستقل.

الدكتور على محجوب : "... كل ذلك (ممارسة التزوير) يتم فى إطار التقفيل وهذا الذى يحـدث فى الانتخابات. فتُعتبر منطقة كذا منطقة فلان، والمقصود بذلك أن "التزوير" فيهـا يتم لصالحه. وتقاس قوة المرشح بقدرته على "التقفيـل". ومن الأمور المواتية لمثل هذا الوضع عدم مشاركة الناس فى الانتخابات. وهذا الوضع يتيح الفرصة أمام الانتهازيين والمرتشين والنفوس المريضة للقيام بعملية التقفيل، ويمكن حثالة الناس من الدخول فى البرلمان.

زكـى عبـد الفتـاح : "... فـى الحقيقة لا يذهب أحـد للتصويت، ويقـوم رئيس اللجنة بتسويـد البطاقات منذ السابعة صباحا لأن لا أحد يذهب للتصويت. على سبيل المثال لجنـة تضـم ٨٥٠ صوتـا وتـأتـى نتائجها بـأن ٨٣٠ ناخبا أدلـوا بـأصواتهم. هل هذا معقـول ؟ ولكن إذا وجـد رئيس اللجنة ثلاثين شخصا أمامه فلن يمكنه "التسويد". فى الحقيقـة أصـل التزويـر هـو أن الناس لم يعـد لديهم ثقة فـى الحكومـة وأن الحكومة تفعـل مـا تشاء. وبما أنها تفعل مـا تشاء فالناس لا يشاركون. هـذا هو الحل بالنسبة للدولـة ليمكنهـا التزوير لصالح الشخص الذى تريده. مثـلا فى ساقية أبو شعرة، كان هنـاك ٩ آلاف شخـص لهم حق الانتخاب. وعندما رشح الحـاج ب.ت. نفسه ولم يكن له منافس من القرية، منذ التاسعة صباحا كان التسعة آلاف شخص قد أدلوا بـأصواتهم. طبعـا تم ذلك على الورق دون أن ينتقل أحد إلى لجنة الانتخاب. ولكن فى حالـة وجود مرشحـين آخرين من أبناء القرية ذاتها لا يكـون هنـاك تزوير. لماذا ؟ لأن هنـاك ثلاثة مرشحين من أكبر عـائلات ساقية أبو شعرة فى مثل هذه الحالات يجب على الناس أن يذهبـوا للانتخاب لأن كل مرشح من الثلاثة يرسل أحـد أفراد عـائلته لمراقبة مندوبى المرشحـين الآخرين، فيكون هنـاك رقـابة متبـادلة بينهم. فى نهايـة اليوم يكون عدد الذين قـاموا فعلا بـالتصويت ثلاثة آلاف شخص والستة آلاف الآخرين تبقى بطاقـاتهم فـارغة. يتضح من ذلك أن بإمكاننا وقف التزوير إذا أردنا ذلك فعلا. ولكن من المؤسف أن هذا الوضع لا يحدث إلا إذا كان المرشحون من نفس القرية. أمـا إذا حدث ذلك فى كل القرى فلا الحكومة ولا أى رجل ولا أى مرشح مهما بلغت ثروته ونفوذه أو نفوذ عـائلته لـن يتمكن مـن تزوير إرادة الناس حتى إذا وقـع اختيـارهم على شخـص سيء. ومع التجربة سيتعلم الناس كيف يختـارون الشخص المناسب. وفى الوقت ذاته سيدرك كل مرشـح أنه لا يستطيع أن يفرضـ نفسه على الناس بدعم من الحكومـة، وأنه سيفوز إذا

انتخبه الناس بالفعل. وهو نفسه سوف يحترم إرادة الأهالى ويقدم لهم خدمات جليلة من شأنها أن تجعلهم ينتخبوه فى المرة التالية. غير أن المشكلة هى أن من ينتخب يختفى ثم يعود بعد سنوات عديدة لأنه يعلم أنه فاز عن طريق التزوير ودعم الحكومة له وليس بأصوات أهالى الدائرة. وهذا الوضع هو الذى يؤدى إلى انعدام الثقة بين النائب والناس..."،

هذا الاستشهاد الطويل بما أدلى به زكى عبد الفتاح يوضح كيف أن "التزوير من أسفل" لا يتم بطريقة تلقائية وأنه يتعرض لبعض الاستثناءات عندما يوجد، فى بعض لجان الانتخاب، أكثر من مرشح من أبناء قرية واحدة ويكون لكل منهم أنصاره يراقبون بعضهم البعض. غير أن مثل هذا الوضع لا يحدث إلا نادرا، علاوة على أن الفوز لا يكون بأصوات قرية واحدة، ما لم تكن هذه القرية كبيرة جدا. يقول ف.ع. فى هذا الشأن : "التسويد والتسديد هما الكارثة الحقيقية فى الانتخابات؛ لأن التسويد فى قرية واحدة تضم عددا كبيرا من الأصوات يكفى لاكتساح دائرة بأكملها. وعليه، إذا كان التزوير من أسفل لا يفيد المرشحين الرسميين للحزب الوطنى الديمقراطى دون غيرهم، كما أثبتت نتائج الانتخابات السابقة، فلا يمكن كذلك اعتبار أنه يشكل بالنسبة لمرشحى المعارضة السياسية وسيلة للوصول إلى مجلس الشعب. فالذى يستفيد منه أساسا هم مرشحو الحزب الوطنى الديمقراطى و"المستقلون على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى". كما يستفيد منه المرشحون "ذوو النفوذ" على المستوى الاقتصادى والمالى. ولفهم مثل هذه الظاهرة علينا أن نتساءل عن الفاعلين الرئيسيين فى هذا النوع من التزوير، وعن الطريقة التى تتم بها مثل هذه العملية فى الواقع.

القسم الثانى
القائمون بالتزوير "من أسفل" :
المندوبون وأعضاء المجالس المحلية والتنفيذية

من أهم الفاعلين فى عملية التزوير من "أسفل" من يطلق عليهم المندوبون أى من يمثلون المرشحين داخل لجان الانتخاب، ويتراوح عددهم بين ٢ و ٦ مندوبين؛ إذ ينص القانون على حق كل مرشح لمجلس الشعب أو الشورى فى تعيين مندوب له فى اللجنة المركزية وآخر فى كل من اللجان الفرعية الواقعة فى الدائرة التى يرشح نفسه فيها. يتمثل دور المندوب فى الدفاع عن مصالح المرشح الذى انتدبه، ويجب أن يبلغ رؤساء اللجان بأسماء المندوبين قبل يوم الانتخاب بيوم على الأقل. وفى حالة عدم وجود مندوبين، يقوم رئيس اللجنة بتعيين أحد الناخبين يشترط فيه الإلمام بالقراءة

والكتابة. وفى حالة زيادة عدد المندوبين باللجنة عن ٦ يكون على المرشحين الاتفاق فيما بينهم و إلا يقوم رئيس اللجنة باختيار ٦ منهم عن طريق القرعة.

قبل إشراف القضاء –عام ٢٠٠٠– كان للمندوبين دور رئيسي إن لم يكن أساسيا. المندوب هو الانتخابات، على حد قول زكى عبد الفتاح، لأن الانتخابات تتم على أيديه. ويؤكد على ذلك ا.ت. من الحزب الوطنى الديمقراطى إذ يقول : "طبعا المندوب له دور جوهرى لأن الانتخابات هى المندوب فهو فى وسط المكيدة الانتخابية". أما ف.ع. المرشح الذى لم يفز فى انتخابات ١٩٩٥ فيرى أن المندوب هو بكل بساطة إله الانتخابات، بينما يرى هـ.م.، الموظف بالحكم المحلى، أن "المندوب هو شيطان الانتخابات".

تأتى أهمية المندوبين هذه من أن الهدف من تعيينهم كان الحفاظ على نزاهة الانتخاب، بينما هم فى الواقع أكثر من يزور صناديق الانتخاب. ومع ذلك فهم ليسوا الفاعلين الوحيدين فى تلك العملية وعليهم الاتفاق على ذلك مع غيرهم من الفاعلين، لاسيما ممثلى وزارة الداخلية على المستوى المحلى الذين فى حوزتهم كشوف الناخبين المقيدين بكل لجنة. بالنسبة للقرية يقوم العمدة بهذا الدور، ولا شك أن التصرف فى كشف الناخبين يسهل عملية التزوير. من جهة أخرى يتحالف المندوبون أيضا مع رئيس لجنة الانتخاب ومعاونه، ولم يكن هؤلاء –"حتى عام ٢٠٠٠ –"من الهيئات القضائية التابعة لوزارة العدل، وإنما كانوا موظفين معينين من قبل وزارة الداخلية وأغلبهم من المدرسين وموظفى الحكم المحلى. إلا أنه من الصعب اعتبار رؤساء لجان الانتخاب وأمنائها العامين كفاعلين فى عملية "التزوير من أسفل"، حتى وإن كانت هذه الظاهرة تتم فى وجودهم وبالتواطؤ معهم. فهم معينون من قبل وزارة الداخلية ويتقاضون مكافأة مالية ضئيلة لقيامهم بهذه المهمة. وفى حالة عدم وجود منافسة بين مرشحين على نفس القدر من الأهمية، فإنهم يميلون عادة لأكثرهم نفوذاً وقد يقومون بعملية التسويد لصالحه كما قال الوفدى زكى عبد الفتاح. وقد يفعلون ذلك أيضا لصالح المرشح ابن القرية. غير أن ذلك لا يحدث فى معظم الحالات. وقد شهدت السنوات الأخيرة نفورا متزايدا فى قبول التعيين بسبب تزايد العنف فى الانتخابات، وبالتالى الخطر الذى يتعرض له من يقوم بهذه المهمة. فالمنافسة بين المرشحين بواسطة مندوبيهم كانت قد حولت أماكن الانتخاب إلى ساحات مليئة بالمخاطر، وبصفة عامة كان رؤساء اللجان، حماية لأنفسهم، يمتنعون عن التدخل فيما يحدث ويلتزمون "الحياد" الحذر عن قصد. وعند الانتهاء من المساومات والتربيطات ومختلف

عمليـات التسويـد والتسديد والتقفيـل كانوا يوقعون على المحاضـر التى يقدمها لهم المندوبون. وبذلك لا يمكن اعتبار رؤساء اللجان كفاعلين حقيقيين فى التزوير ويعتبر تواطؤهم مع بعض المندوبين المزورين – "بمقابل أو بدون مقابل – "نوعا من التواطؤ "السلبى".

العمدة والكشوف الانتخابية

كمـا لاحظنـا فى الباب الأول مـن هذا الكتـاب[209]، يختلف وضع وحالـة الكشوف الانتخابيـة اختلافـا كبيرا عما ينص عليـه القانون، لاسيما فيما يتعلـق بإعداد هذه الكشـوف وتحديثها وإعلانها. ينص قانون الانتخاب على أنه من حق المواطن الإدلاء بصوته بموجب بطاقته الشخصية فى لجنة الانتخاب المقيد بها. غير أن عليه أن يعرف اللجنـة التـى هو مقيد بهـا، وربما رقمه المسلسـل، علما بأن هـذه البيانات حكر على ممثلى وزارة الداخلية. ومن الواضح أن تلاعب هؤلاء بالكشوف وبطاقات الانتخاب فـى ظل عدم المبـالاة العامة التى يبديها المواطنون تجـاه الانتخابات هو مصدر من مصادر الغش العديدة التى تشوب عملية التصويت فى الانتخابات المصرية. وإذا كان قسـم الشرطة هـو المسئول عن تنظيم مـا يتعلق بـالكشوف فـى المدينة، فالمنوط بهذه المهمة فى القرية هو العمدة ومساعدوه من شيوخ القرى.

كان هذا هو مصدر سلطة العمدة فى العملية الانتخابية قبل عـام ٢٠٠٠. فهو الذى يسهل "من الناحية الفنية" تزوير الانتخابات فى اللجان الفرعية. ويعد الحصول على هذا الكشف من الرهـانات الأساسية لكل المرشحين. فهذا الكشف يشمل أسماء الناخبين وأرقـامهم المسلسلة ورقم اللجنة التى يجب أن يتوجه إليها كل نـاخب للتصويت. وبنـاءً علـى هـذا الكشف يقوم أنصار كل مرشـح بـالاستدلال على أسمـاء النـاخبين المؤيدين لهـم والبدء فى عمليـة التعبئة. تبدأ التعبئـة بتسهيل عملية التصويت على الناخبين وذلـك بطباعة "بطاقات انتخاب" – ليس لها أى قيمة قانونية – على نفقة المرشح توضـح فيهـا البيـانـات اللازمة ليعـرف الناخب كيـف وأيـن ينتخب : اسـم النـاخب، وموطنـه الانتخابـى، ورقمه المسلسل علـى كشف الانتخاب ورقـم اللجنة الانتخابية التـى عليه التوجه إليهـا. تحمل هذه البطاقات أيضا صورة المرشح ورمزه[210] والمقعد الـذى يتنافس عليه "فئات" أم "عمال أو فلاحـين". وبـالحصول على كشف الانتخاب يمكـن أيضا حصـر أسماء النـاخبين المترددين أو غير المهتمـين بمسألة الانتخابات لزيـارتهم وإقناعهم وحثهم على التصويت وذلك بإعلامهم بـآراء المرشحين السياسية.

وتذكيرهم بأعمالهم وخدماتهم السابقة وما يعدون بتحقيقه فى المستقبل. عادة تتم هذه التعبئة قبل إجراء الانتخاب ببضعة أيام من خلال اللقاءات المنزلية وقد تمتد إلى توفير وسائل نقل الناخبين إلى لجان الانتخاب. وبذلك نجد أن الناخبين يتوجهون عامة إلى اللجان فى مجموعات يقودها شخص ما؛ وحيث إنه من السهل التعرف على المتنافس الذى تؤيده كل المجموعات، فليس من الغريب أن يتحول الأمر إلى صدامات وصراعات بينها.

من ناحية أخرى ترجع أهمية الحصول على كشف الانتخاب إلى أنها تمكن المزورين، فى حالة امتناع عدد كبير من الناخبين عن التصويت، من استغلال أسماء المتوفين، وكذلك أسماء الناخبين الذين أحجموا عن التصويت للقيام "بالتصويت البديل". وبذلك يكون تحديد أسماء وهوية الناخبين الممتنعين عن التصويت أو غير المبالين بالانتخابات، وبالتالى استغلال أسمائهم أمر هام، حيث يمكن بذلك معرفة العلاقات التى تربطهم "بالناخبين الكبار غير الرسميين" الذين عقدت معهم "اتفاقيات انتخابية" حتى لا يذهبوا للتصويت أو للشكوى إذا ما أبلغهم الخصوم باستغلال أسمائهم. هذا ما يوضحه زكى عبد الفتاح : "الوسطاء يضمنون الستة آلاف صوت الموجودين بالقرية، وهؤلاء الناخبون الستة آلاف لن يذهبوا للتصويت ولكن عملية تسويد بطاقاتهم مضمونة؛ لأن لا أحد منهم سوف يعطى صوته لشخص آخر أو يشتكى من أى شيء". ومن ثم فإن مهمة وكلاء المرشحين فى القرى هى الحصول بأسرع ما يمكن على كشف الانتخاب للبدء فى عملية التعبئة أو الإعداد لتزوير البطاقات.

ولفترة طويلة كان رد فعل العمدة، يتسم "بالنزعة الشرعية". فبحكم موقعه ومنصبه كممثل لوزارة الداخلية وأحيانا أيضا كمسئول محلى عن الحزب الوطنى الديمقراطى، كان من المألوف أن يقوم العمدة بإخفاء المعلومات على المرشحين الذين لا ينتمون إلى الحزب الوطنى الديمقراطى، وعلى عكس ذلك الإسراع فى نشر الكشف بين وكلاء مرشحى النظام الحاكم. إلا أن موقف العمدة قد تغير فى السنوات الأخيرة ويتجه إلى قدر أكبر من "الاستقلالية". وعن دور العمدة فى الانتخابات اختلفت أقوال من التقينا بهم خلال البحث الميدانى، بل تضاربت أحيانا. الواقع أن تصريحاتهم متوقفة على تجربة الفاعلين وكذلك على موقفهم السياسى. فالدكتور ع.م. الذى رشح نفسه كمستقل فى انتخابات ١٩٩٥ ولم يفز يرى أن العمدة يدعم مرشح الحكومة، لأنه هو ذاته معين من قبل الدولة "... إذا اعترض على مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى

سوف يكشف الأمر وسوف يفصل من منصبه".

يشرح مرشح المعارضة الوفدي زكي عبد الفتاح دور العمدة في الانتخابات قائلا :

"... إن لم يساعد العمدة مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي و"يهيئ" رؤساء اللجان لذلك فقد يفصل من عمله. العمدة هو الوسيط بين رئيس لجنة الانتخاب والأمين العام للجنة ومرشح الحزب الوطني الديمقراطي. والتربيط لصالح مرشح الحزب الوطني الديمقراطي يتم في بيت العمدة. فيدعى مرشح الحزب الوطني الديمقراطي سرا إلى هذه السهرة عشية الانتخابات وهنا يتم إفساد رؤساء اللجان حيث يبلغهم العمدة ومرشح الحزب الوطني الديمقراطي بآخر تعليمات الحكومة. وعندئذ يسلمهم العمدة كشف بأسماء أهالي القرية الذين يحق لهم التصويت. وما يحدث في الواقع أن العمدة، رغم علمه بكل ما يجري في القرية، يسلم كشفا لم تحذف منه أسماء المتوفين أو الذين تركوا القرية للإقامة في مكان آخر، وهو بذلك يسهل عملية التزوير لصالح الحزب الوطني الديمقراطي".

غير أن هذه الشهادة التي أدلى بها المرشح الوفدي عن دور العمدة ومحاباته لمرشح الحزب الوطني الديمقراطي لم تعد صحيحة اليوم، وإذا كان موقف العمدة لا يصل إلى حد محاباة مرشح المعارضة السياسية، فهو لا ينحاز بالضرورة للمرشح الرسمي للحزب الوطني الديمقراطي. وتأتي شهادة ع.ط. وغيره بمزيد من التوضيح في هذا الشأن : "منذ أن صدر قرار تعيين العمد كإداريين، فإن العمدة لا بد وأن يساند مرشح الحكومة، والغريب في الأمر أنه في انتخابات ١٩٩٥ كان العمدة ضد مرشح الحكومة، ولكن دون أن يظهر ذلك وكان يفعل ذلك في الخفاء حتى لا يفقد وظيفته التي تعتبر في نظره مركزا اجتماعيا في القرية. كما أن العمدة يكون عادة هو المسئول عن الحزب الوطني الديمقراطي في القرية، فلا يمكنه الوقوف ضده، ويتظاهر بأنه معه، وفي الخفاء، يفعل ما يشاء وعادة يؤيد المرشح المستقل. وفي نهاية الأمر المستقل سينضم إلى الحزب الوطني الديمقراطي".

يقول ص.ع. نفس الشيء : "في بعض الأحيان قد يؤيد العمدة في الخفاء أحد المستقلين وليس مرشح الحزب الوطني الديمقراطي عندما يرى أن احتمالات فوز هذا المستقل كبيرة وأنه سوف ينضم أو يعود إلى الحزب الوطني الديمقراطي، وبذلك سيساعده على الاحتفاظ بمنصبه".

إذًا العمدة الذي يفترض أن يساند المرشح الرسمي بحكم انتمائه السياسي للحزب

الوطنـي الديمقراطي ويحكم وظيفته لا يساعد بالضـرورة هذا الأخير، ولكنه يؤيد في الواقـع المرشح الأقدر على تحقيـق مصالحـه الشخصية، أي المرشـح الذي سوف يفوز حسب تقديره. وفي هذه الحالة سرعان مـا يسلم العمدة لهذا المرشح الكشف الانتخابي الخاص بالقرية.

المندوبون

إذا كان رؤسـاء اللجان الفرعية متواطئـين بدرجات مختلفة من السلبية في عملية التزوير "من أسفل"، وإذا كان العمدة يسلم الكشوف الانتخابية للمرشح الرسمي للحزب الوطنـي الديمقراطـي وللمرشحـين الذين أمامهـم فرص كبيرة للفـوز، فما هو موقف المندوبـين الذيـن يجمع الكل علـى أنهم الفاعلـون المباشرون في عمليـة "التصويت البديل"؟ قبل الإجابة على هذا السؤال علينا أولا أن نتناول مسألة التباين الكبير بين المرشحـين أمام ظاهرة "التزوير من أسفل". ليس كل المرشحين يقومون أو بإمكانهم القيـام بالتزويـر، والأكثر من ذلك لا يتمتـع كل المرشحين بنفس القـدرة على حماية أنفسهم من التزوير الذي يتم ضدهم.

١ - التباين الكبير بين المرشحين أمام عملية "التزوير من أسفل"

أجريـت انتخابـات عـام ١٩٩٥ التشريعية في ٣٦ ألف لجنـة انتخاب موزعة على كافـة أنحـاء الجمهورية تستقبل كل منهـا ٧٠٠ ناخب. وفقا لهـذا التوزيـع أقيمت في دائـرة أشمـون ١٥٠ لجنة فرعيـة، وبالتالي كان من حق كل مرشـح أن يعين أكثر من ١٥٠ شخصـا يمثلونه ويدافعون عن مصالحـه. إلا أن هذا الحق غير متاح للجميع في واقع الأمر، وتقتصر ممارسته على بعض فئات المرشحين وهم الذين لهم قاعدة شعبية ومن ثم لهم أنصار ومؤيدون في كل الدائرة. فهذه هي الطريقة التي ينجح بها المرشح ذو الشعبية الكبيرة، لاسيما من الإسلاميين، في التصدي للتزوير لغير صالحه. وتتكون الفئـة الثانية من المرشحين الأقوياء مـاليا، القادرين على دفع خدمات ١٥٠ شخصا. ويستطيع مزاولة هذا الحق كذلك المرشحون الذين لهم سند داخل الأجهزة السياسية - الإدارية المحلية ولاسيما داخل المجالس الشعبية المحلية، وهم الذين يرشحهم الحزب الوطنـي الديمقراطي رسميـا أو "المستقلين على مبادئ الحـزب الوطني الديمقراطي". إضافـة إلى ذلك يشترط قانون الانتخاب أن يكون المندوب من الناخبين المقيدين في كشـف اللجنة التي يـزاول فيها دوره كمندوب، وبالتالي يحظـر على المرشحين الذين

لهـم مؤيدون فـى منطقة أو قرية أخرى استخدام هـؤلاء كمندوبين لهم. هذا هو الحال بـالنسبـة لمرشحى بعضـ أحزاب المعارضة السياسية الذين قـد يكون لهم مؤيدون أو أعضـاء من نفس الحزب فى بعض المناطق وليس بإمكانهـم تجنيدهم للدفاع عنهم. هذا الأمر قد يضع المرشحين فى وضع غير قانونى كما يتبين مما يلى :

ع.م. : "كيـف يمكـن تعبئة ١٠٠ مندوب ؟ فـى قريتى يمكننى الاعتمـاد على أفراد عائلتى ولكن ماذا أفعل فى القرى الأخرى ؟ وحتى إذا دفعت لمن أعينهم، فمن المحتمل أن يخونونى إذا دفع خصومى مبالـغ أكبر".

ومـن ناحيتـه يرى زكى عبد الفتاح أنه لا بد من إلغـاء النص القانونى الذى يحتم أن يكون الشخص مقيدا فى كشف اللجنة الانتخابية التى يعين فيها كمندوب : "يجب أن يكـون المرشح حـرا فى تعيين أى شخص يثق فيه ومن أى قريـة. وسوف يسهم ذلك فى شفافية الانتخابـات".

يترتب على عدم تساوى المرشحين فى الحصول على مندوبين أمرين على قدر كبير من الخطورة : أولا إتاحة الفرصة أمام المندوبين الموجودين "للتصويت البديل" بعيدا عن رقابة الخصوم، وثانيا حرمان المرشحين الذين ليس لديهم مندوبون أو المندوبين الذين لا يتمتع مرشحيهم بالتأييد والدعم المحلى من إمكانية حماية أنفسهم من تزوير الآخرين.

يـروى زكـى عبـد الفتاح تجربتـه المريرة قـائـلا : "... دور منـدوب الوفـد أن يمنع التزويـر ويصل الأمر إلى حد تعدى مندوب الحزب الوطنى الديمقراطى عليه بالضرب، فهـم يفتعلون الشجار لإبعاده من اللجنة، وفى هـذه الأثناء يقومون بتسويد بطاقات الانتخـاب لصالحهـم... وفى النهايـة يتدخل أحد رجـال الحزب الوطنـى الديمقراطى لتهدئة اللعبة حتى يبين أن كل شيء جرى على مـا يرام...".

٢ – المساومات بين المندوبين

يفسـر عدم تكافؤ المرشحـين أمـام الغش والتزوير الذى يحـدث فى الانتخابـات أن المعـارك الانتخـابيـة الحقيقيـة تنشب فى معظم الحـالات بين مرشح الحـزب الوطنى الديمقراطـى والمستقل على مبادئ الحـزب الوطنى الديمقراطـى، وأن دور المندوبين، كمـا هـو معـروف للجميع، هو العمـل على فوز مـن انتدبهـم بشتى الوسـائـل بمـا فى ذلك –وربمـا بوجه خاص –"التزويـر. يشرح ع.ط.، من الحزب الوطنـى الديمقراطى، هذا الأمر قائلا : "يقتصر دور المندوب على مراقبة عملية التصويت لمنع التزوير ضد

مرشحـه، أو القيام بـالتزوير لصـالح مرشحـه، كما يتولى مساومة المندوبين الآخرين. وإذا كان ذكيـا يستطيع أن يحصل على أكبر مكاسب ممكنة لصالح مرشحه. والنتائج النهائيـة للانتخابات مبنيـة على أساس هذا النوع من العمـل وهذه المهمة". فما هو مضمـون تلـك المساومـات بين مندوبـي المرشحين المتنافسين ؟ يقـول ص.ع. : "يوم الانتخاب إن لم يأت أحد للتصويت أو لم يأت إلا عدد قليل من الأشخاص حتى الساعة الثانيـة عشرة، يجـرى المندوبون مساومـات فيما بينهم لتحديد عـدد الأصوات التي تمنح لكل مرشح. على سبيل المثال ٨ آلاف صوت لمرشحك و ١٢٠٠ صوت لمرشحي". ويشـرح ع.ط. كيفيـة إجـراء المساومـات بـين المندوبين فيقـول : "... مثـلا قرية بها ١٠٠٠ صـوت لمرشحـي ولم يصـوت بـالفعل سـوى ٢٠٠ نـاخب. يتـم توزيـع ال ٨٠٠ بطاقـة المتبقيـة بين المندوبـين على النحو التـالي: إذا كان أحد المرشحـين من أبناء القريـة فهو يحصل على ٥٠٪ أو ٧٥٪ من الأصوات ويقسم الباقى على الآخرين. وفى حالة عدم وجود أى مرشح من أبناء القرية توزع الأصوات بـالتساوى بين المرشحين. ولكن أحيانـا يستحوذ مرشح واحد على كل الأصوات إذا كان مندوبه من البلطجية وإذا كان أهالى القرية لا يهتمون بـالانتخابات، أو إن لم يكن للمندوبين الآخرين أى شخص يحميهم فى مكان مـا...".

يتبـين مـن تحليـل ع.ط. أنـه إذا كان المندوبون -"فـى حالـة مراقبتهـم مـن الخصوم - "يقومـون بـالتزوير مع احترام علاقات القوة المحلية داخل لجان الانتخاب فـى القريـة الواحدة، فهـم يميلون أيضـا، كلما استطاعـوا ذلك، إلى عـدم الاكتراث إلا بمصلحـة مـن انتدبهم وبمصلحتهـم الشخصية. وبـالتـالى إذا كان العمـدة وهو ممثل الإدارة يميـل إلى الاستقلالية، فالمندوبون أيضا يفعلون مثله. ولكن لصالح من يعمل المندوبـون ؟ مبدئيا للمرشحين الذين انتدبوهـم، إلا أن هذه النظرة لدور المندوب هى فـى الواقع أكـثر تعقيدا بكثير؛ إذ أنه مـن المهم فهم مواصفـات المندوبين والمصالح التى تعود عليهم من هذا العمل.

٣ - المندوبون : بين المصالح "السياسية" والمصالح المادية

نظـرا لخصائـص المهام التى يقوم بهـا المندوبون توجد اختلافـات ملحوظة بين مواصفاتهـم ومواصفـات "النـاخبـين الكبار غـير الرسميين". فدور المنـدوب لا يليق بـالأعيـان المحترمـين لأن مهمتهـم حافلة بـالمخاطـر، غير قـانونية، تجلـب العار ولا ترفـع من شأن من يقوم بها. فهى تناسب، بصفـة عامة أشخاص أصغر سنا يتسمون

بالدهاء والذكاء، قادرين على الدفاع عن أنفسهم و "التصرف بمنطق الفائز"، ولذلك فهم ينتظرون أن تكافأ أنشطتهم "مكافأة عادلة".

يقول ص.ع. أن مهمة المندوب حافلة بالمخاطر... وبالتالى يجب أن يحظى بحماية عائلته إذا ما واجهته صعوبات أو فى حالة وقوع مشاجرة. وبما أن هذه المهمة جوهرية بالنسبة لانتخاب النائب، فعلى هذا الأخير أن يقدر ما يفعله المندوب من أجله التقدير العادل وأن يكافئه وفقا لذلك. يمكنه مثلا مكافأته بمقعد فى المجالس الشعبية المحلية أو بوظيفة حكومية أو بالعمل على تعيينه فى إحدى الشركات. وقد يختاره وكيلا له فى القرية أو وسيطا بينه وبين أهالى الدائرة. وبذلك يستطيع المندوب، من خلال وظيفته المستقبلية كسب أموال كثيرة دون علم النائب. المهم هو أن يستفيد المندوب من هذه العملية.

الانقياد السياسى

إذا كان المندوبون هم من الشباب العاطلين الذين يحاولون حل مشاكلهم المادية من خلال أى وظيفة أو بالحصول على مكافأة مقابل دور الوساطة بين الأهالى والنواب، فإن بعضهم يسعى كذلك إلى الحصول على مقعد فى المجالس الشعبية المحلية بالدائرة. يجب فهم مثل هذه الظاهرة فى إطار التحليل الذى قدمناه فى بداية هذا الكتاب[٢١١] حول دور المحليات ووظائفها فى مصر وكون نواب مجلس الشعب هم الذين يقومون فى الواقع بدور "العمدة البديل" فى دائرتهم. فتعديل قانون الحكم المحلى سنة ١٩٧٩ قد جرد المجالس الشعبية المحلية من كافة سلطاتها وصلاحياتها وأعطاها للنواب، بل وأصبح أعضاء تلك المجالس فى وضع التبعية تجاه النواب؛ حيث إن النواب أعضاء فى اللجنة الإقليمية المكلفة بوضع القائمة الرسمية لمرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى فى الانتخابات المحلية وبمقدورهم ترشيح المندوبين الذين ساعدوهم على الفوز فى الانتخابات، ومن ثم قد يساعدونهم أيضا فى الانتخابات المقبلة. مثل هذا الأمر يوطد إلى حد كبير العلاقة بين الجهاز السياسى –الإدارى المحلى ورغبات أو احتياجات الأهالى، وغياب الوساطة المؤسسية. كما أنه يؤدى إلى ازدياد الوساطة غير الرسمية وغير المؤسسية. لا تخفى هذه الظاهرة على الفاعلين السياسيين المحليين سواء كانوا فى المعارضة أو فى الحزب الوطنى الديمقراطى.

زكى عبد الفتاح : "... فى عام ١٩٨٣ رشحت نفسى للمجلس الشعبى المحلى بالمركز وكانت الانتخابات تجرى بنظام القائمة. وكان الكل ينتخب بالتزكية لأن

أحدا لم يجرؤ على ترشيح نفسه خارج قائمة الحزب الوطنى الديمقراطى. وكان الجميع يفوزون. وبذلك أصبح كل أعضاء المجالس الشعبية المحلية خاضعين وموالين للقيادات السياسية وللنواب، يفعلون كل ما يرضيهم ويعملون لصالح الحزب الوطنى الديمقراطى عرفانا للجميل لأنهم عينوا فى المجالس. فهناك مصالح مشتركة بين أعضاء المجالس الشعبية والنواب. عادة يكون النائب وراء تعيين أعضاء المجالس الشعبية مقابل الدعم الذى حصل عليه ومكنه من الفوز لأن أعضاء المجالس الشعبية هم مندوبو مرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى فى الانتخابات. وهم الذين يقومون بالتزوير والتسويد وأعمال البلطجة فى لجان الانتخاب...".

يظهر ع.ط. نفس القدر من الوعى والانتقاد لما يجرى فيقول : "... المجالس الشعبية المحلية والانتخابات التشريعية، كلها لعبة واحدة، كل منهما "يصب" فى الآخر والسبب أن النائب عضو فى اللجنة التى تعين أعضاء المجالس الشعبية المحلية، وبطبيعة الحال سوف يختار الشخص أو الأشخاص الذين ساندوه وقت الانتخاب. وفى الانتخابات التالية يعمل أعضاء المجلس الشعبى المحلى على إنجاح مرشح ما لأنهم مدينون له. وهذه ظاهرة فى غاية الخطورة بالنسبة للحزب الوطنى الديمقراطى لما تمثله من تهديد لدور ووظيفة أمين الحزب فى القرى والمدن. ولا شك فى أن ولاء أعضاء المجالس الشعبية المحلية للنائب والحكومة أمر سيئ. فالمفترض أن يكون لعضو هذه المجالس دور رقابى على الإدارة المحلية وأن يتابع ويشرف على الخدمات الموجودة داخل الوحدة المحلية التى هو عضو فيها. يفسر ذلك الدور المحدود، بل المنعدم، الذى تقوم به المجالس الشعبية المحلية فيما عدا تقديم المساعدة فى فترة الانتخابات".

إلا أن خضوع أو تبعية "المندوب –"عضو المجلس الشعبى المحلى لنائب الحزب الوطنى الديمقراطى لا يضمن الفوز فى كل الانتخابات التشريعية. فالمندوب يحاول هو الآخر الحصول على مزيد من الاستقلالية تجاه "معلمه" لأن هذا الأخير قد لا يفوز بالضرورة فى الانتخابات المقبلة.

الخيانة

يشرح ص.ع. هذه الظاهرة قائلا : "... لعل فهم دور المجالس الشعبية المحلية يتطلب الرجوع إلى الانتخابات ودور المندوبين لأن المرشح يعين عدة مندوبين فى اللجان الانتخابية وبعد فوزه يعمل على "تعيينهم" فى المجالس الشعبية المحلية.

وعندمـا تـأتي الانتخابـات التالية طبعا يقف هؤلاء إلى جانـب مرشح الحزب الوطني الديمقراطـي، ولكـن أحيانا لا يرشح الحزب النائب الذي انتهت مدته فيقوم هذا الأخير بترشيـح نفسـه كمستقل. البعض يبقى على ولائه له ويسانده، في حين يساند البعض الآخـر مرشـح الحـزب الوطنـي الديمقراطـي، إلا أن معظمهـم، حرصا علـى الاحتفاظ بمقاعدهـم، يؤيدون من يرون فيه "الحصان الرابح" وتتوقف مدة بقائهم في المجلس على مدى دعمهم لهذا المرشح، لأن الفائز بمقعد مجلس الشعب سيأتي بـالذين ساندوه ويعينهم في المجالس الشعبية المحلية، وهلمـا جرى..." .

لعب هذا الأمر دورا كبيرا في العنف الـذي شهدته الانتخابات التشريعية قبل عـام ٢٠٠٠. ومـن أهـم مصادر العنف مـا كان يحدث بـين المرشحين من خلال المندوبين. فـالمندوبـون ليسوا دائمـا أوفيـاء وقد يخونون من يمثلونهم أمــام الوعود المغرية من الخصوم أو لأنهم يرون أن لهم مصلحة أكبر في مساعدة منـافس آخر يكون فوزه أكثر احتمالا، وقد يحدث ذلك من العمدة أيضا. لذلك يجب أن يختار المرشح مندوبيه بدقة، وفي حـالة عدم معرفته لكل القرى الواقعة في الدائرة المعرفة الكافية عليه أن يستشير فـي كل قرية الأعيـان الذين يؤيدونه وعقـدوا معه التربيطات. غـير أن هذا أيضا غير مضمـون لأنه ينظر إلى المندوب كخائن "يبيع" مرشحه لمن يقدم له أحسن العروض. ويقـول فـ.ع. أنــه "مــن الصعب العثـور على مندوب جيـد لأنه يجب أن يكـون جديرا بـالثقــة ومقيـدا في اللجنــة وفي الوقت ذاتــه أن يكون من الأقارب لتفــادي الخيانـة". ومـن جهة أخـرى يفسر خضـوع أعضاء المجالس المحلية وتبعيتهـم لمرشح الحزب الوطنـي الديمقراطي أو المستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي كون مرشحي المعارضة السياسية يتجنبون اختيار مندوبيهم من بين هؤلاء.

ويقـول ك.ط. : "... أعضــاء المجالس الشعبيــة المحلية ليسوا مهمـين إلا لمرشحي الحـزب الوطني الديمقراطي فقط، ولكنهم خونة لا يفكرون إلا في مصلحتهم. ولذلك لم يرغـب أشرف بدر الديـن التحالف معهم رغم أنه هو نفسه عضـو في المجلس الشعبي المحلي لأشمون. وقد حدث ذلك مع ع.ع. الذي رشح نفسه في انتخابات مجلس الشورى وتسبـب مندوبـوه في سقوطه، لتحالفهم مع منافسيه مقابـل مبلغ من المال..." . نفس الـكلام يقوله هـ.م. الذي يذكـر أنه بـاستطاعة المندوب أن يجعـل مرشحه يفوز بحلول الساعــة العاشرة صباحـا، كمــا يمكنه خيانته مقابـل ١٠٠٠ جنيهـا يتقاضاهـا من خصـم من خصومه. فـاختيار المندوب شيء أساسي. يقول ع.م. الذي كـان مرشحا في انتخابــات ١٩٩٥ ولم يحالفــه الحظ : "... إن دور المنـدوب هو كسب المال من المرشح

مقابل التزوير لصـالحه. وهذا الشخص ليس لديه حرج من التربح من عدة مرشحين فـي نفس الوقت، لأن هؤلاء الناس لا مبادئ عندهـم ويعتبرون أن الانتخابات عبارة عـن موسـم يربحون منه المال. أنا شخصيـا لم اتصل بهم أثنـاء الانتخابات رغم أن عددهم كبير فى دائرتنا..." .

القسم الثالث

خصخصة المجال العام وقوة "القاعدة" وفقدان السيطرة عليها

إن تحليل التزوير "من أسفل"، أى من القاعدة، أمر ليس هينا. وحيث إن هذه الظاهرة –للأسباب التى ذكرناها سالفا– لا تخص مرشحى المعارضة السياسية فهى تتعلق أساسـا بالموقف الجديد الذى تتبناه السلطات الإدارية والسياسية المحلية فى النظام السياسـى المصرى والحزب الوطنى الديمقراطى. لقد تحررت هذه الأخيرة من رغبات وإرادة أمانـة الحـزب الوطنـى الديمقراطـى وأثبتت بذلك قدرتها على تحـدى الإرادة السياسـية المركزية، مؤقتا، التى تتضـح من خلال القائمة الرسـمية لمرشحى الحزب الوطنـى الديمقراطى. مثـل هذا التحليل يؤكـده التقرير الاسـتراتيجى العربى[٢١٢] الذى يذكر أن الحملة الانتخابية لعام ١٩٩٥ قد أظهرت الدور المتزايد الذى تلعبه السلطات الوسيطة والمحلية التى تتكون من العمد والمشايخ وأعضاء المجالس الشعبية المحلية والمحافظين لدعم المرشحين. ويذكر التقرير أن هذا الدعم كان يتم فى بعض الأحيان، إضـافة إلى الدعـم الـذى تقدمه الجهـات المركزية بالدولة لمرشـحى الحـزب الوطنى الديمقراطى أو للمقربين لهـ. غير أن الدعم كان يقدم أحيانا لبعض المرشحين دون أى توصية من المركز بناءً على التحالفات والعصبيات المحلية. ووفقا لذات التقرير، أدى تقلص دور الدولة المركزية وأمانة الحزب الوطنى الديمقراطى، إلى بروز منافسة شبه فطرية اتضحت فى عمليات تسويد بطاقات الانتخاب وانتشار أعمال العنف.

ارتبطت هذه الظاهرة أولا "بخصخصة" الدولة المصرية نتيجة انسحابها أو بالأصح عجزها عن "خدمة" المواطنين عموما، ثم بفعل التغيرات الاجتماعية – الاقتصـادية التى طرأت على المجتمع المصرى بعد ثلاثين عاما من الانفتاح الاقتصادى والهجرة إلى دول الخليج وما نتج عن ذلك من نشأة نخب اقتصادية جديدة تسعى إلى الانضمام إلى النظـام السياسـى مـن خلال الفوز بمقعد فى مجلس الشـعب. وقـد تناولنا فى هذا الكتاب الملامح الجديدة التى يتسم بها هؤلاء المرشحون الجدد أو "المؤهلون للترشيح"، ولوحظ أنها مطابقة لصفات رجال الأعمال. يرتبط دخول هؤلاء فى النظام السياسى المصرى بالعلاقة الزبائنية بين القطاع الخاص الجديد والقطاع العام[٢١٣]. فالحصول

على مقعد في مجلس الشعب يمكّن النائب من توسيع دائرة علاقاته مع كبار الموظفين والنخب السياسية على المستوى القومي والإقليمي والمحلي. كما أن تكوين الشبكات داخل النظام الإداري يساعد على انتعاش أعماله بتسهيل الحصول على التصريحات والقروض المصرفية والمعلومات الخاصة بالأسواق العامة والمناقصات، ومزيدا من الاتصالات مع رجال الجمارك، علاوة على ما يتوفر لمن يحمل صفة النائب من سهولة الاتصالات والعلاقات مع القطاع الخاص الأجنبي الذي يسعى إلى الاستثمار في مصر.

هذا وتلقى رغبة النخب الجديدة في الاندماج في النظام السياسي رضا النظام المصري الذي في غمرة ضغط النفقات الاجتماعية، ويعد هذا الاتفاق بين هذين النوعين من الفاعلين أمرا معروفا وشرعيا. فالنظام يقدم تسهيلات لرجال الأعمال في عملهم مقابل مساعدتهم للدولة في الحفاظ على السلام الاجتماعي مما يفسر الجهود التي يبذلونها قبل وبعد انتخابات مجلس الشعب : توظيف الشباب العاطلين وإنشاء مراكز اجتماعية أو تمويل الخدمات العامة... الخ. ففي الوقت الذي تسهم فيه النخب الجديدة في الحفاظ على النظام السياسي نجدها تتسم بالانقياد في مجلس الشعب ولا تحاول معارضة التوجهات الاقتصادية الرئيسية التي نشأت على أساسها.

من المعلوم أن هذه الطبقات الاجتماعية قادرة على فرض قوتها في الميدان الانتخابي عن طريق تحالفها محليا لاسيما مع الأجهزة الإدارية والسياسية، والضغط على السلطات العليا التي تتضح إرادتها من خلال القائمة الرسمية لمرشحي الحزب الوطني الديمقراطي. لذلك كان من الصعب على الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي، التي شهدت الكثير من التناقضات والصراعات، إعداد قائمة نهائية بسبب كثرة عدد الشخصيات التي كانت تسعى إلى إدراج أسمائها فيها بدعم من شبكات عديدة منها شبكات محلية وقومية، وشبكات إدارية وأخرى اجتماعية واقتصادية. فقد كانت القاعدة السائدة هي الاستبعاد المتبادل على مستوى القاعدة بين مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي الرسميين و"المستقلين على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي" وفقا لتحليل دينا الخواجة[٢١٤]. وبذلك كان الحزب الوطني الديمقراطي يكتفي بتسجيل النتائج الانتخابية لعلاقة القوة بين زبائن كل من المرشحين مما يمكنه من تجديد قاعدته وفي نفس الوقت تجديد قاعدة النظام؛ حيث لا يستطيع هذا الأخير أن يفرض على دائرة تضم أكثر من ١٥٠ ألف صوتا مرشحا غير مرغوب فيه، على حد قول ص.ع.

وقد رأينا أنه من المهم فى كتابنا هذا إبراز قوة القاعدة. فإذا كان التزوير من أسفل يحشد علاقة القوة بين المرشحين الأقوياء إداريا واقتصاديا على المستوى المحلى، فليس صحيحا أن "الهيئة الاجتماعية"، "إن لم نقل هيئة الناخبين"، لا وجود لها على الإطلاق. من المؤكد أن المنافسة بين المرشحين تفرض عليهم التعامل ليس مع الناخبين مباشرة، وإنما مع "الناخبين الكبار غير الرسميين" الذين يعملون على تحقيق مصالحهم الشخصية والمصالح العامة لمحيطهم أو لمجموعات المصالح التى يرتبطون بها. ونظرا لكثرة المرشحين تستطيع شبكات الأعيان المحليين الاستفادة من تنافس المرشحين فى العروض التى يقدمونها لكسب الزبائن، وهذا هو ما يفسر على وجه الخصوص تجديد النخب البرلمانية فى مصر قبل انتخابات ٢٠٠٠ بكثير. ففى انتخابات ١٩٩٥ شمل مجلس الشعب ١٧٩ عضوا جديدا. كما أن فى قوة القاعدة تفسير لظاهرة التصويت لصالح الوجوه الجديدة والمستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى. فبينما يتأثر المرشح الرسمى للحزب الوطنى الديمقراطى سلبا بفقدان النظام لمصداقيته يستفيد المرشح المستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى من جهتين : بالنسبة للنظام السياسى فهو فى "الداخل" و"الخارج" فى آن واحد، ونظرا لاستقلاله المعلن أثناء الحملة الانتخابية فهو يتمتع بقدر أكبر من الحرية فى خطابه. بيد أن استقلاله هذا لا يجب أن يسيئ إلى صورته كفاعل سياسى له نفوذه داخل النظام لخدمة مصالح الناخبين فى الدائرة والمجموعات التى ساندته وأيضا مصالحه الشخصية بطبيعة الحال. ينطبق هذا الوضع على الدائرة محل الدراسة حيث لا يعاد انتخاب نفس النواب أبدا، وحيث يتم دائما انتخاب المرشحين المستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى. ففى ١٩٩٠ فاز عبد الواحد سبل ورجب الفرماوى الذى حل محله عند وفاته طه مقلد. وفى انتخابات ٢٠٠٠ فاز سمير السقا وطه مقلد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عودة طه مقلد والتصويت لصالح المرشح الرسمى للحزب الوطنى الديمقراطى سببهما الرئيسى هو الظروف الخاصة التى أجريت فيها تلك الانتخابات.

تفقد المشاركة الانتخابية المنحرفة المتمثلة فى التزوير على مستوى القاعدة شيئا من انحرافها بسبب الموقف العام للمندوبين المزورين الذين يصعب على الناخبين الكبار غير الرسميين وكذلك على المرشحين أنفسهم السيطرة عليهم؛ لأنهم لا يسعون إلا إلى تحقيق مصالحهم الشخصية، وفى ذلك تفسير للعنف الذى اتسمت به الانتخابات ١٩٩٥. ومن ثم يفسر هذا ردود الفعل الايجابية التى أبداها ممثلو القاعدة أو زبائن

الحزب الوطنى الديمقراطى والنظام عند صدور حكم المحكمة الدستورية العليا. ويرى ع.ط. أن الرقابة القضائية سوف تقضى على نوعين من البلطجة التى تمارس فى دائرته : "الحكومية"، أى تزوير الدولة للانتخابات وترشيحها أشخاصا لا يصلحون وليس لهم شعبية إطلاقا، و"الشعبية"، أى كون كل مرشح من المرشحين يحيط نفسه بمجموعة من البلطجية يقومون بتسويد الانتخابات لصالحه. يعد كل هذا بلطجة شعبية ومحلية لا يد فيها لا للحزب الوطنى الديمقراطى ولا للحكومة. أما ص.ع. بخبرته الطويلة فيبدو أكثر ارتيابا : "رقابة القضاء شىء جيد سوف يعيد الثقة فى الانتخابات، من الأرجح أن تؤدى هذه الرقابة القضائية إلى تقليل عمليات التسويد والتسديد، بل قد تقضى عليهما ولكن هل ستقضى على التزوير ؟ هذا هو السؤال...".

قد ينطبق نفس الكلام على النظام السياسى المصرى. فكما رأينا فى الباب الأول من الكتاب، احترم النظام حكم المحكمة الدستورية العليا ونفذه بطريقة شاملة وصحيحة. ربما يرتبط هذا الموقف بالرغبة فى "تهذيب" العملية الانتخابية بواسطة القضاة لانفلاتها من أى رقابة سواء من الجهات العليا أو من القاعدة. فلا الحزب الوطنى الديمقراطى ولا أجهزة الأمن والداخلية ولا الجهاز الإدارى والسياسى الإقليمى والمحلى، ولا حتى أعيان القرى والأحياء، نجح فى إدارة التناقضات وصراعات المصالح التى شهدتها انتخابات التسعينيات. فلماذا إذًا لا يوضع اختيار الناخبين فى إطار مؤسسى، لا تؤدى نتائجه إلى انتقاد مسألة أغلبية الثلثين بمجلس الشعب نتيجة لضم المستقلين إلى الحزب الوطنى الديمقراطى والقيود الإدارية والسياسية والقانونية والأمنية التى تعترض مرشحى المعارضة ؟ فمن شأن هذا "التهذيب" أن يجنب الناخبين مناخ العنف الذى أجريت فيه الانتخابات السابقة وأن يكسب النظام صورة أفضل سواء على المستوى الدولى أو على المستوى الداخلى.

القسم الرابع
الرقابة القضائية : الناخب وانفتاح السوق الانتخابى

دون حضور الناخب شخصيا إلى لجان الانتخاب للإدلاء بصوته سرا لا يمكن أن يكون هناك انتخابات. هذا هو المغزى الأساسى لإخضاع لجان الانتخاب لرقابة القضاء. ونتيجة لهذا الإجراء انقلب المنطق القديم الذى كان يسود العملية الانتخابية فى مصر. فالرقابة تسهم، فى فترة الانتخاب، فى الحد من عدم تكافؤ التعاملات الزبائنية بين الناخب والمرشح، كما أنها تفتح المجال لسوق انتخابى موسع وتعدل بالتالى أساليب "الحث على التصويت" وخصائصه.

١ – نهاية "التصويت البديل"،
والتوازن النسبى فى التعاملات الانتخابية الزبائنية

كان أول ما ترتب على إشراف القضاة على لجان الانتخاب الفرعية الاختفاء الفورى "للتصويت البديل" الذى كان يمارسه المندوبون. ففى يوم التصويت، وبعد أن تأكدوا من عدم جدوى وجودهم، غادر كل المندوبين لجان الانتخاب للقيام بمهام أخرى تخدم موكليهم لاسيما تعبئة وحشد الناخبين. وعلى جانب آخر اختفت الكلمات المرتبطة بالتزوير التى كانت سائدة من قبل وظهرت مفردات ومصطلحات جديدة لاسيما "الترغيب"، إذ كان المراد الآن هو حشد وإقناع وإحياء هذا "الغائب الكبير" فى الانتخابات السابقة أى الناخب. وبالتالى يمكن القول بأن الإشراف القضائى قد أدى إلى ظهور[٢١٥] العنصر الأساسى فى أية انتخابات جديرة بهذا الاسم وهو – الناخب الفرد الذى يدلى بصوته سرا لصالح المرشح الذى يختاره، وهى فئة لم يكن لها وجود من قبل. ويعد هذا أمر جوهرى؛ إذ يدرك الناخب فى هذه الحالة مدى حريته وقوته النسبية لحظة التصويت.

إذا كان الإشراف القضائى قد أدى إلى اختفاء ظاهرة "التصويت البديل" كصورة من صور التزوير فما هو تأثيره على ظاهرة "الحث على التصويت"، وهو ما كان يقوم به الناخبون الكبار غير الرسميين والوسطاء بين المرشحين والناخبين ؟ إنها ظاهرة محتمة وعامة مع اختلاف الأشكال والأساليب من دولة إلى أخرى حسب ما يوجد بها من بنى شرعية لكسب الأصوات. ومع ذلك فإن الإشراف القضائى يخفف إلى حد كبير من حدة تلك الظاهرة ويساعد على تطورها. ودون التطرق لتكهنات مستقبلية يمكن القول بأن الإشراف القضائى أسفر عن أمرين منطقيين : أيا كانت الوعود والأعمال والخدمات التى يقدمها المرشح، فإن الناخب أصبح حرا فى اختيار من يمثله وتزداد هذه الحرية بقدر ما يحاط اختياره بالسرية، إذ يمكنه رفض الاتفاقات المبرمة مع الناخبين الكبار غير الرسميين. فى هذا الشأن يقول ط.ع. : "كيف يمكن التحكم فيما يفعله الناس خلف الساتر ؟" الواقع أن هذا الأمر لم يغير طبيعة ودلالة التصويت فى مصر الذى ما زال تصويتا زبائنيا. ولكن بالمقابل ستكون المقايضة الانتخابية أكثر تكافؤا. فإذا كان النائب يستطيع عدم الوفاء بوعوده، فالناخب من جهته يمكنه عدم رد الجميل أى عدم انتخابه.

٢ - انفتاح السوق الانتخابى وتعديل "الحث على التصويت"

ثانى النتائج المرتقبة على الإشراف القضائى –وليس أقلها شأنا– هى ظهور هيئة ناخبة لم يكن لها وجود من قبل حيث إن الناخبين الكبار غير الرسميين والمزورين كانوا يسيطرون على أصوات الناخبين. وبنشأة الهيئة الناخبة أو عودتها إلى الظهور تغير الوضع كثيرا؛ إذ اتسع السوق السياسى والانتخابى.

سوق انتخابى موسع

مع مراعاة كل النسب والحذر المعتاد يمكن تشبيه اتساع السوق الانتخابى بالتغيرات التى شهدها السوق الانتخابى الأوروبى عند الانتقال من نظام الاقتراع المقيد بشروط مالية واجتماعية إلى نظام الاقتراع العام[٢١٦]. فى مصر التسعينيات كان الاقتراع مقيدا بشروط مماثلة ولكن غير معلنة يحتكرها الأعيان وبصفة أعم الناخبون الكبار غير الرسميين. وقد أدى الانتقال إلى سوق سياسى موسع إثر ارتفاع عدد الناخبين نتيجة للأخذ بنظام الاقتراع العام، على حد قول دانييل جاكسى، إلى تغيرات فى المقايضة الانتخابية. وفى عهد الملكية النيابية كانت الأسواق فى أيدى الأعيان وكانت محدودة ومقسمة (الرهانات محلية بل شخصية) ذات طابع احتكارى (كثير من المرشحين ينتخبون دون منافسة حقيقية منذ أول جولة أو بفارق كبير). تتسم التعاملات فى هذا النوع من الأسواق بالشخصنة وهى غير نوعية وكثيرا ما تتسم بالتكافؤ، وهى عبارة عن علاقات مبنية على تبادل الخدمات والدعم والمنافع المادية والرمزية الخاصة أو العامة. ويكون التبادل ظاهرا جليا ولا يشمل مزايا سياسية محددة. كما أن رهانات المنافسة هى رهانات اجتماعية بل شخصية. وأخيرا من صفات هذا السوق أنه حمائى لا ينتخب فيه الناخبون إلا أحدا من ذويهم. هذا ويُحدث الانتقال إلى السوق الموسع ونظام الاقتراع العام تغيرات جوهرية فى المقايضة والتعاملات الانتخابية. فكلما زاد عدد الناخبين كلما أصبح من الصعب إقامة علاقات شخصية، وكلما كانت التعبئة قائمة على المبادئ المعنوية والمجردة. كذلك يميل السوق الانتخابى إلى التميز والتفرد. فعلاوة على الصراعات بين الأشخاص تنشب الشقاقات بين الفصائل وقد يسهم الصراع بين الفئات الاجتماعية فى إظهار المنافسة فى الأسواق السياسية. ومع اختفاء الظروف الاجتماعية المواتية للمناظرة، وزوال محاولات من يطلق عليهم الآن جاريجو بالمقاولين السياسيين لفرض علاقات جديدة بين الناخبين والمنتخبين، تراجعت استراتيجيات التعبئة الانتخابية المبنية على عرض المزايا المادية، وأصبح كسب الأصوات عملية متخصصة وجماعية،

لاسيما باللجان الانتخابية التى نجم عنها فيما بعد الأحزاب السياسية[٢١٧].

الهدف من هذه الفترة المطولة عن الانتقال - فى فرنسا - من السوق الانتخابى إلى السوق الموسع إثر ارتفاع عدد الناخبين هو أن نبين أن ظهور هيئة ناخبة فى مصر، مهما كانت محدودة الحجم، من شأنها تغيير طبيعة التعاملات الانتخابية وأشكالها. وإذا كان الانتقال إلى تعامل من النوع "السياسى" بين مرشح يقترح برنامجا أو أفكارا سياسية وناخب يختار حسب رأيه السياسى لا يعد نتيجة طبيعية تتم تلقائيا عند ظهور سوق انتخابى، فعلى عكس ذلك لا شك فى أن طبيعة الوساطة بين المرشحين والناخبين والأساليب المستخدمة فيها تتغير. فهناك احتمال كبير ألا تظل الوساطة حكرا للبعض، وهو ما شاهدناه فى قرية سنتريس، وإنما يقوم بها فاعلون جدد فيتنوع الوسطاء، بل وتقل الوساطة رأسيا بينما تزداد أفقيا.

نهاية احتكار "الحث على التصويت"

من شأن الهيئة الناخبة المصرية -وليس مجرد ظهورها- أن تدفع الفاعلين الذين يسعون إلى اكتساب أصواتها إلى أن يأخذوا فى الاعتبار تنوعها واهتماماتها والمصالح التى تحركها. وفى هذا الصدد فإن أعمال الباحثين الذين اهتموا بدراسة تحول بلدان الجنوب إلى الديمقراطية السياسية والانتخابية مقنعة للغاية. يبين ريشار بانيجاس كيف أن الأخذ بالتعددية فى دولة بنين فى التسعينيات قد عزز وضع الوسطاء مثل قيادات القرية والقيادات الدينية والأعيان وحتى الأفراد العاديين الذين أجادوا التصرف وعرفوا كيف يُشعرون المرشحين والأحزاب باستحالة الاستغناء عنهم. فالسمسار السياسى الجديد لا ينتمى إلى أى حزب، ويؤكد أنه له نفوذ على عدد من النشطاء أو الناخبين. ومن جهة أخرى تبين كامى جواران استنادا على مثال ريو دى جانيرو بالبرازيل كيف أن الشبكة الزبائنية بين المرشح والناخبين تتجه نحو اللامركزية بفعل ارتفاع عدد المرشحين وتزايد عدد المضاربين الصغار. وفى مصر كان أهم عنصر هو ارتفاع عدد المرشحين، كما أن الإشراف القضائى وأثره على نشأة هيئة الناخبين قد أدى إلى تزايد عدد الوسطاء، وساهم بالتالى فى "فك مركزية" الشبكة الزبائنية. وفى قرية سنتريس واجهت جماعة ص.ع. منافسة شرسة من قبل المقاولين - أو بالأصح السماسرة- الانتخابيين الجدد. يرجع الوضع الاحتكارى لجماعة ص.ع. لكونهم يسيطرون على أصوات الهيئة الناخبة الافتراضية. إلا أن توجه الفاعلين - المزورين نحو الاستقلالية داخل لجان الانتخاب تجاه الناخبين الكبار

غير الرسميين والمرشحين على حد سواء حال دون تجديد المرشحين كما يشهد بذلك متوسط سن هؤلاء، وكذلك ظهور بعض الناخبين الكبار خارج المجموعة السياسية التقليدية فى القرية. وحتى تنشأ مجموعة من الوسطاء الانتخابيين لا بد أن يتمكن هؤلاء من الوصول إلى سوق الأصوات والناخبين، وقد وفر الإشراف القضائى مثل هذا السوق.

إن أعيان سنتريس المسنين قد طالهم الإرهاق، ونحن نشهد الآن نهاية الثقل السياسى المحلى الذى كان يتمتع به الجيل الذى دخل المجال السياسى فى عهد التجربة الناصرية. ويرجع ذلك إلى حتمية تجديد الأجيال، والدليل على ذلك ما حدث عند وفاة ط.ع. أحد الأخوين الأعداء، بعد بضعة أشهر فقط من انتهاء بحثنا الميدانى، ولكن أيضا اعتراض المستبعدين والمهمَّشين الاجتماعيين، لاسيما شباب القرية، على وضع مجموعة القدامى واحتكارهم النشاط السياسى والانتخابى.

الواقع أن الريف المصرى قد تغير كثيرا ويشهد على ذلك ما آلت إليه قرية سنتريس وشباب القرية بفضل التقدم الذى تم فى مجال محو الأمية والثقافة ودخول وسائل الإعلام. ومن جهة أخرى تسعى فئة الشباب إلى دخول اللعبة السياسية بطريقة مستقلة دون التعرض لضغوط لأنها أصبحت مسيسة. ويمكن القول بأن الإشراف القضائى على لجان الانتخاب الفرعية يلبى بطريقة ما هذا المطلب. يقول ط.ع. : "إن دور الوسطاء فى سبيله إلى الاختفاء بسبب التعليم، والإشراف القضائى سوف يكمل هذا التطور". ويضيف ط.ع. أن أكثر من تأثر بتلك التحولات هم الناخبون الكبار غير الرسميين وهم يدركون تماما أن نفوذهم وثقلهم أصبح محل اعتراض. الشيخ أ. (٦٨ سنة) : "ولدت في هذه القرية سنة ١٩٣٢ وحضرت آخر انتخابات قبل الثورة، انتخابات ١٩٥٠، وكنت عضوا فى الاتحاد الاشتراكى العربى. لاحظت أن من عام ١٩٥٠ حتى اليوم المشاركة السياسية فى قريتنا زادت، وهذه الظاهرة لها عدة أسباب : أولا فى قريتنا كل العائلات لها أولاد دخلوا الجامعة وعندنا صحفيون وأطباء ومحامون يشكلون ما يسميه الماركسيون "الانتلجنسيا". وهؤلاء لهم تأثير على عائلاتهم. العامل الثانى هو التكنولوجيا الحديثة والتليفون المحمول والانترنت. ويعد هذا من عوامل المشاركة السياسية لأنه من السهل على كل دائرة معرفة ما يحدث فى الدوائر الأخرى. لم يكن الحال كذلك من قبل وكان لابد من الانتقال للحصول على المعلومة. أما الآن، مع الحاسب الآلى والانترنت يمكنك الحصول على كل المعلومات من كل أنحاء العالم وأنت فى بيتك. والحكومة لا تستطيع أن تفعل شيئا لمنع ذلك. مثلا الإسلاميون فى أوروبا

يرسلون التعليمات لأصدقائهم فى مصر وإيران عن طريق الانترنت، وقدمت قناة الجزيرة برنامجا عن طريقة استخدام الإسلاميين للانترنت، ويؤدى ذلك إلى مشاركة سياسية لا تستطيع الحكومة مقاومتها. العامل الثالث هو الصحف والمكتبات. فى الماضى لم تكن الصحف تصل إلى قريتنا ولم يكن بها مكتبة. أما اليوم فالشباب يقرأ ويما أن الشبان متعلمون فهم يفهمون ما هى المشاركة السياسية. لم يكن هناك إلا مدرسة صغيرة للابتدائى وأخرى للإعدادى، وكانت المدرسة الثانوية على بعد ثمانية كيلومترات والجامعة فى القاهرة. لم يكن لدى الناس المال الكافى لتعليم أولادهم. كل ما كان فى إمكانهم كان الكتّاب. أما الآن فهناك مدارس وحتى هناك جامعة فى شبين الكوم. وأخيرا العامل الأخير هو الأحزاب السياسية. يوجد فى قريتنا ممثلون عن كل الأحزاب وهم يؤثرون على الشارع، والناس يتعلمون بذلك ما هى المشاركة السياسية".

وقد جاءت على لسان ع.ط. أقوال مماثلة : "الناس هنا لهم ثقافة سياسية. فهم يعرفون معنى كلمة انتخابات وتسويد وتسديد وتزوير ولجنة انتخاب وكشوف انتخابية. كما يعرفون من له حق التصويت ومن ليس له هذا الحق، وما هى مهمة مجلس الشعب، ومدته وعدد أعضائه، ونسبة ال ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين، والأعضاء المعينين، والاستفتاء... الخ. وهذه الثقافة موجودة عند كل الطبقات الاجتماعية وكل الأعمار لأن كل عائلة من عائلات سنتريس تضم اليوم ثلاثة أو أربعة جامعيين، أضف إلى ذلك التليفزيون والأطباق الهوائية والصحافة والمراكز الثقافية ومراكز الشباب والأحزاب السياسية. كل ذلك يعطى الناس ثقافة سياسية، وعلاوة على ذلك الممارسة المستمرة للانتخابات أو حتى مشاهدة انتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى والنقابات واتحادات الطلاب. كل ذلك يعطى للشباب والكهول والفلاحين والمدرسين والتجار نوعا من الثقافة السياسية". وعلى حد قوله يبدو أن الشباب له تأثير على العائلات. غير أن النتائج السياسية والانتخابية لتلك التغيرات التى تمس الشباب، إنما تؤثر أيضا على ثقل الوسطاء.

ويقول.ف.ع. : "فى الماضى كان دور الوسطاء أساسيا. كنت تعطى المال لكبير العائلة أو لشخص آخر ليأتى لك بأصوات الفلاحين وكل العائلة. أما الآن فقد أصبح دورهم محدودا بسبب التعليم. لم يعد الناس يحتملون أن يوجههم أحد". ويتذكر هـ.م. دور الوساطة الذى كان يلعبه والده فيقول : "قبل الثورة كان أبى يقوم بدور الوسيط لحسن زياد باشا. كان يفعل شئا مهما جدا. عندما كان يريد أن يصوت أحد لحسن

زياد باشا كان يعطيه نصف ورقة مالية قيمتها جنيه واحد ولا يعطيه نصفها الثانى إلا بعد التصويت. ولكن فى هذا الزمن قل دور الوسطاء إلى حد كبير إلا فى المناطق النائية لأن الناس أصبحوا مثقفين وهم يخجلون من أن يقال إنهم تقاضوا مبلغا من المال لينتخبوا فلانا أو فلانا. ولكن ذلك يتم بأسلوب مهذب فى صورة تبرعات للمسجد أو غيره ومقابل ذلك يضمن الوسيط أصوات المجموعات التى يسيطر عليها".

نفس الكلام جاء على لسان ص.ع. : "انتهى دور الوسطاء بسبب الجهود المبذولة فى مجال محو الأمية ولا يستطيع أحد أن يقول أن أصوات القرية الفلانية تتكلف "كذا" أو "الخدمة الفلانية"، فالمهم الآن هو الاقتناع". وبذلك يمكن القول أن التعليم ومحو الأمية يلعبان دورا كبيرا فى جعل التصويت مسألة فردية ومسألة اقتناع أو رأى شخصى.

حتى دون أن ندعى أن إضفاء الطابع الفردى على التصويت كان نتيجة حتمية لمحو الأمية، علينا أن نقر بأن التعليم يوفر الأدوات اللازمة لحرية التصويت. يقول آلان جاريجو[٢١٨] فى هذا الصدد : "إن معرفة القراءة والحساب تعنى أيضا معرفة قراءة بطاقة الانتخاب وإعلان نوايا المرشح والصحف، ومعرفة عد الأصوات أو فهم معنى وجود أغلبية فى البرلمان". وبالطبع يؤدى هذا التوجه نحو فردية التصويت، لاسيما بين الشباب، إلى تعقيد لعبة تأثير هؤلاء أو أولئك ويصبح من الصعب التنبؤ بنتائج الانتخابات.

الحاج .ا.ت. ٤٥ سنة، عضو سابق فى المجلس الشعبى المحلى لمدينة سنتريس : "لم تعد السياسة مثل ما كانت عليه فى الماضى. اليوم فى القرية تشب الصراعات لأى شيء. لو كانت القرية تتفق على شيء وعلى رأى واحد لكان هذا أفضل. فى الماضى كان من السهل معرفة عدد الأصوات التى يمكن للمرشح الفوز بها فى القرية، بل وكنت تستطيع، بالورقة والقلم، أن تعرف من معه ومن ضده وبذلك تعرف عدد الأصوات التى سيحصل عليها فى كل قرية وفى كل دائرة. وحتى قبل إعلان النتائج كان لكل يعلم من الفائز. أما اليوم فالحالة مؤسفة. كل فرد فى العائلة الكبيرة، أو حتى فى العائلة الصغيرة، له رأيه الشخصى وتوجد خلافات كثيرة. فى الماضى كان كل الناس متساوون والكبير هو الأكبر سنا وكان له نفوذ أكبر. لا يهم إن كان فلاحا أو بقالا أو موظفا صغيرا. ومع تقدم التعليم والوعى والثقافة فى القرية نشأت طبقة جديدة حلت محل كبار السن والآخرين. ولذلك، وقت الانتخابات يحاول كل شخص أن يفعل شئا هاما ولو كان ذلك ضد إخوته وأعمامه أو أخواله وباقى أفراد العائلة فيشب الصراع.

كل شخص يصوت لصالح مرشح مختلف وأصبح من الصعب عدّ الأصوات كما كان يحدث من قبل. وبذلك اختفت قيادات الماضى وكل واحد الآن له رأيه الشخصى... هذا هو ما يسمى بالديمقراطية العفوية أو التلقائية، ولكنها أيضا شعبية على المستوى المحلى، ولكنها لا تؤثر على شيء لأنها سلبية".

ولنستمع في نهاية حديثنا عن اعتراض الشباب على ثقل الوسطاء لما يقوله ص.ع. : "يجب أن نعلم أن شباب الريف قد تغير كثيرا ونتيجة لذلك قل تأثير كلمتنا وقل ثقلنا ونفوذنا، بل تلاشى كل ذلك لصالح الشباب ولا شك في أنهم سيقومون بدورنا على وجه أفضل. الشباب هنا كانوا أصلا من الفلاحين الأميين، وكان يكفى أن تقول لهم "أنت وأنت علّموا على هذا الرمز أو ذاك : فكانوا ينفذون ولا يمكنهم الرفض أو حتى الإفصاح بأنهم يريدون انتخاب شخص آخر خشية أن يكشف أمرهم أمامى. كانوا يعرفون أنه فى هذه الحالة، إذا حدث لهم أى شيء، لن أساعدهم لأنهم "كسروا" كلمتى وأنا واحد من "الكبار". لكن الآن، مع تعليم الشباب، لا أستطيع أن أقول لأحدهم اذهب وانتخب فلانا. إذا كان مهذبا أو من أقرب أقربائى سوف يوافقنى فى الظاهر ويسخر منى فى داخله ويقول لنفسه : "لن يأمرنى هذا المتخلف بما يجب علىّ أن أفعله". وإذا كان شابا لبقا سوف يقول : "ولما لا تذهب أنت وتصوت له، أنت صغير". لذلك يمكن القول بأن التعليم قضى على دورنا، أو على الأقل جعله ضعيفا وغير ملموس. والإشراف القضائى سوف يقضى عليه تماما خاصة لو تم بنزاهة كما يقولون، كما أن الفراغ والبطالة جعلا الشباب لا يجد ما يفعله إلا الثرثرة والكلام الفارغ. يقضون وقتهم فى القراءة والاستماع. وعندما أقول لهم إن فلانا خير شخص يمثلنا فى البرلمان يتهموننى بأن مقاييسى فى اختيار المرشح مقاييس رجعية وتقليدية وأن الاختيار يجب أن يكون على أساس أجدر المرشحين لهذه المهمة وليس على أساس القرابة والمصاهرة ولا لكون المرشح من أبناء القرية. وفى نظرهم يجب أن يكون الشخص الذى ينتخبونه متعلما ومثقفا وقادرا على الفهم والتشريع. يجب أن يخدم الأمة أولا ثم أهالى الدائرة. وعلى هذا المستوى أيضا يجب أن يخدم مجموع الأهالى وليس أصدقائه وزبائنه. ولا أستطيع الرد عليهم لأنهم على حق. وبما أنهم شباب وليس لهم عمل، ينشغلون بالانتخابات على مدى أكثر من سنة مما يهدد وظيفتنا ودورنا. أعطتهم وسائل الإعلام والصحف ثقافة سياسية أكثر من اللازم. كل واحد منهم يريد أن يصبح عبد الناصر ويكون له دور. هذه لعنة حلت علينا نحن "الكبار" وعلى دورنا في توجيه الأهالى. ما زال لنا دور فى المجالس العرفية. ولكن

هذه أيضـا لا يعترف بها الشـباب. يقولون إنها ليس أكثر من عرف وأنه من الأفضـل اللجوء إلى المحاكم لأنها سـتعترف بحقك. فالمحكمة محايدة لا تعرف أحدا وبالتالى لن تقف مع القوى ضـد الضـعيف. ربنا يحمى دورنا لأنه فى وقت ما لن يكون لنا أى وظيفة".

نحو زبائنية أكثر أفقية؟

بذلك يمكن القول بأن الإشراف القضائى على لجان الانتخاب الفرعية يعتبر مرحلة إيجابية هامة من التوجه الديمقراطى فى الانتخابات فى مصر. وأكثر ما جاء به من إيجابيات أنه أدى إلى وجود هيئة ناخبة وفتح سوق جمع الأصوات الذى كان قاصرا فى البدء على الأعيان ثم بعد ذلك، وبسبب تزايد عدد المرشـحين الأقوياء اقتصـاديا نتيجـة الانفتاح، علـى المندوبين – المزورين. ومـع تنوع الهيئة الناخبة أصبح من الممكن تجديد وتزايد وتنوع الوسطاء والوكلاء. ومع ذلك لم تؤد تلك التغيرات إلى تعديل جوهرى فى دلالة التصويت فى مصر. فهو ليس تصويتا بهدف التعبير عن رأى سياسى، وإنما تصـويت بهدف المقايضـة أساسـها الزبائنية : مرشـح يفعل أو يعطى (أو يتعهد بالفعل أو العطاء) ومن يشكرونه بانتخابه أو يعاقبونه بعدم انتخابه مرة أخرى. ليس هناك تعارض فى الواقع بين الانتقال إلى الديمقراطية الانتخابية والتعددية السياسية مـن جهـة والزبائنية من جهـة أخرى. والدليـل على ذلك ما حدث فـى كثير من بلدان الجنوب التى تبنت نظاما ديمقراطيا مؤخرا. بل أن التحول إلى التعددية والديمقراطية قد يضاعف الشبكات الزبائنية الانتخابية. ويبين ريشار بانيجاس متحدثا عما حدث فـى بنـين، أنه مع هيكلة النظام الحزبى لعبت السياسـة الزبائنية دورا أكبر فى تعبئة المؤيديـن. وأخيرا أحدث انتقال بلدان الجنوب إلى الديمقراطية تقدما فى التفكير حول طبيعـة الزبائنية وعلاقتهـا بالديمقراطية. هل يجوز اعتبارهما متناقضـين ؟ ألا يتم تعزيز الديمقراطية – بشيء من المفارقة – فى بوتقة أنماط من المنطق الزبائنى ومن خلال سياسـة ملء البطون ؟ هذا هو السؤال الذى يطرحه ريشار بانيجاس الذى لاحظ أن القاعدة تستخدم التصويت الزبائنى كوسيلة لتحقيق مصالحها وتوجد تنافسا فى عروض المرشـحين، بل وتسـتخدم التصويت كوسـيلة للانتقام من الجهات العليا. أما أقـوال كاميى جواران فهى أقـل جزمـا، إذ إنها ترى أن الزبائنية، فى إطار الانتخابات الحرة، تشـوه لعبة التعددية بتمييزها للمرشـحين الذين فى أيديهم مقاليد السلطة، إلا أنها (أى الزبائنية) تدخل أيضـا فى إطـار الأداء الديمقراطى؛ لأن الناخبين لهم حرية

التصويت. ولكن هل هم أحرار بالفعل أم أنهم مضطرون، نظرا للفوارق الاجتماعية وندرة الموارد وخصخصة توزيعها، إلى قبول نظام رقابة سياسية يخضعهم لطبقة سياسية لا تمثلهم أو لا تمثلهم، إلا بقدر محدود، وإن كان هذا النظام لا يلغى اختيارهم تماما ؟ وتشير كاميى جوراان أيضا إلى أن التعود على التصويت واندماج الفقراء فى السياسة يتم من خلال ممارسة المقايضة.

ما هو الوضع بالنسبة لمصر ؟ من الصعب الإجابة على هذا السؤال لأن التغيرات التى أحدثها الإشراف القضائى على لجان الانتخاب لم تتضح بعد حقيقتها، ولأن الفاعلين القدامى والفاعلين المحتملين – وقد فوجئوا بالجديد فى عملية التصويت فى انتخابات ٢٠٠٠ – لن يكشفوا عن استراتيجياتهم وخططهم إلا فى الانتخابات المقبلة. وكما أشرنا فى الباب الأول من هذا الكتاب لن يتمكن القضاة وحدهم من ضمان التوجه الديمقراطى للانتخابات فى هذا البلد، ولا إعطاء عملية انتخاب النائب دلالة سياسية. لا بد من إصلاحات قانونية وإدارية وسياسية سواء فيما يتعلق بالمعايير الانتخابية، أو بمباشرة الحقوق السياسية للمواطنين وللأحزاب السياسية، أو بإعادة تنظيم النظام السياسى – الإدارى المحلى الذى – بفعل خلله الوظيفى، جعل من النائب "عمدة بديل" فى دائرته.

تبين من تحليل التزوير "من أسفل" كيف أن أعضاء المجالس الشعبية المحلية يقومون بتزوير الانتخابات لصالح "معلميهم" أى النواب. والواقع أن انتخابات ٢٠٠٠ بقضائها على عملية "التصويت البديل" أدت إلى قطع علاقة المصالح التى كانت تربط هذين الفاعلين. ينبئ هذا الانقطاع بتغير العلاقة بين المرشح لمجلس الشعب والهيئة الناخبة من جهة، وبين عضو المجلس الشعبى المحلى والهيئة الناخبة من جهة أخرى. منطقيا سيضطر كل منهما من الآن فصاعدا مخاطبة الناخبين لكسب الأصوات دون اعتماد أحدهم على الآخر فى ظل نظام العلاقات الزبائنية الذى غاب عنه الناخب. ونظرا لزوال المصالح المتبادلة، أو على الأقل المباشرة، سوف يلعب كل منهما منفردا وسوف تنشأ علاقات جديدة. وأخيرا ينبئ هذا الانقطاع بتجديد شامل للمجالس الشعبية المحلية وبإحياء دور هذه المجالس. هذا هو الأمل الذى عبر عنه الأشخاص الذين أجرينا معهم البحث الميدانى وهم يشكلون كما ذكرنا قاعدة النظام السياسى المصرى و الحزب الوطنى الديمقراطى.

.م.ز.ن. (عضو الحزب الوطنى الديمقراطى وعضو المجلس الشعبى المحلى بمحافظة المنوفية، رئيس لجنة التجارة الداخلية والتموين فى المجلس الشعبى) : تقتضى

الديمقراطية أن يكون هناك وعى وثقافة سياسية وكل ذلك تحقق فى انتخابات ٢٠٠٠ التى حركت فى الناس الوعى السياسى الذى كان قد اختفى بعد عبد الناصر... وسوف تكمل انتخابات المحليات كل ذلك لأن الحملة الانتخابية ستكون صعبة جدا، ثم إن الديمقراطية تبدأ بالمحليات لأن معظمها يحتل أهمية كبيرة فى الريف حيث يسكن معظم المصريين، وإذا ما أعطوا قدرا صغيرا من السلطة ليحكموا أنفسهم ستكون هذه هى الديمقراطية، وتكتمل الصورة السياسية بمجلسى الشعب والشورى... عندما تشاهد التليفزيون وترى كيف تتزايد مساحة الديمقراطية... يرتبط كل ذلك بالنوايا الحسنة التى تبديها الإدارة السياسية حتى تكون الانتخابات نزيهة كما فى عام ٢٠٠٠، وهنا سترى الديمقراطية الحقيقية فى المحليات (...) فانتخابات المجالس الشعبية المحلية، عندما تجرى فى ظل قانون لا يمنح أعضاءها أى صلاحيات، فإنها تجذب الحمقى وغير الأكفاء... يقضون الوقت فى إزعاج التنفيذيين بطلبات غريبة. ولكن فى رأيى أن الانتخابات القادمة ستكون نزيهة وستضم المجالس الشعبية المحلية أشخاصا أكفاء ومثقفين... يجب فقط إعطاءهم صلاحيات جديدة... سوف تفتح الانتخابات المقبلة الطريق لإصلاح الحياة السياسية بالمحليات فى مصر (...) يجب أن يكون عضو المجلس الشعبى المحلى حاصلا على الأقل على شهادة جامعية، وهم كثيرون فى الريف حاليا، وأن يكون قد قدم خدمات ملموسة للمحيطين به وأن يؤيد ترشيحه ما لا يقل عن ٥٠٠ شخصا. يجب أيضا أن يكون مقتدرا ماليا وملتزما وليس من أتباع أحد نواب مجلس الشعب أو مجلس الشورى... وأخيرا أن يكون رجلا مستقلا يعرف ما يفعل ويعرف أهمية وجوده فى المجلس الشعبى المحلى (...). أدت انتخابات ٢٠٠٠ إلى تقليص دور المندوب الذى يصبح فيما بعد عضوا فى المجلس الشعبى المحلى، وبالتالى تفقد المحليات أهميتها بالنسبة للنواب (...) وكل ذلك معناه أن على المرشح أن يحسن التصرف ويقدم الخدمات للأهالى إذا كان يريد الفوز...".

تفترض كل هذه الاستنتاجات أو النتائج أن يكون لدى النظام المصرى رغبة حقيقية فى "تطهير" عملية التصويت والمضى قدما فى التجربة أثناء الانتخابات القادمة. غير أن هذا لم يحدث إذ أن انتخابات ٢٠٠٢ المحلية أجريت بلا إشراف قضائى. أما الأسباب التى قدمها النظام المصرى لتبرير عدم التزامه بحكم المحكمة الدستورية العليا الصادر فى يوليو ٢٠٠٠ فى شأن الانتخابات التشريعية وعدم إخضاع لجان الانتخاب للإشراف القضائى فى الانتخابات المحلية فهى الوقت الذى يقتضيه ذلك وكون المجالس الشعبية المحلية لا تعد إلا قسما من أقسام السلطة التنفيذية وليست

مجالس ذات سيادة، وأن مداولاتها تتم على المستوى المحلى.

هذا القرار يستحق التحليل لكونه يحتوى على دلالات هامة بخصوص الحدود التى ينوى النظام وضعها للانفتاح الديمقراطى الذى بدأ فى عام ٢٠٠٠، والتى تتعلق بنوعية النخب البرلمانية وأعضاء المجالس الشعبية المحلية التى يريدها أن تشغل مقاعد مجلس الشعب والمحليات، وبنوع العلاقات التى يريدها بينهم ومع قراهم أو دوائرهم. والمسألة المطروحة هنا هى طبيعة الزبائنية الانتخابية والسياسية فى مصر. يرى باتريك هينى[٢١٩] أن ظهور الهياكل الزبائنية فى ضواحى القاهرة يرتبط مباشرة بضعف المحليات. فكلما قلت ميزانية المحليات كلما حكم على النخب السياسية لاكتسابها الشرعية بالدخول فى عمليات السمسرة الفردية لعدم استطاعة هؤلاء الساسة تمثيل المصلحة العامة أو التعبير عن المطالب العامة التى لا يمكنهم تحقيقها بسبب الأوضاع المالية فتدار على مستويات أعلى من مستواهم، بحيث يمكنهم التأثير عليها. فقد قلت قدرات الدولة التوزيعية كثيرا ولم يعد بمقدورها تجديد نحو ٥٠ ألف عضوا تتشكل منهم المجالس الشعبية المحلية فى أنحاء الجمهورية عن طريق الانتخابات "الحرة". بل الأكثر من ذلك انتخب بعض هؤلاء بطريقة ديمقراطية، وبذلك فهم غير "ملزمين" تجاه الجهات العليا مما قد يعرض الجهاز الإدارى لبعض المشاكل بسببهم كما حدث بين عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٩. هل كان من الأفضل أن تظل العلاقة بين عضو المجلس الشعبى المحلى والنائب علاقة المعلم/الزبون، فيرضى ذلك النائب الذى يحتكر إمكانية الحصول على الأموال العامة والخدمات، والتى يجوز تملكها بصفة شخصية وإعادة توزيعها حسب منطق الفردانية ؟

الزبائنية الإدارية والاقتصادية : توازن مهدد

يطرح قرار الدولة المصرية بعدم تطبيق نظام الإشراف القضائى على انتخابات ٢٠٠٢ المحلية فرضية أخرى. تحدثنا طوال هذا الباب الأخير من الكتاب عن تنافس نوعين من الزبائنية: الزبائنية القديمة القائمة على توزيع أموال الدولة التى فى تناقص مستمر، والزبائنية الجديدة القائمة على توزيع الأموال الخاصة للمرشحين أو لموكليهم بسخاء متزايد. بل طرحنا فرضية وجود تحالف سياسى بين الموظف ورجل الأعمال يظهر على المستوى الانتخابى. ألا يمكن القول بأن النظام المصرى كان يريد، من خلال "الهدية" التى قدمها للنواب فى عام ٢٠٠٢، وهم أساس شرعيته، عدم قلب خصائص الزبائنية، وذلك بأن يوفر لهم الإمكانيات اللازمة لمنافسة

المرشحين من رجال الأعمال القادرين على الاحتفاظ باستقلالهم تجاه أجهزة الدولة ومواردهـا المحدودة ؟ ألا يمكن طرح فرضية أن تطور الزبائنية الانتخابية المصرية، التـى أصبحـت الآن تعتمد على أموال المرشحـين الخاصة، يدعو إلى إعـادة النظر فى إحـدى السمـات الرئيسية الواضحة فـى التصويت المصرى منذ عهد عبـد النـاصر، ألا وهـى الهيمنة الإدارية، وأنـه أصبح يعبر عن الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية ؟ ومع ذلك، إذا كانت الهيمنة الإدارية، بل والدولتية، تتراجع فالمسألة المطروحة هى مسألة طبيعـة النظام السياسى المصرى الحالى وشرعيتـه. فمصر تعيد النظر مرة أخرى فى العلاقـة بـين الليبرالية الاقتصاديـة والليبراليـة السياسية. ولا يبـدو أن الانتقال إلى اقتصاد السوق يؤدى إلى مزيد من الديمقراطية، بل إنه يؤدى على عكس ذلك إلى تشبث النخب الحاكمة وعرقلة عملية التحول الليبرالى الذى بدأ منذ أكثر من عشرين عامـا.



[هوامش]

١٥٧ تضم الدائرة ٥٣٣٣٨٩ نسمة.

١٥٨ أيمن سيد عبد الوهاب، "انتخابات ٢٠٠٠، دراسة حالة"، في هالة مصطفى انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١، ص ٢٢٧-٣٠٤.

١٥٩ بما أنه لم يكن هناك انتخابات في عام ١٩٦٧ فقد انتخب محمد شاهين ليحل محل نائب متوفى أو "مستقيل".

١٦٠ لأسباب تتعلق بظروف خاصة بالانتخابات في أشمون فإن الأعداد المتوفرة لدينا تخص الدائرة بأكملها وليست موزعة حسب لجان الانتخاب ولا القرى أو المدن. وبالتالي ليس لدينا الأعداد التي تسمح بتحليل السلوك الانتخابي في هذه القرية على حدة.

١٦١ انظر الباب الأول من الكتاب حول تنظيم انتخابات ٢٠٠٠ عمليا.

١٦٢ انظر الباب الأول.

163 Patrick Haenni. Banlieues indociles? Sur la politisation des quartiers périurbains du Caire. thèse de doctorat soutenue en 2001.

١٦٤ كان لمسألة الوقت أهميتها في إدخال التصويت ضمن ممارسات المواطنين. ويقتضي ذلك تعلم بعض الأمور لاسيما "تعلم الانتظار". يقول ميشيل أوفيرليه في هذا الصدد: "على المواطن–الناخب أن يكون صبورا وأن يُخضع نزواته الملحة ليجعلها تتزامن مع حلول موعد الانتخابات.
ويشير المؤلف أيضا إلى أن منح المواطن حق الانتخاب معناه حرمانه من وسائل التعبير السابقة مثل الثورات وإقامة المتاريس...
Michel Offerlé. Un homme. une voix? Histoire du suffrage universel. . Découvertes Gallimard histoire. .1993. 160 pages"; « La politique en campagne". Politix. n°15. 1991. p. 55–67
لم تعد هذه المعطية صحيحة اليوم بسبب تطور بعض أشكال الديمقراطية المشاركة démocratie participative التي من خواصها، بالإضافة إلى قربها من تطلعات المواطنين، محاولة طرح المشكلات العامة بطريقة مستمرة عبر الزمن.

165 Michel Offerlé. « Mobilisation électorale et invention du citoyen. L'exemple du milieu urbain français à la fin du XIXe siècle".. dans Daniel Gaxie (éd.). Explication du vote. Un bilan des études électorales en France. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1989. p. 161.

166 Daniel Gaxie. "Entretiens": Enjeux électoraux. enjeux municipaux". Politix. n°5.1989. p. 17–23.

١٦٧ نفس المرجع، ص ١٩.

١٦٨ يشير المتحدث هنا إلى فروع إحدى الجمعيات الخيرية الإسلامية التي يستثمرها الإخوان المسلمون للقيام بالأنشطة الاجتماعية والصحية والتعليمية ولتكوين قاعدتهم الاجتماعية والانتخابية. اقرأ في هذا الشأن:
Ben Néfissa S.. "Citoyenneté morale en Égypte":Une association entre État et Frères musulmans". dans Ben Néfissa en collaboration avec Hanafi S. (éds.). Associations et pouvoirs dans le monde arabe. .coll. De l'Annuaire d'Afrique du Nord. Aix en Provence. Éditions du CNRS. 2002

١٦٩ معروف عنه أنه يتناول المشروبات الكحولية ومولع بالنساء.

170 Marc Abélès. Jours tranquilles en 89. Ethnologie politique d'un département français. Paris. Odile Jacob. 1989. p. 349–356.

١٧١ انظر الفصل الأول.

172 Michel Seurat. L'État de Barbarie. Paris. Le Seuil. 1989.

173 Hisham Sharabi. Le néo–patriarcat. Mercure de France. 1996.

174 Pierre Rosanvallon. Le Sacre du citoyen. Histoire du suffrage universel en France. Paris. Gallimard. 1992.

١٧٥ يوضح أوليفييه روا أن العصبيات الحالية في العالم العربي ليست امتدادا للقبائلية أو الطائفية وإنما هي شكل جديد من أشكال علاقة التضامن التقليدية في حيز حديث مثل الدولة أو عولمة الدوائر الاقتصادية والمالية. ومن السمات المميزة لها مقارنة بمجموعات مماثلة في ساحات ثقافية

أخرى أنها تميل إلى العودة للتقاليد re-traditionalisation بمعنى أنها تعمل وتتأصل بل وتدعى أن مرجعيتها هي قواعد العصبيات التقليدية.

Olivier Roy. « Clientélisme et groupes de solidarité": survivance ou recomposition?"». dans Ghassan Salamé (dir.). Démocraties sans démocrates. Paris. Fayard. 1994. p. 397-411.

176 Bourdieu P.. « Les modes de domination"». Le sens pratique. coll. « Le sens commun"». Paris. Minuit. p. 209-244.

١٧٧ هذا التعبير مأخوذ عن Patrick Haenni; « Banlieues indociles"? Sur la politisation des quartiers périurbains du Caire"». p. 317.

١٧٨ انظر الباب الثاني.

١٧٩ يعد الشباب عنصرا أساسيا في المنافسة الانتخابية وسوف نعود إلى هذه النقطة لاحقا في تحليلنا.

١٨٠ في الريف المصري، يعتبر بناء منزل خارج حدود القرية علامة على التحرك الاجتماعي والنفوذ، مثل ما كان يفعل الباشوات الإقطاعيون في الماضي حتى لا يختلطوا بعامة الشعب.

١٨١ القلة من نواب المعارضة الذين استطاعوا أن يعطوا هذه الصورة وهذا الانطباع عن أنفسهم هم من الشخصيات القومية التاريخية مثل خالد محيي الدين من حزب التجمع الذي له اتصالات على أعلى مستوى داخل أجهزة الدولة.

182 Ben Néfissa S.. "Citoyenneté morale en Égypte":Une association entre État et Frères musulmans". dans Ben Néfissa en collaboration avec Hanafi S. (éds.). Associations et pouvoirs dans le monde arabe. coll. De l'Annuaire d'Afrique du Nord. Aix en Provence. Éditions du CNRS. 2002.

١٨٣ ١٩٩٥ ولكنه لم يفز لعدم حصوله على تأييد الجمعية الشرعية وذلك لأنه لم يستأذنهم قبل ترشيح نفسه. رشح رشيد الفرماوي نفسه في انتخابات.

184 Ben Néfissa S.. « Morale individuelle et politique": l'expérience d'un conseil "municipal" islamiste dans le quartier de Hélouan"». Lettre d'information de l'Observatoire urbain du Caire contemporain. 1999. n°"49. p. 20-29.

185 Alain Garrigou. Le vote et la vertu. Comment les Français sont-ils devenus électeurs?. op.cit.

186 Pierre Rosanvallon. Le Sacre du citoyen. Histoire du suffrage universel en France. Paris. Gallimard. 1992. p. 105-148.

187 Patrick Haenni. Banlieues indociles…. p. 298.

١٨٨ أوضح آلان جاريجو كيف ساهمت الانتخابات المنتظمة في فرنسا في عهد الجمهورية الثالثة في إزالة الأوهام المرتبطة بالعلاقات الزبائنية؛ إذ أن التصويت جعل المقايضة موضوعية وحولها إلى علاقة تبادل صريح "أعطى تعطى"، وشبه التصويت بالمقابل الذي استحق السداد.

Alain Garrigou. Clientélisme et vote sous la IIIe République": le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. op. Cit. p. 39-78.

189 Léonard Blinder. In a Moment of Enthousiasm. Political Power and Second Stratum in Egypt. Chicago. University of Chicago Press. 1978.

١٩٠ يميز بايندر بين النخبة الاجتماعية والحكام.

١٩١ انظر الفصل الثاني من الجزء الثالث

192 Ben Néfissa S.. Eid S.. Haenni P.. « Pluralisme juridique et ordre politique urbain au Caire": les faux-semblants des majâlis curfiyya. dans Le Roy E. et Le Roy J. (éds). Un passeur entre les mondes. le livre des Anthropologues du Droit. disciples et amis du Recteur Michel Alliot. Paris. Publications de la Sorbonne. 2000. p. 207-226.

١٩٣ كان محمد شاهين نائبا عن الدائرة في الستينيات وآخر مجلس كان عضوا فيه هو مجلس ١٩٧١.

١٩٤ يشير هنا إلى ضباط ثورة يوليو ١٩٥٢.

١٩٥ جدير بالذكر أن الوضع الاجتماعي لأي شخص لا يرتبط بوضعه الاجتماعي-الاقتصادي فحسب. فإذا كان الشخص ضعيفا من الناحية الاجتماعية-الاقتصادية وعدديا، فهو في هذه الحالة يعتبر شخصا "محميا".

١٩٦ أكثر القضايا انتشارا في الريف المصري هي القضايا المتعلقة بتحديد الأراضي الزراعية، والإرث، والري وتوزيع المياه. إلا أن الانفتاح الاقتصادي أدى إلى ظهور قضايا الشيكات بدون رصيد والكمبيالات...الخ. انظر: Ben Néfissa S.. Eid S.. Haenni P. op. cit.

١٩٧ انظر الفصل الثاني من الجزء الثالث.

١٩٨ عدد الأقباط في القرية موضع البحث محدود جدا، وبالتالي يمثل كسب أصواتهم في الانتخابات رهاناً لا يذكر وهذا ما يفسر عدم مشاركتهم السياسية : "الواقع أن عدد الأقباط في الدائرة لا يسمح لأي قبطي أن يفوز في الانتخابات. في هذه الحالة لماذا نسيء إلى علاقتنا بالمسلمين بتقديم مرشح قبطي ضد المرشح المسلم ؟ لأن العداوة ستبقى بيننا، خاصة وأننا نعلم أننا لن نفوز. فلماذا نسيء إلى علاقتنا الجيدة ؟

١٩٩ المقصود هنا هو الوظائف الحكومية.

200 Ben Néfissa S.. « Citoyenneté morale en Égypte…"». op. cit.

٢٠١ انظر الجزء الخاص بالزبائنية الإسلامية.

٢٠٢ يشير المتحدث هنا إلى مشروع كفالة اليتيم وهو مشروع كبير أقامه الإخوان المسلمون بالاشتراك مع الجمعية الشرعية.

٢٠٣ نفس المصدر.

٢٠٤ توجد في النص استخدامات أخرى لكلمة "تربيط" مثل الاتفاقات المبرمة بين المرشحين لتبادل الأصوات فيما بينهم.

٢٠٥ انظر الباب الثاني من هذا الكتاب.

206 Richard Banégas. « Bouffer l'argent. Politique du ventre. démocratie et clientélisme au Bénin"., dans'???. Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. ???. p. 75–110.

207 Alain Garrigou. Le vote et la vertu. Comment les Français sont-ils devenus électeurs'?. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1992. p. 167.

٢٠٨ نفس المرجع ص ٢٥٦.

٢٠٩ انظر في الباب الأول فصل "ضعف الهيئة الناخبة وحدود مهمة القضاء" ومسألة القيد في كشوف الانتخاب.

٢١٠ تستخدم الرموز حتى يتمكن الناخب الأمي التعرف على اسم المرشح الذي يريد انتخابه.

٢١١ انظر في الباب الثاني : "النائب المصري بين خصائص النظام السياسي–الإداري والنظام الرئاسي".

٢١٢ التقرير الاستراتيجي العربي. القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥.

213 Volker Perthes. « Le secteur privé. la libéralisation économique et les perspectives de démocratisation": le cas de la Syrie et de certains autres pays arabes". dans Ghassan Salamé (dir.). Démocraties sans démocrates. Paris. Fayard. 1994. p.334–371.

214 Dina El Khawaga. « Le Parti national démocrate et les élections de 1995. La conjonction de nombreuses logiques d'actions".. dans Sandrine Gamblin (éd.). Contours et détours du politique en Égypte. Les élections législatives de 1995. L'Harmattan/Cedej. 1997. p. 83–99.

٢١٥ نظرا لأن البيانات الدقيقة عن ظاهرة تزوير الانتخابات في تاريخ الانتخابات غير متوفرة لدينا فقد رأينا استخدام كلمة "عودة ظهور" لمزيد من الحذر.

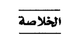
216 Daniel Gaxie. "Le vote comme disposition et comme transaction". dans Daniel Gaxie (éd.). Explication du vote. Un bilan des études électorales en France. Paris. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1989. p. 11–36.

217 Alain Garrigou. Le vote et la vertu.... op. cit. p. 220–225.

٢١٨ نفس المرجع ص ٢٤١–٢٥٠.

219 Patrick Haenni. Banlieues indociles'? Sur la politisation des quartiers périurbains du Caire. thèse de doctorat.




الخلاصة



كان الهدف الرئيسي لهذا الكتاب هو فهم بعض الظواهر الناجمة عن الانتخابات التشريعية التي أجريت في مصر خلال العقد الأخير ولم تتناولها الأبحاث العلمية بالتفسير الكافي. كيف يمكن لانتخابات تتسم بالتزوير الواضح بعلم الجميع أن تولد مثل هذه المنافسة بين المرشحين وكيف أن هذا التزوير لم يكن بالضرورة في صالح المرشحين الرسميين لحزب الحكومة والإدارة ؟ ومع صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في يوليو ٢٠٠٠ أخذ هذا الهدف الأوّلي بعدا جديدا إذ أن فرص الإشراف القضائي على لجان الانتخاب الفرعية كان يرمي إلى القضاء على أهم صور التزوير وقد تحقق ذلك جزئيا. وفي الوقت ذاته أظهر الإشراف القضائي على اللجان عنصرين كانا غائبين في الانتخابات السابقة – أو أعادهما إلى الظهور – وهما الناخب والهيئة الناخبة.

في هذا الكتاب اعتمدنا على تحليل مجموعة من اللقاءات مع عدد من الشخصيات المعترف بهم في القرية على أنهم من أهم الفاعلين المباشرين أو غير المباشرين في الانتخابات المختلفة لاسيما الانتخابات التشريعية، وبناءً على دراسة التصويت من الزاوية المحلية خلصنا إلى أن النتائج التي توصلنا إليها تنطبق على مجمل التعاملات الانتخابية في مصر، قد يكون في ذلك شئ من المجازفة بطبيعة الحال. فكيف يمكن تبرير مثل هذا التعميم خاصة وأن المادة الأساسية للبحث الميداني تتكون من خطاب الفاعلين عن ممارساتهم أو عن الممارسات التي لاحظوها وليس من مشاهدة الباحثين وتحليلهم للموضوع مباشرة ؟ كان من السهل، للرد على مثل هذه الانتقادات، أن نعتبر هذا الكتاب مجرد دراسة حالة لقرية واحدة لا تمثل نهائيا الوضع العام. غير أن ذلك لم يحدث. فما يشهد لصالح الموقف الذي تبنيناه هو تواضع الهدف المبدئي للكتاب. لم نكن بصدد تحليل عملية التصويت في مصر بأبعادها المتعددة وإنما أردنا، ببساطة شديدة، فهم الآلية الانتخابية وفاعليها في إطار انتخابات معروف أنها مزورة. فكيف يمكن "لانتخابات بلا ناخبين" أن تُجرى وتولد المنافسة وأن يتم بناءً عليها تشكيل مجلس الشعب ؟ كان تفسير هذه الآلية يقتضي القيام ببحث ميكرو وكانت الوحدة المكانية موضع الدراسة هي قرية من القرى وليس الدائرة بأكملها.

إذا كان مـن المؤكد أن ظروف أو شروط المقايضة الانتخابية تختلف وفقا للمكان الـذى تجـرى فيه الانتخابات، فمن المؤكد أيضـا أن الآلية فى حد ذاتها لا تختلف لأن الفاعلـين هم أساسـا المرشحون والناخبـون "الكبار غير الرسميـين". فبالفعل يتغير هؤلاء سواء على مستوى الدوائر أو داخل الدائرة الواحدة، وتختلف خصائص الأعيان الناخبـين الكبـار فى حي عشوائى من أحياء القاهرة أو فـى أحد الأحياء العمالية عن تلـك التـى يتسم بها أعيان قريـة من قرى المنوفيـة أو الصعيد. كذلـك تختلف سمات المرشحـين والخدمـات التى يتعهـدون بتقديمها من مكان لآخر، كمـا تختلف أساليب التزويـر فى المناطـق الحضرية عنها فـى المناطق الريفية حيث تسجـل هذه الأخيرة منـذ زمن طويل نسبـة مشاركة انتخابية مرتفعة. غير أن هـذه الاختلافات لا تتنافى مع كون الناخب العادى لا يعتبر فاعلا رئيسيا فى الآلية الانتخابية. لقد أكدت نتائج انتخابـات ٢٠٠٠ مثل هذه الفرضية؛ إذ شـارك فى انتخابات مجلس الشعب ٦ مليون ناخب فى بلد يصل فيه العدد الرسمى للناخبين ٢٧ مليون ناخب.

يعتمد الكتاب على خطاب الفاعلين بشأن ممارستهم الانتخابية وليس على خطاب الباحثـين وتحليلهـم لتلـك الممارسـة. يرجع مثل هـذا الاهتمام بأقـوال الفاعلين مع تقليـص مكانة الباحثين لعدة أسباب : كيفية إدارة الحـوار ومستواها، "وصفة" الذى أجـرى هذه اللقـاءات. فغالب الظن أن هذه النوعية مـن البحث "anthropologie participante"[٢٢٠] لم يكـن من الممكن أن تتم مع شخص من خارج القرية خاصة وأنها تناولت موضوعات حساسة يصعب التطرق إليها لأسباب عدة.

عادة لا يعكس الخطاب صورة صحيحة ودقيقة للممارسات بل يحورها، فالصورة التـى يعطيهـا المتحـدث تتفـق مع رؤيتـه وخبرتـه ومصالحـه. ولذلـك حرصنا على توفـير بعض المعلومـات عن المتحدثين حتى يمكـن للقارئ فهم وضعهـم وموقفهم. ومـع ذلـك فخطابهـم لا يبعد كثيرا عـن الممارسة، بل إنـه جزء منها لأنـه يعد أفضل المداخـل للتصورات والقواعد والقيم التى تحدد الممارسة ومن ثم "تشكلها". المقصود إذًا باختيارنـا هـذا هـو الابتعاد عن بعض الـرؤى التى تحصر النشـاط السياسى فى الجانـب المؤسسى على نحو مبالغ فيه فى بعض الأحيان. صحيح أن المؤسسات لها منطـق ودلالات تحدد سلوكيات الفاعلين. ولكن فـى مصر أيضا، كما أوضح كروزييه وفريدبـرج[٢٢١]، ليس الفاعل مجرد شخص خاضـع أو ضحية للنظام المؤسسى، بل هو يشـارك فيـه مع احتفاظه فى الوقت نفسه بقدر مـن الاستقلالية والحرية بل والسلطة، كما أنه قادر على تحليله ولو جزئيا وتحليل ممارساته الشخصية. يتضح ذلك جليا فى

المثال الذى تناولناه فى هذا الكتاب إذ نرى كيف أمكن استخدام المؤسسة الانتخابية وانحرافاتها ضد من كان من المفترض أن يستفيدوا منها وهم المرشحون الرسميون للإدارة والدولة.

لقد أدى ظهور فاعلَين جديدين (أو عودتهما إلى الظهور) -لا بد من أخذهما فى الحسبان مستقبلا- إلى تغيير الآلية الانتخابية. هذان الفاعلان هما الناخب والهيئة الناخبة. بيد أن مثل هذا التغير لم يكن له تأثير جوهري على دلالات التصويت فى مصر ولا على طبيعة الزبائنية فى التعاملات الانتخابية، حتى وإن كان له تداعيات هامة على أساليب هذه الأخيرة. نحن بصدد تصويت بهدف المقايضة وليس تصويتا للتمثيل السياسى، حيث إن المواطنين المصريين قد أدركوا تماما حدود الوظائف السياسية لعضو مجلس الشعب على المستوى القومى والدور "المحلى" الذى يوكل إليه. ومن جهة أخرى يعانى المواطنون المصريون، لاسيما فى الريف، من صعوبة الوصول إلى الأجهزة الإدارية وأجهزة الدولة التى احتفظت رغم قلة مواردها بدورها التوزيعى لبعض الخدمات ويبدو أن الانتقال إلى اقتصاد السوق لم يخفف من وظائف الدولة السيادية بل العكس. فكل شيء يتم وكأن الدولة تكثف من تلك الوظائف المتمثلة فى الرقابة والعقاب والتصريح والحظر...الخ لتعويض فقدانها هيمنتها النسبية على المستوى الاقتصادى والاجتماعى وحتى يكون لوجودها مبرر شرعي.

وبرغم طبيعته الزبائنية فالتصويت المصرى لا يعتبر تصويتا لا سياسيا. وإذا كان الرأى السياسى لا يعبرَ عنه إلا قليلا عن طريق صناديق الانتخاب إلا أنه موجود ويعبرَ عنه، لاسيما بالنفى، فى أماكن أخرى. فالتصويت لصالح "المستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى هو تصويت عقابى ضد الحزب الوطنى الديمقراطى أو بالأحرى ضد النظام، ولكن مع الاحتفاظ بميزة وجود نائب له اتصالاته داخل النظام. والتصويت لصالح الإسلاميين هو أيضا تصويت سياسي ولكنه أكثر إيجابية" لأنه يعبر عن أفضلية واختيار. فهو يجمع بين مميزات التصويت السياسى والتصويت بهدف المقايضة ويسمح بالتعبير بوضوح عن اختيار سياسى معارض وفى نفس الوقت بتقديم الشكر وتشجيع من يقوم بما لم تعد الدولة القيام به، أو لا تقوم به بالكفاءة المطلوبة : العلاج والتعليم والمساعدة والحماية. بل هناك ما هو أكثر من ذلك. فمن مميزات التصويت لصالح الإسلاميين أيضا أنه يعطى العمل السياسى مغذى ودلالة لأنه يحمل فى طياته مشروعا. وأيا كان رأينا فى مثل هذا المشروع ومهما كان مضمونه غير واضح فهذا العنصر ليس دون أهمية. فكل من الوفد والدولة فى

بداية عهد عبد الناصر كان قد نجح فى تحقيق التحالف بجعل العمل السياسى والعمل العام لهما مغزى ودلالة. ويبدو أن هذا هو الجديد فى التصويت لصالح الإسلاميين.

يبدو أن الزبائنية من النوع الخاص أخذت مكانتها فى التعاملات الانتخابية المصرية تزداد على حساب الزبائنية الانتخابية التقليدية المبنية على التوزيع والعطاء والخدمات اعتمادا على أموال الدولة وذلك على الأقل منذ الحقبة الناصرية. بل وقد طرحت فرضية مفادها أن التوازن بين النوعين من الزبائنية أصبح مهددا. وهنا تظهر كل التناقضات الموجودة فى النظام المصرى الحالى : دولة لم تعد الدولة التوزيعية التدخلية والتنموية كما فى الحقبة الناصرية، وفى الوقت نفسه ليست الدولة التى انتقلت حقيقة إلى الليبرالية الاقتصادية. حتى إذا كان من الصعب، فى إطار ارتباط القطاع الخاص بالسلطة الدولتية، التفرقة بين النوعين، إلا أن انتشار الزبائنية من النوع الخاص قد يكون له تداعيات على التعاملات الانتخابية فى مصر بسبب خواص التاريخ السياسى الحديث فى هذا البلد وآثار الناصرية على مستوى التصورات. فالزبائنية العامة تقوم على أساس التوزيع من أموال الدولة. ووفقا للنظرة الناصرية فإن الدولة ملك للجميع وبالتالى ما يفعله هذا النوع من الزبائنية هو تسهيل حصول المواطنين على ما يرون أنه ملك لهم ومن حقهم الحصول عليه. أما بالنسبة لأعمال الخير التى يقوم بها رجل الأعمال الذى يصبو إلى الوصول إلى الدولة وأسواقها ويسعى إلى مقعد فى مجلس الشعب فالأمر مختلف. الواقع أن هذا النوع من الزبائنية قد أبرز حقيقة العلاقة التى أصبحت علاقة زبائنية حقيقية بمعنى "خذ وهات"، وهو ما يفسر الجهود التى تبذلها الزبائنية الإسلامية لمحو هذا "الدين" من الأذهان وذلك بتجنب الشخصنة وإضفاء طابع جماعى على العطاء والتبرعات وإعادة توزيعها دون تمييز ولا تفرقة وبمحاولة إشراك المواطنين فى أعمالها وأنشطتها الاجتماعية ولو بصورة محدودة.

استندنا فى تحليل دلالات التعاملات الانتخابية والتصويت فى مصر على المراجع التى تناولت تاريخ الانتخابات فى فرنسا وفيه تعريف لما "يجب" أن يكون عليه التصويت. فالتصويت هو عبارة عن تعبير الناخب فرديا عن اختياره، وهو يختار حسب ما يمليه عليه ضميره، وبطريقة منطقية بعيدا عن الضغوط والتبعيات. وبذلك يكون هذا الاختيار اختيارا سياسيا، كما أن من المسلم به أن "ما يجب أن يكون عليه" التصويت متوفر لدى كل الناخبين. إلا أن أبحاث علم الاجتماع السياسى والانتخابى مبنية على فرضيات عكس الفرضية الديمقراطية: أولا توجد اختلافات بين ناخب وآخر،

ثـم إن لكل منهم وضعاً محدداً اجتماعيا واقتصاديـا وثقافيا. ويقول دانييل جاكسى أن التصويـت هـو أولا مرتبـط بـالوضــع الاجتمـاعـى للشخص وعلاقتـه بمحيطه[٢٢٢].
كذلـك يفترض الاختيار السياسى أن تتوفر لـدى كل الناخبين معايير للتقييم خـاصـة بـالسياسـة، غير أن الـكل لا يتساوى فى درجة التسيس لكـون التسيس كفاءة تكتسب، وكلما ارتفع مستوى التعليم، وارتفعت بـالتالى الطبقة الاجتماعية، كلمـا أمكن اكتساب المعرفـة والتمكـن من الحقل السياسى والفاعلين فيه ورهـاناته. ولا يمكن أن ندعى أن "النـاخبين قـامـوا بـالاختيـار" فى ظل نظام اجتمـاعى يعيد إنتاج عدم التكافؤ فى التسيس فيحـرم المواطنـين من وسائل معرفـة الحقل السياسـى وإدراكه. الواقــع أن النـاخبين يختـارون بنـاءً على معايير مختلفة تمامـا وبعيدة كل البعد عن المنطق السياسى الذى ينسب لهم. هـذا فهناك شروط اجتماعيـة واقتصادية غير معلنـة يتناولها هو معنى دانييـل جاكسى بـالتحليل ويطلق عليهـا "cens caché" إن التأكيد على الفرق بين "النـاخب الحقيقى" و"النـاخب الصورى" لا يعنى أن ال "كما لو كان ..." الذى تقوم عليه الديمقراطية الانتخـابية الغربية ليس له تأثير على الممـارسات، بل على عكس ذلك هذا المعتقد هو الذى يتيح للطقوس الانتخـابية المنتظمة أن تعمل لأن عملية فهمه وإدراكه من قبل الفـاعلين فى التعـاملات الانتخابية قد تمت تدريجيا. "بمخـاطبة النـاخبين كمـا لـو كانوا مطابقين للنموذج، وبتقـديم الحلول السياسية لهم، وبتفسـير أصواتهم على أنها أحكام سياسية، نحثهم على أن يكونوا كالمفترض أن يكونوا عليه"[٢٢٣].

بيـد أن المقارنـة بين التجربـة الانتخـابيـة المصرية المعاصرة والنموذج الغربى أو بـالأصح النموذج الفرنسى، وإن كـان لا مفر منهـا، تثير إشكاليات متعددة الجوانب. أولا المقـارنــة هنـا تشوبهـا الازدواجية فى ظل الظروف السياسية الدولية الحـالية حيث يتم "بـاسم الديمقراطية" إضفـاء الشرعية على التدخل العسكرى فى بعض الدول، ونقض مبـدأ كـان من قبل يرتبـط ارتبـاطا وثيقا بفكـرة الديمقراطية ألا وهـو سيـادة الشعوب والأمم. فكل شعب يعرف جيدا المسار الذى ينـاسبه للانتقال إلى الديمقراطية وإقرارهـا. فى هذا الصدد يعد النموذج الفرنسى نموذجـا خـاصا بفرنسا ويختلف من عدة جوانب عمـا يمكـن تطبيقه فى بلدان أخرى هــى جزء ممـا يطلق عليـه "الديمقراطيات الغربية القديمـة"[٢٢٤]. قـد تكون مثل هذه الأقوال مجرد إعـلان نوايا فى إطار مجتمعات علمية تشهـد هــى ذاتهــا العديد من ظواهـر الهيمنة. والواقــع أن أكثر المجتمعـات التى تمت دراستهـا حتى الآن هى المجتمعات الغربية؛ حيث توجد مجتمعات علمية تتوفر لديهـا الإمكـانيـات والوقـت والحرية التى تمكنهـا من العمل والبحـث. لذلك يكون من المغرى

بالنسبة للباحث – وعن حق – أن يستند إلى أحدث ما أنتجته تلك المجتمعات العلمية عن مجتمعاتها وأكثر هذه الأعمال تجديدا وملاءمةً لموضوعه. هذا هو ما فعلناه فى هذا الكتاب، خاصة وأن الموضوع يثير كثيرا من الأفكار المسبقة والصور النمطية images d'Epinal لاسيما فى مصر. علاوة على ذلك كان الهدف الرئيسى من الاستعانة بأعمال آلان جاريجو ودانييل جاكسى وميشيل أوفيرليه هو إعطاء القارئ المصرى صورة لتاريخ فرنسا السياسى والانتخابى أقرب إلى الواقع من تلك التى يصورها "بلد حقوق الإنسان وثورة ١٧٨٩".

قد تبدو الإشارة إلى التاريخ الانتخابى الفرنسى غير صائبة على أساس الاختلاف بين زمكانية مصر عام ٢٠٠٠ وزمكانية فرنسا أو غيرها من الديمقراطيات الانتخابية. وبالتالى من المهم أن نوضح أن الهدف من ذلك هو وضع الخطوط الرئيسية لإشكالية فرض أدوار انتخابية، وأن نبين أن هذه الأدوار ليست فطرية أو تلقائية، كما أنها لا تخص ثقافة بعينها دون الثقافات الأخرى. وقد أشرنا إلى التاريخ الانتخابى المصرى لنفس الغرض مخاطبين الجمهور المصرى على وجه الخصوص وعلاقته بتاريخه. أليس من الأفضل، بدلا من الاحتماء فى تاريخ سياسى انتخابى ثرى ولكنه مجمّل، تناول الظواهر الحالية بمزيد من الاهتمام والتساؤل عما إذا لم يكن نمو الديمقراطية الانتخابية يتم فى بوتقة التغيرات الحالية ؟ هذه هى الفرضية المطروحة فى هذا الكتاب. أيا كان حجم الهيئة الناخبة المصرية فى الوقت الحالى فإن ظهورها أو عودتها للظهور يؤثر على التعاملات الانتخابية ويسهم فى تحولها الديمقراطى. إن النظر إلى ثقل التاريخ الانتخابى الفرنسى بشئ من النسبية مهم جدا، خاصة وأن "نتاجه" يتعرض اليوم لأزمة كبيرة أو بالأصح يعاد تشكيله.

يشهد النموذج الانتخابى الفرنسى، بل والغربى اليوم تحولات جوهرية فيما يتعلق سواء بالمشاركة أو الالتزام أو بالتمثيل السياسى، الأمر الذى يفسر كثرة الكتب والأبحاث عن "أزمة الديمقراطية"، وهى من ثمار التساؤلات التى يطرحها علماء السياسة والاجتماع والمؤرخون على حد سواء. ذلك وتمس هذه الأزمة علاقة الناخبين الغربيّين بالسياسة، وبالتالى الطبيعة السياسية للتصويت وهى التى عرضناها فى هذا الكتاب على أنها العلامة المميزة والمتميزة للتصويت فى الدول الغربية مقارنة بالتصويت بهدف المقايضة المبنى على الزبائنية على الطريقة المصرية.

يعد التزايد المستمر فى نسبة الامتناع عن التصويت[٢٢٥] أولى علامات أزمة الديمقراطية الانتخابية. وتمثل هذه الظاهرة على ما يبدو عاملا مشتركا فى كل البلدان

وفـى كل الطبقات الاجتماعية حتى إذا كان الإيمـان الدائم والمستقر بقيمة التصويت الايجابيـة يخفـف إلى حد مـا من ظاهرة عدم اكتراث الناخبـين بعملية التصويت. هذا وقـد ظل الامتنـاع عن التصويت لفترة طويلـة مرتبطا بـالطبقـات الاجتماعية الدنيا، وكان ينظـر للتهميش السياسى على أنه مـن آثار التهميش الاجتماعـى أو امتداد له. كمـا بينه دانييل جاكسى. أما اليوم فالامتناع عـن التصويت فى فرنسا أصبح يشكل ظاهرة تمتد إلى الفئات العليا من المجتمع بما فيها الشباب الجامعيون[٢٢٦]. وعليه فإن أكـثر الفئات معرفة وتمكنا من الحقل السياسـى لا ترى ما يستحق ذهـابها للتصويت. ثمة مؤشر آخر يدل على الارتياب الانتخابى scepticisme ألا وهو تزايد التصويت بعـدم الاختيار[٢٢٧]، وهـو بكل بساطة "التصويت من أجـل التصويت" من قبل ناخبين مقتنعين ومرتابين فى الوقت ذاته وليس اختيارا انتخابيا.

ثانيـة العلامـات التـى أبرزهـا المتخصصـون هـى عـدم استقـرار أو عـدم ثبات التصويت[٢٢٨] حيث لا يتردد الناخب فى الانتقال من حزب لآخر ويسلك سلوك المستهلك السياسى ويحكم على الأشخاص وفقا للظروف، كما يتزايد شعوره بأن الأيديولوجيات والقـوى السياسيـة المنظمة لا تسمح له بتحقيق ذاته. ونحن اليوم بصدد ظاهرة تآكل الهويـات الحزبية، وأصبح إعلان المرشح عـن انتمائه الحزبى يلعب دورا أقل وضوحـا فـى توجيه اختيـار النـاخبين، وتراجـع دور الأحـزاب السياسية فـى تحديد التصويت. ويـرى بيير روزانفالون أن مـا يحدث فى فرنسا يعد انقطاعا تاريخيا بـالنسبة للسلوك الانتخابـى الذى كان سائـدا على مدى نحو قرن من الزمـن ألا وهو التصويت كتعبير عن الهوية السياسية[٢٢٩] .

يتعلـق العرض الثالث للأزمة بـالهوة بين النـاخبـين والطبقة السياسية بشكل عـام ومـا صاحبها من فقدان رجال السياسة لمصداقيتهم. فهى إذًا أزمة التمثيل السياسى، إذ يشعـر المواطنـون أنهم غير ممثلين على النحو الكافـى ولم يعد رجل السياسة يعتبر ممثـلا (لناخبيـه أو لأيديولوجية مـا أو لقضايا أو مصالـح مشتركة...الخ) وإنما ينظر إليـه على أنه يدير الأمـور ويحـاسب على أفعاله، الأمر الذى يؤدى إلى تنامى شخصنة الحيـاة السياسية. ومن جهـة أخرى لم تعد الأحزاب السياسيـة مكانا للجدل والنقاش وإنما منشآت مسئولة عن إعداد أخصائيين فى الفوز بـالسلطة.

هـذا ويختلف تحليل البـاحثين لتلـك الظواهر. فـالبعض يرى أننا بصدد أزمة كبيرة وعميقـة تنبئ بإعادة تشكيـل شاملة لعلاقة المجتمعات الغربيـة بـالسياسة فى حين يرى البعض الآخر أن الأمر لا يزيد عن كونه تغييراً لأشكال الديمقراطية دون المساس

بجوهرها. ويذكر كثير من الباحثين أن الديمقراطية فى حد ذاتها تعتبر إشكالية : فقد تطلبت وتتطلب حتى الآن إعادة النظر فى الأمور من حين لآخر لتتواءم مع التغيرات التى تحدث فى محيطها.

ربما يكون شعور المواطنين "بسوء تمثيل" القيادات والطبقة السياسية بشكل عام. والأحزاب السياسية التى تعانى اليوم من قلة الأعضاء، علامة على نهاية "العصر الثانى للديمقراطية"، أى ديمقراطية الأحزاب السياسية حسب تصنيف برنار مانين[٢٣٠] الذى يرى أن "الديمقراطية ليست نظاما جامدا". يرى برنار مانين أن العصر الثانى للحكومة التمثيلية قد ظهر بعد عصر "ديمقراطية الأعيان"، ويليه اليوم "ديمقراطية الجمهور" التى يمكن وصفها كما يلى: لم تعد النخب هى نخب الأعيان أو النخب ذات الموهبة التنظيمية والتفانى فى العمل السياسى، وإنما هى نخب الاتصالات القادرة على نقل وتوصيل رسائل ما إلى الناس وجعلهم يستقبلونها. وتظهر هذه النخب قدرا أكبر من حرية العمل عما كانت تتمتع به سابقاتها، وأصبح البرنامج السياسى للأحزاب التى تساندها أقل دقة وتحل محله توجهات عامة، بل تصورات لم يعد التباين بين الأحزاب السياسية انعكاسا مكثفا لتباينات داخل المجتمع، بل إن الاختلافات فى الرأى التى كانت تسفر فى الماضى عن الانقسامات الحزبية نشاهدها اليوم داخل الحزب الواحد. وأخيرا تغير مكان الجدل العام فلم يعد محصورا داخل البرلمان أو الأحزاب السياسية، وإنما امتد إلى ساحة أوسع، تختلف فى بنيتها ألا وهى وسائل الإعلام.

يتفق دانييل جاكسى[٢٣١] مع تحليل مماثل عن تحول السياسة إلى الاحتراف، وهى ظاهرة لم يكن يتقبلها المواطنون لكونها تتعارض مع مبدأ تساوى الجميع فى المسئوليات العامة، بل وينظر إليها اليوم بمزيد من القلق وتعزز الشعور العام بتجريد المواطن من حقه فى ممارسة السياسة. الواقع أن "ديمقراطية الجمهور" صاحبها ظهور المتخصصين فى السياسة من العاملين فى مجالات استطلاعات الرأى والإعلام والتسويق والصحافة. ومن الناحية الاجتماعية لا يعد هؤلاء من رجال السياسة إلا أن أنشطتهم تؤثر بطرق عديدة على الممارسات السياسية وتوجهها. ورغم ذلك، على حد قول دانييل جاكسى، فليس عليهم أى مسئولية سياسية. ومع هذه التغيرات تعمقت الهوة بين المواطن العادى والطبقة السياسية المنشغلة برهانات محددة تشكلها. وبذلك أصبح تحول السياسة إلى الاحتراف والتفويض السياسى يمثلان إشكالية تتزايد وأصبح هناك تساؤلات جديدة. ألم يحن الوقت لمناقشة الطريقة التى تتبعها وسائل

الإعـلام فى إذاعـة أو نشر الأخبار، ومحتوى تعليم وإعـداد الصحفيين والأيديولوجيا الضمنيـة للإعلام والتسويق السياسى ؟ هل يجب الحـد من سلطان السياسة التمثيلية وتأسيس مجال يتدخل فيه المواطنون مباشرةً ؟

يتضح من ظهور وانتشار "أشكال جديدة للمواطنة" أن حالة عدم الرضا السياسى العامة قد أسفرت بالفعل عن أنماط بديلة من العمل السياسى مثل الأحزاب والنقابات لا ترتبـط بأجهزة الجولـة ولا بـالتنظيمـات وتسمح بربط المجتمـع بـالنظام السياسى. ولكونهـا مرتبطة ارتباطـا وثيقا بتغيرات الحركة الاجتماعية تميـل أشكال المشاركة السياسيـة والالتـزام إمـا إلى أن تأخذ طابعا دوليـا على غرار حركـة العولمة البديلة altermondiste، وإمـا إلى الارتبـاط بقضايـا محددة وآنية. ومقابل رؤية إعادة تشكيل الديمقراطية التمثيلية الغربية على هذا النحو ثمة تحليل آخر مفاده أننا بصدد أزمة حقيقية تمس "جوهر" الديمقراطية بل و"جوهر" السياسة.

يـرى آلان جاريجـو[٢٢٢] أن انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية يعكس أزمة شديدة لارتباطـه بـدلالات التصويت وأسبابـه ومبررات وجوده. وعـلاوة على أن الاختلافات بـين البرامـج السياسية فـى تفاؤل مستمـر، فالمواطنـون يتساءلـون إذا كان الحكام السياسيـون لهم النفوذ الكافى على المجتمـع ليغيروه ويحولوه إلى الأفضل؟ ومـا هى هوامش الحركة والعمل المتاحة للدول اليوم فى زمن العولمة وثقل السوق والشركات الكبيرة متعددة الجنسيات والمؤسسات السياسية والمالية الدولية والإقليمية؟

يربـط بعض المؤلفـين تلك الأزمـة بـالتغيرات العميقـة التى تشهدهـا المجتمعات الغربية داخليا. ولا يتردد بيير روزانفالون[٢٢٣] فى الحديث عن "انصراف" المجتمع عن السياسة فى فرنسا اليوم لاسيما بسبب انقطاع الرابطة القديمة بين الأحزاب السياسية والطبقـات الاجتماعية. ورغـم أن مسألة التمثيل السياسى "الجيـد" كانت على الدوام من المشاكل الأساسية للديمقراطية التمثيلية الحديثة إلا أن بيير روزانفالون قد أوضح كيف تشكلت تدريجيا فى فرنسا ديمقراطية تتسم بالتوازن من أجل تقويم هذا التناقض الأصلى بين المبدأ السياسى الذى يؤكد سيادة الشعب والمبدأ الاجتماعى الذى يبين أن هـذا الأخـير "لا يمكن العثور عليه" introuvable. تكونـت ديمقراطية التوازن هذه انطلاقـا من دور الأحزاب السياسية وتبنى تقنيات انتخابية جديدة ومن المكانة التى حظيـت بها الهيئات الوسيطـة مثل النقابات داخل المؤسسـات الإدارية بهدف جعلها تشـارك فى "الشـأن العام". كمـا يرى بيـير روزانفالون أن التسـاؤلات المطروحة فى العلـوم الاجتماعية وتطورهـا نابعة من الرغبة فى معرفة وفهم الشعب والاطلاع على

رغباتــه بطريقة أفضل. إلا أن مجمل هذه الآليات والمنظمات والمؤسسات قد انقرضت بفعـل الاضطرابــات الاقتصادية التــي أحدثتها الثــورة الصناعية الثالثــة والتغيرات الاجتماعية المتعلقة بالدخول فى عصر الفردانية. أدت تلك الظواهر أيضا إلى صعوبة أكـبر فــي الفكر الاجتماعي الذى شهـد نقض النمـاذج التقليدية لقـراءة وتفسير الواقع الاجتماعي والسياسي.

هـذه الفكرة الأخيرة تدعو الباحث إلى طرح التســاؤل التالى : أليست أزمـة السياسة فــي الديمقراطيــات الغربية الحالية هــي بـالأصح أزمة التفكير فــي السياسة. فبالفعل تحتــوى أزمة السياسة كما عرضناها باقتضاب عـدة مفارقات. لقد حدثت فى الوقت الـذى أصبـح النموذج الليبرالى هــو الأصلح على المستوى الـدولى لعدم وجود نمـاذج بديلـة. وحتــى إذا لم يكن مطبقـا بنفس الدرجة فــي كل البلدان فنـادرا مـا يُعترض على صحته وصوابه، غير أن أكثر المفارقات إثارة للقلق هى بـالتحديد تلك المتعلقة بمسألة التصويت وعلاقتــه بالسياسة. ففى الوقت الذى أصبح فيــه النـاخب الغربى أقرب من أى وقـت مضــى للنموذج الـذى وضعــه – أى الاختيار المنطقى المستقـل – يعلن عن وجـود الأزمــة ويتم تشخيصها. فقـد ظل الهـدف الرئيسى لعلم الاجتمـاع الانتخابى لفترة طويلة هو تحديـد متغيرات عملية التصويت ومحدداتها وكذلك سلوك النـاخبين. أما اليوم فقد أصبح نموذج "النـاخب أسير وضعه الاجتماعي" نموذجـا قديمـا لا يصلح للتفسـير وحل محله نموذج تفسيرى آخر وهو "النـاخب الذكى والخبير بمـا يفعل" الذى يتصف بالنزعة الفردية والمنطق ولم يعد محكومـا أو مرتبطا بعدد من الثوابت (السن، الطبقة الاجتماعية، البيئة الاجتماعية – المهنية، الديانة، النوع، العائلة...الخ) بل يدل علــى قدر من الاستقلالية والـذكاء. ويعد عدم الاستقرار المتزايد الـذى يشهده السلوك الانتخابــي وعدم ثبات الناخب الذى أشرنـا إليه مــن قبل **volatilité électorale** الــذي تحدثنا عنه مــن أهم علامـات هــذه الرؤية الأخيرة للناخب. هــذا السلوك الجديد مــن قبـل النـاخــب الــذى يبـدو للوهلــة الأولى أنــه تأقلم مع مــا استجد مــن معطيات اجتماعيــة واقتصاديــة وسياسية حالية. قد أسفر عن نوع مــن التنـاقض. فبينمـا كان مــن المفترض أن يــؤدى "تسييس" النـاخبــين إلى تحريرهم من كافــة أشكال الهيمنة الاجتماعيــة والاقتصاديــة حتى يعبروا بحريــة عن آرائهم السياسيــة. يرى النـاخبون اليوم أن التسييس يمثل شكلا من أشكال الهيمنة التى يسعون إلى التخلص منها. يثير هــذا الانتقــاد الشديد للسياسة، بــل وتراجعها أو حجبها[٢٣٤] قلــق الذين تتمثل مهمتهم فــي التفكير فى السياسة، فيصاحب أزمة السياسة هذه أزمة التساؤلات المطروحة فى

الدراسات السياسية والاجتماعية على حد سواء.

فبطريقة ما ومع كافة التحفظات يمكن القول بأن موقف الناخبين الغربيين يميل اليوم إلى الاقتراب من موقف الناخبين فى بلدان الجنوب، أو بالأصح الآن يمر الناخبون الغربيون بتجربة ما يحياه الناخبون فى بلدان الجنوب، مع اختلاف الأسباب والأساليب بطبيعة الحال، من سوء التمثيل، وشخصنة العلاقة السياسية، والشعور بالتجريد من حق مزاولة السياسة، والحد من هامش تحرك الدول وعجز القيادات السياسية عن تغيير المجتمع ؟

ولنعد إلى مصر حيث تصويت المواطنين ليس تصويتا سياسيا لأن النواب ليس لهم دور سياسى على المستوى القومى ولا ثقل مؤثر فى تغيير النخب السياسية وفى تحديد السياسات العامة. بينما يختلف الوضع بالنسبة للمواطنين الغربيين، فهم قادرون على تغيير النخب السياسية بانتظام من خلال التصويت. ومع ذلك فليس لهذا التغيير تأثير جوهرى على السياسات العامة التى تتحكم فيها على ما يبدو هيئات وجهات تتجاوز القيادات السياسية، بل والدول نفسها. هذا هو على الأقل الانطباع الذى يخرج به الناخبون. وهذه هى أيضا نتائج تجارب بلدان الجنوب، لاسيما فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا السوداء التى تحولت إلى الديمقراطية مؤخرا.

ففى "تقييمه المرير" لعشر سنوات من التحول الديمقراطى فى أمريكا اللاتينية يذكر أوليفييه دابين Olivier Dabene [٢٣٥] أن التحول إلى الديمقراطية لم يتم دون تفكك النسيج الاجتماعى بسبب اتساع الفوارق بين الطبقات وتصاعد العنف. ذلك وتقضى مثل هذه الظواهر على ما يسمى "الأسس الاجتماعية للديمقراطية"، فتصبح ممارسة المواطنة قاصرة على أبسط أشكالها وهى حق التصويت دون أن تأتى بالنتائج المرجوة. وتؤدى أزمة العرض السياسى من قبل أحزاب تتقدم ببرامج مماثلة دون طرح البدائل بحثا عن سياسات ليبرالية جديدة إلى خيبة أمل المواطنين ونجاح من هم من خارج الأوساط السياسية التقليدية. كما تؤدى إلى ظهور الديمقراطية عن طريق القاعدة نتيجة فشل إرساء الديمقراطية عن طريق الجهات العليا بواسطة القطاعات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى وأشكال الديمقراطية من أسفل المرتبطة بظواهر اللامركزية الإدارية والأدوار الجديدة المسندة إلى القطاع الخاص بتشجيع من البنك الدولى والمنظمات الإقليمية على حد سواء. وخلاصة لكلامه يطرح أولفييه دابين السؤال التالى : فبينما تعتبر الأشكال الجديدة للديمقراطية بديلا للديمقراطية الكلاسيكية ألا تساهم تلك الأشكال الجديدة فى الوقت نفسه فى تعميق

أزمة الديمقراطية الكلاسيكية؟

الخلاصة التى يصل إليها بيير كانتان[٢٣٦] فى دراسته لإفريقيا السوداء لا تختلف كثيرا عن ذلك غير أن المشكلة ليست فى خيبة الأمل تجاه ما أسفرت عنه الديمقراطية بقدر ما هى مسألة تعزيز الديمقراطية وعدم تجديد نخب ما قبل الديمقراطية التى أثبتت قدرتها على البقاء رغم المنافسة الانتخابية.

ما زالت مصر والدول العربية بصفة عامة بعيدة كل البعد عن هذه الصورة إذ لم تشهد دولة عربية واحدة تغيير نخبها السياسية عن طريق الانتخابات. إن التجربة الانتخابية موضع التحليل فى هذا الكتاب خاصة بالنخب البرلمانية، والجانب الإيجابى فى هذه التجربة هو أنها أثبتت أن المواطنين المصريين ليسوا، ثقافيا، ضد ديمقراطية الانتخابات إذا ما سنحت لهم فرصة تطبيقها وأنهم قادرون على التعبير عن رغباتهم ولإحداث تغيير في النخب السياسية كما يدل على ذلك كثرة عدد أعضاء مجلس الشعب الجدد. غير أن "الزلزال السياسى الصغير" الذى أسفرت عنه انتخابات ٢٠٠٠ لم يغير كليا بنية النظام الذى أسرع فى الحد من تداعياته. ومن جهة أخرى، بينما استطاعت خيبة أمل الشعوب فى تطبيق الديمقراطية من قبل الجهات العليا أن تدفع المواطنين فى بعض الدول إلى الاستثمار فى أشكال الديمقراطية من القاعدة، ففى معظم البلدان العربية ما زالت البيروقراطيات تتحكم فى الإرادة المدنية الضعيفة[٢٣٧]. ومع ذلك فإن إعادة التشكيل وأزمة السياسة بل وحجبها لها جانب إيجابى وهو الإسهام فى تجديد النظرة إلى أنماط الممارسة السياسية فى الدول النامية.

تربط إحدى النظريات التفسيرية أزمة السياسة فى الديمقراطيات الغربية بمسألة الفرد فى تلك المجتمعات التى يصفها روبير كاستيل[٢٣٨] بما يطلق عليه "المسألة الاجتماعية الجديدة". إن ما ساعد على بناء الناخب الفردى من حيث التصورات الذهنية والواقع هو ما حدث فى القرنين التاسع عشر والعشرين من تغيرات اجتماعية – اقتصادية مثل انتشار العمل بأجر، وانخفاض الريع العقارى، وانخفاض معدل الفقر، وأخيرا تأسيس دولة توفر الحماية والرعاية. أدت تلك الظواهر مجتمعة إلى توكيد استقلالية الفرد وإعادة النظر فى ثقل الانتماءات والتبعيات العائلية. واليوم وفى الوقت الذى نشهد فيه أزمة الدولة الرعائية، واضطراب الاقتصاد، وتفتت المجتمع الذى يعمل مقابل أجر وظهور ظروف عمل جديدة أدخلتها الرأسمالية الحالية، طرأ على الفرد فى الغرب تحول جديد. ويقول روبير كاستيل فى هذا الشأن أن بسبب هذا التحول إلى الفردانية سلبية هو تزايد عدد الأفراد الذين فقدوا شروط أو مقومات

الاستقلال الذاتى نتيجة أزمة النظم التى تكفل الحماية العامة والحقوق الاجتماعية. ويتحدث مارسيل جوشيه عن فردانية فى إطار الجماهير individualisme de masse و فى الوقت نفسه فرد "منعزل عن الجماهير" فى ظل ظاهرة زوال حظوة كل "الهياكل الجماعية" collectifs التى كانت تربطه بالمجتمع سواءً كانت الأمة أو الدولة أو الطبقة الاجتماعية أو التطلع لمستقبل مشترك. أليس هذا الفرد الجديد، الذى يبقى خارج تلك الهياكل ولم يعد يؤمن بها، هو أيضا خارج "السياسة" كإدارة لتلك الهياكل ومن هنا تأتى ظاهرة حجب السياسة التى ذكرها المؤلف ؟

يبدو أن الإشكالية "السياسية" فى مصر بعيدة كل البعد عن مثل هذا النموذج. فى أسوأ الحالات، وربما فى أحسنها، لم تقض دول واقتصاديات ما بعد الاستقلال على روابط الأفراد العائلية لعدم وجود ما يحل محل تلك الروابط كنظام للحماية والاندماج فى المجتمع بل توطدت هذه الظاهرة نتيجة لأزمة "دولة ما بعد الريع" post-rentier. لا نعنى بذلك أنه لا وجود للفرد فى تلك المجتمعات لكونه مهيمناً عليه وخاضعاً لروابط عائلية واجتماعية عديدة. هذا هو ما حاولنا توضيحه فى حديثنا عن العصبيات. فالفرد هو الذى يبنى ويعيد بناء العصبية وفقا لمصالحه الوقتية وللأوضاع السائدة، ولا شك أن إحدى لحظات إعادة البناء هذه هى لحظة الانتخاب التى يحدد فيها الفرد، من خلال اختياره، المعالم الجديدة لعصبيته. فى كتابنا هذا وصفنا الاختيار الانتخابى بأنه "لا سياسى" نظرا لطبيعته "الزبائنية". ويعد ما قيل للتو عن السياسة فى "الديمقراطيات القديمة"، هل ما زال هذا الوصف معقولا ؟ ليس من المؤكد. يقول آلان جاريجو أن اقتصاد الزبائنية يقوم على "حقيقة مزدوجة" مفادها أن الرأى ينمى المقايضة كما أن المقايضة تؤثر على الرأى[٢٣٩]. ومن جهة أخرى يبدو أن الديمقراطية لا تتعارض مع الروابط العائلية والاجتماعية. ففى الهند، وإلى حد ما فى اليابان، حيث تغلب الهوية والروابط العائلية والاجتماعية أمكن الأخذ بالديمقراطية[٢٤٠]. من شأن مثل هذه المعطيات أن تدفع مؤلفى هذا الكتاب إلى التفاؤل. فبدلا من التحسر على "عدم استقلالية" السياسة تجاه الأنشطة الاجتماعية الأخرى فى مصر، ألا يجدر بنا أن نعتبر ذلك تعبيرا عن نوع من الديمقراطية الانتخابية القائمة على عنصرين غير متناقضين فى نفس الوقت ألا وهما الفرد والمجموعات ؟ فإذا ما أعدنا للفرد الناخب ثقله فى التعاملات الانتخابية لوجدنا أن إشراف القضاء على لجان الانتخاب الفرعية فيه – بطريقة ما – استجابة للرغبة فى الفردانية التى بدأت تظهر فى مصر، لاسيما فى صفوف الشباب المتعلم وما يبديه من حيرة بين

رأيــه السياســى ومصلحته المباشرة العاجلة والحيوية. فلتحقيــق مصلحته، ألا وهى الحصــول على فرصــة عمل أو التقرب من أحــد الأجهزة فى الدولة التــى تتولى توزيع الموارد، فقد يفضل أحدهم بدلا من التصويت لصالح الشخص الذى يشاركه فى الفكر، تكويــن مكانته فى النظام السياسى الزبائنى بواسطة عصبيته العائلية أو أى عصبية أخرى رياضية أو نقابية أو مهنيــة...الخ.

[هوامش]

٢٢٠ يستخدم هذا التعبير في فرنسا بمعنى أن القائم بالبحث يعيش بين الأهالي ويشارك في حياتهم الاجتماعية.

221 M. Crozier et E. Friedberg. L'acteur et le système. Paris. Seuil. 1977.

222 Daniel Gaxie. « Le vote comme disposition et comme transaction". op. cit. p. 11–34.

223 Alain Garrigou. Le vote et la vertu. op.cit. p.14.

٢٢٤ تكلم بيير روزانفالون عن نوع من «العمومية universalisme غريبة الشكل تلك التي تتسم بها الديمقراطية الفرنسية" وقد لاحظ الفارق بل التفاوت بين التاريخ السياسي والتاريخ الفني للاقتراع العام في فرنسا.

Pierre Rosanvallon. Le sacre du citoyen. op. cit. p. 447 et suivantes.

225 Alain Garrigou. « L'abstentionnisme gagne les classes moyennes". Le Monde diplomatique. avril 2002. p. 8–9.

٢٢٦ المرجع السابق.

227 Bernard Cassen. « Voter blanc n'est pas nul". Le Monde diplomatique. avril 1995. p. 9.

228 Gérard Grunberg. « L'instabilité du comportement électoral". dans Daniel Gaxie (éd.). Explication du vote. op. cit. p. 418–446.

٢٢٩ المرجع السابق ص٢٢٥

230 Bernard Manin. « La démocratie n'est pas un système apaisé". Mouvements. n°18. novembre-décembre 2001. p. 14–20.

231 Daniel Gaxie. « Les enjeux citoyens de la professionnalisation politique". Mouvements. n°18. novembre-décembre 2001. p. 21–27.

232 Alain Garrigou. « L'abstentionnisme gagne les classes moyennes". op. cit.

233 Pierre Rosanvallon. Le peuple introuvable. Histoire de la représentation démocratique en France. Paris. Gallimard. 1998.

٢٣٤ يرى مارسيل جوشيه أن ظاهرة «تقديس حقوق الإنسان" تدل في نفس الوقت على انتصار الديمقراطية ونقضها. فما استجد في المفهوم الأخير لحقوق الإنسان هو أن الفرد أصبح «منفصلا داخل المجتمع". الأمر الذي أدى إلى ظاهرة حجب السياسة، وأن حقوق الإنسان أصبحت «في حد ذاتها سياسية".

M. Gauchet. La démocratie contre elle-même. Paris. Gallimard. 2002. p. 326–383

235 Olivier Dabène. « L'état de la démocratie en Amérique latine". dans Christian Jaffrelot (éd.). Démocraties d'ailleurs. Paris Karthala. 2000. p. 399–423.

236 Pierre Quantin. « La difficile consolidation des transitions démocratiques africaines". dans Christian Jaffrelot (éd.). Démocraties d'ailleurs. Paris. Karthala. 2000. p. 479–507.

237 S. Ben Néfissa. N. Abdelfettah. S. Hanafi. C. Milani. ONG et gouvernance dans le Monde arabe. Paris. Karthala/Cedej. 2004.

238 Robert Castel. Les métamorphoses de la question sociale. Paris. Gallimard. 1995.

239 Alain Garrigou. « Clientélisme et vote sous la IIIe République". op. cit. p.75.

240 Guy Hermet. « Le charme trompeur des théories". dans Christian Jaffrelot (éd.). Démocraties d'ailleurs. Paris. Karthala. 2000. p.339.



ملاحق



جدول رقم ١ : إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل والمحافظات المعنية بكل من تلك المراحل

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
المحافظات	الإسكندرية	الغربية	أسيوط
	البحيرة	الدقهلية	الجيزة
	المنوفية	كفر الشيخ	القاهرة
	بور سعيد	دمياط	القليوبية
	الإسماعيلية	الشرقية	المنيا
	السويس	شمال سيناء	الوادي الجديد
	الفيوم	جنوب سيناء	بني سويف
	سوهاج	أسوان	مرسى مطروح
	قنا	البحر الأحمر	

جدول رقم ٢ : نسبة المشاركة الانتخابية ١٩٧٦-٢٠٠٠

السنة	إجمالى المقيدين	نسبة المشاركة
١٩٧٩	١٠,٩٩٨,٦٧٥	٪ ٤٠
١٩٨٤	١٢,١١٩,٩١٩	٤٣,٧
١٩٨٧	١٤,٣٢٤,١٦٢	٪ ٤٢
١٩٩٠	١٦,٢٧٣,١١٦	٪ ٤٠
١٩٩٥	٢٠,٩٨٧,٠٠٠	٪ ٥٠
٢٠٠٠	٢٤,٦٠٢,٢٤١	٪ ٢٥

جدول رقم ٣ : نتائج الانتخابات اعتبارا من ١٩٨٤ :

تاريخ الانتخاب	عدد مقاعد الحزب الوطنى الديمقراطى	عدد مقاعد المعارضة	عدد مقاعد المستقلين
١٩٨٤	٣٩٧	الوفد الجديد : ٥١ الإخوان المسلمون : ٦ حزب العمل الاشتراكى : ٣ حزب التجمع الوحدوى : ١	
١٩٨٧	٣٥٨	الإخوان المسلمون : ٣٨ حزب العمل الاشتراكى : ١٦ ٦الوفد الجديد : ٣٦ حزب الأحرار : ٦	
١٩٩٠	٤٣١	حزب التجمع : ٦	
١٩٩٥	٤٢١	الوفد الجديد : ٦ حزب التجمع : ٥ الحزب العربى الديمقراطى الناصرى : ١ الإخوان المسلمون : ١	
٢٠٠٠	القائمة الرسمية : ١٧٢ مستقلون على مبادئ الحزب الوطنى : ١٨١ منضمون جدد : ٣٥ إجمالى : ٣٨٨	التيار الإسلامى : ١٧ الوفد : ٦ التجمع : ٦ التيار الناصرى : ٥ الحزب الناصرى : ٢ حزب الأحرار : ١	١٨

جدول رقم ٤ : عدد المرشحين بالنسبة لعدد المقاعد منذ عام ١٩٧٦.

السنة	إجمالي عدد المرشحين	إجمالي عدد المقاعد	عدد المتنافسين على مقعد واحد
١٩٧٦	١٦٦٠	٣٤٧	٤,٧٤
١٩٧٩	١٨٥٧	٣٨٢	٤,٨٦
١٩٨٤ (نظام القائمة)	٣٨٧٩	٤٤٨	٨,٦٦
١٩٨٧ (نظام مختلط بين نظام القائمة والنظام الفردى)	٣٥٩٢	٤٤٨	٨,٠٩
١٩٩٠	٢٦٧١	٤٥٤	٦,٠٣
١٩٩٥	٣٩٨٠	٤٥٤	٨,٧٦
٢٠٠٠	٣٩٥٧	٤٤٤	٨,٩١

جدول رقم ٥ : عدد المرشحين المستقلين منذ عام ١٩٨٧.

السنة	إجمالي عدد المرشحين	إجمالي عدد المستقلين
١٩٨٧	٣٥٩٢	١٩٣٧
١٩٩٠	٢٦٧١	٢١٦٣
١٩٩٥	٣٩٨٠	٣١٥٠
٢٠٠٠	٣٩٥٧	٣١٠٤

الجدول رقم ٦ : المشاركة الانتخابية فى الحقبة الليبرالية.

(المصدر : د. على الدين هلال، العملية الديمقراطية فى مصر، ١٩٨٦، جامعة القاهرة، ص ٢٣٥)

تاريخ الانتخاب	عدد المقيدين	عدد الأصوات	٪
١٩٢٤ (انتخاب غير مباشر)	٦٩,٦٨٩	٦٧,٥٠٤	٩٦
١٩٢٥ (انتخاب غير مباشر)	٧٥,٧٨٤	٧٢,٣٥٣	٩٦
١٩٢٦	١,٧٩٢,١٧١	١,١٣٥,٣٦٤	٦٤
١٩٢٩	١,٥٦٦,٣٧٧	١,٢٠٠,٦٢٢	٦٤
١٩٣١ (انتخاب غير مباشر)	٤٥,٧٩٤	٤٣,٧٠٦	٩٠
١٩٣٦	٢,١٢٠,٤٧٧	١,٢٦١,٣٣٠	٥٩
١٩٣٨	٣,٣٠٠,٣٢٦	١,٧٧٩,٨٩٣	٥٩
١٩٤٢	٢,٢٣٤,٧٤٧	١,٢٧١,٤٩٦	٥٧
١٩٤٥	٣,٢٣٤,٤٢٠	١,٧٧٠,٢٣٨	٥٤
١٩٥٠	٤,١٢٦,٨٧٩	٢,٤٩٦,٢٠٨	٦١

المؤلفان في سطور

د.سارة بن نفيسة

– أستاذة بجامعة باريس–١–(السوربون)،متخصصة في علم السياسة، وباحثة في معهد بحوث التنمية (فرنسا).

– لها عدد من الإصدارات الهامة منها:

١– "الجمعيات الأهلية في مصر"، بالاشتراك مع د. أماني قنديل(١٩٩٥).

٢– "الجمعيات الأهلية والسلطة في العالم العربي"(بالفرنسية)، بالاشتراك مع ساري حنفي (٢٠٠٢)

٣– "المنظمات غير الحكومية والحكومية في العالم العربي"، (بالفرنسية، والإنجليزية، والعربية)، بالاشتراك مع (ساري حنفي، كارلوس ميلاني، نبيل عبد الفتاح)، (٢٠٠٥).

ونشرت أيضا العديد من المقالات عن المجتمع المدني والدمقرطة في مصر والعالم العربي.

د.علاء الدين عرفات:

– أستاذ بجامعة طنطا– مصر، متخصص في العلاقات الدولية.

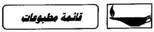
له كتابان:

١–العلاقات الدولية بين مصر وأمريكا(١٩١٩–١٩٣٩)

٢–العلاقات بين مصر وفرنسا (١٩٢٣–١٩٥٦): التعاون والتآمر.

يعمل كباحث زائر (٢٠٠٢–٢٠٠٥) في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية– لندن.





مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولاً: مناظرات حقوق الإنسان:

١-ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني: منال لطفي، خضر شقيرات، راجي الصوراني، فاتح عزام، محمد السيد سعيد (بالعربية والإنجليزية).

٢-الثقافة السياسية الفلسطينية- الديمقراطية وحقوق الإنسان: محمد خالد الأزعر، أحمد صدقي الدجاني، عبد القادر ياسين، عزمي بشارة، محمود شقيرات.

٣-الشمولية الدينية وحقوق الإنسان- حالة السودان ١٩٨٩ - ١٩٩٤: علاء قاعود، محمد السيد سعيد، مجدي حسين، أحمد البشير، عبد الله النعيم، أمين مكي مدني.

٤-ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة: محمد خالد الأزعر، سليم تماري، صلاح الدين عامر، عباس شبلاق، عبد العليم محمد، عبد القادر ياسين.

٥-التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس: جمال عبد الجواد، أبو العلا ماضي، عبد الغفار شكر، منصف المرزوقي، وحيد عبد المجيد.

٦-حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والإسلام السياسي: عمر القراي، أحمد صبحي منصور، محمد عبد الجبار، غانم جواد، محمد عبد الملك المتوكل، هبة رؤوف عزت، فريدة النقاش، الباقر العفيف.

٧-حقوق الإنسان في فكر الإسلاميين: الباقر العفيف، أحمد صبحي منصور، غانم جواد، سيف الدين عبد الفتاح، هاني نسيرة، وحيد عبد المجيد، غيث نايس، هيثم مناع، صلاح الدين الجورشي.

٨-الحق قديم- وثائق حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية: غانم جواد، الباقر العفيف، صلاح الدين الجورشي، نصر حامد أبو زيد.

ثانياً: مبادرات فكرية:

١- الطائفية وحقوق الإنسان: فيوليت داغر (لبنان).
٢- الضحية والجلاد: هيثم مناع (سوريا).
٣- ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية: فاتح عزام (فلسطين) (بالعربية والإنجليزية).
٤- حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية: هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).
٥- حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار: د. أحمد عبد الله.
٦- حقوق الإنسان- الرؤيا الجديدة: منصف المرزوقي (تونس).
٧- تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان. تقديم وتحرير: بهي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).
٨- نقد دستور ١٩٧١ ودعوة لدستور جديد: أحمد عبد الحفيظ.
٩- الأطفال والحرب- حالة اليمن: علاء قاعود، عبد الرحمن عبد الخالق، نادرة عبد القدوس.
١٠- المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي: د. هيثم مناع. (بالعربية والإنجليزية).
١١- اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام- بيان ضد الأبارتايد: د. محمد حافظ يعقوب (فلسطين).
١٢- التكفير بين الدين والسياسة: محمد يونس، تقديم د. عبد المعطي بيومي.
١٣- الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان: د. هيثم مناع.
١٤- أزمة نقابة المحامين: عبد الله خليل، تقديم: عبد الغفار شكر.
١٥- مزاعم دولة القانون في تونس!: د. هيثم مناع.
١٦- الإسلاميون التقدميون. صلاح الدين الجورشي.
١٧- حقوق المرأة في الإسلام. د. هيثم مناع.
١٨- دستور في صندوق القمامة. صلاح عيسى، تقديم: المستشار عوض المر.

١٩- فلسطين/ إسرائيل: سلام أم نظام عنصري: مروان بشارة، تقديم: محمد حسنين هيكل.
٢٠- انتفاضة الأقصى: دروس العام الأول: د. أحمد يوسف القرعي.
٢١- ثمن الحرية- على هامش المعارك الفكرية والاجتماعية في التاريخ المصري الحديث: محمود الورداني.
٢٢- الأيديولوجيا والقضبان-نحو أنسنة الفكر القومي العربي: هاني نسيرة.
٢٣- ثقافة كاتم الصوت: حلمي سالم.
٢٤- العسكر في جُبّة الشيوخ- الأصولية الإسلامية قبل وبعد ١٩٥٢: طلعت رضوان.
٢٥- مشروع للإصلاح الدستوري في مصر: عبد الخالق فاروق. تقديم: د. محمد السيد سعيد.
٢٦- الثقافة ليست بخير: أحمد عبد المعطي حجازي.

ثالثاً: كراسات ابن رشد:

١- حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان. تقديم: محمد السيد سعيد - تحرير: بهي الدين حسن.
٢- تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان- التيار الإسلامي والماركسي والقومي. تقديم: محمد سيد أحمد- تحرير: عصام محمد حسن (بالعربية والإنجليزية).
٣- التسوية السياسية- الديمقراطية وحقوق الإنسان. تقديم: عبد المنعم سعيد- تحرير: جمال عبد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).
٤- أزمة حقوق الإنسان في الجزائر: د. إبراهيم عوض وآخرون.
٥- أزمة "الكشح" - بين حرمة الوطن وكرامة المواطن. تقديم وتحرير: عصام الدين محمد حسن.
٦- يوميات انتفاضة الأقصى: دفاعا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. إعداد وتقديم: عصام الدين محمد حسن.
٧- نحو قانون ديمقراطي لإنهاء نظام الحزب الواحد: اعداد وتحرير: عصام الدين محمد حسن.

رابعاً: تعليم حقوق الإنسان:

١- كيف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان؟ (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون -تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٢- أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفي في مجال حقوق الإنسان (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون- تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٣- مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان: محمد السيد سعيد.
٤- اللجان الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان: محمد أمين الميداني.
٥- الإنسان هو الأصل- مدخل إلى القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان: عبد الحسين شعبان.
٦- الرهان على المعرفة- حول قضايا تعليم ونشر حقوق الإنسان: الباقر العفيف، وعصام الدين محمد حسن.
٧- الأصيل والمكتسب- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: علاء قاعود.
٨- حقوقنا الآن وليس غداً- المواثيق الأساسية لحقوق الإنسان: تقديم بهي الدين حسن، ومحمد السيد سعيد.
٩- حقوق النساء- من العمل المحلي الى التغيير العالمي: د. أمال عبد الهادي.

خامساً: اطروحات جامعية لحقوق الإنسان:

١- رقابة دستورية القوانين- دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر: د.هشام محمد فوزي، تقديم د. محمد مرغني خيري. (طبعة أولى وثانية).
٢- التسامح السياسي- المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر: د.هويدا عدلي.
٣- ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي: د. مصطفى عبد الغفار.

سادسا: مبادرات نسائية:

١- **موقف الأطباء من ختان الإناث**: آمال عبد الهادي/ سهام عبد السلام (بالعربية والإنجليزية).
٢- **لا تراجع- كفاح قرية مصرية للقضاء على ختان الإناث**: آمال عبد الهادي (بالعربية والإنجليزية).
٣- **جريمة شرف العائلة**: جنان عبده (فلسطين ٤٨).
٤- **حدائق النساء- في نقد الأصولية**: فريدة النقاش.

سابعا: دراسات حقوق الإنسان:

١- **حقوق الإنسان في ليبيا- حدود التغيير**: أحمد المسلماني.
٢- **التكلفة الإنسانية للصراعات العربية-العربية**: أحمد تهامي.
٣- **النزعة الإنسانية في الفكر العربي- دراسات في الفكر العربي الوسيط**: أنور مغيث، حسنين كشك، علي مبروك، منى طلبة، تحرير: عاطف أحمد.
٤- **حكمة المصريين**: أحمد أبو زيد، أحمد زايد، اسحق عبيد، حامد عبد الرحيم، حسن طلب، حلمي سالم، عبد المنعم تليمة، قاسم عبده قاسم، رؤوف عباس، تقديم وتحرير: محمد السيد سعيد.
٥- **أحوال الأمن في مصر المعاصرة**: عبد الوهاب بكر.
٦- **موسوعة تشريعات الصحافة العربية**: عبد الله خليل.
٧- **نحو إصلاح علوم الدين- التعليم الأزهري نموذجا**: علاء قاعود، تقديم: نبيل عبد الفتاح.
٨- **رجال الأعمال- الديمقراطية وحقوق الإنسان**: د. محمد السيد سعيد.
٩- **عن الإمامة والسياسة- الخطاب التاريخي في علم العقائد**: د. علي مبروك.
١٠- **الحداثة بين الباشا والجنرال**: د. علي مبروك.

ثامنا: حقوق الإنسان في الفنون والآداب:

١- **القمع في الخطاب الروائي العربي**: عبد الرحمن أبو عوف.
٢- **الحداثة أخت التسامح- الشعر العربي المعاصر وحقوق الإنسان**: حلمي سالم.
٣- **فنانون وشهد . (الفن التشكيلي وحقوق الإنسان)**: عز الدين نجيب
٤- **فن المطالبة بالحق- المسرح المصري المعاصر وحقوق الإنسان**: نورا أمين.
٥- **السينما وحقوق الناس**: هاشم النحاس وآخرون.
٦- **الآخر في الثقافة الشعبية- الفولكلور وحقوق الإنسان**: سيد إسماعيل، تقديم: د. أحمد مرسي.
٧- **أكثر من سماء- تنوع المصادر الدينية في شعر محمود درويش**: سحر سامي.
٨- **المقدس والجميل-الاختلاف والتماثل بين الدين والفن**: د. حسن طلب.
٩- **أحزان حمورابي- قصائد من أجل حرية العراق**: إعداد حلمي سالم، تقديم: د. فريال جبوري غزول.
١٠- **دوائر لم تكتمل- كتابات حول الدراما السودانية**: السر السيد.

تاسعا: مطبوعات غير دورية:

١- **" سواسية "**: نشرة دورية باللغتين (العربية والإنجليزية). [صدر منها ٦٢ عددا]
٢- **رواق عربي**: دورية بحثية باللغتين (العربية والإنجليزية). [صدر منها ٣٦ عددا]
٣- **رؤى مغايرة**: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP . [صدر منها ١١ عددا]
٤- **قضايا الصحة الإنجابية**: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة Reproductive Health Matters [صدر منها ٣ أعداد]

عاشرا: قضايا حركية:

١- **العرب بين قمع الداخل .. وظلم الخارج:** تقديم وتحرير: بهي الدين حسن.
٢- **تمكين المستضعف:** إعداد: مجدي النعيم.
٣- **إعلان الدار البيضاء للحركة العربية لحقوق الإنسان:** صادر عن المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان، الدار البيضاء ٢٣ - ٢٥ أبريل ١٩٩٩.
٤- **إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان:** صادر عن مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين، القاهرة ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠.
٥- **إعلان الرباط لحقوق اللاجئين الفلسطينيين:** صادر عن المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، الرباط ١٠- ١٢ فبراير ٢٠٠١.
٦- **الكيل بمكيالين: مذكرة حول حقوق الشعب الفلسطيني:** مقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة (باللغتين العربية والإنجليزية).
٧- **اعترافات إسرائيلية- نحن سفاحون وعنصريون:** إعداد: محمد السيد، ترجمة: سلاف طه.
٨- **إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية:** (باللغتين العربية والإنجليزية).
٩- **قضايا التحول الديمقراطي في المغرب- مع مقارنة بمصر والمغرب:** أحمد شوقي بنيوب، عبد الرحمن بن عمرو، عبد العزيز بناني، عبد الغفار شكر، محمد الصديقي، محمد المدني، هاني الحوراني، تقديم: د. محمد السيد سعيد.
١٠- **جسر العودة- حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل مسارات التسوية:** تقديم وتحرير عصام الدين محمد حسن.
١١- **يد على يد- دور المنظمات الأهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة:** يسري مصطفى.
١٢- **عنصرية تحت الحصار- أعمال مؤتمر القاهرة التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية:** تقديم وتحرير صلاح أبو نار.
١٣- **إعلان بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي.**
١٤- **إعلان باريس حول السبل العملية لتجديد الخطاب الديني.** (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
١٥- **الاستقلال الثاني: نحو مبادرة للإصلاح السياسي في الدول العربية.**
١٦- **أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي.** (بالعربية والإنجليزية).
١٧- **إعلان الرباط:** بيان مؤتمر المجتمع المدني الموازي إلى "المنتدى من أجل المستقبل". (بالعربية والإنجليزية)

حادي عشر: إصدارات مشتركة:

أ) **بالتعاون مع اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية:**
١- **التشويه الجنسي للإناث (الختان) - أوهام وحقائق:** د. سهام عبد السلام.
٢- **ختان الإناث:** آمال عبد الهادي.
ب) **بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)**
- **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي.** تحرير: د.محمد السيد سعيد، د. عزمي بشارة(فلسطين).
ج) **بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان**
- **من أجل تحرير المجتمع المدني:** مشروع قانون بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.
د) **بالتعاون مع اليونسكو**
- **دليل تعليم حقوق الإنسان للتعليم الأساسي والثانوي** (نسخة تمهيدية).
هـ) **بالتعاون مع الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان**
- **دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية- المتوسطية.** خميس شماري، وكارولين ستايني
و) **بالتعاون مع منظمة أفريقيا / العدالة**
- **عندما يحل السلام-موعد مع ثالوث الديمقراطية والتنمية والسلم في السودان: تحرير بوانس أجاوين، أليكس دوفال.**

• • •





هذا الكتاب

يتضمن هذا الكتاب دراسة علمية متكاملة عن [illegible]
الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر. تقديم الوسطاء
وعودة الناخب. إن أهم ما يميز هذه الدراسة أن المؤلفين قد
وظفا بتوفيق كامل تراث العلم الاجتماعي النظري لكي
يصوغا إطارا نظريا هاما لرصد الظواهر المعقدة التي
تتضمنها عملية الانتخابات.

السيد يسين

إن هذا العمل العلمي الجاد سوف يسهم في إغناء المكتبة
المصرية في مجال العلوم السياسية من ناحية، ويساهم في
فهم متعمق لتداخل الاجتماعي - السياسي [illegible]
السياسي، والفعل الانتخابي، وهو أول [illegible]
في مصر.

نبيل عبد الفتاح

لوحة الغلاف: الفنان جولو [illegible]

